

الرأسمالية والحرية

ميلتون فريدمان

الرأسمالية والحرية

تأليف
ميلتون فريدمان

ترجمة
مروة عبد الفتاح شحاتة

مراجعة
حسين التلاوي



الرأسمالية والحرية

ميلتون فريدمان

Capitalism and Freedom

Milton Friedman

الناشر مؤسسة هنداوي
المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شييت ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة
تليفون: ٨٣٢٥٢٢ ١٧٥٣ (٠) ٤٤ +
البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org
الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبِّر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: هاني ماهر

الترقيم الدولي: ٩٧٨ ١ ٥٢٧٣ ٠٠٦١ ٣

صدر الكتاب الأصلي باللغة الإنجليزية عام ١٩٦٢.
صدرت هذه الترجمة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠١١.

المحتويات

إهداء

إلى جانيت وديفيد
وإلى كل أبناء جيلهما
ممن يجب أن يحملوا مشعل الحرية
في المرحلة القادمة.

تمهيد طبعة ٢٠٠٢

في تمهيد طبعة ١٩٨٢ من هذا الكتاب، تتبعت تحولًا مثيرًا في مناخ الرأي، الذي تجلى في الاختلاف بين الطريقة التي قوبل بها الكتاب عندما نشر للمرة الأولى عام ١٩٦٢، والطريقة التي قوبل بها كتابي التالي «حرية الاختيار» الذي شاركتني زوجتي في تأليفه، والذي يقدم الفلسفة نفسها، عندما نُشِرَ عام ١٩٨٠. تطور هذا التحول في مناخ حرية الرأي أثناء انهيار الدور الحكومي — الذي كان أحد أسبابه — تحت تأثير سياسة دولة الرفاهية الأولية وآراء كينز. فعام ١٩٥٦، عندما ألقيت المحاضرات التي ساعدت زوجتي في صياغتها في هذا الكتاب، كان الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة — على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات والمستوى المحلي — يعادل ٢٦ في المائة من الدخل القومي، وذهب معظم هذا الإنفاق إلى الدفاع العسكري، وعادل الإنفاق في الجوانب الأخرى بخلاف الدفاع العسكري ١٢ في المائة من الدخل القومي. وبعد مرور خمسة وعشرين عامًا، عندما نشرت طبعة عام ١٩٨٢ من هذا الكتاب، قفز الإنفاق الكلي إلى ٣٩ في المائة من الدخل القومي وارتفع الإنفاق غير العسكري إلى ما يربو عن الضعف، وبلغ ٣١ في المائة من الدخل القومي.

كان للتحول في مناخ حرية الرأي تأثيره؛ فقد مهد الطريق لانتخاب مارجريت تاتشر في بريطانيا ورونالد ريجان في الولايات المتحدة، وكلاهما كان قادرًا على ضبط النسب المرتفعة مع مراعاة عدم خفضها. انخفض فعلًا الإنفاق الحكومي الكلي في الولايات المتحدة انخفاضًا طفيفًا من ٣٩ في المائة من الدخل القومي عام ١٩٨٢ إلى ٣٦ في المائة عام ٢٠٠٠، بيد أن هذا الانخفاض برمته تقريبًا كان نتيجة لخفض الإنفاق العسكري. تراوح الإنفاق غير العسكري في إطار مستوى ثابت تقريبًا بين: ٣١ في المائة عام ١٩٨٢ و٣٠ في المائة عام ٢٠٠٠.

تلقى مناخ التعبير عن الرأي دعمًا آخر في الاتجاه نفسه مع سقوط سور برلين عام ١٩٨٩ ومع انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٢؛ إذ أنهى هذا السقوط تجربة استمرت سبعين عامًا تقريبًا لطريقتين مختلفتين لتنظيم الاقتصاد: من أعلى لأسفل ومن أسفل لأعلى؛ التخطيط المركزي والسيطرة مقابل الأسواق الخاصة، وبكلمات أعم: الاشتراكية مقابل الرأسمالية. أنذرت عدة تجارب مماثلة بنتيجة هذه التجربة على نطاق أضيق: هونج كونج وتايوان مقابل الصين الأم، وألمانيا الغربية مقابل ألمانيا الشرقية، وكوريا الجنوبية مقابل كوريا الشمالية، بيد أنها أخذت المنحنى المأساوي مع سور برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي حتى جعلتها جزءًا من الوعي العام؛ بحيث راح الناس يسلمون الآن أن التخطيط المركزي هو فعلًا «الطريق إلى العبودية» لا محالة، كما عنون فريدريك إيه هايك كتابه الجدلي الرائع.

ينطبق على الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ما ينطبق على الدول الغربية المتقدمة الأخرى. ففي بلد تلو الأخرى، شهدت العقود الأولى التي تلت الحرب تفجر الاشتراكية، تبعه زحف أو سكون الاشتراكية. وفي كل هذه البلدان تتمثل المشكلة الآن في إعطاء الأسواق دورًا أكبر وإعطاء الحكومات دورًا أصغر. وفي رأيي، يعكس هذا الموقف التباطؤ الكبير بين الرأي والممارسة. فالتحولُ إلى الاشتراكية في عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية قد عكس التحول في الرأي نحو مبدأ الجماعية، وتعكس الاشتراكيةُ البطيئةُ أو الساكنةُ في العقود القليلة الماضية النتائجَ الأولية لتغير الآراء بعد الحرب، وسيعكس إلغاء الاشتراكية في المستقبل النتائج الحثيثة للتغير في الرأي والتي عززها انهيار الاتحاد السوفيتي.

لقد كان للتغير في الرأي نتيجة أوضح في الدول المتخلفة فيما مضى. وثبتت صحة ذلك حتى في الصين، أكبر دولة شيوعية باقية. فإدخال دينج زياو بنج لإصلاحات السوق في أواخر السبعينيات — خصخصة القطاع الزراعي فعليًا — أدى إلى زيادة مثيرة في الناتج وأدى إلى إدخال مزيد من العناصر السوقية في المجتمع الاشتراكي. وقد غيرت الزيادة المحدودة في الحرية الاقتصادية وجه الصين، وأكدت على نحو بارز إيماننا في قوة الأسواق الحرة. ولا تزال الصين بعيدة للغاية عن أن توصف بمجتمع حر، لكن ليس هناك شك أن سكان الصين أكثر حرية وأكثر ازدهارًا مما كانوا عليه تحت حكم ماو؛ فهم يتمتعون الآن بحرية أكثر في كل الجوانب فيما عدا البعد السياسي، بل إن البوادر الصغيرة الأولى لبعض الزيادة في الحرية السياسية تجلت في انتخابات بعض المسئولين في عدد متزايد من القرى. لا يزال أمام الصين طريقًا طويلًا لتسلكه، بيد أنها تتحرك في الاتجاه الصحيح.

في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، كان المعتقد القياسي هو أن تطور العالم الثالث يقتضى التخطيط المركزي إلى جانب مساعدة خارجية ضخمة. وفشل تلك المعادلة حيثما تم تجريبها، كما أوضحها بيتر باور وغيره توضيحًا، وكذلك النجاح الهائل للسياسات التي تستهدف السوق لدى نمور أسيا الشرقية — هونج كونج وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية — أثمرا عن مبدأ للتطور مختلف للغاية. والآن، تبنت دول عديدة في أمريكا اللاتينية وآسيا وحتى بضع دول في أفريقيا طريقة موجهة نحو السوق ودورًا أصغر للحكومة. فعلت العديد من الدول التي كانت دائرة في الفلك السوفيتي الأمر نفسه. وفي كل هذه الحالات، وبالتوافق مع الفكرة الرئيسية التي يدور حولها الكتاب، تزامنت الزيادة في الحرية الاقتصادية مع الزيادة في الحرية السياسية والمدنية وأدت إلى زيادة الرخاء. فقد كان كل من الرأسمالية التنافسية والحرية متلازمين.

ثمة ملاحظة شخصية أخيرة: إنه لشرف قلما يحظى به مؤلف بأن يكون قادرًا على تقييم كتابه بعد مرور أربعين عامًا على ظهوره للمرة الأولى، وإنني أقدر كثيرًا توفر فرصة القيام بذلك لي. وإنني أشعر بسعادة غامرة بقدرة الكتاب على الصمود أمام الوقت ومدى اتصاله بمشكلات الحاضر. وإن كان هناك تغيير رئيسي واحد يمكنني فعله، فسيكون استبدال الشقين المتناقضين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية بالثلاثة المتناقضة الحرية الاقتصادية والحرية المدنية والحرية السياسية. فبعد أن انتهيت من الكتاب، تعلمت من هونج كونج — قبل أن تعاد للصين — أنه في الوقت الذي تكون فيه الحرية الاقتصادية شرطًا ضروريًّا للحرية السياسية والمدنية، فإن الحرية السياسية — وأكدت على نحو بارز إيماننابقطع النظر عن مدى استحسانها — ليست شرطًا للحرية الاقتصادية والمدنية. وفي هذا السياق، يبدو لي أن وجه القصور الرئيسي في الكتاب هو التناول غير الوافي لدور الحرية السياسية، التي تعزز الحرية الاقتصادية والمدنية في ظل بعض الظروف، لكنها في ظل ظروف أخرى، تقيد الحرية الاقتصادية والمدنية.

ميلتون فريدمان
ستانفورد، كاليفورنيا
١١ مارس/آذار، ٢٠٠٢

تمهيد طبعة ١٩٨٢

لقد ألقيت المحاضرات التي ساعدتني زوجتي في إخراجها في صورة هذا الكتاب منذ ربع قرن مضى. لذا، صار تذكر المناخ الثقافي الذي ساد في ذلك الوقت أمرًا صعبًا حتى للأشخاص الذين كانوا في ذلك الوقت أشخاصا فاعلين، ناهيك عن نصف السكان الحاليين الذين كانت أعمارهم في ذلك الوقت أقل من عشرة أعوام، أو لم يكونوا قد ولدوا بعد. أما أولئك الذين كان يساورهم منا القلق حيال المخاطر التي تتعرض لها الحرية والرفاهية من نمو الدور الحكومي ومن انتصار سياسة دولة الرفاهة والأفكار الكينزية، فقد كانوا أقلية ضئيلة اعتبرتها الغالبية العظمى من زملائنا المثقفين غريبي الأطوار.

وحتى بعد مرور سبعة أعوام، عندما نشر هذا الكتاب للمرة الأولى، كانت الآراء الواردة فيه بعيدة للغاية عن الاتجاه السائد؛ حتى أنه لم تعلق عليه أي صحيفة أو مجلة قومية رئيسية — سواء نيويورك تايمز أو هيرالد تريبيون (التي كانت في ذلك الوقت تنشر في نيويورك) أو شيكاجو تريبيون أو التايم أو نيوزويك أو حتى ستر داي ريفيو — على الرغم من أن مجلة إيكونوميست اللندنية كتبت عنه وكذلك فعلت المجلات المتخصصة الرئيسية. وهو كتاب موجه لعامة الأفراد، وكتبه أستاذ بجامعة مرموقة في الولايات المتحدة وقدر له أن يبيع ما يربو عن ٤٠٠٠٠٠ ألف نسخة في الثمانية عشر عامًا التالية. من الصعب تخيل أن يلقى كتابًا مماثلًا — كتبه عالم اقتصاد له مكانة مهنية مماثلة، لكنه يؤيد سياسة دولة الرفاهية أو الاشتراكية أو الشيوعية — مثل هذا التجاهل.

لقد تأكد مدى تغير المناخ الفكري في ربع القرن المنصرم بالاستقبال المختلف كلية الذي لاقاه كتابي «حرية الاختيار» الذي شاركتني زوجتي تأليفه، وهو ثمرة مباشرة لكتاب «الرأسمالية والحرية» ويستعرض نفس الفكرة الأساسية وصدر عام ١٩٨٠؛ إذ قامت كل مجلة رائدة بنشر نقد للكتاب، وهي كثيرًا ما كانت تأتي في صورة مقالة خاصة مطولة.

ولم يتم إعادة طبعه جزئيًا في بوك دايجست فحسب، لكنه ظهر على الغلاف أيضًا. فقد بيع من كتاب «حرية الاختيار» ما يقرب من ٤٠٠ ألف نسخة بغلاف مقوى في الولايات المتحدة في العام الأول، وقد ترجم إلى اثنتي عشرة لغة، وصدر منه نسخة ذات غلاف ورقي خفيف في الأسواق في أوائل عام ١٩٨١.

إننا نعتقد أن الاختلاف في استقبال الكتابين لا يرجع إلى اختلاف في الجودة؛ فلا شك أن الكتاب الأول كان أكثر فلسفة ونظرية، ومن ثم أكثر جوهرية. أما كتاب «حرية الاختيار» كما ذكرنا في تمهيده، ففيه «تزداد التفاصيل العملية ويتضاءل الإطار النظري»، فهو مكمل لكتاب «الرأسمالية والحرية»، وليس بديلًا له. ولكن يمكن أن يرجع الاختلاف في استقبال الكتابين إلى تأثير التليفزيون. فكتاب «حرية الاختيار» يرتكز على حلقات تحمل الاسم نفسه وتذاع بمحطة بي بي إس، وكان معدًا للصدور أثناء إذاعة هذه الحلقات. وليس هناك شك في أن نجاح الحلقات التلفزيونية سلط الأضواء على الكتاب.

وهذا التفسير سطحيًّا نظرًا لأن وجود البرنامج التلفزيوني نفسه ونجاحه يُعَد دليلًا على التغير في المناخ الفكري. فلم يطلب منا أحد قط في الستينيات تقديم حلقات تلفزيونية على غرار برنامج «حرية الاختيار»؛ فلم يكن هناك إلا عدد قليل ممن يمكن أن يرعوا مثل هذا البرنامج، هذا إن كان هناك أحد من الأساس. فإذا حدث وأُنْتِجَ ذلك البرنامج بأي حال، فلم يكن من المتوقع أن يلقى أي إقبال جماهيري ملحوظ. فالاستقبال المختلف للكتاب الثاني ونجاح الحلقات التليفزيونية نتائج طبيعية للتغير في مناخ الرأي. ولا تزال الأفكار في كتابينا بعيدة عن الاتجاه الفكري السائد، بيد أنهما على الأقل يتمتعان الآن بالتقدير والاحترام في الأوساط الفكرية ومقبولين إلى حد بعيد على الأرجح بين العوام.

لم يكن التغير في مناخ الرأي وليد هذا الكتاب أو غيره الكثير، ككتابي هايك «الطريق إلى العبودية» و«دستور الحرية»، اللذان يسيران في السياق الفلسفي نفسه. ولبرهنة ذلك، تكفي الإشارة إلى طلب المشاركة في ندوة «الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية» التي أقامها محررو مجلة كومنتري عام ١٩٧٨، والتي جاء فيها: «لقد بدأت الفكرة القائلة بإمكانية وجود صلة حتمية بين الرأسمالية والديمقراطية في نيل القبول بين عدد من المفكرين الذين كانوا قد اعتبروا هذا الرأي فيما مضى ليس فقط خطأ من الناحية السياسية، بل خطيرًا أيضًا.» وقد تألفت مشاركتي من استشهاد طويل من كتاب الرأسمالية والحرية، واستشهاد أوجز من كتاب أدم سميث، ودعوة ختامية نصها: «مرحبًا بالمنضمين إلينا.»[1] فحتى في عام ١٩٧٨، لم يعبر سوى تسعة أشخاص فقط، من بين الخمسة وعشرين مشارك غيري، عن وجهات نظر يمكن تصنيفها كمؤيدة للرسالة المحورية لكتاب الرأسمالية والحرية.

إن التغيير في مناخ الرأي وليد التجربة، وليس وليد النظرية أو الفلسفة. لقد تحولت كل من روسيا والصين، اللتين كانتا ذات يوم الآمال العريضة للنخب الفكرية، إلى مأساة كما هو واضح. أما بريطانيا العظمى — التي شهدت نشأة نظرية فابيان الاشتراكية صاحبة التأثير الكبير في المفكرين الأمريكان— فوقعت في ورطة كبيرة. وإذا نظرنا إلى أمريكا نظرة أكثر عمقًا، لوجدنا أن المفكرين، اللذين يمثلون دومًا أنصارًا متحمسين للحكومة المهيمنة كما أنهم في غالبيتهم من مؤيدي الحزب الديمقراطي، قد شعروا بخيبة الأمل بسبب حرب فيتنام، لا سيما جراء الدور الذي لعبه الرئيسان كيندي وجونسون؛ فقد تغير الكثير من برامج الإصلاح العظيمة — تلك التي مثلت، في الماضي، علامات بارزة، كبرنامج الرفاهية والإسكان الشعبي ودعم النقابات المهنية والتكامل في المدارس والدعم الحكومي للتعليم وسياسة التمييز الإيجابي ... كل ذلك انهار. أما باقي السكان، فقد تأثرت مواردهم المالية سلبًا بالتضخم والضرائب المرتفعة. وهذه الظواهر، وليس القدرة الإقناعية للأفكار الواردة في كتب المبادئ، هي ما يفسر التحول من الهزيمة الساحقة لباري جولدووتر عام ١٩٦٤ إلى النصر الكاسح لرونالد ريجان عام ١٩٨٠ — وهما رجلان يدعوان، في الأساس، للبرنامج نفسه وللرسالة نفسها.

ما إذن، دور الكتب المشابهة للكتاب الحالي؟ دورها مزدوج في رأيّ. أولًا، طرح موضوع للأحاديث العادية بين الناس. فكما كتبنا في تمهيد كتاب «حرية الاختيار»: «إن الشخص الوحيد الذي يمكنه إقناعك حقًا هو نفسك. عليك أن تدير الأمور في رأسك أثناء استرخائك، ثم عليك أن تدرس الآراء الكثيرة المخالفة. بعد ذلك، دع الأفكار تختمر في ذهنك. وبعد مدة طويلة، حول تفضيلاتك إلى قناعات.»

ثانيًا، الإبقاء على الخيارات متاحة حتى تجعل الظروف من التغيير ضرورة. فهناك جمود هائل — سيادة مطلقة للوضع الراهن — في القطاعات الخاصة وفي القطاعات الحكومية على وجه الخصوص. ولن يتحقق التغيير الحقيقي سوى بالأزمات — سواء كانت قائمة، أو أخذت بوادرها تلوح الأفق. فعندما تحدث تلك الأزمة، تتحدد الإجراءات المتبعة وفقًا للأفكار المحيطة. وهذا، حسبما أرى، هو الوظيفة الأساسية لنا: ابتكار بدائل للسياسات القائمة، والحفاظ على حيويتها وتوفرها حتى يتحول ما هو مستحيل سياسيًا إلى ما هو حتمي سياسيًا.

ويمكن أن تتضح وجهة نظري من خلال القصة الشخصية التالية. في وقت ما في أواخر الستينيات، دخلت في مناظرة في جامعة ويسكونسن مع ليون كيزرلنج، وهو مؤيد متعنت لمبدأ الجماعية. وكان يعتقد أن نقطة تفوقه تكمن في السخرية من آرائي باعتبارها

رجعية تمامًا، واختار أن يفعل ذلك بقراءة جزء من نهاية الفصل الثاني من هذا الكتاب، وهو قائمة البنود التي قلت إنها «لا يمكن، حسبما أرى، أن تبرر تبريرًا صحيحًا في ضوء المبادئ الموضحة أعلاه.» كان يلقى استحسانًا كبيرًا من الطلاب الحاضرين أثناء استمراره في تفنيد انتقاداتي لبرامج دعم الأسعار والتعريفة الجمركية وما إلى ذلك، حتى جاء إلى النقطة ١١ وهي: «التجنيد الإلزامي لتزويد النظام العسكري بالجند في أوقات السلم.» لقد لاقى هذا التعبير عن معارضتي للتجنيد الإلزامي استحسانًا متقدًا جعله يخسر تأييد الحضور والمناظرة.

ولمّا كان الشيء بالشيء يذكّر، فالتجنيد الإلزامي كان البند الوحيد، في قائمتي للأربعة عشر نشاطًا حكوميًا غير المبررين، الذي أُلغي حتى الآن — ولم يكن ذلك الانتصار نهائيًا، بأي حال. ففيما يتعلق بالعناصر الكثيرة الأخرى، لا زلنا ننحرف بعيدًا عن المبادئ التي يستند إليها هذا الكتاب — وهو ما يُعَدُّ، من ناحية، سببًا في تغير مناخ الرأي، ومن ناحية أخرى، دليلًا على أن التغير لم يترك إلا تأثيرًا عمليًا محدودًا، حتى الآن. وفي ذلك دليل آخر على أن الموضوع الأساسي لهذا الكتاب وثيق الصلة بالظروف السائدة عام ١٩٨١ تمامًا، كما إنه يرتبط بالمناخ العام الذي ساد عام ١٩٦٢، على الرغم من أن بعض الأمثلة والتفاصيل قد تُعتبر، الآن، قديمة وفي غير محلها.

تمهيد

يعد هذا الكتاب ثمرة، تأخرت كثيرًا، لسلسلة من المحاضرات التي ألقيتها في يونيو/حزيران عام ١٩٥٦ في مؤتمر بكلية واباش أداره جون فان سيكل وبنجامين روج برعاية مؤسسة فولكر. وفي الأعوام التالية، ألقيت محاضرات مماثلة في مؤتمرات لمؤسسة فولكر في كل من كلية كليرمونت وأدارها آرثر كيمب، وجامعة نورث كارولاينا وأدارها كلارينس فيلبروك، وجامعة أوكلاهوما ستيت وأدارها ريتشارد ليفتوِتش. وفي كل مرة تناولت محتوى أول فصلين من هذا الكتاب، اللذين يتناولان المبادئ، ثم طبقت المبادئ على مجموعة متنوعة من المشكلات الخاصة.

وإني أدين بالفضل لمديري هذه المؤتمرات ليس فقط لدعوتي لإلقاء المحاضرات، بل لنقدهم وتعليقاتهم عليها وإصرارهم الصادق على أن أكتبها في إطار تجريبي، ولريتشارد كورنويل وكينيث تيمبلتون وإيفان بيرلي بمؤسسة فولكر، واللذين كانا مسئولين عن إعداد المؤتمرات. كذلك، أدين بالفضل للمشاركين في المؤتمرات، والذين دفعوني لإعادة التفكير في الكثير من النقاط وتصحيح العديد من الأخطاء من خلال بحثهم الدءوب واهتمامهم العميق بموضوعات النقاش وحماستهم الفكرية التي لا تهدأ. إن هذه السلسلة من المؤتمرات تأتي بين أكثر التجارب الفكرية التحفيزية بحياتي. ولا حاجة بنا لأن نقول إنه لا يوجد، على الأرجح، أحد من مديري المؤتمرات أو المشاركين فيها يتفق مع كل ما جاء في الكتاب؛ بيد أنني أثق في رغبتهم في تحمل بعض المسئولية عنه.

وإنني مدين بفلسفة هذا الكتاب والكثير من تفاصيله إلى العديد من الأساتذة والزملاء والأصدقاء، وفوق هذا وذاك إلى المجموعة المميزة التي تشرفت بالانضمام إليها بجامعة شيكاجو: فرانك إتش نايت وهنري سي سايمونز ولويد دبليو مينتس وآرون ديركتور وفريدريك إيه هايك وجورج جيه ستيجلَر. وأرجو منهم أن يسامحوني لإخفاقي في أن

أشير، إشارة تفصيلية، إلى أفكارهم العديدة التي أوردتها في هذا الكتاب. لقد تعلمت الكثير منهم وما تعلمته بات يشكل جزءًا كبيرًا لا يتجزأ من أفكاري لدرجة تجعلني عاجزًا عن تحديد النقاط التي عليَّ وضعها في هامش الكتاب.

وأنا لا أجرؤ على ذكر قائمة ممن أدين لهم بالفضل خشية أن أظلم بعضهم بإسقاط أسمائهم سهوًا. بيد أنني لا يمكنني الامتناع عن ذكر أبنائي، جانيت وديفيد، اللذين اضطراني — برغبتهما في عدم قبول أي شيء دون برهان — إلى تناول الأمور الفنية بلغة بسيطة ومن ثم طور ذلك من فهمي للنقاط وتوضيحي لها. وزيادة في الإيضاح، فهما لا يقبلان أيضًا سوى بتحديد هوية صاحب الرؤية، لا بتطابق الرؤى بين الأفراد.

لقد اعتمدت على المواد التي نشرت فعلًا دون قيود؛ والفصل الأول مراجعة لمادة نشرت في وقت سابق تحت العنوان المستخدم في هذا الكتاب، وذلك في كتاب «مقالات في الفردية» (مطبعة جامعة بنسلفانيا، ١٩٥٨) من تحرير فيلكس مورلي، وفي صورة مختلفة تحت العنوان نفسه في كتاب «نقد للفردانية الجديدة»، المجلد الأول، رقم ١. (أبريل/نيسان ١٩٦١). أما الفصل السادس فهو تنقيح لمقال يحمل نفس عنوان الفصل نشر للمرة الأولى في كتاب «علم الاقتصاد والمصلحة العامة» (مطبعة جامعة روتجرز، ١٩٥٥)، روبرت إيه سولو (محرر). كذلك، هناك أجزاء مختلفة من الفصول الأخرى أخذتها من مقالات وكتب عديدة لي.

لقد أصبحت العبارة المعتادة: «لولا زوجتي، ما وضعت هذا الكتاب» مألوفة في تمهيد الكتب العلمية. أما في حالة هذا الكتاب، تصادف أنها الحقيقة الحقة. فقد جمعت زوجتي قصاصات من محاضرات مختلفة ودمجتْ نسخًا مختلفة وترجمتْ المحاضرات إلى لغة انجليزية سهلة، ولطالما كانت في تلك الأثناء القوة الدافعة لي لإنهاء الكتاب. والشكر الموجه لها في صفحة العنوان لا يوفيها حق قدرها.

أما سكرتيرتي الخاصة، موريل إيه بورتر، فكانت الملاذ الجدير بالثقة في وقت الحاجة، وإني أدين لها بالكثير من الفضل. فقد طبعت على الآلة الكاتبة معظم المخطوطة الأصلية للكتاب إلى جانب العديد من المسودات الأولى لأجزاء منه.

مقدمة

قال الرئيس كينيدي في فقرة كثيرًا ما يستشهد بها من الخطاب الذي ألقاه مع بدء ولايته: «لا تسل عما يمكن أن تقدمه بلدك لك — بل سل عما يمكنك تقديمه لبلدك.» وإنها لَدلالة لافتة للنظر على النزعة التي سادت عصرنا أن يتركز الجدال على أصل هذه الفقرة لا على محتواها. إن أيًا من نصفي العبارة يعبر عن صلة بين المواطن وحكومته جديرة بالمثل العليا لرجال أحرار في مجتمع حر. فالعبارة الأبوية «ما يمكن أن تقدمه بلدك لك» تشير ضمنًا إلى أن الحكومة هي الوصي والمواطن هو الموصى عليه، وهي وجهة نظر تتعارض مع إيمان الرجل الحر بمسئوليته عن مصيره. أما العبارة عضوية النزعة «ما يمكنك أن تقدمه لبلدك» فتشير ضمنًا إلى أن الحكومة تمثل المعبود، فيما يمثل المواطن خادمًا في معبدها. لكن الدولة، من منظور الرجل الحر، يشكلها مجموعة من الأفراد، وليست شيئًا أعلى منهم أو أسمى؛ فهو فخور بالتراث المشترك ولديه ولاء للتقاليد المشتركة، لكنه ينظر إلى الحكومة باعتبارها أداة، وسيلة، وليست واهب للنعم والهبات، ولا السيد أو الإله الذي يجب عبادته وخدمته دون تفكير. فهو يدرك أنه لا يوجد ثمة هدف وطني إلا ذلك الذي يمثل محصلة لجميع الأهداف التي يعمل كل المواطنين على تحقيقها كلٌ على حدة. ويدرك أنه ليس هناك غاية وطنية سوى ما يمثل مجموع الغايات التي يكافح من أجلها المواطنون كلٌ على حدة.

فالرجل الحر لن يسأل ماذا ستقدم له بلاده ولا ماذا سيقدم لبلاده. لكنه سيسأل: «ماذا سأفعل أنا وأبناء بلدي من خلال عملي في الحكومة» لمساعدتنا في إخلاء مسئوليتنا الفردية ولتحقيق أهدافنا وغاياتنا المستقلة، وفوق كل ذلك لحماية حريتنا؟ وسيقرن هذا السؤال بسؤال آخر: كيف يمكننا الحيلولة دون أن تتحول الحكومة التي شكلناها إلى وحش كاسر يدمر الحرية نفسها التي جئنا بالحكومة لحمايتها؟ فالحرية نبات نادر وضعيف. ويخبرنا العقل، والتاريخ يؤكد ذلك، أن التهديد الأكبر للحرية يكمن في تركيز

السلطة؛ فالحكومة ضرورية لصيانة حريتنا، وهي أداة يمكننا خلالها ممارسة حريتنا، إلا أن تركيز السلطة في أياد سياسية يشكل تهديدًا للحرية أيضًا. فحتى إن كان للرجال الذين يقبضون على زمام الأمور في البداية نوايا حسنة وحتى إن كانت السلطة التي يمارسونها لن تفسدهم، ستستقطب السلطة رجالًا من طبائع مختلفة وستشكلهم.

فكيف يمكن أن نحقق الاستفادة من الفوائد المرجوة من فكرة الحكومة وتجنب تهديد الحرية، في الوقت نفسه؟ هناك مبدآن شاملان في دستورنا يقدمان إجابة صانت حريتنا حتى الآن، على الرغم من انتهاكهما مرارًا وتكرارًا على أرض الواقع مع التصريح، في الوقت نفسه، بأنهما مبدآن راسخان.

أول هذين المبدأين هو وجوب تقييد نطاق سلطات الحكومة؛ فلا بد أن تكون الوظيفة الأساسية للحكومة هي حماية حريتنا من الأعداء بالخارج ومن إخواننا المواطنين بالداخل: أي الحفاظ على القانون والنظام، وتطبيق العقود الخاصة، وتعزيز الأسواق التنافسية. وبخلاف هذه الوظيفة الأساسية، فإن الحكومة قد تمكننا، أحيانًا، من التعاون في تنفيذ أشياء قد نجد، كمواطنين، أنها أصعب أو أعلى تكلفة أن ينفذها كل منا على حدة. إلا أن أي استخدام كهذا لدور الحكومة محفوف بالمخاطر؛ فلا ينبغي لنا تجنب استخدام الحكومة بهذه الطريقة، ولا يمكننا ذلك؛ بيد أنه ينبغي أن يكون هناك موازنة واضحة وكبيرة للمزايا قبل أن نقدم على ذلك. وبالاعتماد في المقام الأول على التعاون الطوعي والمشروعات الخاصة، في كل من الأنشطة الاقتصادية وغيرها، يمكننا ضمان لعب القطاع الخاص دور الرقيب على نفوذ القطاع العام وأنه يمثل حماية فعالة لحرية التعبير عن الرأي وحرية الاعتقاد وحرية التفكير.

أما المبدأ العام الثاني فهو ضرورة توزيع السلطة الحكومية. فإذا كانت ستباشر الحكومة سلطاتها، فمن الأفضل أن يكون ذلك في نطاق مقاطعة عنه في نطاق ولاية، وفي نطاق ولاية عنه في نطاق واشنطن العاصمة. فإذا لم تنل أفعال المنطقة المحلية التي أعيش فيها رضاي، في تصريف مياه الصرف الصحي مثلًا أو تقسيم المناطق أو المدارس، يمكنني الانتقال إلى منطقة أخرى. وعلى الرغم من أن قليلًا من الناس قد يأخذ هذه الخطوة، فإن مجرد وجود هذا الاحتمال يلعب دور أداة رقابة. وإذا لم تنل أفعال الولاية التي أعيش فيها رضاي، يمكنني الانتقال إلى ولاية أخرى. فإذا لم أحب ما تفرضه الحكومة المركزية عليّ، فلن يكون أمامي إلا القليل من البدائل في هذا العالم المليء بالشعوب التي تحسدنا على ما نحن فيه.

إن صعوبة تجنب سن الحكومة الفيدرالية للقوانين هي نفسها عنصر الجذب الرائع الذي تتمتع به المركزية في عيون العديد من مؤيديها؛ لأن ذلك، في اعتقادهم، سَيُمَكِّنَهُم من سَن المزيد من التشريعات، التي تصب في مصلحة المجتمع، كما يرون، سواء كانت لنقل الدخل من الأغنياء إلى الفقراء أو من القطاع الخاص لمصلحة الغايات الحكومية. وهم، هنا، على صواب في أحد الجوانب. لكنَّ للعملة وجهين؛ فالقوة التي تُمَكِّن من فعل الخير يمكن استخدامها، أيضًا، في إلحاق الأذى. فالذين يقبضون على زمام الأمور اليوم قد يتركونها غدًا، والأهم من ذلك أن ما يمكن أن يعتبره شخص خيرًا، قد يراه آخر شرًا. فالمأساة الكبرى التي دفعت إلى المركزية، تمامًا كما هو الحال مع توسيع رقعة التدخل الحكومي بوجه عام، هي أن المركزية غالبًا ما ينادي بها رجال حسنو النوايا يكونون أوائل الآسفين على عواقبها، فيما بعد.

في هذا السياق، يعد الحفاظ على الحرية السبب الوقائي لتقييد السلطة الحكومية وإلغاء مركزيتها؛ بيد أن هناك سببًا آخر بنّاءً. فالتطورات الكبيرة في الحضارة، سواءً في العمارة أو الرسم، أو في العلوم أو الأدب، أو في الصناعة أو الزراعة، لم تأت قط من حكومة مركزية، فلم يبدأ كولمبس رحلته البحرية لإيجاد طريق جديدة إلى الصين استجابة لتوجيهات الأغلبية في البرلمان، مع أنه حصل على تمويل جزئي من ملك مطلق السلطات. كذلك كل من نيوتن وليبنتس؛ أو أينشتاين وبور، أو شكسبير وميلتون وباسترناك، أو ويتني ومكورميك وإديسون وفورد، أو جاين آدامز وفلورنس نايتنجيل وآلبرت شفايتزر، لم يفتحوا آفاقًا جديدة في المعرفة والفهم الإنسانيين، أو في الأدب، أو القدارت الفنية، أو في التخفيف من معاناة الإنسانية استجابةً لتوجيهات حكومية. لكنّ إنجازاتهم كانت ثمرة عبقرية فردية، وثمرة آراء أقلية آمنوا بها إيمانًا شديدًا، وثمرة مناخ اجتماعي سمح بوجود الاختلاف والتنوع.

وليس بمقدور الحكومة تكرار تنوع التصرف الفردي وتعدديته. ففي أي لحظة، يمكن للحكومة، من دون شك، أن تحسِّن المستوى المعيشي للعديد من الأفراد، من خلال فرض معايير موحدة على المسكن أو الغذاء أو الملبس. وكذلك، يمكن للحكومة المركزية، من دون شك، تحسين مستوى الأداء في العديد من المناطق المحلية وربما في كافة المناطق، عن طريق فرض معايير موحدة في المدارس، أو بناء الطرق، أو الصحة العامة. لكن بذلك، ستستبدل الحكومة الركود بالتقدم، وستحل الجودة المتوسطة الموحدة محل التنوع اللازم للتجريب الذي من شأنه أن يجعل مستوى أداء مهملي الغد أفضل من مستوى ذوي الأداء المتوسط اليوم.

يناقش هذا الكتاب بعضًا من هذه القضايا المهمة؛ ويتمثل الموضوع الرئيسي له في دور الرأسمالية التنافسية — أي تنظيم جل النشاط الاقتصادي في قطاع خاص يعمل في إطار سوق حرة — كنظام للحرية الاقتصادية وشرط ضروري للحرية السياسية. أما الموضوع الثانوي لهذا الكتاب، فهو الدور الذي ينبغي للحكومة الاضطلاع به في مجتمع كرس نفسه للوصول إلى للحرية، ويعتمد في المقام الأول على السوق لتنظيم نشاطه الاقتصادي.

يتناول أول فصلين من الكتاب هذه المشكلات تناولًا نظريًّا، أي من حيث المبادئ لا التطبيق المادي. أما الفصول التالية، فتطبق هذه المبادئ على مجموعة متنوعة من المشكلات المحددة.

من الممكن أن يكون الكلام النظري شاملًا لكافة الجوانب، على الرغم من أن هذه الفكرة المثالية لم تتحقق بالطبع في الفصلين التاليين. فتطبيق المبادئ لا يمكن أن يكون شاملًا كافة الجوانب على الأرجح؛ فكل يوم يأتي ومعه مشكلات وظروف جديدة. ولهذا السبب لا يمكن شرح دور الحكومة على نحو حاسم وفقًا لوظائف محددة. ولهذا السبب أيضًا نحتاج من حين لآخر إلى إعادة فحص مسار ما نأمل أن يكون مبادئ ثابتة تتعلق بمشكلات اليوم. وثمة نتيجة ثانوية حتمية وهي اختبار المبادئ ثانيةً وتعزيز فهمنا لها.

من المهم للغاية إعطاء عنوان مميز لوجهة النظر السياسية والاقتصادية المفسرة في هذا الكتاب. والعنوان الملائم والصحيح هو الليبرالية. ولكن لسوء الحظ، «كمديح مفرط، وإن لم يكن مقصودا، رأى أعداء نظام الاقتصاد الحر أنه من الحكمة الاستيلاء على هذه التسمية.»،[1] ومن ثم أضحى لليبرالية في الولايات المتحدة معنى مختلف تمامًا ممن كانت تحمله في القرن التاسع عشر أو تحمله الآن في أغلب بلدان القارة الأوربية.

أثناء تطور الليبرالية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، عمدت الحركة الفكرية التي عرفت باسم الليبرالية إلى الاهتمام بالحرية باعتبارها الهدف الجوهري، وبالفرد باعتباره الكيان الجوهري في المجتمع. وقد دعمت الليبرالية علاوة على ذلك سياسة عدم التدخل في الشأن الاقتصادي بالوطن كوسيلة لتقليص دور الحكومة في الشئون الاقتصادية ومن ثم زيادة دور الفرد، وأيدت كذلك التجارة الحرة بالخارج كوسيلة لربط شعوب العالم معًا ربطًا سلميًّا وديمقراطيًّا. وفي الشأن السياسي، دعمت الليبرالية تأسيس الحكومة الممثلة لفئات الشعب، وقيام المؤسسات البرلمانية، وتقليص السلطة المطلقة للدولة، وحماية الحريات المدنية للأفراد.

وبدءًا من أواخر القرن التاسع عشر، وخاصة بعد عام ١٩٣٠ في الولايات المتحدة، أصبح مصطلح الليبرالية مرتبطًا بقيم مختلفة للغاية، خاصة في السياسات الاقتصادية.

فقد أصبح المصطلح مرتبطًا بالاستعداد للاعتماد، في المقام الأول، على الحكومة بدلًا النظم الطوعية الخاصة لتحقيق الأهداف التي ينظر إليها على أنها مطلوبة. وأصبحت شعاراتُ الرفاهيةَ والمساواةَ بديلًا لشعارات الحرية. وفيما اعتبر ليبراليو القرن التاسع عشر زيادة الحرية الوسيلة الأكثر فاعلية للارتقاء بالرفاهية والمساواة، يرى ليبراليو القرن العشرين الرفاهية والمساواة إما شرطين أساسيين للحرية أو بديلين لها. وباسم الرفاهية والمساواة، أصبح ليبراليو القرن العشرين مؤيدين لإحياء سياسات التدخل الحكومي والوصاية الأبوية التي قاومها الليبراليون الأصليون. وبينما يحرك ليبراليو القرن العشرين عقارب الساعة إلى حقبة مذهب التجارية — مذهب اقتصادي قديم يقاس فيه مقدار قوة الدولة بما لديها من ذهب ومعادن نفيسة — الذي ساد في القرن السابع عشر، تجدهم مولعين بانتقاد الليبراليين الحقيقيين ووصفهم بالرجعية!

إن التغير في المعنى المنسوب لمصطلح الليبرالية يعد لافتًا للنظر في الشئون الاقتصادية أكثر منه في الشئون السياسية. فليبراليو القرن العشرين يؤيدون، مثلهم في ذلك مثل ليبراليي القرن التاسع عشر، المؤسسات البرلمانية والحكومة التمثيلية والحقوق المدنية وهلم جرا. بيد أنه حتى في الشئون السياسية، هناك اختلاف جدير بالذكر؛ فقد أيد الليبراليون بالقرن التاسع عشر إلغاء المركزية السياسية، من منطلق الغيرة على الحرية، وبالتالي الخوف من السلطة المركزية، سواء في أيدي الحكومة أو في أيدي الأفراد. على الجانب الآخر، يؤيد ليبراليو بالقرن العشرين الحكومة المركزية، من منطلق التزامهم بالعمل والثقة في فضيلة السلطة ما دامت في يد الحكومة التي يتحكم فيها ظاهريًا جمهور الناخبين. وسيبدد الليبراليون أي شكوك حول الموضع الملائم للسلطة بما يصب في مصلحة الولاية بدلًا من المدينة، وفي مصلحة الحكومة الفيدرالية بدلًا من الولاية، وفي مصلحة منظمة عالمية بدلًا من حكومة وطنية.

ونظرًا لتحريف مصطلح الليبرالية، فغالبًا ما توصف وجهات النظر التي عُرِفَتْ بهذا المسمى بالمحافِظة. لكنَّ هذا المصطلح ليس بديلً كافٍ، فقد كان الليبرالي بالقرن التاسع عشر أصوليًا، سواء من حيث المعنى الأصلي الاشتقاقي الذي يعني الخوض في أصل الموضوع، أو من حيث المعنى السياسي الذي يعني تأييد التغييرات المهمة في المؤسسات الاجتماعية، وكذلك لا بد أن يكون وريثه المعاصر. نحن لا نرغب في الحفاظ على التدخل الحكومي الذي تعارض تعارضًا قويًّا مع حريتنا، مع ذلك نتمنى بالطبع الحفاظ على التدخلات الحكومية التي عززت حريتنا. فضلًا عن ذلك، أضحى مصطلح المحافظة في

الواقع يشمل مجموعة عريضة من وجهات النظر، وهي وجهات نظر متضاربة للغاية بعضها مع بعض، بحيث إننا سنرى بلا شك ألقاب مزدوجة، كليبرالي محافظ وأرستقراطي محافظ.

ولمّا كنت من ناحية أكره التنازل عن مصطلح الليبرالية لمؤيدي إجراءات من شأنها تدمير البشرية، ولمّا لم أعثر من ناحية أخرى على بديل أفضل، فسأتغلب على هذه الصعوبات وأستخدم كلمة ليبرالية بمعناها الأصلي، أي: التعاليم المرتبطة بالإنسان الحر.

الفصل الأول

العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية

من المعتقدات السائدة على نطاق واسع أن السياسة والاقتصاد مجالان منفصلان وغير مرتبطين إلى حد بعيد، وأن حرية الفرد تعد شأنًا سياسيًّا فيما تمثل رفاهيته المادية شأنًا اقتصاديًا، بالإضافة إلى أنه يمكن ربط أي نوع من النظم السياسية بأي نوع من النظم الاقتصادية. ويتجلى التمثيل الرئيس المعاصر لهذه الفكرة في الدعوة إلى «الاشتراكية الديمقراطية» من قبل الكثيرين الذين رفضوا تمامًا القيود التي فرضتها «الاشتراكية الشمولية» في روسيا على الحرية الفردية، والمعتقدين في إمكانية تطبيق السمات الأساسية للنظام الاقتصادي المطبق في روسيا، وفي الوقت نفسه، كفالة الحرية الفردية من خلال اتخاذ إجراءات وترتيبات سياسية لهذا الغرض. وموضوع هذا الفصل هو أن تلك الرؤية ليست سوى وهمًا، وأن هناك اتصالًا وثيقًا بين الاقتصاد والسياسة، وأنه لا يمكن الجمع بين النظم السياسية والاقتصادية إلا في حالات معينة، كما يتحدث حديثًا خاصًا عن أن المجتمع لا يمكن أن يكون اشتراكيًّا وديمقراطيًّا في الوقت نفسه؛ وذلك من زاوية كفالته للحرية الفردية.

تلعب النظم الاقتصادية دورًا مزدوجًا في الارتقاء بالمجتمعات الحرة، فمن جهة تعد الحرية في النظم الاقتصادية هي بذاتها عنصرًا أساسيًا في الحرية بمفهومها واسع النطاق، ومن ثم تصبح الحرية الاقتصادية هدفًا في حد ذاتها، ومن جهة أخرى، تعد الحرية الاقتصادية وسيلة لا غنى عنها لتحقيق الحرية السياسية.

ويحتاج أول دور في هذين الدورين للحرية الاقتصادية تركيزًا خاصًا، نظرًا لأن المفكرين بوجه خاص يميلون ميلًا شديدًا إلى عدم اعتبار هذا الجانب من الحرية ذا أهمية؛ فهم يميلون إلى ازدراء ما يعتبرونه الجوانب المادية للحياة وكذلك، إلى النظر إلى سعيهم وراء

ما يزعمون أنها قيم أسمى باعتباره مستوىً مختلفًا من الأهمية ويستحق اهتمامًا خاصًا. ومع ذلك، فإن الأهمية المباشرة للحرية الاقتصادية — لدى معظم مواطني الدولة، بمن فيهم المفكرين — تضاهي، على الأقل، الأهميةَ غير المباشرة للحرية الاقتصادية، باعتبارها وسيلة لبلوغ الحرية السياسية.

إن مواطن بريطانيا العظمى الذي لم يسمح له بقضاء عطلته بالولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية بسبب نظام الرقابة على النقد الأجنبي قد حُرم من حرية أساسية لا تقل عن الحرية التي حُرم منها مواطن الولايات المتحدة عندما مُنع من قضاء عطلته في روسيا بسبب آرائه السياسية. ظاهريًا، تعد الحالة الأولى قيدًا اقتصاديًا على الحرية والثانية قيدًا سياسيًا، ومع ذلك لا يوجد اختلاف جوهري بين الاثنين.

ومواطن الولايات المتحدة الذي ألزمه القانون بأن يخصص نسبة تقدر بعشرة في المائة تقريبًا من دخله لشراء نوع محدد من عقود التقاعد الذي تديره الحكومة، يحرم من قدر مماثل من حريته الشخصية. ومدى التأثير السلبي الذي قد يتسبب فيه هذا الحرمان وصلته الوثيقة بالحرمان من الحرية الدينية، والتي ينظر إليها الجميع باعتبارها حرية «مدنية» أو «سياسية» لا «اقتصادية»، قد تمثل في حالة مجموعة من المزارعين المنتمين إلى طائفة الآميش. فمن حيث المبدأ، اعتبرت هذه الجماعة برامج التأمين والتقاعد الفيدرالية الإلزامية للمسنين انتهاكًا لحريتهم الفردية الشخصية ورفضوا دفع الضرائب أو قبول الفوائد المالية. وكنتيجة لذلك، بيعت بعض من مواشيهم ودواجنهم في مزاد علني لسداد ديون رسوم الضمان الاجتماعي التي تراكمت عليهم. صحيح أن عدد المواطنين الذين يعتبرون تأمين المسنين الإلزامي حرمانًا من الحرية قد يكون قليلًا، لكن المؤمن بالحرية لا يحصي عدد المؤيدين له أبدًا.

كذلك، يُحرم مواطن الولايات المتحدة من جزء أساسي من حريته عندما لا يخول له القانون ممارسة مهنة من اختياره ما لم يتمكن من الحصول على تصريح بذلك، كما هو الحال في ولايات متعددة، وكذلك الرجل الذي يريد أن يقايض بعضًا من بضاعته مع رجل سويسري — على سبيل المثال — مقابل ساعة لكنه يحرم من فعل ذلك نظرًا لتطبيق نظام كوتا معين، وأيضًا عندما يزج بمواطن بكاليفورنيا إلى السجن لبيعه أقراص ألكا سيلتزر الفوارة بثمن أقل مما حددته الجهة المصنعة بموجب ما يسمى بقوانين «التجارة العادلة». وكذلك الحال مع المزارع الذي لا يمكنه زرع الكمية التي يريدها من القمح، وما إلى ذلك. ومن هنا يتضح أن الحرية الاقتصادية، في طبيعتها، جزء غاية في الأهمية من الحرية الشاملة.

تعد النظم الاقتصادية مهمة، باعتبارها وسيلة لبلوغ غاية الحرية السياسية، نظرًا لتأثيرها في تركيز السلطة أو توزيعها. كذلك فإن ذلك النوع من النظم الاقتصادية الذي يوفر الحرية الاقتصادية مباشرة، وأعني تحديدًا الرأسمالية التنافسية، يعزز أيضًا من الحرية السياسية، وهذا لأنه يفصل بين السلطتين الاقتصادية السياسية، وبذلك يتيح لكل منهما أن توازن الأخرى.

تتفق الدلائل التاريخية فيما بينها على وجود علاقة بين الحرية السياسية والسوق الحرة، ولا أعرف مثالًا، في أي زمان أو مكان، لمجتمع تميز بقدر هائل من الحرية السياسية ولم يستخدم في الوقت نفسه أسلوبًا مشابهًا للسوق الحرة لتنظيم الجانب الأكبر من النشاط الاقتصادي فيه.

ولأننا نعيش في مجتمع حر إلى حد كبير، فإننا نميل إلى نسيان مدى محدودية الفترة الزمنية والمساحة اللتين ساد فيهما شيء من الحرية السياسية في هذا العالم: فالحال الذي اعتادته البشرية هو الاستبداد والعبودية والشقاء. ويأتي القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في العالم الغربي كاستثناء لافت في الاتجاه العام للتطور التاريخي. فمن الواضح في هذه الحالة أن نجاح الحرية السياسية صاحب ظهور السوق الحرة وتطور المؤسسات الرأسمالية، كما كانت الحرية السياسية في العصر الذهبي للإغريق وفي الأيام الأولى للعصر الروماني.

ولا يشير التاريخ إلا إلى الرأسمالية فقط كشرط أساسي للحرية السياسية. ولكن من الواضح أنها ليست شرطًا كافيًا؛ فإيطاليا الفاشية وأسبانيا الفاشية وألمانيا على مدى عصور مختلفة خلال السبعين عامًا الماضية، واليابان قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية، وروسيا القيصرية خلال العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى، جميعها مجتمعات لا يمكن وصفها بمجتمعات حرة على المستوى السياسي بأي حال. ومع ذلك، ففي كل مجتمع منها، كان القطاع الخاص هو النموذجَ السائدَ في النظام الاقتصادي. وبذا، يتضح تمامًا أنه من الممكن أن يكون هناك نظم اقتصادية رأسمالية بالدرجة الأولى في ظل نظم سياسية غير حرة.

حتى في تلك المجتمعات، نعم المواطنون بقدر أكبر من الحرية عن مواطني دولة شمولية حديثة كروسيا أو ألمانيا النازية، اللتين كانت فيهما الشمولية الاقتصادية مرتبطة بالشمولية السياسية. وحتى في روسيا القيصرية، كان من الممكن لبعض المواطنين تغيير وظائفهم دون الحصول على تصريح من السلطة السياسية في بعض الظروف، وذلك لأن الرأسمالية ووجود الملكية الخاصة وفرا أداة لتقييد السلطة المركزية للدولة.

تتسم العلاقة بين الحرية السياسية والاقتصادية بالتعقيد وهي ليست أحادية الجانب على الإطلاق. في أوائل القرن التاسع عشر، جنح بنتام والراديكاليون الفلسفيون إلى النظر إلى الحرية السياسية كوسيلة لبلوغ الحرية الاقتصادية، فقد أمنوا بأن عامة الناس تقيد حريتهم بواسطة القيود التي تفرض عليهم، وأنه إذا منح الإصلاحُ السياسيُّ الغالبيةَ العظمى من الشعب حق التصويت، سيفعلون ما سيكون في صالحهم، وهو التصويت لسياسة عدم التدخل في الشأن الاقتصادي. وإذا تأملنا الأحداث الماضية لا يمكن أن نقول إنهم كانوا مخطئين. لقد كان هناك قدر كبير من الإصلاح السياسي مصحوبًا بإصلاح اقتصادي نحو تطبيق سياسة عدم التدخل تطبيقًا واسعًا. وقد تبع هذا التغيير في النظم الاقتصادية زيادةٌ هائلة في رفاهية عامة الناس.

كذلك، تلا انتصار الليبرالية البنتامية في انجلترا في القرن التاسع عشر رد فعل تجاه زيادة التدخل الحكومي في الشئون الاقتصادية. وتسارع هذا النزوع نحو الجماعية تسارعًا كبيرًا، سواءً في انجلترا أو في البلدان الأخرى بسبب الحربين العالميتين، وأصبحت الرفاهيةُ، لا الحرية، السمةَ السائدةَ في البلدان الديمقراطية. وعندما أدرك المفكرون المؤيدون للراديكاليين الفلسفيين — أمثال دايسي وميزس وهايك وسايمونز على سبيل المثال لا الحصر — التهديد الضمني الذي يحمله هذا الأمر على الفردانية، خشوا من أن تؤدي الحركة المستمرة تجاه السيطرة المركزية للنشاط الاقتصادي إلى «الطريق إلى العبودية» كما أطلق هايك على تحليله الثاقب لهذه العملية، لذا شددوا على الحرية الاقتصادية باعتبارها وسيلة لبلوغ الحرية السياسية.

مع ذلك تعكس الأحداث التي توالت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية علاقة مختلفة بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية. لقد تعارض التخطيط الاقتصادي الجماعي مع الحرية الشخصية تعارضًا فعليًّا، ومع ذلك، لم تكن النتيجة قمع الحريات في بعض البلدان، على الأقل، بل كانت قلب السياسة الاقتصادية. وتقدم انجلترا مرة أخرى أبرز مثال على ذلك. وربما تمثلت نقطة التحول في «قانون التحكم في التوظيف»، الذي رأى حزب العمال أنه من الضروري فرضه لتنفيذ سياسته الاقتصادية، بالرغم من المخاوف والشكوك التي أحاطت به. وتضمن هذا القانون، الذي طُبِّقَ كاملًا ودخل حيز التنفيذ، توزيعًا مركزيًا للأفراد على الوظائف، وهو الأمر الذي تعارض تعارضًا شديدًا مع الحرية الشخصية لدرجة أنه طُبق بالقوة في عدد محدود من الحالات، ثم ألغي هذا القانون بعد أن كان ساري لفترة قصيرة، وكان إلغاؤه بداية لحدوث تحول واضح ومحدد في السياسة الاقتصادية، تميز هذا التحول بالاعتماد المتضائل على «الخطط» و«البرامج» المركزية، عن

طريق حل العديد من القيود والاهتمام المتزايد بالسوق الخاصة، حدث تحول مماثل في السياسة في غالبية البلدان الديمقراطية الأخرى.

إن التفسير المباشر لهذه التحولات في السياسة هو النجاح المحدود للتخطيط المركزي أو لإخفاقه الذريع في تحقيق الأهداف المحددة. مع ذلك، إن هذا الإخفاق في حد ذاته ينسب، على الأقل من زاوية ما، إلى الدلالات الضمنية السياسية للتخطيط المركزي وإلى الإحجام عن تنفيذ منطقه عندما يتطلب التنفيذ تجاهل حقوق الأفراد الثمينة. ولكن أيضًا، قد لا يكون ذلك التحول سوى توقف مؤقت في النزعة الجماعية لهذا القرن، ولكن حتى وإن كان كذلك، فهو يوضح العلاقة الوثيقة بين الحرية السياسية والنظم الاقتصادية.

ولا يمكن أن تكون الدلائل التاريخية وحدها مقنعة، لعله من محض الصدفة أن زيادة نطاق الحريات حدث في الوقت نفسه الذي شهد تطور المؤسسات الرأسمالية ومؤسسات السوق. لماذا يجب أن يكون هناك علاقة؟ ما حلقات الوصل المنطقية بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية؟ عند مناقشة هذه التساؤلات سنناقش أولًا مفهوم السوق باعتباره عنصرًا أساسيًا مباشرًا في الحرية، وبعد ذلك سنناقش العلاقة غير المباشرة بين نظم السوق والحرية. وسنخرج بنتيجة ثانوية من ذلك وهي استخلاصنا لفكرة عامة عن النظم الاقتصادية المثالية للمجتمع الحر.

نعتبر — نحن الليبراليين — حرية الفرد، أو ربما حرية الأسرة، الهدف الجوهري في الحكم على النظم الاجتماعية. إن الحرية كقيمة في إطار هذا المفهوم ترتبط بالعلاقات المتبادلة بين الناس، فهي لا تعني شيئًا بأي حال من الأحوال لشخص يعيش فوق جزيرة منعزلة كروبنسون كروزو «قبل أن يلتقي بفرايداي». إن روبنسون كروزو في جزيرته كان عرضة «للتقييد» فهو يملك «سلطة» محدودة ولا يملك سوى عدد محدود من البدائل، لكن لا توجد لديه مشكلة تتعلق بالحرية بالمعنى المتعلق بموضوع مناقشتنا. على نحو مماثل، في إطار المجتمعات ليس للحرية أي سلطة في تحديد ما يفعله الفرد بحريته، فهي ليست مبدأً أخلاقيًا جامعًا شاملًا، فالهدف الرئيس لليبراليين هو، فعلًا، ترك المشكلة الأخلاقية للفرد ليتعامل معها. تتمثل المشكلات الأخلاقية المهمة «حقًا» في تلك المشكلات التي تواجه فردًا يعيش في مجتمع حر، فماذا عساه أن يفعل بحريته؟ من ثم، هناك مجموعتان من القيم سيؤكد عليهما الشخص الليبرالي: القيم المرتبطة بالعلاقات بين الناس، وهي السياق الذي يحدد فيه أولى أولوياته للحرية؛ والقيم المتعلقة بالفرد في ممارسته لحريته، وهي مجال أخلاقيات الفرد وفلسفته.

يرى الليبراليون الإنسان باعتباره كائنًا غير كامل، وينظرون إلى مشكلة التنظيم الاجتماعي على أنها مشكلة سلبية في منعها «الأشرار» من الناس من إلحاق الأضرار بقدر ما تمكن «الأخيار» من الناس من فعل الخير، وبالطبع قد يكون «الأشرار» و«الأخيار» الأشخاص أنفسهم، وهو ما يتحدد بناءً على من يَحْكُم عليهم.

إن المشكلة الأساسية للتنظيم الاجتماعي هي كيفية تنظيم الأنشطة الاقتصادية وتنسيقها لأعداد كبيرة من الناس، حتى في المجتمعات الرجعية نسبيًا، يعد التقسيم الواسع للعمل وتخصيص الوظائف أمرًا ضروريًا للاستغلال الفعال للموارد المتاحة. أما في المجتمعات المتقدمة، فإن مدى الحاجة إلى التنظيم، للاستفادة الكاملة من الفرص التي يقدمها العلم والتكنولوجيا الحديثة، أكبر بكثير. إن ملايين الناس مشتركين فعليًّا في توفير القوت اليومي لبعضهم بعضًا، ناهيك عن الإنتاج السنوي للسيارات. والتحدي الذي يواجه الشخص المؤمن بالحرية هو التوفيق بين الاعتماد المتبادل واسع النطاق وبين حريته الفردية.

في المقام الأول، هناك سبيلان فقط لتنظيم الأنشطة الاقتصادية لملايين الناس. يتمثل السبيل الأول في التوجيه المركزي المتضمن استخدام الإكراه؛ وهذا أسلوب الجيش والدولة الشمولية الحديثة. والسبيل الثاني يتمثل في التعاون الطوعي بين الأفراد؛ وهذا أسلوب السوق.

إن إمكانية التنظيم عن طريق التعاون الطوعي تعتمد على النظرة الأساسية — والتي، مع ذلك، كثيرًا ما لا تلقى ترحابًا — القائلة إن كلا الطرفين في صفقة اقتصادية ينتفعان منها، شريطة أن تكون الصفقة بالرضا من جانب الطرفين وأن يكون الطرفين ملمين بالأمر.

من ثم يمكن أن يسفر التبادل عن التنظيم دون وجود إكراه، ومن النماذج الفعالة للمجتمع المنظم عن طريق التبادل الطوعي هو الاقتصاد الحر المعتمد على التبادل بين مؤسسات القطاع الخاص، والذي أطلقنا عليه الرأسمالية التنافسية.

يتألَّف مثل ذلك المجتمع في أبسط صوره من عدد من الأسر المستقلة؛ أي مجموعة من أفراد منعزلين كروبنسون كروزو، إن جاز التعبير. تستخدم كل أسرة الموارد التي تتحكم فيها لإنتاج السلع وتقديم الخدمات التي تبادلها بالسلع والخدمات التي تنتجها أسرة أخرى، وفقًا لشروط مقبولة لطرفي المقايضة. وبهذه الطريقة، تتمكن كل أسرة من تلبية احتياجاتها تلبية غير مباشرة عن طريق إنتاج السلع والخدمات للآخرين، بدلًا من تلبية احتياجاتها تلبية مباشرة من خلال إنتاج السلع لاستخدامها الفوري. يكمن الدافع وراء

سلوك هذا الطريق غير المباشر بالطبع في المنتجات المتزايدة التي تتوفر عن طريق تقسيم العمل وتخصيص الوظائف. ونظرًا لأن الأسرة لديها دائمًا البديل المتمثل في الإنتاج المباشر لاحتياجاتها الخاصة، فلن تكون مضطرة للدخول في أي تبادل ما لم تحقق استفادة منه. من ثم، لن تحدث عملية تبادل ما لم يحقق الطرفان استفادة منها، وبذلك يتحقق التعاون دون إكراه.

ولن يحقق تخصيص الوظائف وتقسيم العمل نجاحًا كبيرًا إذا كانت الوحدة الإنتاجية الأساسية هي الأسرة. وفي المجتمع الحديث، تخطينا هذا الأمر بكثير، فقدمنا المشروعات التجارية الخاصة والتي تؤدي دور الوسيط بين الأفراد بصفتهم مزودي خدمات ومشتري سلع. وعلى نحو مماثل، قد لا يحقق تخصيص الوظائف وتقسيم العمل نجاحًا كبيرًا إن كان علينا مواصلة الاعتماد على مقايضة منتج مقابل منتج. بناءً على ذلك، جاءت النقود كوسيلة لتيسير التبادل، وللمساعدة في انقسام أعمال الشراء والبيع إلى جزأين.

وبالرغم من أهمية دور المشروعات التجارية الخاصة والنقود في الاقتصاد الفعلي، وبالرغم من المشكلات المعقدة العديدة التي تثيرها، تتمثل الخاصية المركزية لأسلوب السوق في تحقيق التنظيم تمامًا في الاقتصاد التبادلي البسيط الذي لا يتضمن لا المشروعات التجارية الخاصة ولا النقود. وفي ذلك النموذج البسيط، وكذلك في الاقتصاد المعقد القائم على المشروعات الخاصة واستخدام النقود، يكون التعاون فرديًا وطوعيًا تمامًا شريطة أن: (أ) تكون المشروعات خاصة، وبذلك تكون الأطراف المتعاقدة الأساسية أفرادًا و(ب) يتمتع الأفراد بحرية الدخول من عدمه في أي تبادل بعينه، ومن ثم تكون كل صفقة طوعية تمامًا.

من الأيسر كثيرًا ذكر هذه الشروط بوجه عام عن شرحها تفصيلًا أو عن التحديد الدقيق لأكثر النظم المؤسسية إسهامًا في المحافظة عليها. لا شك أن الكثير من أدبيات الاقتصاد التقني معنيّ بهذه القضايا على وجه التحديد. فالمتطلب الأساسي هو المحافظة على القانون والنظام لمنع أي فرد من انتهاك فرد آخر ماديًّا، ولتطبيق العقود التي دخل فيها الأفراد طواعية بما يثري مفهوم «الخاص». وبعيدًا عن هذا، لعل المشكلات الأصعب تنبثق من الاحتكار — والذي يكبت الحرية الفعالة عن طريق حرمان الأفراد من البدائل الموجودة لتبادل تجاري بعينه — وتنبثق كذلك من «تأثيرات الجوار» — وهي التأثيرات الواقعة على الأطراف الثالثة، التي لا يمكن أخذ مال منها أو تعويضها. سنناقش هذه المشكلات مناقشة أكثر تفصيلًا في الفصل القادم.

ما دامت حرية التبادل التجاري الفعالة محفوظة، فإن الميزة المحورية لتنظيم السوق للنشاط الاقتصادي تتمثل في أنه يحول دون حدوث تدخل الفرد في أنشطة الآخرين، فيما يتعلق بمعظم الأنشطة الفردية. يحظى المستهلك بالحماية من إكراه البائع له نظرًا لوجود بائعين آخرين يمكنه التعامل معهم. ويحظى البائع بالحماية من إكراه المستهلك نظرًا لوجود مستهلكين آخرين يمكنه بيع منتجاته لهم. ويحظى الموظف بالحماية من إكراه رب العمل نظرًا لوجود أرباب عمل آخرين يمكنه العمل لديهم، وهكذا. يؤدي السوق هذه المهمة أداءً موضوعيًّا ودون وجود سلطة مركزية.

في واقع الأمر، يكمن سبب رئيس للاعتراض على وجود اقتصاد حر تحديدًا في أنه يؤدي هذه المهمة في كفاءة كبيرة، فهو يمنح الناس ما يريدون بدلًا من أن يمنحهم ما تعتقد مجموعة معينة أنه يجب أن يريدونه. تنطوي غالبية المناقشات المناهضة لإقامة سوق حرة قلة إيمان بالحرية نفسها.

إن وجود سوق حرة لا يستبعد بالطبع الحاجة إلى الحكومات، بل على النقيض، إن وجود الحكومات أمر ضروري فهي تؤدي من جهة دور منبر لتقرير «قواعد اللعبة»، ومن جهة أخرى، تؤدي دور الحكم لتفسير القواعد المقررة وتفعيلها. ما يفعله السوق هو تقليل نطاق القضايا التي يجب البت فيها عن طريق الوسائل السياسية على نحو واسع، وبالتالي، تقليص المدى الذي تحتاجه الحكومة للمشاركة مباشرة في اللعبة. تتمثل السمة المميزة للعمل من خلال قنوات سياسية في أنه يجنح إلى تطلب أو فرض قدر هائل من الإلزام بالقوة، والميزة الرائعة للسوق، على الجانب الآخر، تتمثل في أنها تسمح بوجود تنوع كبير. بلغة سياسية، إنها نظام قائم على التمثيل النسبي، يستطيع كل فرد الإدلاء بصوته للون رباط العنق الذي يريد أن يحصل عليه، إن جاز التعبير، وليس مضطرًا إلى رؤية اللون الذي تريده الأغلبية وبناءً على ذلك إذا كان من ضمن الأقلية عليه الخضوع لهم.

إنها تلك السمة المميزة للسوق التي نقصدها عندما نقول أن السوق توفر الحرية الاقتصادية. لكن هذه السمة أيضًا لها دلالات ضمنية تتجاوز كثيرًا السمات الاقتصادية المحدودة. إن الحرية السياسية تعنى غياب عنصر إكراه الإنسان من قبل إنسان آخر والتهديد الرئيسي للحرية هو وجود قوة الإكراه، والتي تتجمع في أياد ملك أو دكتاتور أو حكم أقلية أو أغلبية مؤقتة. إن الحفاظ على الحرية يتطلب القضاء على تركز السلطة هذا بأقصى درجة ممكنة وكذلك تشتيت أي سلطة لا يمكن إلغاؤها وتوزيعها — وهو ما يسمى بنظام الرقابة والتوازن بين السلطات. وعن طريق تخليص تنظيم النشاط الاقتصادي من

قبضة السلطة السياسية، سيقضي السوق على هذا المصدر من القوة الجبرية، وهذا يُمكِّن القوة الاقتصادية من أن تكون أداة ضبط للقوة السياسية بدلًا من أن تكون تعزيزًا لها.

يمكن توزيع القوة الاقتصادية على نطاق واسع، فليس ثمة قانون بقاء يجبر أن يأتي نمو مراكز جديدة للقوة الاقتصادية على حساب المراكز الحالية. على الجانب الآخر، يعد إلغاء مركزية السلطة السياسية أمرًا أكثر صعوبة، فقد توجد العديد من الحكومات الصغيرة المستقلة، لكن الإبقاء على العديد من المراكز الصغيرة من السلطة السياسية متساوية السلطة في إطار حكومة كبيرة واحدة أصعب للغاية من أن يكون هناك مراكز عديدة للقوة الاقتصادية في إطار منظومة اقتصادية واحدة ضخمة. فقد يكون هناك العديد من أصحاب الملايين في اقتصاد واحد ضخم، لكن هل يمكن أن يكون هناك أكثر من قائد واحد بارز حقًّا؛ أي شخص واحد تتركز فيه كل طاقات مواطنيه وحماسهم؟ إذا حازت الحكومة المركزية على السلطة، فمن المحتمل أن يكون ذلك على حساب الحكومات المحلية. يبدو، إذن، أن هناك شيء كمجموع ثابت للسلطة السياسية التي توزع. بناءً على ذلك، إذا اتحدت السلطة الاقتصادية مع السلطة السياسية، سيبدو أن تركيز السلطة أمر حتمي على الأغلب. على الجانب الآخر، إذا ظلت السلطة الاقتصادية في أياد منفصلة عن السلطة السياسية، يمكنها أن تلعب دور أداة رقابة على السلطة السياسية وأداة ضبط لها.

يمكن توضيح فاعلية هذه المناقشة النظرية على نحو أفضل بضرب مثال. لنفكر أولًا بمثال افتراضي قد يساعدنا على توضيح المبادئ المتضمنة في الموضوع، وبعد ذلك سنضرب بعض الأمثلة الواقعية من واقع التجارب الحديثة التي توضح النهج الذي يسلكه السوق للحفاظ على الحرية السياسية.

لا شك أنه من ضمن السمات المميزة للمجتمع الحر حرية الأفراد في تأييد التغيير الجذري في هيكل المجتمع ونشر ذلك صراحةً — ما دام هذا التأييد لا يتجاوز حدود الإقناع، ولا يتضمن القوة أو أي شكل آخر من أشكال الإكراه. إنها لعلامة مميزة للحرية السياسية بمجتمع رأسمالي أن يكون بمقدور الفرد الدفاع عن الاشتراكية والسعي من أجلها. بالمثل، ستتطلب الحرية السياسية بمجتمع اشتراكي أن يكون الناس أحرارًا في تأييد إدخال الرأسمالية إلى المجتمع. فكيف يمكن أن تكون حرية تأييد الرأسمالية مكفولة ومصانة تحت لواء مجتمع اشتراكي؟

كي يتمكن الأفراد من الدعوة لقبول أي شيء، يجب أن يكونوا قادرين على كسب قوت يومهم في المقام الأول، وهذا يثير بالفعل مشكلة في المجتمع الاشتراكي، فنظرًا لأن

كل الوظائف تحت السيطرة المباشرة للسلطات السياسية، قد يتطلب الأمر اتباع عمل من أعمال نكران الذات — والذي تأكدت صعوبته بتجربة الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع مشكلة «الأمن» بين الموظفين الفيدراليين، مما يعني أنه سيكون من الصعب على حكومة اشتراكية أن تسمح لموظفيها بتأييد سياسات مناهضة تمامًا لمبادئها الرسمية.

لكن لنفترض أن نكران الذات هذا قد تحقق. إذن، لكي يأتي تأييد الرأسمالية بثماره، يجب أن يكون مؤيدوها قادرين على تمويل قضيتهم لعقد اجتماعات عامة، وطبع منشورات، وشراء وقت بث إذاعي، وإصدار صحف ومجلات وهكذا. كيف سيجمعون الموارد المالية؟ قد يكون أو سيكون على الأرجح هناك أشخاص في المجتمع الاشتراكي لهم دخول مرتفعة، ربما رؤوس أموال ضخمة في صورة سندات حكومية وما شابه ذلك، لكن هؤلاء سيكونون بالضرورة مسئولين حكوميين رفيعي المستوى. من الجائز تخيل موظف اشتراكي صغير يحتفظ بوظيفته مع أنه يؤيد الرأسمالية علانية، لكنه أمر يتجاوز حد السذاجة أن نتخيل مسئولًا اشتراكيًا رفيع المستوى يمول مثل تلك الأنشطة «التخريبية».

سيكون المصدر الوحيد للتمويل جمعَ مبالغ صغيرة من عدد كبير من صغار المسئولين، لكن هذا ليس حلًا واقعيًا. فللاستفادة من هذه المصادر، يجب أن يكون الكثير من الناس مقتنعين فعلًا، والمشكلة برمتها تكمن في كيفية إطلاق حملة وتمويلها لفعل ذلك. لم تمول الحركات الراديكالية في المجتمعات الرأسمالية بهذه الطريقة قط، بل تم دعمهم بشكل نموذجي من قبل عدد قليل من الأغنياء الذين أقنعهم فريدريك فاندربيلت فيلد أو آنيتا مكورميك بلين أو كورليس لامونت — وذلك على سبيل ذكر القليلين ممن لمعت أسماؤهم مؤخرًا، أو فريدريك إنجلز إذا عدنا بالزمن إلى أبعد من ذلك. وهذا شيء من عدم المساواة في الثراء في الحفاظ على الحرية السياسية والذي قلما يلحظه الكثير، وهو دور الرعاة.

لا يقتضي الأمر في المجتمع الرأسمالي سوى إقناع بعض الأغنياء بأية فكرة للحصول على الأموال للترويج لها، وهو الأمر الغريب مع ذلك، وهناك العديد من هؤلاء الناس الذين يشكلون بؤر دعم مستقلة، وبلا شك ليست هناك أي ضرورة حتى لإقناع الناس أو المؤسسات المالية التي تملك أموالًا وفيرة بصحة الأفكار التي سيتم ترويجها، بل تتمثل الضرورة في إقناعهم بأن ذلك الترويج سيحقق نجاحًا ماليًا، أي أن الصحيفة أو المجلة أو الكتاب أو أي مشروع تجاري آخر سيكون مربحًا. على سبيل المثال، لا يمكن أن يتحمل الناشر التنافسي تكاليف نشر أي مؤلف لمجرد أنه يتفق معه شخصيًا؛ بل يجب أن يكون

معياره احتمالية أن سوقه سيكون ضخمًا بدرجة كافية ليعود عليه بعائد مرضي على استثماره.

وبهذه الطريقة يكسر السوق تلك الحلقة المفرغة ويجعل بالإمكان، في النهاية، تمويل مثل تلك المشروعات التجارية عن طريق جمع مبالغ صغيرة من العديد من الأشخاص دون إقناعهم في البداية، إلا أن مثل هذه الإمكانيات لا تتوفر في المجتمع الاشتراكي؛ حيث تجتمع السلطات كافة في يد الدولة.

لنجمح بخيالنا ونفترض أن الحكومة الاشتراكية تدرك هذا الأمر وبأنها تتألف من أشخاص متلهفين لحماية الحرية، فهل من الممكن أن تقدم الأموال اللازمة لذلك؟ ربما، لكنه من الصعب تخيل كيفية حدوث ذلك. قد تؤسس الحكومة جهة رسمية لتقديم العون المالي للدعاية التخريبية، ولكن كيف ستختار من ستقدم له العون؟ فإذا قررت تقديم الدعم لكل من يطلبه، سرعان ما ستجد نفسها بلا أموال، وهذا لأن الاشتراكية لا تستطيع إلغاء القانون الاقتصادي الأساسي بأن السعر المرتفع بقدر كافٍ يستدعي طلبًا كبيرًا. وإذا كان تأييد القضايا الراديكالية مربحًا بالقدر الكافي فسيكون دعم المؤيدين لا محدود.

علاوة على ذلك، إن حرية تأييد القضايا التي لا تحظى بقبول واسع لا تقتضي أن يكون مثل ذلك التأييد دون ثمن. على النقيض من ذلك، لن ينعم أي مجتمع بالاستقرار إن كان تأييد التغييرات الجذرية دون ثمن، ناهيك عن أن يكون بلا دعم مالي. من الملائم تمامًا أن يقدم الأفراد تضحيات لتأييد القضايا التي يؤمنون بها من أعماقهم، ومن الأهمية بمكان فعلًا أن ينعم هؤلاء الذين على استعداد لإنكار ذواتهم فقط بالحرية، وإلا ستتدهور الحرية إلى إباحية وعدم مسئولية، والأمر الجوهري هنا أن تكون تكلفة تأييد القضايا التي لا تحظى بقبول واسع مقبولةً وليست عنصر إعاقة.

إننا لم ننتهِ بعد، ففي المجتمعات ذات الأسواق الحرة، يكفي امتلاك الموارد المالية، فموردو الورق على استعداد لبيعه لجريدة ديلي وركر مثلما هم مستعدون لبيعه لجريدة وول ستريت جورنال. على الجانب الآخر، في المجتمعات الاشتراكية، لن يكفي امتلاك الموارد المالية، حيث يجب على المؤيد الافتراضي للرأسمالية إقناع مصنع صنع الورق الحكومي ببيعه له، وكذلك إقناع صاحب المطبعة الحكومية لطبع منشوراته، وأيضًا إقناع مكتب البريد الحكومي لتوزيعها بين الناس، وإقناع الهيئة الحكومية بإيجار قاعة يلقي فيها خطاباته وما إلى ذلك.

لعل ثمة طريقة ما يستطيع المرء من خلالها التغلب على مثل هذه الصعوبات وحماية الحرية في إطار مجتمع اشتراكي، فلا يمكن الجزم بأن ذلك مستحيل تمامًا، ولكن من

الواضح أن هناك عقبات حقيقية في طريق إنشاء مؤسسات تحمي بفاعلية إمكانية الخروج عن النص. وعلى حد علمي، لم يتصد بشجاعة أحد من الذين أيدوا الاشتراكية والرأسمالية أيضًا لهذه القضية، أو حتى اتخذ خطوة بداية جديرة بالاحترام على طريق تطوير النظم المؤسسية التي قد تسمح بتحقيق الحرية في إطار الاشتراكية، بل على النقيض من ذلك، فإنه من الواضح كيف أن المجتمع الرأسمالي ذا السوق الحرة يعزز الحرية.

من الأمثلة البارزة على هذه المبادئ النظرية تجربة ونستون تشرشل، فمنذ عام ١٩٣٣ حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية، لم يسمح له بالحديث عبر الإذاعة البريطانية، والتي كانت احتكارًا حكوميًا بالطبع تحت إدارة هيئة الإذاعة البريطانية، على الرغم من أن تشرشل كان مواطنًا مرموقًا في بلاده وعضوًا برلمانيًا ووزيرًا سابقًا ورجلًا يناضل بكل ما أوتي من قوة لإقناع أبناء شعبه باتخاذ خطوات لصد خطر ألمانيا الهتلرية. لم يسمح لتشرشل بالتحدث إلى الشعب البريطاني عبر الإذاعة لأن هيئة الإذاعة البريطانية كانت احتكارًا حكوميًا وموقفه كان «مثيرًا للجدل» أكثر من اللازم.

مثال آخر بارز ما ورد في مجلة التايم عدد ٢٦ يناير/كانون الثاني عام ١٩٥٩ وكان يتعلق بـ «تلاشي القائمة السوداء» ورد في قصة التايم ما يلي:

> يعد حفل تقديم جوائز الأوسكار أكبر علامات السمو وعلو المكانة في هوليوود، لكن هذه المكانة تضررت منذ عامين، وذلك عندما أعلن روبرت ريتش كأفضل كاتب عن فيلم «الشجاع» ولكنه لم يصعد لاستلام الجائزة، فقد كان روبرت ريتش اسمًا مستعارًا يخفي وراءه واحدًا من بين مائة وخمسين كاتبًا ... اعتبرتهم صناعة السينما ضمن القائمة السوداء منذ عام ١٩٤٧ للاشتباه بأنهم شيوعيين أو متعاطفين مع الشيوعية. أثارت هذه القضية تحديدًا حالة من الارتباك وذلك لأن أكاديمية الفنون والعلوم السينمائية قد منعت أي شيوعي أو داعية للتعديل الخامس من المشاركة في مسابقة الأوسكار، لكن في الأسبوع الماضي أعيد صياغة القاعدة الخاصة بالشيوعيين وحل لغز هوية ريتش فجأة.
>
> اتضح أن ريتش هو دالتون ترومبو مؤلف رواية «جوني يلتقط سلاحه»، والذي يعد واحدًا من «عشر مؤلفين في هوليوود» رفضوا الإدلاء بشهاداتهم في جلسات الاستماع عام ١٩٤٧ حول الشيوعية في مجال صناعة السينما، وقد صرح المنتج فرانك كينج، الذي أصر إصرارًا شديدًا على أن روبرت ريتش كان «شابًا ذا لحية يعيش في أسبانيا»، قائلًا: «لدينا التزامًا تجاه المساهمين ينص

> على شرائنا أفضل نص يمكننا شراؤه، وقد أحضر لنا ترومبو «الشجاع» ولذا اشتريناه.» …
>
> كان ذلك في الواقع النهاية الرسمية لقائمة هوليوود السوداء، أما بالنسبة للكتاب المحظورين، فقد تحققت النهاية غير الرسمية منذ زمن بعيد، فيزعم أن خمسة عشر في المائة على الأقل من أفلام هوليوود الحالية كتبت بواسطة أفراد من القائمة السوداء. ذكر المنتج كينج: «هناك أشباح في هوليوود أكثر من مقابر فوريست لون، لقد استعانت كل شركة بالمدينة بعمل من أعمال كتاب القائمة السوداء، إننا فقط أول من يؤكد كل ما يعلمه الجميع.»

قد يؤمن المرء، مثلي، أن الشيوعية ستدمر جميع حرياتنا، وقد يعارضها المرء بكل ما أوتي من صرامة وقوة، ومع ذلك، يؤمن في الوقت نفسه أنه في مجتمع حر، من غير الممكن ولا المحتمل منع شخص من الدخول في اتفاقيات طوعية مع الآخرين ينجذب كل منهم للآخر، لأن ذلك الشخص يؤمن بالشيوعية أو يحاول الترويج لها، وذلك لأن حريته تتضمن حرية ترويجه للشيوعية. وكذلك، فإن الحرية، أيضًا، تتضمن، بالطبع، حرية الآخرين في عدم التعامل معه تحت تلك الظروف. لم تكن قائمة هوليوود السوداء عملًا حرًا وكانت تدمر الحرية لأنها اتفاق استعان بوسائل قسرية لمنع حدوث تبادلات طوعية. لم تنجح هذه القائمة على الوجه الأكمل لأن السوق جعلت الحفاظ على القائمة السوداء أمرًا مكلفًا. إن التشديد على الأهمية التجارية؛ أي حقيقة أن الأشخاص الذين يديرون مشروعات تجارية خاصة لديهم حافز لجني أكبر قدر ممكن من المال، صان حرية الأشخاص الذين تم إدراجهم ضمن القائمة السوداء عن طريق توفير شكل بديل من التوظيف لهم، وعن طريق تزويد الناس بحافز لتوظيفهم.

إذا كانت هوليوود وصناعة السينما شركات حكومية أو لو كان الأمر في انجلترا مسألة توظيف من قبل هيئة الإذاعة البريطانية، لكان من الصعب تصديق أن «قائمة الكُتَّاب العشرة في هوليوود» أو أمثالهم قد وجدوا وظائف. على نحو مماثل، من الصعب تصديق أنه في ظل تلك الظروف، سيتمكن أنصار الفردانية والمشروعات التجارية الخاصة — أو بالطبع أَخْلَص الأنصار لأية رؤية جديدة بخلاف الرؤية الموجودة — من الحصول على وظائف.

ظهر مثال آخر على دور السوق في الحفاظ على الحرية السياسية خلال تجربتنا مع المكارثية. فبعيدًا تمامًا عما تضمنته من قضايا أساسية والوقائع الموضوعية للتهم

التي وُجِّهَتْ، ما الحماية التي نالها الأفراد والموظفون الحكوميون بالأخص ضد الاتهامات غير المسئولة والتحقيقات في أمور كان الكشف عنها مخالفًا لما يمليه عليهم الضمير؟ إن مطالبتهم بالاحتكام إلى التعديل الخامس كانت لتصبح أمرًا عبثيًا، دون وجود بديل للوظائف الحكومية.

تمثلت حمايتهم الأساسية في وجود اقتصاد السوق الخاصة الذي استطاعوا من خلاله كسب قوت يومهم، مع ذلك لم تكن الحماية مطلقة هنا أيضًا؛ حيث كره العديد من أصحاب الأعمال الخاصة المحتملين، بحق أو بغير حق، توظيف هؤلاء المشهر بهم. قد يكون السبب في ذلك أن الأضرار التي ستلحق بالأشخاص المعنيين أكبر بكثير من الأضرار التي عادة ما تلحق بالأشخاص المناصرين لقضايا لا تلقى رواجًا، لكن بيت القصيد هنا أن الأضرار كانت محدودة ولم تمثل عنصر إعاقة، كما كان من الممكن أن تكون في حال كان التوظيفُ الحكومي الاحتمالَ الوحيد.

من الجدير بالملاحظة أن جزءًا كبيرًا من الأشخاص المعنيين اتجهوا على ما يبدو إلى القطاعات الأكثر تنافسية من الاقتصاد — كالمشروعات التجارية والتجارة والزراعة — حيث يكون السوق أقرب ما يكون من السوق الحرة المثالية. لا أحد يشتري الخبز يعلم هلالقمح الذي صنع منه قد زرعه شيوعي أم جمهوري، أم دستوري أم فاشي، أم — من وجهة النظر هذه — زنجي أم رجل أبيض. هذا يوضح كيف يفصل السوق الموضوعي النشاطاتِ الاقتصاديةَ عن الآراءِ السياسيةِ، ويحمي الأفراد من التعرض للتمييز في نشاطاتهم الاقتصادية لأسباب لا علاقة لها بإنتاجياتهم، سواء كانت هذه الأسباب مرتبطة بآرائهم أو بلونهم.

كما يشير هذا المثال، إن أكثر الجماعات عرضة للخطر بمجتمعنا فيما يتعلق بالحفاظ على الرأسمالية التنافسية وتعزيزها هي جماعات الأقلية؛ تلك التي قد تصبح بكل سهولة هدفًا للشك والعداوة من قبل الأغلبية، وهي جماعات كالزنوج واليهود والمتجنسين، وذلك من باب ذكر الحالات الأوضح فحسب. ومع ذلك، وعلى نحو متناقض، فإن أعداء السوق الحرة — الاشتراكيين والشيوعيين — تم تعيينهم بمعايير غير تناسبية من بين هذه الجماعات، وبدلًا من إدراك أن وجود السوق قد حماهم من مواقف أبناء بلدهم، راحوا ينسبون، خطأً، آثار التمييز المتبقية إلى السوق.

الفصل الثاني

دور الحكومة في المجتمعات الحرة

من الاعتراضات الشائعة على المجتمعات الشمولية أنها تعتبر أن الغاية تبرر الوسيلة. ولكن، إذا نظرنا إلى هذا الاعتراض حرفيًّا، نرى أنه منافٍ للمنطق بشكل واضح، فإذا لم تبرر الغايةُ الوسيلةَ، فماذا يبررها؟ لكن هذه الإجابة السهلة لا تدحض الاعتراض، بل تظهر بوضوح أنه لم يُصَغ جيدًا. فإنكار حقيقة أن الغاية تبرر الوسيلة تمثل تأكيدًا غير مباشر على أن الغاية التي نحن بصددها ليست الغاية النهائية، وأن الغاية النهائية، في حد ذاتها، استخدام الوسائل الملائمة. إن أية غاية، سواءً كانت محبذة أم لا، ولا يمكن بلوغها سوى عن طريق استخدام وسائل سيئة، لا بد أن تحل محل الغاية الأهم، وهي غاية استخدام الوسائل المقبولة.

إن الوسائل المناسبة، عند الليبراليين، هي النقاش الحر والتعاون الاختياري، وهذا ما يشير ضمنًا إلى أنه لا مجال لأي شكل من أشكال القهر. والمبدأ المثالي هو تحقيق إجماع الآراء بين أفراد مسئولين على أساس النقاش الحر الكامل وهذه طريقة أخرى للتعبير عن هدف الحرية الذي أكدنا عليه في الفصل السابق.

ومن وجهة النظر هذه، يتمثل دور السوق، كما أشرنا من قبل، في أنه يسمح بحدوث الإجماع دون الإلزام؛ أي أنه نظام من التمثيل النسبي الفعال. على الجهة الأخرى، إن السمة المميزة للعمل من خلال القنوات السياسية صراحةً أنها تنزع إلى تطلب أو فرض التزام حقيقي، أي أن أي قضية نمطية لا بد من أن تحسم بقول «نعم» أو «لا»، وعلى أكثر تقدير، يمكن وضع شرط لتوفير عدد محدود نسبيًّا من البدائل. حتى استخدام التمثيل النسبي في صورته السياسية الصريحة لا يغير من هذا الاستنتاج، فعدد المجموعات المنفصلة التي يمكن، في الواقع، تمثيلها محدود وهائل مقارنة بالتمثيل النسبي للسوق. والأهم من ذلك حقيقة أن النتيجة النهائية لا بد أن تكون في العموم قانونًا ساري المفعول

على كل المجموعات، بدلًا من أن تكون قوانين تشريعية لكل «حزب» يحظى بالتمثيل، وهذا يعني أن التمثيل النسبي في صورته السياسية، بعيد كل البعد عن السماح بإجماع الآراء دون إلزام، ويميل إلى التشظي وغياب الفاعلية، وبذلك يساهم في تدمير أي اتفاق جماعي يمكن أن يرتكز عليه الإجماع الملزم.

من الواضح أن هناك بعض الأمور التي يكون فيها أي تمثيل نسبي فعال ضرب من المستحيل، فلا يمكنني أن أحصل على المستوى الذي أحتاجه من الدفاع القومي، فيما تحصل أنت على مستوى آخر. وفيما يخص مثل هذه الأمور غير القابلة للتجزئة، يمكننا مناقشتها والجدال فيها والتصويت بشأنها. لكن ما أن يحسم القرار، لا بد أن نمتثل إليه، إنه، تحديدًا، وجود مثل هذه الأمور غير القابلة للتجزئة — ومن الواضح أن حماية الفرد والأمة من القهر هما الأكثر جوهرية بينها — هو ما يحول دون الاعتماد القسري على عمل الفرد من خلال السوق. وإذا كنا سنستخدم بعضًا من مواردنا لمثل هذه الأمور الفردية، فلا بد من استخدام قنوات سياسية للتوفيق بين الاختلافات.

يميل استخدام القنوات السياسية، ما دام حتميًا، إلى إحداث ضغط على الترابط الاجتماعي الضروري لوجود مجتمع مستقر. ويكون الضغط في أضعف صوره إذا ما تم التوصل إلى اتفاق للعمل الجماعي فيما يتعلق بمجموعة محدودة من القضايا يشترك الناس، كيفما اتفق، في آرائهم بصددها. وكلما اتسع نطاق القضايا التي يُنْشَدُ فيها اتفاقًا صريحًا، يزيد الضغط على الخيوط الرقيقة التي تربط المجتمع. وإذا وصل الأمر إلى المساس بقضية تختلف آراء الناس فيها بقوة، قد تعم الفوضى المجتمع، أيضًا. قلما يمكن حل الاختلافات الجوهرية في القيم الأساسية في صناديق الاقتراع، هذا إن كان بالإمكان حلها من الأصل؛ لكن في النهاية يمكن حسمها فحسب، دون أن تُحَلَّ، عن طريق القتال. وتقف الحروب الدينية والأهلية على مدى التاريخ كشهادة مخزية على صحة هذا الرأي.

يقلل الاستخدام واسع النطاق للسوق من الضغط على النسيج المجتمعي عن طريق جعل الإلزام غير ضروري فيما يتعلق بأية أنشطة يتضمنها. فكلما اتسع نطاق الأنشطة التي يشملها السوق، قلت الموضوعات التي تحتاج قرارات سياسية واضحة والتي يكون من الضروري التوصل إلى اتفاق بشأنها. وبالتبعية، كلما قلت الموضوعات التي تتطلب الاتفاق، ازداد احتمال التوصل إلى اتفاق والحفاظ على حرية المجتمع في الوقت نفسه.

إن إجماع الآراء بالطبع مبدأ منشود، لكن على أرض الواقع، لا يمكننا تحمل الوقت ولا الجهد الذي سيتطلبه تحقق إجماع الآراء التام في كل قضية. لذا، يجب علينا تقبل

شيء أقل بحكم الضرورة. لذلك، يفضي بنا الأمر إلى قبول حكم الأغلبية بصورة أو بأخرى كوسيلة نفعية. ويتضح أن حكم الأغلبية ذلك يعد وسيلة نفعية أكثر من كونه، في حد ذاته، مبدأً أساسيًا في حقيقة استعدادنا للجوء إلى حكم الأغلبية وفي حجم الأغلبية الذي نطلبه بناءً على مدى خطورة الموضوع الذي ينطوي عليه الأمر، فإذا كان الأمر لا يمثل أهمية كبيرة وليس لدى الأقلية موقف قوي تجاه أن تبسط الأغلبية نفوذها عليها، ستفي أغلبية ضئيلة بالغرض، أما إذا كانت الأقلية لديها موقف قوي تجاه القضية محور النقاش، وقتها، لن تكفي الأغلبية البحتة حتى. قد يرغب القليل منا في أن تحسم قضايا، كحرية التعبير، عن طريق الأغلبية البحتة. إن النظام القانوني لدينا يعج بمثل هذه الفروق بين أنواع القضايا التي تتطلب أنواعًا مختلفة من الأغلبية، أهما تلك التي يشملها الدستور، وهي تمثل المبادئ التي تتسم بقدر كبير من الأهمية لا نرغب، معه، سوى في تقديم أقل التنازلات لمبدأ النفعية. لقد تحقق ما يشبه الاتفاق الجماعي الضروري في البداية لقبولها، ونحن نطالب بشيء يشبه الاتفاق الجماعي الضروري لإجراء تغيير بها.

إن قوانين إنكار المصلحة الشخصية الهادفة إلى الإحجام عن مبدأ سيطرة الأغلبية على أنواع بعينها من القضايا التي يشملها دستورنا ودساتير أخرى مماثلة مدونة أو غير مدونة في بلاد أخرى، وكذلك الأحكام المحددة في هذه الدساتير أو ما يوازيها، والتي تحظر قهر الأفراد — هذه القوانين هي نفسها ما يجب أن ينظر إليه على أنه جاء عن طريق النقاش الحر وبأنه يعكس إجماع الآراء الأساسي فيما يتعلق بالوسيلة.

انتقل، الآن، إلى دراسة أكثر تحديدًا، لكن مع الاستمرار في الإطار نفسه شديد العمومية، للمجالات التي لا يمكن التعامل، مطلقًا، معها عن طريق السوق، أو أنه يتسنى ذلك لكن بكلفة عالية لدرجة تجعل استخدام القنوات السياسية قد يكون مفضلًا عنها.

(١) دور الحكومة كصانع القواعد والحكم

من الأهمية بمكان التمييز بين الأنشطة اليومية للناس من أنشطة تقليدية وبين الإطار القانوني الذي تحدث فيه، فالأنشطة اليومية تشبه أفعال المشاركين في لعبة أثناء ممارستهم لها، أما إطار العمل فيشبه قواعد تلك اللعبة. ومثلما تتطلب اللعبة الصحيحة قبول اللاعبين لكل من قواعد اللعبة والحكم الذي يفسر القواعد ويطبقها، يتطلب المجتمع النموذجي أن يوافق أفراده على الشروط العامة التي ستحكم العلاقات بينهم، وعلى بعض الأساليب للفصل بين التفسيرات المتباينة لتلك الشروط، وعلى طريقة فرض الامتثال للقواعد المقبولة

عامةً. وكما تسير الأمور في الألعاب، تسير في المجتمعات؛ حيث تكون غالبية الشروط العامة النتيجة غير المقصودة للأعراف، إذ تُقْبَلُ دون تفكير. على أقصى تقدير، لا نفكر صراحةً إلا في إجراء تعديلات ثانوية فقط بها، إلا أن التأثير التراكمي لسلسلة من التعديلات الثانوية قد يمثل تغيرًا هائلًا في طبيعة اللعبة أو المجتمع. في كل من الألعاب والمجتمع أيضًا، لا يمكن أن تسود مجموعة من القواعد ما لم يمتثل معظم المشاركين معظم الوقت لها دون إجراءات عقابية خارجية، وما لم يحدث ذلك، سيبقى هناك اتفاق اجتماعي ضمني واسع النطاق. بيد أننا لا يمكننا الاعتماد على الأعراف أو على هذا الاتفاق وحدهما لتفسير القواعد وتطبيقها، فنحن بحاجة إلى حكم. هذان، إذن، الدوران الأساسيان للحكومة في المجتمع الحر لتوفير وسيلة يمكن بواسطتها تعديل القواعد وتسوية الخلافات بيننا حول معنى القواعد، ولتطبيق امتثال القلة، التي لا تُؤْثِرُ المشاركة في اللعبة، للقواعد.

تظهر الحاجة إلى الحكومات في هذه الأمور وذلك لأن الحرية المطلقة ضرب من المستحيل، فبالرغم من روعة مبدأ غياب السلطة السياسية، فهو ليس مجديًا في عالم الإنسان غير الكامل. يمكن أن تتعارض حريات الأفراد، وعندما يحدث ذلك، يجب تقييد حرية أحد الأفراد للحفاظ على حرية الآخر — وكما عبر أحد قضاة المحكمة العليا: «إن حريتي لتحريك قبضة يدي يجب أن تكون محدودة بمدى قربها من ذقنك.»

تكمن المشكلة الرئيسية في تحديد المهام المناسبة للحكومة في كيفية تسوية مثل أوجه التعارض هذه بين حريات الأفراد المختلفين. في بعض الحالات، تكون الإجابة سهلة؛ حيث لا يوجد إلا قدر ضئيل من الصعوبة في تحقيق شبه إجماع للآراء على فكرة ضرورة التضحية بحرية أحد الأفراد في قتل جاره للحفاظ على حرية الفرد الآخر في الحياة. أما في حالات أخرى، تكون الإجابة صعبة. ففي مجال الاقتصاد، تنشأ مشكلة كبيرة فيما يتعلق بالصراع بين حرية الاتحاد وحرية التنافس. أي معنى يقصد بكلمة «حرة» عندما تصف المشروعات التجارية؟ في الولايات المتحدة الأمريكية، تعني صفة «حرة» أن أي شخص حر في تأسيس مشروع خاص، وهذا يعني أن المشروعات التجارية الخاصة الحالية ليست حرة في إبعاد المتنافسين سوى عن طريق بيع منتج أفضل بالسعر نفسه أو المنتج نفسه بسعر أقل. على الجانب الآخر، في العرف الأوروبي، المعنى، في العموم، يعني أن المشروعات التجارية حرة فيما تريد فعله، بما في ذلك تحديد الأسعار وتقسيم الأسواق واستخدام أساليب أخرى لإبعاد المنافسين المحتملين. لعل المشكلة الأصعب تحديدًا في هذا السياق تنشأ فيما يتعلق بالاتحادات بين العمال، حيث تصبح مشكلة الاتحاد ومشكلة التنافس بالغة الخطورة.

يُعَدُّ تعريف حقوق الملكية من بين المجالات الاقتصادية الأساسية، والتي تتسم الإجابة فيها بالصعوبة والأهمية معًا. إن فكرة الملكية، كما تطورت عبر القرون وكما تتضمنها التشريعات القانونية، أصبحت جزءًا كبيرًا منا لدرجة جعلتنا نميل إلى الإيمان بها كأمر مسلم به، ونخفق في أن ندرك تحديدًا ما يُشَكِّل الملكية وماهية الحقوق التي تمنحها ملكية الأشياء. إنها ابتداعات اجتماعية معقدة أكثر من كونها أفكارًا بديهية. على سبيل المثال، هل ملكيتي لقطعة أرض ما وحريتي في استخدام ملكيتي كما يحلو لي تخول لي إنكار حق شخص آخر في العبور فوق أرضي بطائرته؟ أم أن حقه في استخدام طائرته له الأولوية؟ أم هل يعتمد هذا على الارتفاع الذي يطير عليه؟ أم مدى الإزعاج الذي يتسبب فيه؟ هل يتطلب التبادل التجاري الاختياري أن يدفع لي مقابل امتياز أن يحلق بطائرته فوق أرضي؟ أم هل يتعين أن أدفع له أنا لمنعه من التحليق بطائرته فوق أرضي؟ لعل مجرد ذكر حقوق الامتياز وحقوق النشر وبراءات الاختراع وحصص الأسهم في الشركات وحقوق الضفاف النهرية وما شابه قد يؤكد أهمية دور القواعد الاجتماعية المقبولة عمومًا في التعريف الفعلي للملكية. كذلك، قد تشير إلى أنه في العديد من الحالات، يكون وجود تعريف للملكية محددًا جيدًا ومقبولًا بشكل عام أهم من فحوى التعريف نفسه.

إن النظام المالي من المجالات الاقتصادية التي تثير مشكلات غاية في الصعوبة. لطالما أدرك الجميع مسئولية الحكومة تجاه النظام المالي منذ زمن بعيد، فهذا الأمر يتيحه الدستور صراحةً في الحكم الدستوري الذي يخول الكونجرس سلطة «صك العملات وضبط قيمتها وقيمة العملات الأجنبية.» على الأرجح، ليس ثمة مجال آخر للنشاط الاقتصادي لاقى قبولًا عامًا، فيما يتصل بالتدخل الحكومي، مثل النظام المالي. هذا القبول للمسئولية الحكومية والناشئ عن العادة، والذي أصبح الآن يحدث دون تفكير تقريبًا، يزيد من ضرورة الفهم الشامل لأسباب مثل هذه المسئولية، نظرًا لأنه يعزز من خطر اتساع دائرة سيطرة الحكومة في المجتمعات الحرة من الأنشطة المناسبة لتشمل تلك غير المناسبة، ومن تقديم إطار عمل مالي إلى تحديد حصص الموارد بين الأفراد. سنناقش هذه المشكلة بتفصيل أكثر في الفصل الثالث.

الخلاصة، يفترض تنظيم النشاط الاقتصادي من خلال التبادل التجاري الاختياري جدلًا أننا اتخذنا الإجراءات اللازمة، عن طريق الحكومة، لحفظ القانون والنظام للحيلولة دون تعرض فرد للقهر على يد فرد آخر، وتطبيق العقود التي أُبْرِمَت اختياريًا، ولتحديد معنى لحقوق الملكية، وتفسير مثل تلك الحقوق وتطبيقها، وتقديم إطار عمل مالي.

(٢) التدخل الحكومي نتيجة الاحتكار التقني وتأثيرات الجوار

إن دور الحكومة، الذي استعرضناه توًا، يمثل فعل شيء لا يستطيع السوق فعله لنفسه، وهو تحديد قواعد اللعبة والفصل فيها وتطبيقها. كذلك، قد نريد فعل بعض الأشياء من خلال الحكومة يمكن فعلها جوازًا من خلال السوق، لكن تلك الحالات التقنية أو المماثلة تجعل من الصعب فعلها بتلك الطريقة. ما سبق يتمثل في حالات يكون فيها التبادل التجاري الاختياري الصارم إما مكلفًا إلى أبعد الحدود أو مستحيلًا تقريبًا. إن هناك فئتان عامتان لمثل تلك الحالات: الاحتكار وما يماثله من عيوب بالسوق، وتأثيرات الجوار.

إن التبادل التجاري لا يكون اختياريًا حقًا إلا إذا توفرت بدائل متكافئة تقريبًا. فالاحتكار يقتضي، ضمنًا، غياب البدائل وبذلك يحول دون تحقيق حرية التبادل التجاري الفعال. وفي الواقع، ينشأ الاحتكار كثيرًا، إن لم يكن عامةً، من دعم الحكومة أو من الاتفاقات غير القانونية بين الأفراد، وفيما يتصل بذلك، تكمن المشكلة إما في تجنب دعم الحكومة للاحتكار أو في تحفيز التطبيق الفعال للقواعد مثل تلك المتضمنة في قوانين مكافحة الاحتكار للولايات المتحدة. مع ذلك، قد يظهر الاحتكار أيضًا لأنه فعال من الناحية العملية؛ أي أن يكون هناك منتج أو مؤسسة واحدة. أخشى أن أشير إلى أن مثل تلك الحالات محدودة أكثر مما هو مفترض بيد أنها تظهر بلا ريب. وقد يكون التزويد بالخدمات الهاتفية داخل مجتمع مثالًا بسيطًا، وهي الحالات التي سأشير إليها بالاحتكار «التقني».

عندما تجعل الظروف التقنية الاحتكار النتيجة الطبيعية لقوى السوق التنافسية، لا يكون متاحًا إلا ثلاث خيارات فقط: احتكار القطاع الخاص أو احتكار القطاع العام أو التنظيم العام. وهذه الخيارات الثلاثة سيئة لذا يجب علينا المفاضلة بين أفضل الأسوأ، وجد هنري سايمونز في رصده للتنظيم العام للاحتكار بالولايات المتحدة النتائج بغيضة للغاية لدرجة أنه توصل إلى أن احتكار القطاع العام أفضل الأسوأ، أما والتر يوكين، وهو ليبرالي ألماني معروف، فقد وجد النتائج بغيضة للغاية، في رصده للاحتكار العام للسكك الحديدية بألمانيا، حتى إنه توصل إلى أن التنظيم العام قد يكون أفضل الأسوأ. وبعد دراسة نتائج كل منهما، أخلُص إلى أن احتكار القطاع الخاص، إن كان معتدلًا، هو أفضل الأسوأ.

إذا كان المجتمع ساكنًا بحيث تظل الظروف المؤدية إلى الاحتكار التقني ثابتة بلا شك، سيكون لديَ شيء من الثقة في نجاح هذا الحل. أما في المجتمعات سريعة التغير كثيرًا ما تتغير الظروف المؤدية إلى ظهور الاحتكار التقني، وأعتقد أن يكون، على الأرجح، كل من التنظيم العام واحتكار القطاع العام على حد السواء أقل استجابة لمثل تلك التغيرات في الظروف وأقل قابلية للتخلص منها بسهولة عن احتكار القطاع الخاص.

تقدم السكك الحديدية بالولايات المتحدة مثالًا رائعًا، ربما كان وجود قدر كبير من الاحتكار في السكك الحديدية أمرًا حتميًا لأسباب تقنية في القرن التاسع عشر. كان ذلك هو تبرير إنشاء لجنة التجارة بين الولايات. لكن الظروف قد تغيرت، وأدى ظهور النقل الجوي والبري إلى تقلص عامل الاحتكار في السكك الحديدية إلى نسب لا تذكر. مع ذلك، لم نلغ لجنة التجارة بين الولايات، بل على النقيض، فلجنة التجارة بين الولايات، التي أنشئت في بادئ الأمر كهيئة لحماية عامة الشعب من استغلال السكك الحديدية، تحولت إلى هيئة لحماية السكك الحديدية من منافسة الشاحنات وغيرها من وسائل المواصلات، ومؤخرًا لحماية شركات الشاحنات الحالية من المنافسين الجدد. على نحو مماثل، عندما أُمِّمَتْ خطوط السكك الحديدية في انجلترا، تم إدخال خدمة النقل بالشاحنات ضمن نطاق الاحتكار الحكومي في بادئ الأمر. فإذا لم تخضع السكك الحديدية قط للتنظيم العام في الولايات المتحدة، لكان من المؤكد إلى حد بعيد أن تكون وسائل النقل الآن، بما في ذلك السكك الحديدية، صناعة تمتاز بتنافسية عالية لم يبق بها سوى القليل من الاحتكار، أو قد يكون اختفى تمامًا.

مع ذلك، لا يمكن أن نجعل الاختيار بين الحلول السيئة لاحتكار القطاع الخاص واحتكار القطاع العام والتنظيم العام بمعزل، تمامًا، عن الظروف الفعلية. فإذا كان الاحتكار التقني يُطَبَّق على خدمة أو سلعة تعتبر حيوية وإذا كانت قوة احتكارها كبيرة، قد لا تكون النتائج قصيرة المدى حتى لاحتكار القطاع الخاص غير المنظم مقبولة، وفي هذه الحالة سيكون التنظيم العام أو الملكية العامة أفضل الأسوأ.

قد يبرر الاحتكار التقني أحيانًا احتكار القطاع العام الفعلي، إلا أنه لا يمكنه في حد ذاته تبرير احتكار القطاع العام الذي يتحقق عن طريق جعله محظورًا قانونيًا على أي شخص آخر الدخول في المنافسة. على سبيل المثال، لا يمكن بأي حال من الأحوال تبرير احتكار القطاع العام الحالي في بلدنا لهيئة البريد. قد يزعم البعض أن نقل البريد احتكار تقني وأن الاحتكار الحكومي هو أفضل الأسوأ، بالمثل، قد يمكن للمرء تبرير وجود هيئة بريد حكومية، لكن لن يبرر القانون الحالي الذي يحظر قانونيًا على أي شخص آخر أن ينقل البريد. إذا كان تسليم البريد احتكارًا تقنيًا، لن يتمكن أحد من النجاح في المنافسة مع الحكومة، وإذا لم يكن كذلك، ليس ثمة سبب وراء التدخل الحكومي في الأمر، والسبيل الوحيد لاكتشاف ذلك هو إفساح مجال من الحرية لأشخاص آخرين للدخول إلى المنافسة.

إن السبب التاريخي وراء وجود احتكار لهيئة البريد هو أن شركة بوني إكسبريس نجحت للغاية في نقل البريد عبر القارة لدرجة أنه عندما أدخلت الحكومة خدمة عابرة

للقارات، لم تستطع منافستها بفاعلية ومنيت بخسائر. أسفر الأمر عن صدور قانون يحظر على أي شخص آخر نقل البريد. لهذا السبب، تعد شركة آدامز إكسبريس صندوقَ استثمارٍ ائتمانيًا اليوم بدلًا من أن تكون شركة عاملة. أظن أنه إذا كان الدخول في مجال نقل البريد مفتوحًا أمام الجميع، لكان هناك عدد كبير من الشركات لتدخله، ولشهدت هذه الصناعة المهملة تغييرًا جذريًا سريعًا.

أما ثاني فئة عامة من الحالات يكون فيها التبادل الطوعي التام مستحيلًا، فتظهر عندما يكون لأفعال الأفراد تأثيرات على أفراد آخرين ممن لا يمكن أخذ مال منهم أو تعويضهم، وهذه هي مشكلة «تأثير الجوار». من الأمثلة الواضحة على ذلك تلوث نهر ما، فالرجل الذي يلوث النهر يرغم في الواقع الآخرين على مبادلة المياه الملوثة بالمياه النظيفة، وهؤلاء الآخرون قد يكون لديهم رغبة في إتمام هذا التبادل مقابل مبلغ كبير من المال، لكن ليس من الممكن لهم فرادى تجنب التبادل أو فرض تعويض ملائم.

من الأمثلة الأقل وضوحًا هو مد الطرق السريعة العامة. في هذه الحالة، من الممكن من الناحية التقنية تحديد الأفراد وبالتالي تحصيل رسوم منهم مقابل استخدام الطرق ومن ثم يمكن أن يكون هناك تشغيل خاص. مع ذلك، بالنسبة للطرق ذات المنافذ العامة التي يوجد بها نقاط مرورية للدخول والخروج، ستكون تكاليف تحصيل الرسوم عالية للغاية إذا كان مقررًا وضع تكاليف على الخدمات المحددة التي يتلقاها كل فرد، وذلك لضرورة إنشاء أكشاك جمع الرسوم أو ما شابه عند كل المداخل. لذا، فإن ضريبة البنزين طريقة أرخص لتحصيل المال من الأفراد بالتناسب تقريبًا مع استخدامهم للطرق، إلا أنه لا يمكن، بمثل هذه الطريقة، تحديد المبلغ المالي تحديدًا دقيقًا بالتناسب مع الاستخدام المحدد. من ثم، من الصعب وجود شركة خاصة لتقديم الخدمة وجمع الرسوم دون تأسيس احتكار قطاع خاص واسع النطاق.

لا تسري هذه الاعتبارات على الطرق الرئيسية الطويلة ذات بوابات الرسوم والتي تتسم بكثافة مرورية عالية ولها مداخل محدودة. بالنسبة لهذه الطرق، تكون تكلفة تحصيل الرسوم ضئيلة، وفي العديد من الحالات تُحَصَّلُ الآن، وفي الغالب تتوافر خيارات عديدة، من ثم لا توجد مشكلة احتكارية خطيرة. بناءً على ذلك، هناك أسباب وجيهة لأن تخضع هذه الطرق لملكية وإدارة القطاع الخاص. وإذا حدث ذلك، ستحصل الشركة التي تدير الطريق السريع ضرائب البنزين المدفوعة مقابل السفر على الطريق.

كذا، تعد المتنزهات مثالًا مثيرًا للاهتمام وذلك لأنها توضح الاختلاف بين الحالات التي يمكن تبريرها بتأثيرات الجوار وبين تلك التي لا يمكن تبريرها بذلك، ونظرًا لأن

جميعنا تقريبًا يفهم تمامًا أن إدارة المتنزهات الوطنية مهمة حكومية قانونية بالتأكيد، لكن في الواقع قد تبرر تأثيرات الجوار هذا الأمر في متنزه المدينة، إلا أنها لا تبرره بالنسبة لمتنزه وطني، مثل يلوستون ناشيونال بارك أو جراند كانيون. ما الفارق الجوهري بين الاثنين؟ بالنسبة لمتنزه المدينة، من الصعب كثيرًا تحديد الأشخاص الذين ينتفعون منه وتحصيل رسوم منهم مقابل الفائدة التي يتلقونها. إذا كان هناك متنزه في وسط المدينة، تستفيد المنازل المحيطة بالمتنزه من جميع الجوانب من مساحات الخضرة الواسعة، وكذلك يستفيد الأشخاص الذين يجتازونه أو يمرون بجانبه. لذا، سيكون وضع محصلو رسوم عند البوابات أو فرض رسوم سنوية لكل نافذة تطل على الحديقة مكلفًا وصعبًا للغاية. على الجانب الآخر، إن مداخل متنزه وطني مثل يلوستون قليلة، ومعظم الناس الذين يأتون إليه يمكثون لفترات طويلة ومن الممكن تمامًا إنشاء بوابات جمع رسوم وتحصيل رسوم إدارية. هذا يحدث الآن فعلًا، على الرغم من أن الرسوم لا تغطي التكاليف كلها. إذا أراد الناس هذا الأمر كثيرًا وكانوا على استعداد لدفع مال مقابله، سيتوفر لدى شركات القطاع الخاص حافز رائع لإنشاء مثل تلك المتنزهات، وبالطبع هناك العديد من شركات القطاع الخاص من هذه الفئة الآن. شخصيًا، لا يسعني استحضار أي تأثيرات جوار أو تأثيرات احتكار هامة قد تبرر تدخل الحكومة في هذا المجال.

إن الأفكار كتلك التي تناولتها تحت عنوان تأثيرات الجوار قد استخدمت لتبرير كل تدخل ممكن تخيله تقريبًا، ومع ذلك، فإنه في الكثير من الحالات، يكون هذا التبرير يكون بمثابة مغالطة أكثر منه تطبيقًا شرعيًا لمفهوم تأثيرات الجوار، فتأثيرات الجوار سلاح ذو حدين؛ إذ قد تكون سببًا لتقييد تدخلات الحكومة وكذلك لتوسيعها. وتعوق تأثيراتُ الجوار التبادلَ التجاري الطوعي لأنه من الصعب تحديد التأثيرات الواقعة على الأطراف الثالثة وقياس خطورتها، لكن هذه الصعوبة موجودة في التدخل الحكومي أيضًا. ومن الصعب معرفة متى تكون تأثيرات الجوار كبيرة للغاية لدرجة تبرر تحمل تكاليف محددة للتغلب عليها، بل الأصعب توزيع التكاليف توزيعًا ملائمًا. وبالتالي، عندما تتدخل الحكومة للتغلب على تأثيرات الجوار، ستدخل جزئيًا مجموعة إضافية من تأثيرات الجوار نتيجة لإخفاقها في مطالبة الأفراد بدفع رسوم أو بتعويضهم كما ينبغي. ويمكن الحكم على ما إذا كانت تأثيرات الجوار الأساسية أم الجديدة هي الأخطر فقط عن طريق حقائق الحالة الفردية، وبالرغم من ذلك حتى يكون الحكم تقريبي للغاية، علاوة على ذلك، يكون للتدخل الحكومي للتغلب على تأثيرات الجوار ذاته تأثير جوار غاية في الأهمية لا علاقة

له بالواقعة المحددة التي تدخلت من أجلها الحكومة؛ حيث إن كل تدخل حكومي يحدُّ من مجال حرية الفرد حدًّا مباشرًا ويشكل خطرًا أمام الحفاظ على الحرية على نحو غير مباشر لأسباب شرحناها تفصيلًا في الفصل الأول.

إن مبادئنا لا تقدم سياسة ملزمة وصارمة لمدى صلاحية تدخل الحكومة لكي ننجز معًا ما كان صعبًا أو مستحيلًا لنا أن ننجزه كلٌّ على حدة، عن طريق التبادل الطوعي التام. ففي أي حالة معينة تستدعي تدخلًا حكوميًا، يجب أن نعد بيان موازنة وندرج به المزايا والعيوب كلًا على حدة، وستحدد لنا مبادئنا أية نقاط نضعها في خانة المزايا وأية نقاط نضعها في خانة العيوب، وكذلك توفر لنا الأساس الذي سنقدر به أهمية النقاط المختلفة. دائما ما سنرغب في البدء بالمسئوليات الناتجة عن أي تدخل حكومي مقترح بوجه خاص، أي تأثير الجوار المترتب عليه من حيث تهديده للحرية، ونعطي لهذا التأثير أهمية كبيرة، إلا أن حجم الأهمية الذي سننسبها لهذه النقطة ولغيرها من النقاط الأخرى كذلك، يعتمد على الظروف؛ فعلى سبيل المثال، إذا كان التدخل الحكومي القائم ثانويًا، سننسب أهمية أقل لتأثير الجوار الذي سيجلبه التدخل الحكومي الإضافي. هذا سبب هام وراء تعبير العديد من الليبراليين الأوائل، كهنري سايمونز، في كتابتهم، في وقت كانت الحكومة صغيرة مقارنة بمعايير العصر، عن رغبتهم في تولي الحكومات مهام ما كان سيقبلها الليبراليون المعاصرون بعد أن نمت الحكومات أكثر من اللازم.

(٣) التدخل الحكومي تحت شعار الوصاية الأبوية

إن الحرية هدف مبرر للأشخاص المسئولين فحسب، فنحن لا نؤمن بمنح الحرية للمختلين عقليًا أو للأطفال. لذا، فإن وضع خط أحمر فاصل بين الأشخاص المسئولين وغيرهم ضرورة حتمية، مع ذلك، لا يعني هذا أن هناك غموضًا أساسيًا في هدف الحرية الجوهري. إن الوصاية الأبوية أمر حتمي لهؤلاء الذين نصنفهم كأشخاص غير مسئولين.

لعل المثال الأوضح لهذا الأمر المختلون عقليًا. نحن لا نرغب في منحهم الحرية ولا في قتلهم، لذا، سيكون من الأفضل إذا أمكننا الاعتماد على الأعمال التطوعية للأفراد لإيوائهم ورعايتهم. لكن أظن أننا لا نستطيع استبعاد احتمال أن مثل تلك الأعمال الخيرية ستكون غير ملائمة في حالة أن ينطوي تأثير الجوار لهذا الأمر حقيقة أنني أنتفع إذا ساهم شخص آخر في رعاية المختلين عقليًا. ولهذا السبب، قد يكون لدينا رغبة في تنظيم رعايتهم عن طريق الحكومة.

أما الأطفال فهم حالة أكثر صعوبة، فالوحدة الأساسية الفعالة في مجتمعنا هي الأسرة، وليس الفرد. مع ذلك، يعتمد قبولنا للأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية، إلى حد بعيد، على النفعية أكثر منه على المبدأ. نحن نؤمن بأن الآباء هم عامةً أفضل من يستطيع حماية أبنائهم وإعالتهم وبحيث يصبحوا أفرادًا مسئولين صالحين للتمتع بحريتهم. لكننا لا نؤمن بحرية الآباء في فعل ما يحلو لهم مع أفراد آخرين. إن كل طفل يحمل بداخله بذرة فرد مسئول، والمؤمن بالحرية يؤمن بحماية حقوقهم الأساسية.

وبكلمات أخرى قد تبدو قاسية، إن الأطفال سلع استهلاكية وفي الوقت نفسه أفراد مسئولين محتملين بالمجتمع. إن حرية الأفراد في استخدام مواردهم الاقتصادية كما يشاءون تتضمن حرية استخدامها في إنجاب أطفال — لشراء، إن جاز التعبير، خدمات الأطفال كصورة معينة من الاستهلاك، لكن بمجرد ممارسة هذا الخيار، يصبح للأطفال قيمة في حد ذاتهم ولنفسهم ولديهم حريتهم الخاصة والتي لا تعد مجرد امتداد لحرية آبائهم.

إن الوصاية الأبوية التي تتدخل الحكومة تحت لوائها هي مصدر الإزعاج الأكبر من زوايا عدة لليبراليين، وذلك لأنها تنطوي على قبول مبدأ — أن أفرادًا سيتخذون القرارات نيابة عن أفراد آخرين — وهو ما يجدونه كريهًا للغاية في معظم تطبيقاته، ويعتبرونه بحق سمة مميزة لمعارضيهم الرئيسيين من المفكرين، ألا وهم مؤيدو الجماعية في مختلف صورها، سواءً كانت الشيوعية أو الاشتراكية أو دولة الرفاهة. مع ذلك، لا فائدة من التظاهر بأن المشكلات أبسط مما هي في الواقع، فلا يجدي تجنب الحاجة لقدر ما من الوصاية الأبوية. وكما كتب دايسي عام ١٩١٤ عن قانون لحماية أصحاب الإعاقة الذهنية «إن قانون القصور الذهني هو الخطوة الأولى على طريق لا يرفض رجل عاقل السير فيه، لكنه طريق إذا اتبعناه لأبعد مما ينبغي، سيطرح صعوبات أمام رجال الدولة يصعب عليهم مواجهتها دون أن يصاحب ذلك تدخل كبير في حرية الفرد.»[1] ليس ثمة منهج يمكنه تعيين الحد الذي ينبغي أن نقف عنده، لذا يجب أن نعتمد على حكمنا غير المعصوم من الخطأ، وبعد أن نتوصل إلى حكم، نعتمد حينها على قدرتنا على إقناع الآخرين بأنه الحكم الصحيح أو على قدرتهم على إقناعنا بتغيير رؤانا. يجب أن نؤمن، في هذا الموضع وغيره، بأهمية التوصل إلى اتفاق جماعي في الرأي بين بشر سمتهم عدم الكمال والتحيز، عن طريق النقاش الحر والتجربة والخطأ.

(٤) الخلاصة

إن الحكومة التي تطبق القانون والنظام وتحدد حقوق الملكية وتضطلع بدور الوسيلة التي يمكننا بواسطتها تغيير حقوق الملكية وغيرها من قواعد اللعبة الاقتصادية وتفصل في النزاعات التي تنشب حول تأويل القواعد وتطبق العقود وتعزز المنافسة وتقدم إطار عمل ماليًا وتتخذ إجراءات لمواجهة الاحتكار التقني وللتغلب على تأثيرات الجوار التي تعد مهمة لدرجة تبرر التدخل الحكومي، وتعزز من الأعمال الخيرية الخاصة والأسر المستقلة في حماية غير المسئولين، سواءً كانوا من المختلين عقليًّا أو الأطفال — إنها حكومة من الجلي أن أمامها وظائف مهمة لتؤديها. إن الليبرالي الثابت على مبدأه ليس بداع إلى الفوضوية.

مع ذلك، حقيقةٌ أيضًا أن مثل هذه الحكومة سيكون لديها وظائف واضح أنها محدودة وقد تحجم عن الكثير من المهام تضطلع بها الآن الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية ونظائرها في البلدان الأوربية. وستتناول الفصول التالية، بقدر من التفصيل، بعض من هذه الوظائف التي ناقشنا بضعها أعلاه، لكن قد يجدي نفعًا — في تعزيز القدرة على التمييز بين الغث والثمين بخصوص الدور الذي يوكله الليبرالي للحكومة — إدراج قائمة، ونحن في ختام هذا الفصل، بالمسئوليات التي تقع على عاتق الحكومة في الولايات المتحدة حاليًا، والتي، حسبما أرى، لا يمكن تبريرها، منطقيا، من منظور المبادئ الموضحة أعلاه:

(١) برامج دعم أسعار التعادل للزراعة.

(٢) فرض تعريفة جمركية على الواردات أو قيود على الصادرات، كحصص واردات النفط وحصص السكر الحالية وما إلى ذلك.

(٣) السيطرة الحكومية على الإنتاج، كما في برنامج المزارع أو في توزيع النفط الموكل إلى هيئة سكك حديد تكساس.

(٤) قوانين تنظيم الإيجارات كتلك التي ما زالت تطبق في نيويورك، أو القوانين العامة لضبط الأسعار والأجور كتلك التي فرضت أثناء الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها.

(٥) الحد الأدنى القانوني لمعدلات الأجور، أو الحد الأقصى القانوني للأسعار، كتحديد الحد الأقصى القانوني لسعر الفائدة الذي يمكن أن تدفعه المصارف التجارية على الودائع عند الطلب كصفر، أو الحد الأقصى للمعدلات الثابتة من الناحية القانونية التي تدفع على المدخرات والودائع المحددة بأجل.

(٦) القواعد التنظيمية التفصيلية للصناعات، كقواعد تنظيم وسائل النقل التي تحددها لجنة التجارة بين الولايات. كان لهذا بعض التبريرات المستندة إلى أمور تتعلق الاحتكار التقني عندما طُبِّقَ في البداية في السكك الحديدية، لكن لا يوجد أي تبرير له، الآن، بشأن أية وسيلة نقل. مثال آخر على ذلك القواعد التنظيمية التفصيلية للمعاملات المصرفية.

(٧) مثال مشابه، لكنه جدير بذكر خاص لما ينطوي عليه من رقابة متضمنة وانتهاك لحرية التعبير، وهو سيطرة لجنة الاتصالات الفيدرالية على الإذاعة والتليفزيون.

(٨) برامج الضمان الاجتماعي الحالية، لا سيما برامج التقاعد والشيخوخة التي تجبر الناس في الواقع على (أ) إنفاق جزء محدد من دخلهم لشراء معاش سنوي مدى الحياة (ب) شراء المعاش السنوي من شركات تخضع لإدارة الحكومة.

(٩) شروط الترخيص في مختلف المدن والولايات التي تجعل مشروعات أو وظائف أو مهن بعينها قاصرة على الأشخاص الذين يمتلكون ترخيصًا، حيث يكون الترخيص حينئذ أكثر من مجرد إيصال لضريبة يدفعها أي شخص يرغب في مزاولة النشاط.

(١٠) ما يسمى «بالإسكان الشعبي» وغيره الكثير من برامج الدعم الحكومي التي تهدف إلى تعزيز تشييد المباني السكنية كبرنامج ضمان الرهن العقاري لإدارة الإسكان الفيدرالية وشئون المحاربين القدامى وما إلى ذلك.

(١١) التجنيد الإلزامي لتزويد الخدمات العسكرية بالجند أثناء فترات السلم. إن النظام التطوعي للقوات المسلحة هو الذي يناسب السوق الحرة. لا يوجد ثمة مبرر لعدم دفع المقابل الضروري مهما كان في سبيل جذب العدد المطلوب من الأشخاص. إن النظم الحالية غير منصفة واعتباطية وتتعارض بخطورة مع حرية الشباب في صياغة حياتهم، حتى إنها تكون على الأرجح مكلفة أكثر من البديل السوقي. (إن التدريبات العسكرية العامة لتوفير جنود احتياطيين لوقت الحروب مشكلة مختلفة، ويمكن تبريرها بناءً على أسباب ليبرالية.)

(١٢) المتنزهات الوطنية كما أوضحنا أعلاه.

(١٣) الحظر القانوني لنقل البريد لأسباب ربحية.

(١٤) ملكية الحكومة وإدارتها للطرق التي تفرض عليها الرسوم كما أشرنا أعلاه.

إن هذه القائمة أبعد ما تكون عن الشمول.

الفصل الثالث

الرقابة الحكومية على النقود

أضحى مصطلحا «التوظيف الكامل» و«النمو الاقتصادي» في العقود القليلة الماضية عذرين أساسيين لتوسيع نطاق التدخل الحكومي في الشئون الاقتصادية؛ فالبعض يقول إن الاقتصاد الحر المعتمد على القطاع الخاص غير مستقر بطبيعته، وإذا طُبِّقَ دون تدخل من أية جهة، سينتج عنه دورة متكررة من الازدهار والتدهور؛ من ثم لا بد أن تتدخل الحكومة للحفاظ على استقرار الأوضاع. إن هذه الحجج كانت فعالة وقوية خصوصًا إبان أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات وفي أعقابها، وكانت عاملًا رئيسًا أدى إلى تطبيق سياسة الصفقة الجديدة في هذا البلد، وتطبيق سياسات مماثلة لتوسيع نطاق التدخل الحكومي في بلدان أخرى. وحديثًا، أضحى مصطلح «النمو الاقتصادي» الشعار الأشيع؛ حيث يزعم البعض إنه لا بد أن ترعى الحكومة النمو الاقتصادي بحيث توفر الموارد المالية اللازمة للحرب الباردة، وتثبت للدول المحايدة أنه بمقدور الدول الديمقراطية تحقيق نمو أسرع من الدول الشيوعية.

إن هذه الحجج مضللة تمامًا، والحقيقة هي أن أزمة الكساد الكبير، شأنها شأن غيرها من فترات البطالة الوخيمة، نتجت عن سوء إدارة حكومية لا عن اتسام اقتصاد القطاع الخاص بعدم الاستقرار. إن هيئة مؤسسة حكوميًا — وهي جهاز الاحتياطي الفيدرالي — وُكِّلَ إليها مسئولية السياسة النقدية. في عامي ١٩٣٠ و١٩٣١، مارس الجهاز هذه المسئولية بمنتهى الخَرَق؛ حيث حَوَّلَ ما كان من الممكن أن يكون انكماشًا اقتصاديًا متوسطًا إلى نكبة كبيرة (انظر المزيد من النقاش في الصفحات ٧١–٧٧.) وعلى نحو مماثل اليوم، تمثل الإجراءات الحكومية المعوقات الرئيسة أمام النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة؛ فالتعريفة الجمركية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة الدولية، وأعباء الضرائب المرتفعة والنظام الضريبي المعقد والجائر، واللجان التنظيمية وتحديد

الحكومة للأسعار والأجور وغير ذلك الكثير من الإجراءات تحفز الأفراد على إساءة استخدام وتوجيه الموارد وإساءة استثمار المدخرات الجديدة. إن ما نحن في حاجة ماسة إليه لتحقيق كل من النمو الاقتصادي واستقراره، هو تخفيف وطأة التدخل الحكومي لا زيادته.

ومع ذلك، فإن مثل هذا الإجراء سيبقي للحكومة دورًا مهمًا في هذه المجالات؛ فمن الأفضل أن نستخدم الحكومة لتوفير إطار عمل نقدي ثابت للاقتصاد الحر؛ وهو الدور الذي يمثل جزءًا من وظيفة توفير إطار عمل قانوني ثابت. كذلك من الأفضل أن نستخدم الحكومة لتوفير إطار عمل قانوني واقتصادي عام من شأنه تمكين الأفراد من تحقيق النمو الاقتصادي، إذا كان ذلك يتوافق وقيمهم.

إن المجالات الأساسية في السياسة الحكومية، والتي تتصل بالاستقرار الاقتصادي، هي السياسة النقدية، والسياسة المالية أو سياسة الميزانية. ويناقش هذا الفصل السياسة النقدية المحلية، وسنناقش في الفصل التالي النظم النقدية الدولية، بينما سنناقش السياسة المالية أو سياسة الميزانية في الفصل الخامس.

تتمثل مهمتنا في هذا الفصل والفصل التالي في أن نسلك دربًا وسطًا بين رؤيتين كلتاهما غير مقبولة، مع أن لكل واحدة منهما مميزاتها. إن الرؤية الأولى المحفوفة بالمخاطر هي الاعتقاد بأن وجود معيار ذهب مستقل تمامًا عن أي تدخل أمر ممكن ومحبذ في الوقت نفسه، وسيحل كل المشكلات المتعلقة بتعزيز التعاون الاقتصادي بين الأفراد والأمم في إطار بيئة مستقرة. أما الرؤية الثانية المحفوفة بالمخاطر فهي الاعتقاد بأن الحاجة إلى التكيف مع ظروف غير متوقعة تقتضي تخصيص مجموعة واسعة من السلطات ذاتية الطابع لمجموعة من الخبراء تجمعوا سويًا في مصرف مركزي «مستقل» أو في هيئة بيروقراطية ما. لم تثبت أي من الرؤيتين أنها حل مُرْضٍ في الماضي، ومن غير المحتمل أن تثبت ذلك في المستقبل.

إن أخشى ما يخشاه الليبرالي هو تركيز السلطة، وغايته الحفاظ على أقصى درجة ممكنة من الحرية لكل فرد على حدة، وهي الدرجة التي تتوافق مع مبدأ عدم تعارض حرية شخص مع حرية الآخر. كذلك، فإنه يؤمن بأن هذه الغاية تقتضي توزيع السلطات، ويرتاب في تكليف الحكومة بأية مهام يمكن تأديتها من خلال السوق، لأن هذا الأمر يستبدل القهر بالتعاون الطوعي في مجال السوق، وكذلك لأن زيادة الأدوار المنوطة بالحكومة تشكل تهديدًا للحرية في مجالات أخرى.

تثير الحاجة إلى توزيع السلطات مشكلة على درجة فريدة من الصعوبة في مجال النقد؛ فهناك اتفاق واسع على أن الحكومة لا بد أن تتحمل بعضًا من مسئولية الشئون النقدية، وهناك اعتراف واسع النطاق أيضًا بأن السيطرة على الشئون النقدية يمكن أن تكون أداة قوية للسيطرة على الاقتصاد وتشكيله. وقوة هذه الأداة تمثلت في المقولة الشهيرة للينين: إن أكثر السبل فاعلية لتدمير مجتمع هو تدمير نقوده. وهذا الأمر ممثل تمثيلًا شديد الابتذال في مدى تمكين السيطرة على النقود — منذ قديم الأزل — الحكامَ من فرض ضرائب مرتفعة على العامة ككل، وهو ما كان يحدث كثيرًا دون موافقة صريحة من السلطة، إذا كانت قائمة. كان ذلك يحدث منذ العصور الأولى عندما شك الملوك العملات وتبنوا حيلًا مماثلة، حتى الحاضر بوسائله الأحدث والأعقد كإصدار الصحف المطبوعة، أو حتى مجرد نظام فهرسة الكتب. تكمن المشكلة في إنشاء نظم مؤسسية من شأنها تمكين الحكومة من ممارسة مسئوليتها تجاه النقود، ولكن تحد — في الوقت نفسه — من السلطة الممنوحة للحكومة بمقتضى هذا التمكين، وتمنع استغلال هذه الصلاحية بطرق تميل إلى إضعاف المجتمع الحر بدلًا من تعزيزه.

(١) معيار سلعي

من الناحية التاريخية، فإن الوسيلة التي عُرِفَتْ أكثر من غيرها في العديد من البلدان المختلفة، وعلى مدار القرون، هي المعيار السلعي؛ وتعني استخدام سلعة مادية كالذهب أو الفضة، أو النحاس الأصفر أو القصدير، أو السجائر أو الكونياك، أو غيرها من السلع المختلفة من أجل التبادل؛ فإذا تألفت النقود كليةً من سلعة مادية من هذا النوع، لن يكون هناك حاجة — من حيث المبدأ — إلى السيطرة الحكومية على الإطلاق؛ حيث ستعتمد كمية النقود في المجتمع على تكلفة إنتاج السلعة النقدية، لا على أي شي آخر، بينما ستعتمد التغيرات في كمية النقود المنتجة على التغيرات في الظروف التقنية الخاصة بإنتاج السلعة النقدية وعلى التغيرات في الطلب على النقود. وهذا مبدأ مثالي يشجع الكثير من المؤمنين بضرورة وجود معيار ذهب مستقل.

إن المعايير السلعية الفعلية انحرفت بعيدًا عن هذا النمط البسيط الذي لا يستدعي أي تدخل حكومي. فمن الناحية التاريخية، إن المعيار السلعي — كمعيار الذهب أو معيار الفضة — كان يصاحبه تطور نقود ائتمانية من نوع أو آخر، يمكن ظاهريًا تحويلها إلى سلعة نقدية بناءً على شروط محددة. كان هناك سبب مقنع للغاية وراء

هذا التطور؛ فالعيب الجوهري بالمعيار السلعي، من وجهة نظر المجتمع ككل، يكمن في أنه يتطلب استخدام موارد حقيقية لزيادة المخزون النقدي، ولابد من أن يكد الناس في العمل لاستخراج الذهب من باطن الأرض بجنوب إفريقيا — من أجل تخزينه في قلعة فورت نوكس أو مكان مماثل. رسخت ضرورة استخدام موارد فعلية لازمة لعمل المعيار السلعي حافزًا قويًا لدى الناس لإيجاد سبل يحققون بها النتيجة نفسها دون استخدام تلك الموارد. فإذا كان الناس سيقبلون قصاصات ورقية مطبوع عليها «أتعهد بأن أدفع وحدات من المعيار السلعي» كنقود، فهذه القصاصات الورقية يمكن أن تؤدي الوظيفة نفسها كقطع الذهب أو الفضة، كما أنها تتطلب كميات أقل كثيرًا من الموارد لإنتاجها. في رأيي، فإن هذه النقطة، التي ناقشتها باستفاضة أكثر بعض الشيء في موضع آخر،[1] تبدو العائق الرئيس أمام تطبيق المعيار السلعي.

إذا كان العمل بمعيار سلعي مستقل أمرًا ممكنًا، فقد يوفر حلًا رائعًا للمعضلة التي تواجه الليبراليين؛ وهي تأسيس إطار عمل نقدي مستقر دون وجود خطر الممارسة غير المسئولة للسلطة فيما يتعلق بالشئون النقدية. على سبيل المثال، إذا كان هناك معيار ذهب أصلي — أي أن مائة في المائة من النقود بدولة ما تتكون فعلًا من الذهب — يحظى بدعم من عموم أفراد الشعب الذين تترسخ بداخلهم المفهوم الأسطوري للمعيار الذهبي والاعتقاد بأن تدخل الحكومة في عمل المعيار أمر غير أخلاقي وغير لائق — إذا حدث ذلك، سيوفر هذا المعيار ضمانًا فعالًا ضد عبث الحكومة بالعملة وضد أي إجراء نقدي غير مسئول. وبموجب هذا المعيار، ستكون أية صلاحيات نقدية للحكومة ثانوية في مداها، لكن كما لاحظنا توًا، لم يثبت تاريخيًا أن مثل ذلك النظام المستقل عن الحكومة ممكن التنفيذ، بل مال دائمًا إلى السير في اتجاه نظام مختلط يضم عناصر ائتمانية كالأوراق النقدية والودائع، أو الأوراق النقدية الحكومية، إضافة إلى السلعة النقدية. وبمجرد أن أُدْخِلَتْ العناصر الائتمانية، ثبت أنه من الصعب تجنب سيطرة الحكومة عليها، حتى عندما تصدر في بادئ الأمر من أفراد لا ينتمون إلى الحكومة. يرجع السبب في ذلك، أساسًا، إلى صعوبة منع حدوث تزوير النقود أو ما يعادله اقتصاديًا. إن النقود الائتمانية هي عقد لدفع نقود معيارية، وما يحدث أن يكون هناك فترة زمنية فاصلة بين عمل مثل ذلك العقد وبين تطبيقه، وهذا يزيد من صعوبة تنفيذ العقد، فتزيد، بدورها، إغواءات إصدار عقود احتيالية. وعلاوة على ذلك، ما إن تُدْخَل العناصر الائتمانية، تقع الحكومة نفسها تحت طائلة إغراءات لا تقاوم لإصدار نقود ائتمانية. بناءً على ذلك، تحولت المعايير السلعية، في الواقع، إلى معايير مختلطة تضمنت تدخلًا من الدولة واسعَ النطاق.

من الجدير بالملاحظة أنه بالرغم من النقاشات الكثيرة للعديد من الأشخاص المؤيدين لمعيار الذهب، لا يرغب أحد منهم تقريبًا اليوم في معيار ذهب حقيقي وكامل فعليًا. إن من يقولون أنهم يريدون معيار ذهب دائمًا ما يقصدون تقريبًا النوع الحالي من المعيار، أو نوع المعيار الذي طبق في الثلاثينيات؛ وهو معيار ذهب يخضع لإدارة المصرف المركزي أو دائرة رسمية حكومية أخرى، والتي تحتفظ بكمية صغيرة من الذهب «غطاءً» — إن جاز استخدام ذلك المصطلح المضلل — للنقود الائتمانية، حتى إن البعض ذهب إلى تأييد ذلك المعيار الذي طُبِّقَ في العشرينيات، حيث تضمن معيار الذهب في تلك الأثناء تداولًا فعليًا للذهب أو الشهادات الذهبية كعملة تتداول بين الأفراد — أي معيار عملة ذهبية — لكنهم أيدوا مع ذلك وجود الذهب كعملة ائتمانية حكومية مع الودائع التي تصدرها المصارف التي تحتفظ باحتياطي ضئيل سواءً من الذهب أو العملة الائتمانية. مع ذلك، عندما كان المفترض أن مصرف انجلترا المركزي يدير معيار الذهب ببراعة، إبان ما يسمى بالعصر الذهبي لمعيار الذهب في القرن التاسع عشر، كان النظام النقدي بعيدًا كل البعد عن معيار ذهبي مستقل تمامًا. حتى في تلك الأثناء كان المعيار خاضع للسيطرة إلى حد بعيد، والوضع الآن بلا ريب أكثر حدة نتيجة لتطبيق البلد تلو الآخر نظرية أن الحكومة يقع على عاتقها مسئولية «التوظيف الكامل».

إن ما توصلت إليه هو أن المعيار السلعي المستقل ليس حلًا ممكنًا أو محبذًا لمشكلة تأسيس نظم نقدية لمجتمع حر، فهو ليس محبذًا لأنه قد يتضمن تحمل تكلفة كبيرة في صورة الموارد التي ستستخدم لإنتاج السلعة النقدية، وليس ممكنًا لأن الأفكار الخيالية والمعتقدات المطلوبة لتفعيله غير موجودة.

إن هذا الاستنتاج ليس مدعومًا بالدلائل التاريخية العامة المشار إليها فحسب بل بالتجربة المحددة التي خاضتها الولايات المتحدة. فمنذ عام ١٨٧٩ — عندما استأنفت الولايات المتحدة المدفوعات الذهبية بعد الحرب الأهلية — حتى عام ١٩١٣، كانت الولايات المتحدة تطبق معيار الذهب. على الرغم من أن ذلك المعيار كان أقرب إلى أن يكون معيارًا مستقلًا تمامًا أكثر من أي وقت آخر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، لم يكن معيار الذهب تامًا مائة بالمائة؛ حيث كانت هناك إصدارات حكومية لنقود ورقية، وأصدرت المصارف الخاصة الجزء الأكبر من وسيلة التبادل الفعالة بالبلاد في صورة الودائع، علمًا بأن العمليات المصرفية كانت خاضعة للتنظيم الدقيق من جانب الهيئات الحكومية — كالمصارف الوطنية التي يشرف عليها مراقب العملة ومصارف الولايات التي تشرف

عليها السلطات المصرفية بالولاية. تراوح الذهب، سواءً كان في وزارة الخزانة أو المصارف أو في حيازة الأفراد مباشرة في صورة عملات أو شهادات ذهبية، بين ١٠ و٢٠ بالمائة من المخزون النقدي، وتختلف النسبة الدقيقة من عام لآخر، أما الثمانون أو التسعون بالمائة الباقية تألفت من الفضة والعملة الائتمانية والودائع المصرفية التي لا يقابلها مخزون ذهبي.

وعندما ننظر فيما حدث مرة أخرى، قد يبدو لنا أن النظام عمل بشكل جيد على نحو معقول. لكن بالنسبة للمواطنين الأمريكيين في ذلك الوقت، كان من الواضح أنه ليس كذلك. كانت الطلب على معيار الفضة في ثمانينيات القرن التاسع عشر — والتي بلغت أوجها مع خطاب الصليب الذهبي لبرايان الذي كان من شأنه تعزيز الاتجاه العام الذي أحاط بانتخابات عام ١٨٩٦ — إحدى علامات السخط على النظام. وتتحمل هذه المطالبات بدورها المسئولية شبه الكاملة عن أعوام الكساد شديدة الوطأة في أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر؛ فقد أدت زيادة الطلب إلى انتشار المخاوف من أن تنصرف الولايات المتحدة عن معيار الذهب؛ ومن ثم يفقد الدولار قيمته أمام العملات الأجنبية. وقد نتج عن هذا الأمر ابتعاد عن استخدام الدولار وخروج رؤوس الأموال، مما أدى إلى حدوث انكماش اقتصادي بالبلاد.

ولدت الأزمات المالية المتوالية في الأعوام ١٨٧٣ و١٨٨٤ و١٨٩٠ و١٨٩٣ مطالب واسعة لإصلاح المصارف من جانب قطاع الأعمال والمصارف، وأدى الذعر العام في ١٩٠٧، شمل الاتفاق بين المصارف على رفض تحويل الودائع إلى عملة عند الطلب، إلى تحويل شعور السخط على النظام المالي إلى مطالبات عاجلة بالتدخل الحكومي، في نهاية الأمر. أسس الكونجرس اللجنة الوطنية للنقود، وأدمجت توصياته عام ١٩١٠ في قانون الاحتياطي الفيدرالي الذي أقره الكونجرس عام ١٩١٣. وحظت الإصلاحات في سياق قانون الاحتياطي الفيدرالي بدعم كل قطاعات المجتمع، بدءًا من الطبقات العاملة وانتهاءً بالمصرفيين وكلا الحزبين السياسيين. كان رئيس لجنة النقود الوطنية جمهوريًا، وهو نيلسون دبليو أُلدريتش، أما عضو مجلس الشيوخ المسئول، في المقام الأول، عن قانون الاحتياطي الفيدرالي كان ديمقراطيًا وهو كارتر دبليو جلاس.

عمليًا، اتضح في النهاية أن التغيير في النظم النقدية الذي أدخله قانون الاحتياطي الفيدرالي أخطر بكثير مما كان يرغب معدوه أو مؤيدوه. فأثناء إقرار القانون، سيطر معيار الذهب بقوة في أرجاء العالم — مع أنه لم يكن معيار ذهب مستقلًا عن أي تدخل لكنه كان أقرب كثيرًا إلى ذلك المبدأ المثالي من أي شيء مررنا به منذ ذلك الحين. افترض

الناس أن المعيار سيستمر في الهيمنة، ومن ثم سيحد من سلطات جهاز الاحتياطي الفيدرالي، لكن سرعان ما اندلعت الحرب العالمية الأولى بمجرد إقرار القانون، وحدث ابتعاد كبير عن معيار الذهب، ومع نهاية الحرب، لم يعد جهاز الاحتياطي الفيدرالي جهة مساعدة ثانوية لمعيار الذهب هدفها ضمان قابلية تحويل شكل من أشكال النقد إلى أشكال أخرى وتنظيم المصارف والإشراف عليها. لقد تحول إلى جهاز ذي سلطة ذاتية قوية، بإمكانه تحديد كمية النقود في الولايات المتحدة والتأثير على الأحوال المالية العالمية.

(٢) سلطة نقدية ذاتية الطابع

يعد تأسيس جهاز الاحتياطي الفيدرالي أبرز التغيرات في المؤسسات النقدية بالولايات المتحدة منذ إقرار قانون المعاملات المصرفية المحلية منذ الحرب الأهلية، على الأقل. وللمرة الأولى منذ انتهاء العمل بميثاق المصرف الثاني للولايات المتحدة عام ١٨٣٦ يتأسس جهاز رسمي مستقل يتحمل مسئولية الأوضاع النقدية، ومن المفترض أنه مُزَوَّد بسلطات مناسبة لتحقيق الاستقرار النقدي أو على الأقل منع وقوع اضطراب واضح. من ثم، سنستخلص درسًا مفيدًا في حال المقارنة بين التجربة ككل قبل وبعد تأسيس الجهاز — لنقل في أعقاب الحرب الأهلية مباشرة إلى عام ١٩١٤ ومن عام ١٩١٤ حتى الآن، بحيث نقارن فترتين متساويتين.

كانت الفترة الثانية الأكثر اضطرابًا من الناحية الاقتصادية بكل وضوح، سواءً كان الاضطراب على مستوى التغيرات في المخزون النقدي أو الأسعار أو الإنتاج. وتعكس الحالة الأكبر من الاضطراب جزئيًا تأثير الحربين العالميتين أثناء الفترة الثانية، وهذا يمثل بوضوح مصدر الاضطراب بصرف النظر عن النظام النقدي. مع ذلك، إذا أسقطنا الحرب والأعوام التي أعقبتها مباشرة، ودرسنا فترة السلم فقط ولنقل من عام ١٩٢٠ حتى ١٩٣٩ ومن عام ١٩٤٧ إلى الآن، لن تختلف النتيجة. كان المخزون النقدي والأسعار والإنتاج أكثر اضطرابًا بعد تأسيس جهاز الاحتياطي الفيدرالي عما قبل دون جدال، وكانت أكثر الفترة تأثرًا فيما يتصل باضطراب الإنتاج تلك بين الحربين بالطبع والتي تضمنت فترات قاسية من الانكماش الاقتصادي بين أعوام ١٩٢٠–١٩٢١ و١٩٢٩–١٩٣٣ و١٩٣٧–١٩٣٨؛ لم تشهد أي فترة من عشرين عامًا هذا العدد من فترات الانكماش الاقتصادي الثلاث سالفة الذكر على مدار التاريخ الأمريكي.

إن هذه المقارنة البسيطة ليست ببرهان على فشل جهاز الاحتياطي الفيدرالي في الإسهام في الاستقرار النقدي، فربما كانت المشكلات التي اضطر الجهاز إلى معالجتها

أكثر صعوبة من تلك التي أثرت على النظام النقدي السابق. ولعل تلك المشكلات كانت ستنتج قدرًا أكبر من الاضطراب النقدي في ظل النظم السابقة. لكن المقارنة البسيطة ستجعل القارئ يتريث قبل أن يقبل كأمر مسلم به، كما هي الحال غالبًا، أن هيئة شديدة الرسوخ والفاعلية وذات نفوذ واسع كجهاز الاحتياطي الفيدرالي تؤدي وظيفة ضرورية ومحبذة وتقدم إسهامات لإدراك الأهداف التي شيدت من أجلها.

لدي قناعة شخصية مرتكزة على دراسة شاملة للدلائل التاريخية أن الاختلاف في الاستقرارا الاقتصادي الذي تكشف عنه المقارنة البسيطة يمكن نسبه في الواقع إلى اختلاف المؤسسات النقدية. إن هذه الدلائل تؤكد لي أن ثلث مستوى ارتفاع الأسعار على الأقل أثناء الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها يمكن رده إلى تأسيس جهاز الاحتياطي الفيدرالي وما كان هذا الارتفاع ليحدث إذا استمر النظام المصرفي السابق، ويمكن رد شدة وقع كل انكماش اقتصادي، ١٩٢٠–١٩٢١ و١٩٢٩–١٩٣٣ و١٩٣٧–١٩٣٨، مباشرةً إلى الإجراءات التي اتخذها الجهاز وتلك التي لم يتخذها وما كانت لتحدث في ظل النظم المصرفية والنقدية السابقة. كان من الممكن أن تطرأ حالات ركود اقتصادي في تلك الظروف أو غيرها، لكن كان من غير المحتمل إلى حد بعيد أن تتطور أية حالة منها إلى انكماش اقتصادي كبير.

ليس بوسعي عرض هذه الدلائل هنا بلا شك.[2] ومع ذلك، بالنظر إلى أهمية الدور الذي لعبه الكساد الكبير لعام ١٩٢٩–١٩٣٣ في تشكيل — أو بالأحرى تشويه — الموقف العام من دور الحكومة في الشئون الاقتصادية، قد يكون التفسير الذي تشير إليه الدلائل لهذه المرحلة يستحق التوضيح الكامل.

في غالب الأمر ينظر البعض إلى انهيار البورصة في أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٢٩ والذي قضى على السوق المتجهة للصعود في عامي ١٩٢٨ و١٩٢٩ كبداية وكسبب مباشر ورئيس للكساد الكبير على حد السواء، وذلك نظرًا للطبيعة المثيرة للبورصة، لكن أيًّا من ذلك ليس صحيحًا، فقد بلغ النشاط التجاري ذروته في منتصف عام ١٩٢٩، أي قبل الانهيار ببضعة شهور، قد يكون سبب تحقق ذروة النجاح جزئيًا الشروطُ النقدية الصارمة نسبيًا التي فرضها جهاز الاحتياطي الفيدرالي في محاولة لكبح «المضاربات». وبهذه الطريقة غير المباشرة، ربما تكون البورصة قد لعبت دورًا في حدوث الانكماش. لا شك أن انهيار البورصة بدوره كان له بعض التأثيرات غير المباشرة على الثقة بالتجارة وعلى استعداد الأفراد للإنفاق الأمر الذي ولد تأثيرًا سلبيًا على مسيرة التجارة. لكن هذه التأثيرات في حد ذاتها لا يمكن أن تتسبب في حدوث انهيار في النشاط الاقتصادي، فعلى أكثر تقدير، كانت ستجعل الانكماش يدوم لفترة أطول ويكون أشد وقعًا من حالات

الركود البسيطة التي اعترضت طريق النمو الاقتصادي الأمريكي على مدار تاريخنا؛ وما كانت ستجعل الانكماش مأساويًا مثلما حدث.

لم يظهر بالانكماش في عامه الأول تقريبًا أي من السمات الخاصة التي هيمنت عليه في أعوامه التالية. وكان التدهور الاقتصادي أشد مما يحدث خلال العام الأول في معظم فتر ات الانكماش الاقتصادي، وكان ذلك على الأرجح ردة فعل لانهيار البورصة إلى جانب الشروط النقدية المقيدة التي طبقت منذ منتصف عام ١٩٢٨، غير أنه لم تظهر عليه أية صفات مختلفة كيفًا، أو أية علامة على أنه سيتدهور إلى كارثة كبرى. وفيما عدا التبريرات الساذجة، لم يوجد شيء في الوضع الاقتصادي — كما ظهر في سبتمبر/أيلول أو أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٣٠ على سبيل المثال — يجعل التدهور المستمر والكبير الذي حدث في الأعوام التالية أمرًا حتميًا أو على الأقل محتملًا للغاية. عندما نعيد النظر، نجد أنه كان يجدر بجهاز الاحتياطي الفيدرالي بلا شك التصرف على نحو مختلف عما فعل، وما كان يجدر به سماح بانحفاض للمخزون النقدي بمقدار ثلاثة في المائة تقريبًا من أغسطس/آب عام ١٩٢٩ إلى أكتوبر/تشرين أول ١٩٣٠، وهذا الانخفاض أكبر من أي انخفاض حدث أثناء أغلب، إن لم يكن جميع، فترات الانكماش السابقة الأشد تقريبًا. بالرغم من أن ما حدث كان خطأً فإنه يمكن تبريره، ولم يكن بلا شك خطأً فادحًا.

تغيرت طبيعة الانكماش تغيُّرًا مأساويًّا في نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٣٠، عندما أدت سلسلة من حالات إفلاس المصارف إلى التهافت على سحب الودائع من المصارف، وهي محاولات من المودعين إلى تحويل الودائع إلى عملة. انتقلت هذه الحالة من مدينة إلى أخرى ووصل الأمر ذروته مع إفلاس مصرف الولايات المتحدة في ١١ ديسمبر عام ١٩٣٠. كان هذا الإفلاس خطيرًا ليس لأن المصرف كان من أكبر المصارف بالبلاد ويملك ما يزيد عن ٢٠٠ مليون دولار من الودائع فحسب، بل لأن اسم المصرف أوحى إلى الكثيرين بالداخل وأكثر بالخارج أنه مصرف رسمي للبلاد بطريقة أو بأخرى، مع أنه كان مصرفًا تجاريًا عاديًا.

وقبل أكتوبر/تشرين الأول ١٩٣٠، لم تكن هناك أية إشارة لأزمة سيولة مالية، أو أي إشارة إلى انعدام الثقة في المصارف. لكن منذ ذلك الوقت فصاعدًا، مُني الاقتصاد بأزمات سيولة متكررة، وقد تهدأ موجة من إفلاس المصارف لفترة، ثم تشتعل مجددًا مع إفلاس مأساوي لبضع مصارف أو أحداث أخرى تتسبب في فقدان الثقة في النظام المصرفي ومن ثم تبدأ سلسلة جديدة من التهافت لسحب الودائع من المصارف. كانت هذه

الأحداث مهمة ليس بسبب إفلاس المصارف فحسب أو حتى في الأساس بل بسبب تأثيرها على المخزون النقدي.

لا يمتلك المصرف بالطبع دولارَ (أو ما يعادله) لكل دولار في الودائع، في سياق نظام الاحتياطي الجزئي للمصارف كنظامنا، ولهذا السبب تعد كلمة «الودائع» مصطلحًا مضللًا. عندما يودع المرء دولار نقديًا في مصرف ما، قد يضيف المصرف خمسة عشر أو عشرين سنتًا إلى نقوده السائلة ويقرض الباقي من منفذ آخر، وقد يعيد المقترض بدوره إيداع المبلغ مرة أخرى في ذلك المصرف أو غيره، وتتكرر العملية. تكون النتيجة أنه لكل دولار نقدي تملكه المصارف، تكون مدينة أمامه بدولارات عديدة في صورة ودائع، ويرتفع المخزون النقدي — نقودًا وودائعَ — لكمية محددة من النقود كلما زاد الجزء النقدي الذي يرغب الناس في الاحتفاظ به في صورة ودائع، وأية محاولة واسعة النطاق من جانب المودعين «لاسترداد أموالهم» تعني بناءً على ذلك تدني في المقدار الكلي للنقود مالم تكن هناك طريقة يمكن بها إنتاج نقود سائلة إضافية وطريقة ما أمام المصارف للحصول عليها، وإلا سيضع أحد المصارف — في سعيه لإرضاء المودعين — ضغطًا على المصارف الأخرى باسترداد القروض أو ببيع الاستثمارات أو بسحب ودائعه وستضع تلك المصارف الأخرى بدورها ضغطًا على غيرها. تتسع هذه الحلقة في حد ذاتها ما لم يتخذ إجراء لإيقافها وستسفر مساعي المصارف للحصول على سيولة نقدية عن انخفاض أسعار الأوراق المالية وتتعثر المصارف وتهتز ثقة المودعين وتبدأ الحلقة المفرغة مرة أخرى.

كان ذلك الموقف بالضبط ما أدى إلى حدوث حالة الذعر في القطاع المصرفي في ظل النظام المصرفي الذي سبق تأسيس جهاز الاحتياطي الفيدرالي، وإلى تعليق منسق لعمليات تحويل الودائع إلى عملة نقدية، كما حدث عام ١٩٠٧. كان ذلك التعليق خطوة خطيرة وزادت الأمور سوءًا لفترة قصيرة، إلا أنها كانت خطوة علاجية أيضًا، فقد كسرت الحلقة المفرغة عن طريق كبح انتشار الأمر وعن طريق الحيلولة دون تشكيل انهيار بضع مصارف ضغطًا على المصارف الأخرى ودفع مصارف آمنة من خطر الانهيار بطريقة أخرى. وفي غضون بضع أسابيع أو شهور، عندما استقر الوضع، أمكن إلغاء التعليق، وبدأت حالة الانتعاش دون حدوث انكماش نقدي.

وكما رأينا، كانت أحد الأسباب الرئيسة لتأسيس جهاز الاحتياطي الفيدرالي التعامل مع مثل هذه المواقف، فقد مُنح سلطة ضخ المزيد من السيولة النقدية في حال اتساع الطلب من جانب الأفراد على العملة بدلًا من الودائع، كما مُنح الوسيلة لتوفير السيولة النقدية للمصارف بضمان أصول المصرف. وبهذه الطريقة، كان من المتوقع تفادي أية

حالة ذعر مالي وشيكة، وعدم اضطرارنا إلى تعليق عمليات تحويل الودائع إلى عملة نقدية، وأن نتحاشى تمامًا النتائج المؤسفة للأزمات النقدية.

ظهرت الحاجة إلى هذه السلطات للمرة الأولى، وبالتالي أول اختبار لفاعليتها في شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول لعام ١٩٣٠ كنتيجة لسلسة من عمليات إغلاق المصارف التي سبق وصفها. أخفق جهاز الاحتياطي الفيدرالي تماما في اجتياز الاختبار، فلم يفعل شيئًا تقريبًا لتزويد المصارف بالسيولة النقدية، وعلى ما يبدو اعتبر إغلاق المصارف أمرًا لا يستدعي اتخاذ إجراءات خاصة. من الجدير بأن نشدد عليه، مع ذلك، أن إخفاق الجهاز كان إخفاق إرادة وليس إخفاق قوة؛ حيث كان الجهاز يمتلك في ذلك الموقف، كما في المواقف الأخرى التي أعقبته، صلاحيات واسعة تتيح له تزويد المصارف بالنقود التي كان يطالب بها أصحاب الودائع، ولو قام بذلك، لتوقفت سلسلة إغلاق المصارف ولتفادينا الكارثة النقدية.

تلاشت الموجة الأولية لإفلاس المصارف وفي أوائل عام ١٩٣١ تبدت علامات عودة الثقة. استغل جهاز الاحتياطي الفيدرالي الفرصة لخفض القروض القائمة — وهو ما يعني أنه وازن بين القوى التوسعية بطبيعتها عن طريق اتخاذ إجراء انكماشي صغير. بالرغم من ذلك، كانت هناك إشارات واضحة للتحسن ليس في القطاع النقدي فحسب بل في الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وإذا فحصنا أرقام الشهور الأربعة أو الخمسة الأولى من عام ١٩٣١ دون الرجوع إلى ما حدث بعد ذلك في واقع الأمر، سنجد أن بها كل العلامات المميزة للسقوط في قاع الهوية وبداية الانتعاش في الوقت نفسه.

غير أن الانتعاش غير المؤكد لم يدم طويلًا، فقد أدت موجة جديدة من إفلاس المصارف إلى الدخول في سلسلة جديدة من التهافت على سحب الودائع من المصرف ومن ثم بدأت عملية التدني الجديد في المخزون النقدي ومن جديد لم يحرك جهاز الاحتياطي الفيدرالي ساكنًا. وفي مواجهة تصفية غير مسبوقة للمصارف التجارية، تظهر دفاتر «المُقْرِض الأخير» — وهو جهاز الاحتياطي الفيدرالي — تراجعًا في قيمة الاعتماد الذي وفره الجهاز للمصارف التابعة له.

في سبتمبر/أيلول عام ١٩٣١، تخلت بريطانيا عن معيار الذهب، وسبق هذا الإجراء وتلاه سحب الذهب من الولايات المتحدة، بالرغم من تدفق الذهب إلى الولايات المتحدة في السنتين السابقتين، ووصلت حينذاك نسبة مخزون الذهب بالولايات المتحدة والاحتياطي الفيدرالي إلى معدلات غير مسبوقة. جاء رد فعل الاحتياطي الفيدرالي قويًا وفوريًا على

الاستنزاف الخارجي للذهب بما أنه لم يفعل شيئًا حيال الاستنزاف الداخلي السابق. وجاء رد الجهاز بإجراء من المؤكد أنه أدى إلى زيادة المشكلات المالية الداخلية. وبعد أكثر من عامين من الانكماش الاقتصادي الشديد، رفع الجهاز سعر الخصم — أي سعر الفائدة الذي كان الجهاز مستعدًا لأن يقرض به المصارف التابعة له — بقدر أكبر مما فعل من قبل في غضون فترة وجيزة للغاية على مدى تاريخه بأكمله قبل ذلك أو منذ ذلك الحين. أوقف هذا الإجراء استنزاف الذهب، إلا أن صاحبه زيادة هائلة في إفلاس المصارف وتهافت على سحب الودائع من المصارف. وفي غضون ستة أشهر من أغسطس/آب عام ١٩٣١ حتى يناير/كانون الثاني عام ١٩٢٣، أغلق مصرف من بين كل عشرة مصارف تقريبًا أبوابه وتدنى إجمالي الودائع بالمصارف التجارية بنسبة ١٥ في المائة.

حدث تغير تام مؤقت في السياسة عام ١٩٣٢ — تضمن شراء مليار دولار من السندات الحكومية — أبطأ من معدل التدهور. ولو كان هذا الإجراء اتُّخِذَ في عام ١٩٣١، لكان من المؤكد إلى حد بعيد أن يكفي للحيلولة دون وقوع الكارثة المشار إليها توًا. وبحلول عام ١٩٣٢، كان قد فات الأوان على هذا الإجراء فلم يكن سوى إجراء تخفيفي، وأعقب التحسن المؤقت انهيار جديد انتهى بإعطاء إجازة للمصارف عام ١٩٣٣ — عندما أغلقت جميع المصارف بالولايات رسميًا لما يزيد عن أسبوع. إن الجهاز الذي تأسس بهدف الحيلولة دون حدوث تعليق مؤقت لتحويل الودائع إلى عملة إلى حد بعيد — وهو الإجراء الذي حال دون انهيار المصارف سابقًا — سمح في البداية بإبادة ما يقرب من ثلث المصارف ثم رحب بتعليق قابلية الودائع للتحويل والذي كان أكبر وأقوى من أي تعليق سابق. ومع ذلك، فقد كانت قدرة مجلس جهاز الاحتياطي الفيدرالي على التبرير الذاتي كبيرة لدرجة مكنته من أن يكتب في تقريره السنوي لعام ١٩٣٣: «إن قدرة مصارف جهاز الاحتياطي الفيدرالي على مواجهة المطالب الهائلة على العملة أثناء الأزمة أظهرت فاعلية نظام العملة في البلاد بموجب قانون الاحتياطي الفيدرالي … من الصعب تخيل المسار الذي كان سيسلكه الكساد في حالة عدم تطبيق جهاز الاحتياطي الفيدرالي سياسة عملية الشراء الحرة المفتوحة بالسوق.»

ومع هذا الوضع، انخفض المخزون النقدي في الولايات المتحدة من يوليو/تموز عام ١٩٢٩ إلى مارس/آذار عام ١٩٣٣ بنسبة الثلث، وجاء ما يزيد عن ثلثي الانخفاض بعد تخلي انجلترا عن معيار الذهب. فلو كان المخزون النقدي حظي بحماية من التدهور؛ إذ كان من الواضح أن ذلك ممكن الحدوث وينبغي أن يحدث، لكان الانكماش الاقتصادي

أقصر وأخف وطأة بكثير، مع أنه قد يكون خطيرًا قياسًا بالمعايير التاريخية، لكن من المستحيل حينئذ فعليًا أن يتدنى المخزون النقدي بما يزيد عن النصف والأسعار بما يزيد عن الثلث في غضون أربع سنوات، إذا لم يكن هناك تدنٍ في المخزون النقدي. لا أعلم أي كساد قوي في أي مكان أو زمان لم يصاحبه تدنٍ حادٍ في المخزون النقدي، وبالمثل، لا أعلم أي تدنٍ في المخزون النقدي لا يصاحبه كساد قوي.

إن الكساد الكبير في الولايات المتحدة ليس بعلامة على وجود اضطراب متأصل في نظام الاقتصاد الحر بل هو إثبات على مدى الضرر الذي يمكن أن تلحقه الأخطاء التي ترتكبها قلة من الأشخاص عندما توكل إليهم سلطات واسعة على النظام النقدي بالبلاد.

قد يقال إن هذه الأخطاء يمكن تبريرها على أساس المعرفة المتوفرة للأشخاص حينئذ، مع أنني لا أظن ذلك. لكن هذا غير ذي صلة بالموضوع حقًا، فأي نظام يمنح هذا القدر الكبير من السلطات وهذا المجال من حرية التصرف لبضعة أشخاص ويكون للأخطاء — سواءً كانت مبررة أم لا — مثل هذه التأثيرات بعيدة المدى هو نظام سيء. إنه نظام سيء بالنسبة للمؤمنين بالحرية لا لشيء سوى لأنه يمنح مثل تلك السلطة لأشخاص قليلين دون ممارسة الأمة لرقابة فعالة؛ وهذه الحجة السياسية الرئيسة ضد وجود مصرف مركزي «مستقل»، لكنه نظام سيء حتى بالنسبة للذين يولون الآمان أهمية أكبر من الحرية. لا يمكن تجنب الوقوع في الأخطاء، سواء كانت مبررة أم لا، في نظام يعتمد تقسيم المسئوليات ومع ذلك يمنح عدد قليل من الأشخاص سلطات كبيرة، وبهذه الطريقة يجعل الإجراءات السياسية المهمة معتمدة على الطبيعة الشخصية، وهذه الحجة العملية الرئيسة ضد وجود مصرف «مستقل.» يمكننا إعادة صياغة قول كليمنسو المأثور إن النقود مسألة خطيرة للغاية، والأخطر تركها في يد مديري مصرف مركزي.

(٣) قواعد بدلًا من سلطات

إذا لم نتمكن من تحقيق الأهداف سواء بالاعتماد على عمل معيار ذهب مستقل تمامًا أو عن طريق منح قدر كبير من حرية التصرف للسلطات المستقلة، كيف سنتمكن إذن من تأسيس نظام نقدي يتسم بالاستقرار وفي الوقت نفسه يخلو من أي عبث حكومي غير مسئول، أي نظام يوفر إطار العمل النقدي اللازم للاقتصاد الحر ومع ذلك لا يُحْتَمَل أن يمثل مصدر تهديد للحرية الاقتصادية والسياسية؟

إن السبيل المبشر الوحيد الذي اقْتُرِحَ إلى الآن هو محاولة تشكيل حكومة تحتكم إلى القانون بدلًا من الأشخاص عن طريق تشريع قواعد تحكم إدارة السياسة النقدية والتي من شأنها تمكين الشعب من ممارسة سيطرته على السياسة النقدية من خلال سلطاته السياسية، وفي الوقت نفسه ستمنع السياسة النقدية من أن تكون عرضة للنزوات اليومية للسلطات السياسية.

إن مسألة سن قواعد تحكم السياسة النقدية بها الكثير من أوجه الشبه بموضوع يبدو مختلفًا تمامًا للوهلة الأولى، وهو حجة التعديل الأول للدستور. متى اقترح شخص رغبته في وجود قاعدة تشريعية للسيطرة على النقود، تأتي الإجابة المبتذلة أنه من غير المعقول تقييد أيادي السلطة النقدية بهذه الطريقة؛ لأن السلطة يمكنها دائمًا أن تفعل بمحض إرداتها ما تقتضيه القاعدة منها فعله، في حال ما أرادت ذلك، ولديها علاوة على ذلك خيارات أخرى، ومن ثم يزعم البعض أنه يمكنها التصرف أفضل من القاعدة «بالطبع.» يمكن تطبيق إطار بديل من الحجة نفسها على الهيئة التشريعية؛ فالبعض يزعم أنه إذا كانت الهيئة التشريعية على استعداد لتطبيق القاعدة، ستكون مستعدة بلا شك لتشريع السياسة «الصحيحة» في كل حالة خاصة أيضًا، فكيف إذن، كما يقول البعض، سيوفر تطبيق القاعدة أي حماية ضد الإجراء السياسي غير المسئول؟

يمكن تطبيق الحجة نفسها مع بعض التغييرات اللفظية الثانوية على التعديل الأول للدستور وبالمثل على كل بنود وثيقة الحقوق. ويمكن لأحدنا أن يتساءل: أليس معقولًا وجود مانع قانوني للتدخل في حرية التعبير؟ لماذا لا نفكر في كل قضية على حدة، ونتعامل معها وفقًا لصفاتها الخاصة؟ أليس هذا النسخة المماثلة للحجة المعتادة في السياسة النقدية وهي أنه من غير المحبذ تقييد أيادي السلطة النقدية سلفًا؛ وأنه ينبغي أن تنعم بالحرية عند التعامل مع كل قضية عندما تطرأ على حدة وبناءً على جوانبها المميزة؟ لماذا لا تكون الحجة سارية مع حرية التعبير؟ يريد شخص الوقوف عند إحدى النواصي والدفاع عن قضية تحديد النسل وآخر عن الشيوعية وآخر عن النظام الغذائي النباتي وهلم جرا إلى ما لا نهاية. لماذا لا نسن قانونًا يؤكد أن حرية الفرد في نشر آرائه الخاصة مكفولة، أو ينكرها على الجميع؟ أو، بدلًا من ذلك، لماذا لا نمنح سلطة البت في المسألة لهيئة إدارية؟ يتضح على الفور أنه إذا تعاملنا مع كل قضية على حدة لدى ظهورها، فمن المؤكد إلى حد بعيد أن تقترح الأغلبية إنكار حرية التعبير في أغلب القضايا وقد يصل الأمر إلى كل قضية يُتَعَامَل معها على حدة. فإذا حدث اقتراع على ما إذا كان يجب لشخص

معين الترويج لتحديد النسل سيسفر حتمًا تقريبًا عن رفض الأغلبية للأمر، وبالمثل مع شخص يروج للشيوعية، أما اقتراح حول شخص يروج للنظام الغذائي النباتي قد ينجح مع أن ذلك لن يكون أمرًا مؤكدًا على الإطلاق.

لكن لنفترض الآن أن هذه القضايا كافة تجمعت سويًا في مجموعة واحدة، وطلب من سواد الناس بوجه عام التصويت بشأن هذه القضايا ككل، أي التصويت بما إذا كانت حرية التعبير عن الرأي يجب رفض منحها في جميع الأحوال أو السماح بها في جميع الأحوال على حد السواء. من الممكن تمامًا، ويمكن القول أن هذا مرجح إلى حد بعيد، أن أغلبية ساحقة ستصوت لصالح حرية التعبير؛ وأنه، عند التعامل مع المجموعة ككل، سيصوت الناس بعكس ما كانوا سيصوتون به لكل قضية على حدة. لماذا؟ أحد الأسباب أن رفض الإنسان للحرمان من الحق في حرية التعبير يزداد زيادة كبيرة عندما يكون ضمن أقلية عن موقفه تجاه حرمان شخص آخر من الحق في حرية التعبير عندما يكون ضمن أغلبية. وبالتالي، عندما يُصَوَّتُ على مجموعة من القضايا دفعة واحدة، يولي المرء أهمية لحرمانه من حرية التعبير عندما يكون ضمن أقلية — وإن ندر تعرضه للحرمان — أكبر من الأهمية التي يوليها لحرمان الآخرين من حرية التعبير، وإن تكرر حرمانهم.

سبب آخر، وهو أكثر اتصالًا مباشرةً بالسياسة النقدية، هو إذا نظر الناس في المجموعة جملة واحدة، سيتضح لهم أن السياسة المتبعة لها تأثيرات تراكمية لا تُدْرَك أو تأخذ في الحسبان عند التصويت لكل قضية على حدة. فإذا أُجْرِيَ اقتراع حول ما إذا كان من حق شخص معين التحدث عند ناصية الشارع، فمن الصعب الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الإيجابية لسياسة عامة معلنة لحرية التعبير، ومن الصعب الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن المجتمع الذي لا ينعم الناس فيه بحرية التعبير عن الرأي في الشارع دون تشريع خاص سيكون مجتمعًا يكبح تطوير الأفكار الجديدة والتجريب والتغيير وما إلى ذلك بالعديد من الطرق المختلفة تكون جليه أمام الجميع، وبفضل حظنا بالعيش في مجتمع تبنى فعلًا قوانين إنكار المصالح الشخصية لا نفكر في كل قضية من قضايا حرية التعبير على حدة.

تنطبق الاعتبارات نفسها على المجال النقدي تمامًا، إذا ما نُظِرَ في كل قضية بناءً على سماتها؛ فمن المحتمل أن يصدر قرار خاطئ في جزء كبير من القضايا لأن صناع القرار يدرسون مجالًا محدودًا فقط ولا يأخذون بعين الاعتبار النتائج التراكمية للسياسة ككل.

على الجهة الأخرى، إذا طُبِّقَتْ قاعدة عامة على مجموعة من القضايا معًا، يكن لوجود تلك القاعدة تأثيرات إيجابية على مواقف الناس ومعتقداتهم وتوقعاتهم التي لن تكون ناتجة عن اتباع اختياري للسياسة نفسها تحديدًا بناءً على سلسلة من القضايا المنفصلة.

إذا كنا سنشرع قاعدة، ماذا ينبغي أن تكون هذه القاعدة؟ إن القاعدة التي اقترحها كثيرًا أشخاص ذوو قناعة ليبرالية بوجه عام هي قاعدة مستوى الأسعار؛ وتعني توجيه تشريعي للسلطات النقدية بضرورة حفاظها على مستوى أسعار ثابت. أعتقد أن هذه القاعدة ليست صائبة، وذلك لأنها متعلقة بالأهداف التي لا تملك السلطات النقدية بشأنها نفوذ واضح ومباشر لتحقيقها بنفسها، وبالتالي تنشأ مشكلة توزيع المسئوليات وترك حرية تصرف كبيرة للسلطات. هناك علاقة وثيقة بلا ريب بين الإجراءات النقدية ومستوى الأسعار، لكن العلاقة ليست شديدة الوثوق أو الثبات أو المُبَاشَرَة بدرجة تصبح معها غاية تحقيق مستوى أسعار ثابت مرشدًا ملائمًا للأنشطة اليومية للسلطات.

إن مشكلة اختيار القاعدة التي يجب تبنيها واحدةٌ من المشكلات التي ناقشتها بإسهاب في موضع آخر؛[3] من ثم سأجعل هذا المقام قاصرًا على ذكر النتيجة التي توصلت إليها. وفقًا لمستوى المعرفة الحالي لدينا، يبدو لي أنه من الأفضل توضيح القاعدة بأسلوب يرتبط بسلوك المخزون النقدي. إن اختياري في الوقت الراهن يذهب إلى قاعدة تشريعية توجه السلطة النقدية نحو تحقيق معدل محدد من النمو في المخزون النقدي. ولهذه الغاية، سأحدد المخزون النقدي بحيث يشمل العملة خارج المصارف التجارية إلى جانب كافة الودائع بتلك المصارف، كما سأخص جهاز الاحتياطي الفيدرالي بمسئولية التحقق من أن المخزون النقدي الكلي المحدد سلفًا يرتفع شهرًا بشهر، وبالطبع، قدر الإمكان، يومًا بيوم، بمعدل سنوي X في المائة؛ بحيث يكون X رقمًا بين ٣ و٥. إن ما يتقرر استخدامه من تعريف محدد للنقود، أو ما يُخْتَار من معدل دقيق للنمو يؤدي إلى تغيير أقل للغاية من الاختيار القاطع لتعريف محدد ولمعدل نمو محدد.

ووفقًا للموقف الحالي، في حين أن هذه القاعدة ستحد بشكل كبير من النفوذ الذاتية للسلطات النقدية، إلا أنها ستترك قدرًا كبيرًا غير محبذ من حرية التصرف في يد جهاز الاحتياطي الفيدرالي والخزانة فيما يتعلق بكيفية تحقيق معدل النمو المحدد في المخزون النقدي وإدارة الديون والإشراف على المعاملات المصرفية وما إلى ذلك. إن وجود المزيد من الإصلاحات المصرفية والمالية، والتي تحدثت عنها تفصيلًا في موضع آخر، أمر ممكن ومحبذ أيضًا، وقد ينتج عنه القضاء على التدخل الحكومي الحالي في نشاط الإقراض

والاستثمار وكذلك تحويل عمليات التمويل الحكومي من مصدر دائم للاضطراب والريبة إلى نشاط منتظم ويمكن توقعها على نحو معقول. لكن، هذه الإصلاحات الأخرى بالرغم من أهميتها فإنها أقل جوهرية للغاية من تطبيق قاعدة لتقييد حرية التصرف الممنوحة للسلطات النقدية فيما يتعلق بالمخزون النقدي.

أود أن أؤكد أنني لا أنظر إلى اقتراحي الخاص على أنه العنصر الأهم في إدارة النقود أو كقاعدة تنقش بطريقة أو بأخرى على الحجارة وتخلد للعصور القادمة، بل تبدو لي أنها أكثر القواعد تبشيرًا بالنجاح في تحقيق قدر مقبول من الاستقرار النقدي في ضوء معرفتنا الحالية. وأتمنى ونحن نعمل وفقًا لهذه القاعدة ونكتسب المزيد من المعرفة فيما يخص الشئون النقدية، أن نتمكن من ابتكار قواعد أفضل من شأنها تحقيق نتائج أفضل. تبدو لي مثل هذه القاعدة الوسيلة الوحيدة الملائمة والمتاحة حاليًا لتحويل السياسة النقدية إلى ركيزة للمجتمع الحر بدلًا من كونها تهديدًا لأسسه.

الفصل الرابع

النظم المالية والتجارية الدولية

تتمثل مشكلة النظم النقدية الدولية في العلاقة بين العملات المحلية المختلفة؛ أي الشروط والظروف التي بموجبها يستطيع الأفراد تحويل الدولار الأمريكي إلى جنيه إسترليني، والدولار الكندي إلى دولار أمريكي، وهلم جرا. ترتبط هذه المشكلة ارتباطًا وثيقًا بالرقابة على النقود التي ناقشناها في الفصل السابق، وكذلك بالسياسات الحكومية المتعلقة بالتجارة الدولية، نظرًا لأن الرقابة على التجارة الدولية إحدى وسائل التأثير على المدفوعات الدولية.

(١) أهمية النظم النقدية الدولية للحرية الاقتصادية

بالرغم من الطبيعة المتخصصة والتعقيد الشديد اللذين يتسم بهما موضوع النظم النقدية الدولية، فهو من الموضوعات التي لا يستطيع الليبرالي إغفالها. ولا أبالغ حين أقول أن التهديد الأخطر على الحرية الاقتصادية على المدى القريب في الولايات المتحدة في وقتنا الحاضر — باستثناء اندلاع حرب عالمية ثالثة بالطبع — هو أننا سننساق وراء اتباع ضوابط اقتصادية واسعة النطاق في سبيل «حل» مشكلات ميزان المدفوعات. تبدو التدخلات في التجارة الدولية غير ضارة؛ وقد تحظى بتأييد الأشخاص المتخوفين من التدخل الحكومي في الشأن الاقتصادي بطريقة أخرى؛ حتى إن عددًا كبيرًا من رجال الأعمال يعتبرونها جزءًا من «أسلوب الحياة الأمريكي»، مع ذلك هناك عدد من أشكال التدخل التي من الممكن أن تنتشر على نطاق أوسع من المطلوب بكثير، وينتج عنها في النهاية آثار مدمرة للاقتصاد الحر. هناك الكثير من الشواهد في الماضي تشير إلى أن أَفْعَل

وسيلة لتحويل اقتصاد السوق إلى مجتمع اقتصادي استبدادي هي البدء بفرض ضوابط مباشرة على العملات الأجنبية. ستؤدي هذه الخطوة حتمًا إلى تقنين الواردات ومراقبة المصانع المحلية التي تستخدم المنتجات المستوردة، أو التي تنتج بدائل للواردات وما إلى ذلك في دائرة حلزونية لا تنتهي. وإن أحد المعروفين بأنهم من المؤيدين المخلصين للاقتصاد الحر كعضو مجلس الشيوخ باري جولدووتر انساق أحيانًا إلى القول إن القيود المفروضة على المعاملات في الصرف الأجنبي قد تكون ضرورية بوصفها «علاجًا»، وذلك عند مناقشة ما يسمى «تدفق الذهب»، مع أن «العلاج» سيكون أسوأ كثيرًا من المرض.

قلما يكون هناك أي جديد في السياسة الاقتصادية حقًّا؛ فما يُزْعَمُ أنه جديد يتضح عمومًا أنه ما نُبِذَ في قرنٍ ماضٍ، لكن في قناع واه. ومع ذلك، ما لم أكن مخطئًا، فإن ضوابط الصرف مكتملة الجوانب وما يسمى بـ «عدم قابلية تحويل العملات» هما استثناءان وأصولهما تكشف عن أنهما يبشران بالاستبداد. فعلى حد علمي، ابتكرهما هيلمار شاخت في السنوات الأولى من نظام الحكم النازي. وفي العديد من الحالات في الماضي بالطبع، وُصفت العملات بأنها غير قابلة للتحويل. لكن ما كانت تعنيه الكلمة آنذاك أن الحكومة في ذلك الوقت كانت غير راغبة أو غير قادرة على تحويل العملة الورقية إلى ذهب أو فضة أو أيًا كانت السلعة النقدية، وفقًا للمعدل المحدد قانونيًا. ونادرًا ما يعني الوصف بغير قابلة للتحويل أن دولة تحظر على مواطنيها أو المقيمين بها تبادل قصاصات ورقية بوعد سداد مبالغ مالية محددة بالوحدة النقدية لتلك الدولة مقابل قصاصات ورقية مناظرة ممثلة في وحدة نقدية لدولة أخرى — أو في سياق متصل مقابل عملة معدنية أو أو مقابل سبيكة ذهبية أو فضية. على سبيل المثال. إبان الحرب الأهلية في الولايات المتحدة وعلى مدار عقد ونصف بعد ذلك، كانت عملة الولايات المتحدة غير قابلة للتحويل، بمعنى أن حامل الدولار لا يمكنه إعادته إلى وزارة الخزانة والحصول على كمية محددة من الذهب في المقابل، غير أنه في تلك الفترة كان يتمتع بحرية شراء الذهب بسعر السوق أو شراء أو بيع الجنيه البريطاني مقابل الدولار بأي سعر يتفق عليه كل من طرفي التبادل.

في الولايات المتحدة، كان الدولار غير قابل للتحويل بالمعنى الأقدم منذ عام ١٩٣٣؛ حيث كان من المحظور قانونيًا على المواطنين الأمريكيين الاحتفاظ بالذهب أو شراؤه أو بيعه. لكن لم يصبح الدولار غير قابل للتحويل بالمعنى الأحدث، إلا أنه لسوء الحظ يبدو أننا نتبع سياسات من المحتمل كثيرًا أن تقودنا إلى ذلك الاتجاه عاجلًا أم آجلًا.

(٢) دور الذهب في النظام النقدي للولايات المتحدة

لا يقودنا سوى التخلف الثقافي إلى التفكير في الذهب على أنه العنصر الرئيس في نظامنا النقدي. يتجلى الوصف الأكثر دقة لدور الذهب في سياسة الولايات المتحدة في أنه، في المقام الأول، سلعة يُدْعَمُ سعرها كالقمح أو غيره من المنتجات الزراعية. إن برنامجنا لدعم أسعار الذهب يختلف في ثلاثة أوجه هامة عن برنامج دعم أسعار القمح؛ أولًا، نحن نسدد للمنتجين الأجانب والمحليين على حدٍ سواء بسعر الدعم، وثانيًا، نبيع دون قيد أو شرط بسعر الدعم للمشترين الأجانب فقط دون المحليين، وثالثًا — وهو الأثر المهم المتبقي من الدور النقدي للذهب — فإنه مخول لوزارة الخزانة صنع النقود لسداد ثمن الذهب الذي تشتريه — أو طبع النقود الورقية إن جاز التعبير — بحيث لا يظهر الإنفاق على شراء الذهب في الميزانية ولا تكون هناك حاجة إلى أن يحدد الكونجرس المبالغ المالية المطلوبة لهذا الغرض بالتفصيل؛ على نحو مماثل، عندما تبيع وزارة الخزانة الذهب، لا تُظْهِر السجلات سوى انخفاض في الشهادات الذهبية، لا إيصالًا يُدَوَّنُ في الميزانية.

عندما تحدد سعر الذهب للمرة الأولى بمستواه الحالي البالغ ٣٥ دولارًا أمريكيًا للأوقية عام ١٩٣٤، كان هذا السعر يفوق كثيرًا سعر الذهب بالسوق الحرة. وبالتالي، غمر الذهب الولايات المتحدة وتضاعف مخزون الذهب لدينا ثلاث مرات في غضون ستة أعوام وأصبحنا نمتلك ما يفوق كثيرًا نصفَ المخزون العالمي من الذهب. وتراكم لدينا «فائض» من الذهب كما تراكم «فائض» من القمح للسبب ذاته — لأن الحكومة عرضت سعرًا أعلى من سعر السوق. في الآونة الأخيرة، تغير الموقف؛ ففي حين ظل السعر المحدد قانونيًا للذهب عند حد ٣٥ دولارًا أمريكيًا، زادت أسعار السلع الأخرى مرتين أو ثلاث مرات، وبالتالي أصبح ٣٥ دولار أقل مما قد يكون عليه سعر السوق الحرة الآن،[1] وكنتيجة لذلك نواجه الآن «عجزًا» لا «فائضًا» بالضبط كما في السبب الذي يؤدي حتمًا إلى حدوث «عجز» في الإسكان عند وضع حد أقصى للإيجار — لأن الحكومة تسعى لأن تحافظ على بقاء سعر الذهب أدنى من سعر السوق.

كان من الممكن أن يرتفع السعر القانوني للذهب منذ زمن طويل — كما ارتفعت أسعار القمح من حين إلى آخر — لولا مصادفة أن المنتجين الرئيسيين للذهب، ومن ثم المنتفعين الرئيسيين من ارتفاع أسعاره، هما الاتحاد السوفيتي وجنوب أفريقيا؛ أي الدولتان اللتان لا يوجد أي وفاق سياسي بينهما وبين الولايات المتحدة.

إن الرقابة الحكومية على سعر الذهب، والتي تفوق الرقابة على أي سعر آخر، تتناقض مع الاقتصاد الحر. لا بد من التمييز الجيد بين معيار الذهب الزائف واستخدام

الذهب كعملة نقدية في إطار معيار ذهب حقيقي وهو ما يتوافق تمامًا مع الاقتصاد الحر، على الرغم من أنه قد يكون غير ممكن التنفيذ. والأسوأ من تحديد الأسعار نفسه، مثلت الإجراءات التي اقترنت به والتي اتخذتها إدارة روزفلت عامي ١٩٣٣ و١٩٣٤، عندما رفعت سعر الذهب، انحرافًا كبيرًا عن المبادئ الليبرالية وترسيخًا لسوابق ثبت، فيما بعد، أنها أضرت كثيرًا بالعالم الحر؛ وأشير هنا إلى تأميم مخزون الذهب، وحظر الحيازة الشخصية للذهب لأغراض نقدية، وإلغاء شرط الدفع بالذهب من العقود في العقود العامة والخاصة.

في عام ١٩٣٣ وأوائل عام ١٩٣٤، أصبح لزامًا على مالكي الذهب من الأفراد تسليم الذهب إلى الحكومة الفيدرالية بموجب القانون، وتلقوا تعويضات بسعر يعادل السعر القانوني السابق، وهو ما كان في ذلك الوقت أدنى من سعر السوق، بالتأكيد. ولجعل هذا المطلب فعالًا، أصبحت الحيازة الخاصة للذهب داخل الولايات المتحدة غير قانونية باستثناء استخدام الذهب في الفنون. من الصعب على المرء تخيل إجراء أكثر تدميرًا لمبادئ الملكية الخاصة التي يقوم عليها المجتمع الحر من هذا الإجراء. لا يوجد اختلاف من حيث المبدأ بين هذا التأميم للذهب مقابل ثمن بخس للغاية وبين تأميم فيدل كاسترو للأراضي والمصانع مقابل ثمن بخس للغاية، وعلى أي أساس من المبدأ تستطيع الولايات المتحدة الاعتراض على واحد بعد ن طبقت الآخر؟ وفوق ذلك تجلى جهل بعض المؤيدين للسوق الحرة فيما يتعلق بأي شيء يتصل بالذهب كثيرًا في عام ١٩٦٠ عندما اقترح هنري ألكسندر، رئيس شركة مورجان جارنتي تراست كَمباني — التي أصبحت، فيما بعد، جي بي مورجان آند كَمباني — أن يمتد حظر الملكية الخاصة للذهب من مواطني الولايات المتحدة ليشمل امتلاك الذهب في الخارج! وتبنى الرئيس إيزنهاور هذا الاقتراح دون اعتراض يذكر من القطاع المصرفي.

بالرغم من أن مبرر قانون حظر الحيازة الخاصة للذهب هو «حفظ» الذهب للاستخدام النقدي، فلم يسن ذلك القانون لمثل ذلك الغرض النقدي، سواءً كان في حد ذاته صحيحًا أم خاطئًا؛ فقد صدر قانون تأميم الذهب لتمكين الحكومة من جني جميع أرباح «النقود الورقية» الناتجة عن ارتفاع سعر الذهب — أو ربما لمنع الأفراد العاديين من كسب أرباح.

كان لإلغاء شروط الدفع بالذهب غاية مماثلة، وهذا أيضًا كان إجراءً هدامًا للمبادئ الأساسية للاقتصاد الحر. إن العقود التي تبرم بنية حسنة وبمعرفة كاملة من جانب الطرفين المتعاقدين أصبحت باطلة لمصلحة أحد الأطراف!

(٣) المدفوعات الحالية وهروب رؤوس الأموال

عند مناقشة العلاقات النقدية الدولية بنظرة أكثر شمولًا، فمن الضروري التمييز بين مشكلتين مختلفتين نوعًا ما؛ وهما ميزان المدفوعات وخطر التهافت على الذهب. يمكن إيضاح الاختلاف بين المشكلتين على أفضل نحو بدراسة نموذج مصرف تجاري عادي. لا بد من أن ينظم المصرف شئونه جيدًا بحيث يحصل على رسوم الخدمة والفائدة على القروض وما إلى ذلك بمبالغ كبيرة كافية لتمكينه من دفع نفقاته كالأجور والرواتب والفائدة على الأموال المقترضة وتكلفة التجهيزات وعوائد المساهمين وهلم جرا؛ أي لا بد من أن يبذل ما في وسعه من أجل تحقيق حساب دخل ناجح. لكن أي مصرف ناجح فيما يتعلق بحساب الدخل قد يتعرض بالرغم من ذلك لمشكلة خطيرة إذا فقد المودعين لأي سبب ثقتهم في المصرف وطالبوا فجأة بودائعهم جميعًا في آن واحد. فقد أُجْبِرَت الكثير من المصارف الآمنة على إغلاق أبوابها نتيجة لحدوث مثل ذلك التهافت على سحب الودائع أثناء أزمات السيولة التي وصفناها في الفصل السابق.

إن هاتين المشكلتين مرتبطتان إحداهما بالأخرى، بالطبع. فمن الأسباب المهمة لفقدان المودعين الثقة في أي مصرف تعرض المصرف لخسائر في حساب الدخل. ومع ذلك تُعَدُّ المشكلتان مختلفتين للغاية؛ فمن جهة تُعَدُّ مشكلات حساب الدخل عمومًا تدريجية الظهور ويُتَاح وقت كبير لحلها؛ فنادرًا ما تأتي فجأة، وعلى الجهة الأخرى يظهر التهافت على سحب الودائع فجأة ويأتي دون سابق إنذار وعلى نحو لا يمكن التنبؤ به.

إن موقف الولايات المتحدة مشابه تمامًا؛ فالمقيمون بالولايات المتحدة وحكومة البلاد نفسها يسعون لشراء العملات الأجنبية بالدولار في سبيل شراء السلع والخدمات في البلدان الأخرى، أو الاستثمار في المشروعات التجارية الأجنبية، أو دفع الفائدة على الديون، أو تسديد القروض أو تقديم هبات للآخرين، سواءً في القطاع الخاص أو العام. وفي الوقت نفسه، يسعى الأجانب للحصول على الدولار بعملات أجنبية لأسباب مماثلة. بعد ذلك، سيعادل عددُ الدولارات التي تُنْفَقُ للحصول على عملات أجنبية عددَ الدولارات التي تُشْتَرَى بالعملة الأجنبية، تمامًا كما أن عدد الأحذية التي تباع تعادل عدد الأحذية التي تُشْتَرَى. إن لغة الأرقام لا تختلف، فعندما يبيع شخص شيئًا ما يشتريه آخر. لكن لا يوجد هناك ما يضمن أن عدد الدولارات التي يريد البعض إنفاقها سيعادل عدد الدولارات التي يريد الآخرون شراءها بأي سعر محدد للعملة الأجنبية مقابل الدولار، تمامًا مثلما أنه لا يوجد ما يضمن أن عدد أزواج الأحذية التي يريد الناس شراءها هو بالضبط عدد أزواج الأحذية

التي يريد الناس بيعها، وذلك في حال وجود سعر محدد للأحذية. تعكس المساواة الواقعية وجود آلية ما تقضي على أي تعارض كان متوقعًا. إن مشكلة خلق آلية مناسبة لهذه الغاية هي المكافئ لمشكلة حساب الدخل بالمصرف.

علاوة على ذلك، تعاني الولايات المتحدة مشكلة كمشكلة المصرف في تجنبها لحدوث تهافت على الذهب؛ فالولايات المتحدة ملزمة ببيع الذهب للمصارف المركزية الأجنبية والحكومات بسعر ٣٥ دولارًا أمريكيًا للأوقية. تحتفظ المصارف المركزية والحكومات الأجنبية والمقيمين الأجانب بأموال ضخمة في الولايات المتحدة في صورة حسابات إيداع أو أوراق مالية أمريكية، والتي يمكن بيعها بسهولة بالدولار. وفي أي وقت، يمكن لأصحاب هذه الأرصدة الانطلاق في التهافت على سحب ودائعهم من خزانة الولايات المتحدة، عن طريق تحويل أرصدتهم بالدولار إلى ذهب. هذا بالضبط ما حدث في خريف عام ١٩٦٠، وهو محتمل الحدوث إلى حد بعيد مجددًا في وقت ما لا يمكن التنبؤ به في المستقبل (ربما قبل أن يطبع هذا الكتاب).

إن هاتين المشكلتين مرتبطتان بطريقتين؛ الأولى، تُعَدُّ صعوبات حساب الدخل بالمصارف مصدرًا رئيسًا لفقدان الثقة في قدرة الولايات المتحدة في الوفاء بوعدها ببيع الذهب بخمسة وثلاثين دولارًا أمريكيًا للأوقية. إن حقيقة أن الولايات المتحدة كانت مضطرة في الواقع إلى الاقتراض من الخارج في سبيل تحقيق التوازن في الحساب الحالي سبب رئيس لرغبة حاملي الدولار في تحويله إلى ذهب أو أية عملات أخرى. ثانيًا، إن السعر الثابت للذهب وسيلة اتخذناها لتعزيز مجموعة أخرى من الأسعار — سعر الدولار مقابل العملات الأجنبية — وتدفقات الذهب هي وسيلة اتخذناها لحل التناقضات المتوقعة سلفًا في ميزان المدفوعات.

(٤) آليات بديلة لتحقيق التوازن في المدفوعات الأجنبية

يمكننا تركيز الضوء أكثر على كل من هاتين العلاقتين بالنظر في الآليات البديلة المتاحة لتحقيق التوازن في المدفوعات — وهي المشكلة الأولى والأكثر أساسية من الأخرى من زوايا عديدة.

لنفترض أن الولايات المتحدة حققت توازنًا في مدفوعاتها الدولية تقريبًا وظهر شيء غَيَّرَ الموقف تمامًا، كانخفاض عدد الدولارات التي يريد الأجانب شراءها مقارنة بعدد الدولارات التي يريد المقيمين بالولايات المتحدة بيعها على سبيل المثال، أو عند النظر إلى

الأمر من الجهة الأخرى، زيادة كمية العملة الأجنبية التي يريد حاملو الدولار شراءها مقارنة بالكمية التي يريد حاملو العملة الأجنبية بيعها مقابل الدولار. إن هذا شيء ينذر بحدوث «عجز» في مدفوعات الولايات المتحدة؛ وهو ما قد يكون ناتجًا عن ارتفاع كفاءة الإنتاج بالخارج، أو انخفاض الكفاءة محليًا، أو زيادة إنفاق الولايات المتحدة على المساعدات الأجنبية، أو انخفاض إنفاق بلدان أخرى على المساعدات الأجنبية أو أية تغيرات أخرى من هذا النوع التي تحدث دائمًا.

هناك أربع سبل لا غير يمكن للدولة عن طريقها التأقلم مع مثل ذلك الاضطراب ولا بد من استخدام مزيج من هذه السبل.

(١) يمكن خفض احتياطي الولايات المتحدة من العملات الأجنبية أو زيادة الاحتياطي الأجنبي من عملة الولايات المتحدة. هذا يعني عمليًا أنه يمكن لحكومة الولايات المتحدة السماح لمخزونها من الذهب أن ينخفض، طالما أن الذهب قابل للصرف بالعملات الأجنبية، أو يمكنها اقتراض عملات أجنبية وجعلها متوفرة لشرائها بالدولار بأسعار الصرف الرسمية، أو يمكن للحكومات الأجنبية مراكمة الدولار عن طريق بيع المقيمين بالولايات المتحدة العملات الأجنبية بالأسعار الرسمية. من الواضح أن الاعتماد على الاحتياطي ليس سوى وسيلة نفعية مؤقتة في أحسن الأحوال، ولا شك أن استخدام الولايات المتحدة الواسع لهذه الوسيلة النفعية هو تحديدًا ما يفسر المخاوف الكبيرة تجاه ميزان المدفوعات.

(٢) يمكن خفض الأسعار المحلية مقابل الأسعار الأجنبية داخل نطاق الولايات المتحدة، وهذه آلية التأقلم الأساسية في إطار معيار ذهب مكتمل الجوانب. قد يؤدي عجز مبدئي إلى تدفق الذهب للخارج (الآلية ١، أعلاه)، وقد يُحْدِثُ تدفق الذهب للخارج انخفاضًا في المخزون النقدي، وقد يؤدي انخفاض المخزون النقدي إلى انخفاض الأسعار والدخول بالداخل. وفي الوقت نفسه، تحدث النتائج العكسية في الخارج بأن يؤدي تدفق الذهب على الخارج إلى زيادة المخزون النقدي ومن ثم ارتفاع الأسعار والدخل. وقد تؤدي الأسعار المنخفضة بالولايات المتحدة — والتي يقابلها ارتفاع الأسعار الأجنبية — إلى جعل سلع الولايات المتحدة مفضلة أكثر لدى الأجانب، وبذلك يحدث ارتفاع في عدد الدولارات التي يريدون شراءها، وفي الوقت نفسه، قد تؤدي تغيرات الأسعار في جعل السلع الأجنبية أقل تفضيلًا لدى مواطني الولايات المتحدة؛ ومن ثم ينخفض عدد الدولارات التي يريدون بيعها. وكلتا النتيجتين تؤديان إلى تقليص العجز واستعادة التوازن دون الحاجة إلى مزيد من تدفقات الذهب.

وفي إطار المعيار الحديث الخاضع للرقابة، لن تحدث هذا النتائج تلقائيًا. مع ذلك، قد تحدث تدفقات الذهب كخطوة مبدئية، لكنها لن تؤثر على المخزون النقدي للدولة التي تخسر الذهب أو الدولة التي تكتسب الذهب على حدٍ سواء، ما لم تقرر السلطات النقدية في تلك الدولتين المنفصلتين أنه ينبغي أن يحدث مثل هذا التأثير. يتمتع المصرف المركزي أو وزارة الخزانة في كافة الدول اليوم بسلطةِ موازنةِ تأثير تدفقات الذهب أو تغيير المخزون النقدي دون وجود تدفقات للذهب. ومن ثم ستستخدم هذه الآلية فقط في حال أن تكون السلطات بالدولة التي تمر بعجز مستعدةً لإحداث انكماش اقتصادي، وبذلك تحدث بطالة في سبيل حل مشكلة المدفوعات، أو أن تكون السلطات بالدولة التي تمر بفائض مستعدة لإحداث تضخم اقتصادي.

(٣) يمكن تحقيق النتائج نفسها عن طريق أحداث تغيير في أسعار الصرف تمامًا كما هو الحال مع إحداث تغيير في الأسعار المحلية تمامًا. على سبيل المثال، لنفترض أنه بموجب الآلية الثانية انخفض سعر سيارة معينة في الولايات المتحدة بنسبة عشرة في المائة من ٢٨٠٠ دولار إلى ٢٥٢٠ دولار. وإذا كان سعر الجنيه الإسترليني في تلك الأثناء يعادل ٢٨٠ دولارًا أمريكيًا، هذا يعني أن السعر في بريطانيا (بالتغاضي عن رسوم الشحن والرسوم الأخرى) سيهبط من ١٠٠٠ جنيه إسترليني إلى ٩٠٠ جنيه إسترليني. سيحدث في الولايات المتحدة نفس الانخفاض الذي حدث في بريطانيا بالضبط دون أي تغيير إذا ارتفع سعر الجنيه من ٢٨٠ دولارًا أمريكيًا إلى ٣١١ دولارًا أمريكيًا. في السابق، اضطر الرجل الإنجليزي إلى إنفاق ١٠٠٠ جنيه إسترليني للحصول على ٢٨٠٠ دولار أمريكي، لكن الآن يمكنه الحصول على ٢٨٠٠ دولار أمريكي مقابل ٩٠٠ جنيه إسترليني فقط، ولن يدرك الفارق بين هذا الانخفاض في التكلفة والانخفاض المماثل الناجم عن هبوط السعر الأمريكي دون حدوث تغير في سعر الصرف.

من الناحية العملية، هناك عدة طرق يمكن أن يحدث معها تغير في أسعار الصرف. ففي ظل أنواع أسعار الصرف الثابتة بالعديد من الدول الآن، يمكن أن يحدث هذا التغير مع خفض قيمة العملة أو رفعها؛ بعبارة أخرى، من خلال تصريح حكومي بأن الدولة ستغير السعر الذي ترغب في تثبيت عملتها عنده. بدلًا من ذلك، لا يحتاج سعر الصرف إلى التثبيت على الإطلاق؛ فيمكن أن يكون كأسعار السوق تتغير من يوم إلى آخر، كما كانت الحال مع الدولار الكندي منذ عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٦٢. فإذا ما طُبِّقَتْ سياسة سعر السوق، يمكن أن يكون سعر سوق حرة حقًا ويتحدد في الأساس بناءً على المعاملات الخاصة، مثلما كان سعر السوق بكندا بوضوح من عام ١٩٥٢ إلى ١٩٦١، أو يمكن

أن يكون سعر سوق يتعرض للتلاعب بسبب المضاربة الحكومية كما كانت الحال في بريطانيا من عام ١٩٣١ إلى عام ١٩٣٩، وفي كندا من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٢ وثانيةً من عام ١٩٦١ إلى ١٩٦٢.

ومن بين هذه الطرق المختلفة، لا يكون سوى سعر الصرف العائم دون قيود هو المستقل كليةً ويخلو من أية سيطرة حكومية.

(٤) إن التعديلات التي تسفر عنها الآليتان الثانية والثالثة تتألف من تغيرات في تدفقات السلع والخدمات التي تحركها التغيرات سواء في الأسعار الداخلية أو أسعار الصرف. بدلًا من ذلك، يمكن أن تستخدم الضوابط أو التدخلات الحكومية المباشرة في التجارة لخفض نفقات الولايات المتحدة المزمعة من الدولار وزيادة الإيرادات الأمريكية. يمكن رفع التعريفة الجمركية لكبح الواردات، ويمكن تقديم الدعم الحكومي لتعزيز الصادرات، وكذلك يمكن فرض حصص الاستيراد على مجموعة متنوعة من السلع، ويمكن أيضًا مراقبة استثمار المواطنين الأمريكيين أو الشركات الأمريكية رؤوسَ الأموال بالخارج وما إلى ذلك وصولًا إلى كافة الأمور الأخرى المتعلقة بالرقابة على سعر الصرف. لا بد من ضم ليس فقط الضوابط الرقابية على أنشطة القطاع الخاص إلى هذه الفئة، ولكن أيضًا التغيرات في البرامج الحكومية للأغراض المتعلقة بميزان المدفوعات. ومن الممكن إلزام المستفيدين من الإعانات الأجنبية بإنفاقها في الولايات المتحدة، وأيضًا جعل القوات المسلحة تشتري السلع من داخل الولايات المتحدة بتكلفة أعلى بدلًا من استيرادها وذلك بغية ادخار «الدولار» — وفق ما هو مُسْتَخْدَمٌ من مصطلحات تناقض نفسها — وما إلى ذلك في نسق محير.

جدير بالملاحظة أن إحدى السبل الأربع هذه سَتُسْتَخْدَمُ ولا بد من أن تُسْتَخْدَمَ، كما أنه لا بد من توازن سجلات القيد المزدوج ولا بد من أن تعادل المدفوعاتُ الإيراداتِ، والسؤال الوحيد هو: كيف؟

لقد كانت سياستنا الوطنية المعلنة — ولا تزال — أننا لن نفعل أيًّا من هذه الأمور، حيث قال الرئيس كينيدي في خطبة ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٦١ الموجهة إلى المجلس الوطني للمصنعين «من ثم، إن الحكومة ليس لديها أي نية لفرض ضوابط رقابية على الصرف أو خفض قيمة العملة أو زيادة العوائق التجارية أو كبت الانتعاش الاقتصادي طيلة فترة حكمها، وأكرر هذا وأقوله بكل صراحة ووضوح.» من المنطقي أن يترك هذا احتمالين فقط، وهما؛ دفع البلدان الأخرى إلى اتخاذ الإجراءات ذات الصلة، وهذا سبيل

صعب ولا يمكننا الوثوق به، أو خفض الاحتياطي، وهو ما أعلن الرئيس وغيره من المسئولين مرارًا أنه لا يجب السماح له بالاستمرار. مع ذلك أوردت مجلة التايم أن «وعد الرئيس أطلق موجة من التصفيق والهتاف» من رجال الأعمال المجتمعين. بقدر ما يتصل الأمر بسياستنا المعلنة، نحن في موقف شخص يعيش في مستوى يفوق دخله ويصر على أنه مهما حدث ليس بوسعه زيادة دخله أو تقليل الإنفاق أو الاقتراض أو تغطية الزيادة من أصوله!

نظرًا لأننا كنا غير راغبين في تبني أي سياسة متسقة، فقد اضطررنا نحن وشركاؤنا التجاريون — الذين يطلقون، مثلنا، تصريحات كالنعامة التي تتعامى عن رؤية الخطر بدفن رأسها في الرمال — بحكم الضرورة إلى اللجوء إلى الآليات الأربع. في السنوات الأولى التي تلت الحرب، ارتفع احتياطي الولايات المتحدة، وفي الآونة الأخيرة أصبح الاحتياطي في تدنٍ مستمر. لقد تقبلنا التضخم بسعة صدر أكثر مما كنا سنتقبله أثناء ارتفاع الاحتياطي، كما أننا تقبلنا الانكماش منذ عام ١٩٥٨ مما كنا سنتقبله من قبل نتيجة لخروج الذهب. وعلى الرغم من أننا لم نغير السعر الرسمي للذهب، غَيَّرَ شركاؤنا التجاريون أسعار الذهب، ومن ثم تغير سعر الصرف بين عملتهم والدولار، ولم يكن ضغط الولايات المتحدة غائبًا في إحداث هذه التغييرات. في النهاية، استخدم شركاؤنا التجاريون ضوابط رقابية مباشرة على نحو واسع ونظرًا لأننا كنا نواجه عجز في الميزانية، لا هم، لجأنا نحن أيضًا إلى نطاق واسع من التدخلات المباشرة في ميزان المدفوعات، من خفض كمية السلع الأجنبية التي يجلبها السائحون معفية من الرسوم — خطوة عديمة الأهمية إلا أنها ذات دلالة — إلى إلزام المستفيدين من المعونات الأجنبية بإنفاقها في الولايات المتحدة، إلى منع أسر الجنود في الخارج من السفر إليهم، وإلى فرض مزيد من حصص الاستيراد الصارمة على النفط. لقد انسقنا إلى اتخاذ خطوة حطت من قدرنا عند الطلب من الحكومات الأجنبية أن تتخذ إجراءات خاصة لتعزيز ميزان مدفوعات الولايات المتحدة.

من بين الآليات الأربع، يُعَدُّ استخدام الضوابط الرقابية المباشرة الأسوأ بلا ريب من كافة أوجه النظر تقريبًا وهي الآلية الأشد تدميرًا للمجتمع الحر بلا ريب. مع ذلك بدلًا من وضع سياسة واضحة، انسقنا، على نحو متزايد، إلى الاعتماد على هذه الضوابط الرقابية بصورة أو بأخرى. إننا نجهر بفضائل التجارة الحرة ونروج لها وننادي بها؛ ومع ذلك اضطررنا — نتيجةً للضغط القاسي الذي شكله ميزان المدفوعات علينا — إلى التحرك في الاتجاه المعاكس وهناك خطر كبير أن نسير في هذا الاتجاه أبعد من ذلك. يمكننا إقرار كل القوانين الممكنة لخفض التعريفة الجمركية، ويمكن للحكومة مناقشة العديد من

تخفيضات التعريفة الجمركية، مع ذلك إذا لم نتبنى آلية بديلة لحل مشكلة عجز ميزان المدفوعات، سنجد أنفسنا منساقين نحو إحلال مجموعة من المعوقات التجارية محل أخرى — وبالطبع إبدال مجموعة أفضل بأخرى سيئة؛ ففي حين أن التعريفة الجمركية سيئة، فإن سياسة الحصص وغيرها من التدخلات المباشرة أسوأ، إلا إن التعريفة الجمركية، كسعر السوق، موضوعية ولا تنطوي على تدخلات مباشرة من الحكومة في الشئون التجارية؛ أما الحصص فتتضمن على الأرجح التخصيص وغيره من التدخلات الإدارية، إلى جانب إعطاء رجال الإدارة مزايا يُسَخِّرُونَها لخدمة المصالح الشخصية. وربما كانت النظم غير الخاضعة لرقابة القانون هي الأسوأ من التعريفة الجمركية والحصص على حدٍ سواء، كالاتفاق «الطوعي» الذي أبرمته اليابان، والذي ينص على تقييد صادرات النسيج.

(٥) تعويم أسعار الصرف الحل المناسب للسوق الحرة

هناك آليتان فقط تتوافقان مع نظام السوق الحرة والتجارة الحرة. الآلية الأولى هي معيار ذهب دولي مستقل تمامًا، وهذه الآلية ليست ممكنة التنفيذ أو محبذة كما شاهدنا في الفصل السابق. وعلى أية حال، لا يمكننا تبني هذه الآلية وحدنا. الآلية الأخرى هي نظام تعويم أسعار الصرف دون قيود والتي يترك أمر تحديدها للسوق عن طريق المعاملات الخاصة دون تدخل حكومي، وهذه الآلية هي المكافئ الملائم للقاعدة النقدية التي أيدناها في الفصل السابق. إذا لم نطبق هذه الآلية، سنخفق حتمًا في توسيع رقعة التجارة الحرة وعاجلًا أم آجلًا سننساق إلى فرض ضوابط رقابية مباشرة واسعة النطاق على التجارة. في هذا الصدد، كما في غيره، يمكن أن تتغير الظروف — وهي تتغير فعلًا — تغيرًا غير متوقع، ومن الممكن إلى حد بعيد أن ننجح في تخطي الصعوبات التي تواجهنا الآن أثناء كتابة هذا الكتاب (أبريل/نيسان، ١٩٦٢) وفعلًا نجد أنفسنا في حالة فائض لا حالة عجز، ويتراكم الاحتياطي لدينا بدلًا من فقدانه. وإذا حدث ذلك، فإن هذا لن يعني شيئًا سوى أن البلدان الأخرى تواجه ضرورة فرض ضوابط رقابية. في عام ١٩٥٠، عندما كتبت مقالًا اقترح فيه نظام تعويم أسعار الصرف، كان في سياق الصعوبات الماثلة أمام ميزان المدفوعات الأوربي، والتي صاحبت ما كان يزعم في ذلك الوقت بـ «أزمة نقص الدولار». إن حدوث مثل هذا التحول محتمل دائمًا، لا شك أن صعوبة التنبؤ بوقت حدوث هذه التغيرات وكيفية حدوثها في حد ذاتها هي الحجة الأساسية لنظام السوق الحرة. إن مشكلتنا ليست «حل» مشكلة ميزان مدفوعات، بل حل مشكلة ميزان المدفوعات عن

طريق تبني آلية من شأنها تمكين قوى السوق الحرة من تقديم استجابة فورية وفعالة ومستقلة للتغيرات التي تطرأ على الظروف وتؤثر على التجارة الدولية.

على الرغم من أن نظام تعويم أسعار الصرف دون قيود يبدو بوضوح أنه الآلية الملائمة للسوق الحرة، لا يحظى بدعم قوي سوى من عدد محدود من الليبراليين، هم في الأغلب علماء اقتصاد محترفون، ويعارضه العديد من الليبراليين الذين يرفضون التدخل الحكومي وتحديد الحكومة الأسعار في كل مجال آخر تقريبًا. ما السبب وراء ذلك؟ أحد الأسباب ببساطة طغيان الوضع الراهن، سبب ثانٍ هو الخلط بين معيار ذهب حقيقي ومعيار ذهب زائف. في إطار معيار ذهب حقيقي، تكون أسعار العملات الوطنية المختلفة بالنسبة بعضها أمام بعض ثابتة إلى حد بعيد، وذلك لأن العملات المختلفة لن تكون سوى أسماء مختلفة لكميات مختلفة من الذهب. من السهل ارتكاب خطأ افتراض أنه يمكننا إدراك جوهر معيار الذهب الحقيقي عن طريق التبني المجرد لإطار ينطوي على احترام شكلي للذهب؛ أي تبني معيار ذهب تكون أسعار العملات الوطنية المختلفة بعضها مقابل بعض ثابتة فحسب؛ لأنها فقط أسعار مثبتة في أسواق يتم التلاعب فيها. والسبب الثالث هو الميل الذي يتعذر اجتنابه لدى الإنسان في أن يؤيد السوق الحرة بالنسبة للآخرين، فيما يعتبر نفسه جديرًا بمعاملة خاصة. هذا، على وجه الخصوص، يؤثر على المصرفيين فيما يتعلق بأسعار الصرف، فهم يرغبون في أن يكون لديهم سعر مضمون. علاوة على ذلك، فإن المصرفيين ليسوا مطلعين على حيل السوق التي قد تنشأ للتغلب على التقلبات في أسعار الصرف، كما أن الشركات التي تتخصص في المضاربة والموازنة في سوق صرف حرة ليست موجودة، وهذا أحد أسباب طغيان الوضع الراهن. على سبيل المثال، كان بعض المصرفيين في كندا — بعد عقد من تطبيق سياسة سعر الصرف الحر والذي أتاح لهم وضعًا راهنًا مختلفًا — في صدارة أولئك المؤيدين لاستمراره والمعترضين على كل من سعر مثبت أو التلاعب الحكومي في سعر الصرف.

والأهم من أي من هذه الأسباب في رأيي هو التفسير الخاطئ لتجربة أسعار الصرف العائمة، الناتج عن مغالطة إحصائية يمكن تبينها بسهولة في مثال قياسي. من الواضح أن أريزونا هي أسوأ مكان في الولايات المتحدة يذهب إليه شخص يعاني مرض السل وذلك لأن معدل الوفيات نتيجةً للسل أعلى في أريزونا من أية ولاية أخرى في البلاد. إن المغالطة تبدو أقل وضوحًا فيما يتصل بأسعار الصرف. فعندما واجهت الدول صعوبات مالية قاسية نتيجة لسوء الإدارة الداخلية للنقود أو لأي سبب آخر، اضْطُرَّت في النهاية

إلى اللجوء إلى نظام أسعار الصرف المرنة؛ حيث لم يُمكّنها أي قدر من الرقابة على سعر الصرف أو القيود المباشرة على التجارة من تثبيت سعر صرف كان، في تلك الأثناء، غير منسجم إلى حد بعيد مع الواقع الاقتصادي. بالتالي، من الحقيقي بلا ريب أن أسعار الصرف العائمة ارتبطت كثيرًا بالاضطراب المالي والاقتصادي؛ كما هو الوضع — على سبيل المثال — في حالات التضخم المفرط أو التضخم شديد الوطأة والذي لم يصل إلى درجة الإفراط مثلما حدث في العديد من دول أمريكا الجنوبية. من السهل أن نستخلص — كما فعل الكثيرون — أن أسعار الصرف العائمة تولد مثل هذا الاضطراب.

إن تأييد أسعار الصرف العائمة لا يعني تأييد أسعار صرف غير مستقرة. عندما ندعم نظام أسعار صرف حرة بالداخل، هذا لا يفترض ضمنًا أننا نؤيد نظام تقلب الأسعار بجنون صعودًا وهبوطًا. إن مبتغانا هو نظام تكون فيه الأسعار حرة في التقلب وفي الوقت نفسه تكون القوى التي تحدد الأسعار مستقرة بقدر كافٍ؛ بحيث تتحرك الأسعار في نطاقات معتدلة، وهذا ينطبق بالمثل على نظام تعويم سعر الصرف. إن غايتنا الأساسية الوصول إلى عالم تكون فيه أسعار الصرف — مع تمتعها بإمكانية التغير بحرية — عالية الثبات، في الواقع؛ لأن السياسات والظروف الاقتصادية الأساسية تنعم بالاستقرار. إن عدم استقرار أسعار الصرف من أعراض عدم الاستقرار في الهيكل الاقتصادي الأساسي، والقضاء على هذا العرض عن طريق التجميد الإداري لأسعار الصرف لا يداوي أيا من الصعوبات الأساسية بل يجعل تقويمها أكثر إيلامًا.

(٦) الإجراءات الضرورية في السياسة لوجود سوق حرة لنظام الصرف بالذهب والصرف الأجنبي

قد يجدي الوصف التفصيلي للإجراءات — التي أعتقد أنه يتعين على الولايات المتحدة اتخاذها للارتقاء بسوق حرة حقًا في كل من الصرف بالذهب والصرف الأجنبي — في توضيح المفاهيم الضمنية لهذا النقاش توضيحًا واقعيًا.

(١) ينبغي أن تعلن الولايات المتحدة أنها لن تلزم نفسها بعد الآن ببيع أو شراء الذهب بأي سعر ثابت.

(٢) ينبغي إلغاء القوانين الحالية التي تحظر على الأفراد حيازة الذهب أو شراءه أو بيعه، بحيث لا يكون هناك أية قيود على أسعار شراء الذهب أو بيعه أمام أية سلعة أخرى أو أداة مالية، بما في ذلك العملات المحلية.

(٣) ينبغي إلغاء القانون الحالي الذي يتضمن أنه لا بد أن يحتفظ جهاز الاحتياطي الفيدرالي بشهادات ذهبية تعادل ٢٥ في المائة من التزاماته المالية.

(٤) من المشكلات الرئيسة في القضاء تمامًا على برنامج دعم أسعار الذهب، كما في برنامج دعم أسعار القمح، المشكلة الانتقالية التي تطرح التساؤل: ماذا سيكون مصير الأرصدة الحكومية المتراكمة؟ في كلتا الحالتين، إن وجهة نظري أنه ينبغي للحكومة استعادة السوق الحرة على الفور عن طريق البدء في الخطوتين الأولى والثانية، وينبغي أن تتخلص في النهاية من كافة أرصدتها. غير أنه قد يكون من المحبذ للحكومة على الأرجح التخلص من أرصدتها تدريجيًا فحسب. بدت لي الأعوام الخمسة للتخلص من أرصدة القمح فترة طويلة بما يكفي، لذا قد أيدت أن تلتزم الحكومة بالتخلص من خمس أرصدتها في كل عام من الأعوام الخمسة. تبدو هذه الفترة كافية وُمْرضِيَة بالنسبة للذهب أيضًا، من ثم، أقترح أن تبيع الحكومة في مزاد علني بالسوق الحرة أرصدة الذهب على مدار خمسة أعوام. قد يرى الأفراد في إطار سوق ذهب حرة أن الاحتفاظ بشهادات إيداع للذهب أكثر نفعًا من الاحتفاظ بذهب حقيقي. بيد أنه إذا كان الأمر كذلك، يمكن للشركات الخاصة، بالتأكيد، توفير خدمة تخزين الذهب وإصدار الشهادات. لماذا ينبغي إخضاع تخزين الذهب وإصدار شهادات إيداع للتأميم؟

(٥) ينبغي على الولايات المتحدة الإعلان أيضًا عن أنها لن تقر أية أسعار صرف رسمية بين الدولار وأية عملات أخرى إضافة إلى أنها لن تشترك في أية مضاربة أو أية أنشطة أخرى تهدف إلى التأثير على أسعار الصرف، فهذه الأمور سوف تُتْرَكُ حينها للأسواق الحرة لتقررها.

(٦) ستتعارض هذه الإجراءات مع التزامنا الرسمي كعضو في صندوق النقد الدولي بأن نحدد سعر تعادل رسمي للدولار. بالرغم من ذلك، رأى الصندوق أنه في الإمكان التوفيق بين إخفاق كندا في تحديد سعر تعادل وبين شروطه لكي يعطيها موافقته على تعويم سعر الصرف. لا يوجد ثمة سبب كيلا يحذو الصندوق الحذو نفسه مع الولايات المتحدة.

(٧) قد تختار دول أخرى أن تربط عملاتها بالدولار؛ هذا شأنها، وليس هناك أي سبب لاعتراضنا مادمنا لن نتعهد بأية التزامات لشراء أو بيع عملاتها بسعر ثابت. سيكون بمقدور هذه البلدان النجاح في ربط عملاتها بعملتنا بإجراء واحد أو أكثر من بين الإجراءات التي ذكرناها من قبل — خفض الاحتياطي أو مراكمته، وتنسيق سياساتهم الداخلية مع سياسة الولايات المتحدة، وإحكام أو تحرير الرقابة المباشرة على التجارة.

(٧) القضاء على قيود الولايات المتحدة على التجارة

إن نظامًا — كذاك الذي استعرضناه توًا — سيحل مشكلة ميزان المدفوعات نهائيًا. وليس من الجائز أن ينشأ عجز يستدعي من كبار المسئولين بالحكومة التماس المساعدة من الدول الأجنبية والمصارف المركزية، أو أن يستدعي من رئيس أمريكي أن يتصرف كمصرفي منزعج يحاول استعادة الثقة في مصرفه، أو إجبار إدارة تؤيد التجارة الحرة على فرض قيود على الصادرات، أو التضحية بالمصالح الوطنية والشخصية المهمة في سبيل القضية التافهة الممثلة في اسم العملة المستخدمة في سداد المدفوعات. دائمًا ما تتوازن المدفوعات وذلك لأن السعر — سعر الصرف الأجنبي — يكون حرًا في إحداث توازنًا؛ فلا يمكن لأحد بيع الدولار ما لم يجد شخص يشتريه والعكس صحيح.

بناءً على ذلك، سَيُمَكِّنُنَا نظام تعويم أسعار الصرف من المضي قدمًا بفاعلية ومباشرة نحو إدراك نظام تجارة حرة تمامًا في السلع والخدمات — باستثناء ذلك التدخل المتعمد الذي قد يُبَرَّرُ بأسباب سياسية وعسكرية بحتة؛ مثل حظر بيع السلع الاستراتيجية للدول الشيوعية. مادمنا ملتزمين التزامًا شديدًا بالقيود الصارمة لأسعار الصرف الثابتة، لا يمكننا التحول قطعًا إلى التجارة الحرة. ولا بد من الإبقاء على خيار التعريفة الجمركية أو الرقابة المباشرة كَمَخْرَج أمان في حالة الضرورة.

لنظام تعويم أسعار الصرف ميزة ثانوية من شأنها إيضاح المغالطة في أكثر الحجج شيوعًا ضد التجارة الحرة بشفافية كبيرة، والحجة هي أن الأجور «المنخفضة» في مكان آخر تجعل التعريفة ضرورية لحماية الأجور «المرتفعة» هنا. هل ١٠٠ ين في الساعة لعامل ياباني أجر مرتفع أم منخفض مقارنة بأربعة دولارات في الساعة لعامل أمريكي؟ كل ذلك يعتمد على سعر الصرف؛ لكن ماذا يحدد سعر الصرف؟ إنها الحاجة إلى تحقيق التوازن في المدفوعات؛ أي جعل المقدار الذي يمكن بيعه لليابانيين يعادل تقريبًا المقدار الذي يمكنهم بيعه لنا.

لنفترض — على سبيل التبسيط — أن اليابان والولايات المتحدة هما الدولتان الوحيدتان المرتبطتان بتجارة مشتركة وأنه عند سعر صرف معين، ١٠٠٠ ين للدولار مثلًا، تتمكن اليابان من إنتاج كافة المنتجات القادرة على دخول سوق التجارة الخارجية بسعر أرخص من الولايات المتحدة. وعند سعر الصرف ذاك، يستطيع اليابانيون بيع الكثير لنا، ونحن لا نبيع شيئًا لهم. لنفترض أننا ندفع لهم بعملات ورقية من الدولار. ماذا سيفعل المصدرون اليابانيون بالدولار؟ لن يمثل لهم أية أهمية. إذا كانوا يريدون

الاحتفاظ به ببساطة، سيكون بالتالي مجال الطباعة — أي طباعة العملات الورقية من الدولار — صناعة تصديرية هائلة؛ وإيراداته ستمكننا من الحصول على أفضل الأشياء في الحياة والتي ستتوفر لنا من اليابانيين دون مقابل تقريبًا.

لكن بالطبع لن يريد المصدرون اليابانيون الاحتفاظ بالدولار فحسب، بل سيريدون بيعه مقابل الين، ومن الناحية الافتراضية ليس هناك شيء يمكنهم شراءه بدولار واحد ولا يمكنهم شراءه بأقل من الألف ين التي يُصْرَفُ به الدولار، كما افترضنا. هذا ينطبق بالمثل على سائر اليابانيين، لماذا سيتخلى حينها أي حامل للين عن ألف ين مقابل دولار واحد والذي لن يشتري به سوى سلع أقل مما كان سيحصل عليها بألف ين؟ لن يفعل أحد ذلك. من أجل أن يستبدل المصدر الياباني الين بالدولار، سيضطر إلى عرض أن يأخذ عدد أقل من الين — أي سعر الدولار مقابل الين يجب أن يكون أقل من ١٠٠٠ ين أو أن يكون الين مقابل الدولار أكثر من ١ مل. بيد أنه عندما يعادل الدولار ٥٠٠ ين، ستكون السلع اليابانية بضعف السعر بالنسبة للأمريكيين عما كان من قبل، وستكون السلع الأمريكية بنصف السعر لليابانيين؛ ولن يصبح بمقدور اليابانيين بعد ذلك البيع بأسعار أقل من المنتجين الأمريكيين في كافة المنتجات.

متى يستقر سعر الين مقابل الدولار؟ في أي مستوى ضروري لضمان أن المصدرين كافة الذين يرغبون في فعل ذلك بمقدورهم بيع الدولار الذي يحصلون عليه مقابل السلع التي يصدرونها لأمريكا للمستوردين الذين يستخدمونها لشراء السلع في أمريكا؛ وللحديث بأسلوب عام، في أي مستوى ضروري لضمان أن قيمة الصادرات الأمريكية (بالدولار) تعادل قيمة الواردات الأمريكية (بالدولار أيضًا)، وبعبارات عامة، لأن البيان الدقيق يجب أن يأخذ في الحسبان المعاملات الرأسمالية والهبات وما إلى ذلك، لكن هذا لا يغير من المبدأ المحوري.

سنلاحظ أن هذه المناقشة لا تتحدث عن مستوى معيشة العامل الياباني أو العامل الأمريكي؛ فهذه الأمور خارجة عن الموضوع. إذا كان للعامل الياباني مستوى معيشي منخفض عن العامل الأمريكي، فهذا يرجع إلى أنه أقل إنتاجية في المتوسط من العامل الأمريكي، مع الأخذ في الحسبان التدريب الذي تلقاه ومقدار رأس المال والأرض وما إلى ذلك من الاعتبارات التي يضطر إلى العمل في إطارها. على سبيل المثال، إذا بلغت إنتاجية العامل الأمريكي في المتوسط أربعة أضعاف العامل الياباني، سيكون من باب تبديد الموارد استخدام هذا العامل لإنتاج أية بضاعة في مجال تكون إنتاجية هذا العامل فيه أقل بأربع مرات؛ لذا من الأفضل استخدامه في إنتاج السلع التي يكون أكثر إنتاجية في مجالها

ونتبادلها بالسلع التي يكون فيها أقل إنتاجية. إن التعريفة الجمركية لا تساعد العامل الياباني على رفع مستوى معيشته، ولا تساعد في حماية المستوى المعيشي المرتفع للعامل الأمريكي، بل على العكس، فهي تقلل من المستوى المعيشي للعامل الياباني وتحول دون ارتفاع المستوى المعيشي للعامل الأمريكي إلى أقصى درجة ممكنة.

ولما كان من المفترض أن نتحول إلى التجارة الحرة، فكيف ينبغي لنا فعل ذلك؟ إن الطريق الذي حاولنا إتباعه هو المفاوضات المشتركة مع بلدان أخرى لخفض التعريفة الجمركية. هذا يبدو لي إجراءً خاطئًا؛ ففي المقام الأول، يتضمن إيقاعا بطيئًا، فمن يسير وحده يصل أسرع. وفي المقام الثاني، يعزز هذا الأمر من رؤية خاطئة للمشكلة الأساسية؛ حيث يجعلها تظهر وكأن التعريفة الجمركية تساعد البلدان التي تفرضها وتضر بالبلدان الأخرى، كما لو أنه عندما نخفض التعريفة الجمركية فإننا نتخلى عن شيء قيم ويجب أن نحصل على شيء في المقابل في صورة انخفاض في التعريفة الجمركية التي تفرضها الدول الأخرى. وفي واقع الأمر، الموقف مختلف تمامًا؛ فالتعريفة الجمركية التي نفرضها تضرنا كما تضر البلدان الأخرى، وسنستفيد بالتخلص منها حتى إذا لم تحذُ البلدان أخرى الحذو نفسه،[2] ستكون استفادتنا أعظم بالطبع إذا خفضت البلدان الأخرى تعريفاتها الجمركية؛ بيد أن استفادتنا لا تتوقف على تخفيض البلدان الأخرى للتعريفة الجمركية، فالمصالح الشخصية تتفق ولا تتعارض.

أرى أنه من الأفضل كثيرًا لنا الانتقال إلى نظام التجارة الحرة من جانب واحد، كما فعلت بريطانيا في القرن التاسع عشر عندما لغت قوانين الحبوب. قد نمر، كما حدث مع البريطانيين، بتعاظم هائل للسلطة السياسية والاقتصادية. نحن أمة عظيمة ولا ينبغي لنا أن نطلب من دولة لوكسمبورج تقديم منافع تبادلية مقابل تخفيض التعريفة الجمركية على منتجات لوكسمبرج، أو أن نتسبب في طرد آلاف اللاجئين الصينيين من العمل بفرض حصص استيراد على المنسوجات من هونج كونج. لنستجب لقدرنا ونكن نموذجًا أعلى لا تابعين معارضين.

لقد تحدثت من ناحية التعريفة الجمركية كي أبسط الأمر، لكن، كما سبق وأشرت، قد تشكل القيود غير المرتبطة بالتعريفة الجمركية الآن معوقات، بالنسبة للتجارة، أخطر من التعريفة الجمركية. لذا علينا القضاء على الاثنين معًا. من الممكن وضع برنامج سريع وتدريجي في الوقت نفسه لسن تشريعات تفيد بأن ترتفع كل حصص الاستيراد أو غيرها من القيود الكمية، سواءً فرضناها نحن أو قبلت بها البلدان الأخرى «طواعية»، بنسبة عشرين بالمائة سنويًا حتى تصبح مرتفعة للغاية لدرجة تصبح معها غير قابلة للتطبيق

ويتسنى التخلي عنها، وأن تخفض كل التعريفات الجمركية بمقدار العشر من المستوى الحالي في كل عام من العشرة أعوام القادمة.

هناك بعض التدابير التي يمكننا اتخاذها والتي من شأنها الإسهام بقدر أكبر في تعزيز قضية الحرية داخل الوطن وخارجه. بدلًا من تقديم هبات للحكومات الأجنبية تحت مسمى المعونة الاقتصادية — وبالتالي نروج للاشتراكية — وفي الوقت نفسه نفرض قيودًا على المنتجات التي ينجحون في إنتاجها — وبالتالي نكبح الاقتصاد الحر — يمكننا اتخاذ موقف متوافق وأخلاقي؛ يمكننا إبلاغ العالم أننا نؤمن بالحرية وعازمون على ممارستها، لا يمكن لأحد إجبارك أن تكون حرًا، فهذا شأنك أنت، لكن يمكننا تقديم التعاون التام القائم على المساواة للجميع، وسوقنا مفتوح أمام الجميع، بإمكانك بيع ما تستطيع وتريد أن تبيعه، ويمكنك أيضًا استخدام إيرادات المبيعات في شراء ما تريد، وبهذه الطريقة يمكن أن يعم التعاون بين الأفراد في العالم أجمع ودون قيود في الوقت نفسه.

الفصل الخامس

السياسة المالية

منذ إصدار برنامج الصفقة الجديدة، صار المبرر الرئيسي لتوسيع دائرة التدخل الحكومي على المستوى الفيدرالي كضرورة مفترضة على الإنفاق الحكومي ليقضي على البطالة. مر المبرر بمراحل عديدة. ففي بادئ الأمر، كان الإنفاق الحكومي ضروريًا «لدفع عجلة التقدم» بزعم أن النفقات المؤقتة ستحافظ على مسيرة الاقتصاد ويمكن للحكومة حينها التنحي عن الصورة.

ولكن عندما أخفق الإنفاق المبدئي في القضاء على البطالة وتلاه انكماش اقتصادي حاد عامي ١٩٣٧–١٩٣٨، ظهرت نظرية «الركود المزمن» لتبرير مستوى الارتفاع المستمر للإنفاق الحكومي. أصبح الاقتصاد تام التطور كما زعموا حيث اسْتُغِلَّتْ فرص الاستثمار إلى حد بعيد ولم يكن في الإمكان ظهور أية فرص حقيقية جديدة. ومع ذلك، استمرت رغبة الأفراد في الادخار؛ ومن ثم كان من الضروري للحكومة الإنفاق وإدارة عجز دائم. وزودت الأوراقُ المالية المطروحة لتمويل العجز الأفرادَ بوسيلة لمراكمة المدخرات، في حين وفرت النفقات الحكومية الوظائفَ. ولكن، ثبت عدم صلاحية وجهة النظر هذه تمامًا من زاوية التحليل النظري ومن واقع التجربة الفعلية أيضًا، بما في ذلك ظهور طرق جديدة كليًا للاستثمار الخاص لم يتوقعها مؤيدو الركود المزمن إطلاقًا، إلا أن ذلك ترك بصمته. قد لا تحظى الفكرة بقبول أي أحد، لكن البرامج الحكومية التي نفذت تحت مظلتها، كبعض البرامج التي هدفت إلى دفع عجلة التقدم، لا تزال موجودة حتى الآن، وهي مسئولة فعلًا عن النفقات الحكومية الآخذة في الازدياد.

في الآونة الأخيرة، لم يكن التأكيد على الإنفاق الحكومي يهدف دفع عجلة التقدم أو كبح جماح شبح الركود المزمن بل كقوة توازن. يقول البعض إنه عندما تتدنى النفقات الخاصة لأي سبب، ينبغي أن ترتفع النفقات الحكومية للحفاظ على توازن النفقات

الكلية، والعكس بالعكس، فعندما ترتفع النفقات الخاصة، ينبغي أن تنخفض النفقات الحكومية. ولكن لسوء الحظ، إن قوة التوازن غير متوازنة. إن أي ركود اقتصادي — مهما كان ضئيلا — يحدث انزعاجًا لدى المشرعين والمسئولين في الإدارة الأمريكية؛ بسبب خوفهم الدائم من أن يكون نذيرًا لكساد ١٩٢٩–١٩٣٣ آخر؛ لذا، يهرعون إلى تنفيذ برامج إنفاق فيدرالية بصورة أو بأخرى، بيد أنه — في واقع الأمر — لا تُطَبَّق هذه البرامج سوى بعد مرور أزمة الركود. من ثم، بقدر ما كانت تؤثر هذه البرامج، فعلًا، على النفقات الكلية، التي سأتحدث عنها أكثر لاحقًا، كانت تميل إلى جعل التوسعات التالية أسوأ بدلًا من تخفيف حدة الركود. إن السرعة في الموافقة على برامج الإنفاق لم تضاهِها سرعة مماثلة في إلغائها أو القضاء على غيرها بعد انتهاء الركود وبدء النمو. على النقيض من ذلك، فقد زُعِمَ حينذاك أن النمو «الصحيح» يجب عدم «المخاطرة به» بخفض الإنفاق الحكومي. من ثم لم يكن الضرر الرئيسي الذي تسببت فيه نظرية قوة التوازن في أنها أخفقت في موازنة الركود، وهو ما فعلته، وفي أنها طرحت نزعة تضخمية في السياسة الحكومية، وهو ما حققته أيضًا، بل في أنها عززت — على نحو مستمر — من توسع نطاق النشاط الحكومي على المستوى الفيدرالي وحالت دون تخفيف عبء الضرائب الفيدرالية.

ومن زاوية التأكيد على استخدام الموازنة الفيدرالية كقوة توازن، فإن ما يدعو للسخرية أن أكثر العناصر اضطرابًا بالدخل القومي في فترة ما بعد الحرب كان الإنفاق الفيدرالي، ولم يكن الاضطراب يسير مطلقا على طريق موازنة التغيرات الحاصلة في عناصر الإنفاق الأخرى. كانت الموازنة الفيدرالية بعيدة كل البعد عن أن تكون قوة توازن مهمتها موازنة القوى الأخرى المسببة للتقلبات، بل كانت في حد ذاتها مصدرًا رئيسًا للإزعاج والاضطراب في واقع الأمر.

ونظرًا لأن أوجه إنفاق الحكومة الفيدرالية تشكل الآن جزءًا كبيرًا للغاية من إجمالي النفقات في الاقتصاد ككل، لا يمكن للحكومة الفيدرالية تجنب أن يكون لها تأثيرات مهمة على الاقتصاد. بناء على ذلك، إن المطلب الأول هو أن تتصالح الحكومة مع نفسها وأن تتخذ الاجراءات التي ستفضي إلى تحقيق استقرار مقبول في نفقاتها الخاصة. وإذا كانت ستفعل ذلك، فستسهم إسهامًا واضحًا في تقليل قدر التغييرات المطلوبة في باقي نواحي الاقتصاد. وإلى أن تفعل ذلك، سيكون من العبث أن يتصرف المسئولون الحكوميون على طريقة ناظر المدرسة المرائي الذي يحاول التحكم في التلاميذ الأشقياء. لا ريب أن فعلهم ذلك أمر لا يدعو للدهشة، فتحميل الآخرين مسئولية أخطاء الفرد وإلقاء اللوم عليهم ليس من العيوب التي تقتصر على المسئولين الحكوميين وحدهم.

وحتى إذا وافق المرء على نظرية أن الموازنة الفيدرالية ينبغي استخدامها كقوة توازن وأن ذلك في الإمكان — وهي وجهة نظر سأنظر فيها تفصيلًا فيما بعد — فليس هناك ضرورة لاستخدام عنصر النفقات لهذا الغرض. ويمكن قول الشيء نفسه على عنصر الضرائب؛ فالانخفاض في الدخل الوطني يقلل تلقائيًا من العوائد الضريبية الفيدرالية بنسبة أكبر؛ ومن ثم يضع الميزانية على الطريق نحو العجز، والعكس صحيح أثناء النمو. فإذا كان من المحبذ اتخاذ إجراءات أكثر، يمكن خفض الضرائب أثناء فترات الركود ورفعها أثناء التوسع الاقتصادي. لا شك أن السياسة قد تفرض نوعًا من عدم التوازي هنا أيضًا، بما يجعل خفض الضرائب مقبولًا سياسيًا أكثر من زيادتها.

إن تطبيق نظرية قوة الاتزان على جانب الإنفاق في أرض الواقع يرجع إلى وجود قوى أخرى مسببة للإنفاق الحكومي المتزايد؛ بخاصة القبول الواسع الذي يلقاه من المفكرين المؤيدين لمبدأ ضرورة لعب للحكومة دورًا أكبر في الشئون الاقتصادية والخاصة؛ بعبارة أخرى انتصار فلسفة دولة الرفاهية؛ حيث وجدت هذه الفلسفة في نظرية قوة التوازن حليفًا مفيدًا؛ فقد ساعدت على تزايد التدخل الحكومي بخطى أسرع مما كان ممكنًا بطرق أخرى.

كم كانت ستسلك الأمور مجرى مختلفًا الآن إذا طبقت نظرية قوة التوازن على جانب الضرائب وليس على جانب الإنفاق. لنفترض أن كل حالة انكماش شهدت انخفاضًا في الضرائب ونفترض أن عدم ميل الأوساط السياسية لرفع الضرائب في التحسن التالي قاد إلى مقاومة برامج الإنفاق الحكومية المقترحة مؤخرًا وإلى تقليص البرامج الموجودة. قد نكون الآن في موقف تمتص فيه النفقات الفيدرالية — بدرجة أقل كثيرًا — الدخلَ الوطنيَ الذي قد يكون أكبر نتيجة للتخفيف من التأثيرات السلبية والمقيدة للضرائب.

زيادةً في التوضيح، إن هذا الافتراض لا يهدف إلى إظهار الدعم لنظرية قوة التوازن. من الناحية العملية، حتى إذا سارت النتائج في الاتجاه المتوقع في إطار نظرية قوة التوازن، لكانت تأخرت في الوقت والانتشار. وفي سبيل جعلها قوة توازنية فعالة للقوى الأخرى المسببة للتغيرات، سيتوجب علينا أن نكون قادرين على التنبؤ بهذه التغيرات قبل حدوثها بمدة كبيرة. وفي السياسة المالية، كما في السياسة النقدية، وبوضع كل الاعتبارات السياسية جانبًا، فإنه، ببساطة، لا يتوافر لدينا الكثير من المعلومات بما يُمَكِّنَنَا من استخدام التغيرات المتعمدة في فرض الضرائب أو الإنفاق كآلية دقيقة تحافظ على التوازن. وفي غمرة محاولتنا فعل ذلك، نزيد الأمور سوءًا بلا شك، ليس لكوننا متعنتين — فهذا الأمر يمكن علاجه بسهولة عن طريق اتخاذ إجراءات عكس ما ظهر في البداية أنها الإجراءات السليمة، بل

نزيد الأمور سوءًا عن طريق التسبب في بلبلة عشوائية للغاية تضاف ببساطة إلى عوامل الاضطراب الأخرى. هذا ما يبدو في الواقع ما فعلناه في الماضي — إضافة إلى، الأخطاء الكبيرة النابعة من التعنت الشديد في الرأي. ما ذكرته في مقام آخر فيما يتعلق بالسياسة النقدية يمكن تطبيقه على نحو مماثل على السياسة المالية: «إن ما نحتاج إليه ليس سائقًا ماهرًا للأمور النقدية في العربة الاقتصادية يدير عجلة القيادة ويوجهها توجيهًا مستمرًا نحو التكيف مع النتوءات غير المتوقعة بالطريق، بل إلى وسيلة ما للحفاظ على توازن الراكب في العربة النقدية الذي يجلس في المقعد الخلفي كي لا ينحني بين الحين والآخر وعلى ثبات عجلة القيادة كي لا تخرج العربة عن المسار.»[1]

فيما يخص السياسة المالية، إن النظير الملائم للقاعدة النقدية هو تخطيط برامج الإنفاق بما يتفق تمامًا مع ما يريد المجتمع فعله من خلال الحكومة وليس على نحو سري، ودون أخذ المشكلات السنوية للاستقرار الاقتصادي في الحسبان؛ وكذلك تخطيط المعدلات الضريبية بحيث توفر إيرادات كافية لتغطي أوجه الإنفاق المخططة لمتوسط عام واحد، ودون أخذ التغيرات السنوية في الاستقرار الاقتصادي في الحسبان، وتجنب التغيرات غير المتوقعة سواء في الإنفاق الحكومي أو الضرائب. لا شك أن بعض التغيرات يتعذر تجنبها، فقد يتسبب تغير مفاجئ في الموقف الدولي في حدوث تغيرات كبيرة في الإنفاق العسكري أو في الموافقة على انخفاضات مرغوبة. إن مثل هذه التغيرات مسئولة عن بعض التحولات غير المتوقعة في الإنفاق الحكومي في فترة ما بعد الحرب، لكنها ليست مسئولة عن جميعها.

قبل ترك قضية السياسة المالية، أود مناقشة وجهة نظر يعتنقها الكثيرون على نطاق واسع؛ وتفيد بأن زيادة الإنفاق الحكومي مقارنة بالإيرادات الضريبية هي توسعية بالضرورة وانخفاضها انكماشي بالضرورة. إن وجهة النظر هذه — والتي هي من صميم المبدأ القائل إن السياسة المالية يمكنها أداء دور قوة الاتزان — يُسَلِّمُ بها إلى حد بعيد الآن رجال الأعمال وخبراء الاقتصاد المحترفون والأشخاص العاديون على حدٍ سواء. مع ذلك، لا يمكن البرهان على صحتها بالاعتبارات المنطقية وحدها، كما أنها لم توثق قط بالدلائل التجريبية، وهي في الواقع غير متوافقة مع الدلائل التجريبية التي أعلمها.

لهذا الاعتقاد أصوله في التحليل الكينزي المبدئي، لنفترض أن الإنفاق الحكومي ارتفع بمقدار ١٠٠ دولار وظلت الضرائب ثابتة. يقول ذلك التحليل البسيط إنه في المرحلة الأولى، يصبح لدى الأشخاص الذين يتلقون المائة دولار الإضافية دخل أكبر كثيرًا، سيدخرون جزءًا منه، ثلثه على سبيل المثال، وينفقون الثلثين المتبقيين، لكن هذا يعني أنه في المرحلة

الثانية، سيتلقى شخص آخر ٦٦ دولارًا إضافيًا من ثلثي الدخل؛ وبدوره سيدخر جزء منه وينفق الجزء الآخر، وهلم جرا في سلسلة لا نهائية. إذا تم ادخار الثلث في كل مرحلة وإنفاق الثلثين، ستضيف المائة دولار الإضافية من الإنفاق الحكومي في النهاية، وفقًا لهذا التحليل، ثلاثمائة دولار على الدخل. هذا هو تحليل الكينزي المضاعف بقيمة مضاعفة ثلاثية. بالطبع، فإذا تم تقديم دعم واحد، ستتلاشى التأثيرات، وسيتلو الارتفاع المبدئي في دخل يعادل ١٠٠ دولار تدنٍ تدريجي إلى المستوى السابق. لكن إذا تم إبقاء الإنفاق الحكومي أعلى بمقدار ١٠٠ دولار لكل وحدة زمنية، على سبيل المثال ١٠٠ دولار أعلى سنويًا، سيظل الدخل حينئذ، وفقًا لهذا التحليل، أعلى بمقدار ٣٠٠ دولار سنويًا.

إن هذا التحليل البسيط رائع للغاية، لكن هذه الروعة زائفة وتنشأ من تجاهل النتائج الأخرى ذات الصلة بالتغيير الذي نتحدث عنه. فعندما نأخذ هذه الأمور في الحسبان، تصير النتيجة النهائية أكثر إثارة للريبة، فقد تكون أي شيء من عدم حدوث تغيير في الدخل على الإطلاق — وتنخفض في هذه الحالة النفقات الخاصة بنسبة ١٠٠ دولار وهي النسبة التي سترتفع بها النفقات الحكومية — إلى الزيادة القصوى المحددة. حتى في حالة زيادة الدخل النقدي، من الممكن أن ترتفع الأسعار، ومن ثم سيرتفع الدخل الفعلي بقدر قليل. ولنفحص بعض الأخطاء الممكنة التي قد تتخلل تطبيق تلك العملية.

في المقام الأول، لم يُذكر شيء في الوصف البسيط يوضح علامَ ستنفق الحكومة المائة دولار. لنفترض، على سبيل المثال، أنها ستنفق المبلغ على شيء يحصل الأفراد عليه لأنفسهم بطريقة أخرى؛ فمثلًا، ينفق الأفراد المائة دولار لدفع رسوم دخول المتنزه الذي يستخدمها في تغطية تكاليف عمال النظافة للحفاظ على نظافة المكان. تخيل أن الحكومة تدفع الآن هذه التكاليف وتسمح للناس بالدخول إلى المتنزه «مجانًا». سيحصل عمال النظافة بالرغم من ذلك على الدخل نفسه، لكن الناس الذين يدفعون الرسوم سيتوفر لديهم ١٠٠ دولار. لا تضيف إنفاقات الحكومة، حتى في المرحلة المبدئية، ١٠٠ دولار إلى دخل أي فرد؛ بل ما تفعله هو ترك بعض أفراد بمائة دولار متوفرة لديهم لإنفاقها على أغراض أخرى بخلاف المتنزه، وعلى الأرجح تكون أغراض أقل قيمةً بالنسبة لهم. يمكن توقع إنفاقهم مبلغًا من إجمالي دخلهم على السلع الاستهلاكية أقل مما كانوا ينفقون فيما مضى، طالما أنهم يحصلون على خدمات المتنزه مجانًا. لكن ليس من السهل تقدير مدى الانخفاض. وحتى إذا سلمنا بفكرة أن الناس ستدخر ثلث الدخل الإضافي، كما في التحليل البسيط، فإن هذا لا يعني أنه عند حصولهم على مجموعة من السلع الاستهلاكية «مجانًا»، سينفقون

ثلثي النقود المتوفرة على سلع استهلاكية أخرى. من بين الاحتمالات القصوى، استمرارهم في شراء المجموعة نفسها من السلع الاستهلاكية الأخرى كما فعلوا في السابق ومن ثم إضافة مائة دولار متوفرة إلى مدخراتهم. في هذه الحالة، حتى في التحليل الكينزي البسيط، تصبح نتيجة النفقات الحكومية متوازنة تمامًا: ترتفع النفقات الحكومية بمقدار ١٠٠ دولار، وتنخفض النفقات الخاصة بمقدار ١٠٠ دولار. أو يمكن أن تنفق المائة دولار، على سبيل المثال، على بناء طريق يمكن أن تبنيه شركة خاصة؛ أو يمكن أن يجعل توفر هذا الطريق إصلاح شاحنات الشركة غير ضروري. يتوفر لدى الشركة حينذاك مال، لكن من المحتمل ألا تنفقه جميعًا على استثمارات أقل جاذبية. وفي هذه الحالات، يغير الإنفاق الحكومي من غرض استخدام الإنفاق الخاص ببساطة ولا يتوفر سوى صافي فائض الإنفاق الحكومي في البداية للمضاعف لتغييره. ومن هذا المنطلق، من غير المعقول أن تكون الطريقة التي نضمن بها عدم وجود أي تحول في غرض استخدام النقود هي جعل الحكومة تنفق النقود على شيء عديم الفائدة تمامًا — هذا هو المضمون الفكري المحدود لنوع الأعمال التي لا تحمل أية قيمة وتهدف إلى شغل أوقات الفراغ فحسب. لكن هذا الأمر يؤكد بلا شك وجود خطب ما في التحليل.

من جانب آخر، لم يُذْكَرْ شيء يتعلق بالمصدر الذي تحصل الحكومة من خلاله على المائة دولار لإنفاقها. بقدر ما يتصل الأمر بالتحليل، إن النتائج واحدة سواء طبعت الحكومة نقود إضافية أو اقترضت من الناس، لكن بلا شك فإن أيًّا ما تفعل الحكومة، سيحدث اختلافًا. كي نفرق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، لنفترض أن الحكومة اقترضت ١٠٠ دولار بحيث يظل المخزون النقدي دون تغير؛ مثلما كان من الممكن أن يحدث في حالة غياب الإنفاق الحكومي. هذا الافتراض الملائم لأنه من الممكن أن يزداد المخزون النقدي دون وجود إنفاق حكومي إضافي، إذا كان ذلك منشودًا، ببساطة عن طريق طبع النقود وشراء السندات الحكومية القائمة. لكن علينا الآن أن نسأل عن ماهية النتيجة المترتبة على اقتراض هذه النقود. لتحليل هذه المشكلة، لنفترض عدم حدوث تغير في غرض الإنفاق. عندئذ، لن يوجد في البداية تعويضًا مباشرًا للمائة دولار في صورة انخفاض مكافئ في النفقات الخاصة، مع ملاحظة أن اقتراض الحكومة للإنفاق لا يغير كمية النقود الموجودة بحوزة الأفراد. تقترض الحكومة مائة دولار بيدها اليمنى من بعض الأفراد وتسلم النقود بيدها اليسرى لأولئك الأفراد الذين تذهب إنفاقاتها عليهم، وبذلك يصبح المال في أيادي أفراد مختلفين، لكن الكمية الإجمالية للنقود لا تتغير.

يفترض التحليل الكينزي البسيط ضمنيًا أن اقتراض النقود لا يؤثر في أية تأثيرات في النفقات الأخرى. ولكن، هناك حالتان خطيرتان يمكن أن يحدث ذلك في إطارها. الأولى، لنفترض أن الناس غير مكترثين تمامًا إذا كانوا يحملون سندات أو نقود؛ بحيث يمكن بيع السندات التي يمكن الحصول بها على المائة دولار دون الاضطرار إلى تقديم عائد أعلى للمشتري مما كانت ستقدمه هذه السندات من قبل. (لا شك أن المائة دولار مبلغ صغير للغاية وقد يكون في الواقع له تأثيرات غير جديرة بالاهتمام على معدل العائد المطلوب، لكن الأمر مسألة مبدأ ويمكن ملاحظة تأثيره العملي عن طريق أن ترمز المائة دولار لمائة مليون دولار أو عشرة ملايين دولار.) في اللغة الاصطلاحية الكينزية، هناك «فخ السيولة» بذلك يشتري الناس السندات «بنقود عاطلة.» إذا لم تكن الحال كذلك، ومن الواضح أنها لا يمكن أن تظل كذلك إلى أجل غير مسمى، لا يمكن للحكومة حينذاك بيع السندات سوى عن طريق تقديم معدل عائد أعلى عليها. سيضطر مقترضون آخرون إلى دفع معدل عائد أعلى حينها أيضًا، وهذا المعدل الأعلى سيشكل، عمومًا، عائقًا أمام الإنفاق الخاص للمقترضين المحتملين. هنا تظهر الحالة القصوى الثانية التي سيصمد فيها التحليل الكينزي البسيط؛ وهي إذا كان المقترضون المحتملون متعنتين للغاية فيما يتعلق بالإنفاق ولن يؤدي أي ارتفاع مهما كانت شدته إلى خفض إنفاقهم، أو، وفقًا للغة الاصطلاحية الكينزية، إذا كانت الفاعلية الهامشية لجدول الاستثمار غير مرنة تمامًا فيما يتعلق بمعدل الفائدة.

لا أذكر أي عالم اقتصاد بارز، بصرف النظر عن مدى اتفاقه مع المذهب الكينزي، قد يعتبر أيا من هذين الافتراضين البعيدين مطبقان حاليًا أو يمكن تطبيقهما على نطاق واسع من الاقتراض أو مع ارتفاع كبير في أسعار الفائدة، أو أنهما صمدا في الماضي سوى في ظل الظروف الخاصة إلى حد ما. مع ذلك، سلم العديد من علماء الاقتصاد — ناهيك عن غير العلماء، سواء كان من أتباع المذهب الكينزي أم لا — بصحة اعتقاد أن الارتفاع في الإنفاق الحكومي مقارنة بالإيرادات الضريبية، حتى عندما يمول بالاقتراض، يكون توسعيًا بالضرورة. مع ذلك وكما شاهدنا، يتطلب هذا الاعتقاد ضمنيًا إحدى الظرفين القصويين كي ينطبق.

إذا لم ينطبق أي من الافتراضين، سيقابل الارتفاع في الإنفاق الحكومي انخفاضًا في مقدار الإنفاق الخاص سواءً من جانب الأطراف التي تقرض المال للحكومة، أو من جانب أولئك الذين كانوا سيقترضون المال بطريقة أخرى. ما مقدار الارتفاع في الإنفاق الذي سَيُوَازَن؟ هذا يعتمد على حاملي النقود. على أبعد الافتراضات، واستنادًا إلى مضمون

نظرية نقود كمية ثابتة، أن تعتمد كمية النقود التي يريد الناس حيازتها في المتوسط على دخلهم فحسب وليس على معدل العائد الذي يمكن أن يحصلوا عليه على السندات والأوراق المالية المشابهة. في هذه الحالة، وبما أن المخزون الكلي للنقود لا يختلف قبل أو بعد، يجب ألا يختلف الدخل النقدي الكلي أيضًا؛ بحيث يشعر الناس بالرضا بالاحتفاظ بالمخزون النقدي. هذا يعني أن أسعار الفائدة سترتفع بدرجة كافية لتقييد مقدار من الإنفاق الخاص يضاهي تمامًا الإنفاق العام المتزايد. في هذه الحالة القصوى، ليس من المنطقي على الإطلاق أن تكون النفقات الحكومية توسعية، ولا حتى أن يرتفع الدخل النقدي، ناهيك عن الدخل الحقيقي؛ إن كل ما يحدث هو أن النفقات الحكومية تزداد فيما تنخفض النفقات الخاصة.

أود أن أنبه القارئ إلى أن هذا التحليل مبسط إلى حد كبير؛ فقد نحتاج إلى كتاب مطول لشرح التحليل الكامل، مع ذلك، فإن هذا التحليل المبسط كافٍ لتوضيح أن أية نتيجة يمكن أن تقع بين ارتفاع ٣٠٠ دولار أمريكي في الدخل وارتفاع مقداره صفر. وكلما أصبح المستهلكون أكثر تعنتًا فيما يتعلق بمقدار الإنفاق على الاستهلاك من دخل محدد، وكلما أصبح مشترو السلع الرأسمالية أكثر تعنتًا فيما يتعلق بمقدار إنفاقهم على مثل تلك السلع بصرف النظر عن التكلفة، اقتربت النتيجة من الحد الأقصى للنظرية الكينزية لارتفاع يبلغ ٣٠٠ دولار أمريكي. على الجهة الأخرى، كلما أصبح حاملو النقود أكثر تعنتًا فيما يتعلق بالنسبة التي يودون الاحتفاظ بها بين الأرصدة النقدية وبين دخلهم، أصبحت النتيجة أقرب إلى نظرية النقود الكمية الثابتة التي تتضمن عدم حدوث تغير في الدخل. لكن أي هذه الأوجه يكون فيها عامة الناس أكثر تعنتًا هو سؤال تجريبي يبُت فيه بناءً على الدلائل الفعلية، ولا يوجد شيء يمكن البت فيه بالمنطق وحده.

قبل أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات، كان جل علماء الاقتصاد سيستنتجون قطعًا أن النتيجة ستكون أقرب إلى عدم ارتفاع في الدخل أكثر من ٣٠٠ دولار. ومنذ ذلك الحين فصاعدًا، سيستنتج علماء الاقتصاد قطعًا العكس. وفي الآونة الأخيرة، كانت هناك حركة عودة إلى الموقف الأول، ويؤسفني أن أقول إنه لا يمكن الجزم بأن أيًّا من هذه التحولات كانت مرتكزة على دلائل مقنعة، بل كانت مرتكزة على الأحكام الحدسية النابعة من التجارب المبدئية.

أَجْرَيْتُ بعض الأبحاث التجريبية واسعة النطاق للولايات المتحدة وغيرها من البلدان، بالتعاون مع بعض من تلاميذي، بغية الوصول إلى دلائل أكثر إقناعًا.[2] كانت النتائج لافتة للنظر؛ حيث تشير إشارة قوية إلى أن الناتج الفعلي سيكون أقرب إلى نظرية النقود الكمية

المتشددة أكثر من النظرية الكينزية. إن الحكم الذي يبدو مبررًا على أساس هذه الدلائل هو أن الزيادة المفترضة المقدرة بمائة دولار في الإنفاق الحكومي من المتوقع أن تضيف في المتوسط ما يقرب من مائة دولار فحسب إلى الدخل، وأحيانًا أقل وأحيانًا أخرى أكثر؛ وهذا يعني أن الزيادة في الإنفاق الحكومي مقارنة بالدخل ليست توسعية في أي معنى ذي صلة فقد تضيف هذه الزيادة إلى الدخل النقدي لكن الإنفاق الحكومي سيمتص هذه الإضافة. إن النفقات الخاصة لا تتغير، ونظرًا لأن الأسعار من المحتمل أن ترتفع في تلك الأثناء، أو تنخفض بأقل من أي معدل متوقع، فإن النتيجة هي انخفاض الإنفاق الخاص على أرض الواقع. وتنطبق الافتراضات المضادة على الانخفاض في النفقات الحكومية.

لا يمكن اعتبار هذه النتائج نهائية، إلا أنها مرتكزة على أكثر الدلائل التي أعلمها وأشملها، لكن مجموعة الدلائل مع ذلك تخلف الكثير من الأمور المطلوب تحقيقها.

مع ذلك هناك شيء واضح؛ فسواءً كانت وجهات النظر المسلم بها على نطاق واسع فيما يخص تأثيرات السياسة المالية صحيحة أم خاطئة، فهي تتعارض مع مجموعة واحدة على الأقل من الدلائل الواسعة. ولا أعلم أية مجموعة أخرى من الدلائل تتسم بالترابط المنطقي والنظامية تبرر وجهات النظر تلك؛ فهي جزء من النهج الاقتصادي، وليست نتائج مثبتة للتحليل الاقتصادي أو الدراسات الكمية. بالرغم من ذلك، كان لها تأثير هائل في الحصول على تأييد جماهيري كبير للتدخل الحكومي واسع النطاق في الحياة الاقتصادية.

الفصل السادس

دور الحكومة في التعليم

تتحمل الجهات الحكومية أو المؤسسات غير الربحية تكاليف التعليم الرسمي وتتولى إدارته على نحو شبه تام. تطور هذا الموقف تدريجيًّا حتى أصبح الآن أمرًا مسلمًا به كثيرًا لدرجة أننا لم نعد نوجه سوى القليل من الاهتمام الصريح إلى أسباب المعاملة الخاصة للتعليم المدرسي، حتى في الدول التي تنتهج الاقتصاد الحر في الأساس تنظيميًا وفلسفيًا. لقد كانت النتيجة امتدادًا عشوائيًا للمسئولية الحكومية.

وفقًا للمبادئ التي أوضحناها في الفصل الثاني، يمكن تبرير التدخل الحكومي في التعليم بسببين؛ الأول وجود «تأثيرات جوار» جوهرية؛ أي الظروف التي يفرض فيها تصرف أحد الأفراد خسائر كبيرة على أفراد آخرين ويستحيل في هذه الظروف حثه على تعويضهم، أو الظروف التي يتسبب فيها أحد الأفراد في جني أفراد آخرين مكاسب جمة ولا يمكن فيها حثهم على تعويضه؛ أي ظروف يستحيل فيها إتمام تبادل طوعي. السبب الثاني وصاية الحكومة الأبوية بالنسبة للأطفال وغيرهم من الأفراد غير المسئولين. إن تأثيري الجوار اللذين تكون فيهما للوصاية الأبوية نتائج مختلفة للغاية هما: (١) التعليم العام للمواطنين و(٢) التعليم المهني المتخصص. إن أسباب التدخل الحكومي مختلفة للغاية في هذين المجالين، وتبرر أنواعًا مختلفة جدًا من الإجراءات.

هناك ملاحظة أخرى تمهيدية: من الأهمية بمكان التمييز بين «التعليم المدرسي» و«التعليم». فليس كل تعليم مدرسي تعليمًا، وليس كل تعليم تعليمًا مدرسيًا. إن موضوع الاهتمام الملائم هو التعليم. وتقتصر الأنشطة الحكومية في غالبيتها على التعليم المدرسي.

(١) التعليم العام للمواطنين

من المستحيل تأسيس مجتمع مستقر ينعم بالديمقراطية دون حد أدنى من إلمام أغلبية المواطنين بالقراءة والكتابة والمعرفة ودون قبول واسع النطاق لمجموعة من القيم المشتركة. يمكن أن يسهم التعليم في كليهما؛ وبالتالي لا يعود النفع من تعليم الطفل على الطفل أو والديه فحسب، بل أيضًا على سائر أفراد المجتمع. إن تعليم نجلي يسهم في رفاهيتك وذلك لارتقائه بمجتمع ينعم بالاستقرار والديمقراطية، وليس من الممكن تحديد الأفراد المستفيدين (أو العائلات المستفيدة) لكي يُطْلَبَ منهم مقابل للخدمات المقدمة؛ من ثم هناك «تأثير جوار» مهم.

أي نوع من التدخل الحكومي على وجه التحديد يُبَرَّرُ بتأثير الجوار هذا؟ إن النوع الأوضح هو طلب أن يتلقى كل طفل حدًا أدنى من نوع محدد من التعليم المدرسي، ويمكن فرض مثل هذا المطلب على الآباء دون تدخل حكومي إضافي على غرار مطالبة ملاك العقارات — وملاك السيارات في كثير من الأحيان — بالالتزام بمعايير محددة لحماية سلامة الآخرين. ومع ذلك هناك اختلاف بين الحالتين؛ فالأفراد الذين لا يمكنهم تحمل تكلفة الوفاء بالمعايير المطلوبة للعقارات أو السيارات يمكنهم إبراء أنفسهم من الملكية عن طريق بيعها. من ثم يمكن تطبيق المطلب عامةً دون مساعدة من الحكومة. على الجانب الآخر، لا يتفق مطلقًا الفصلُ بين الطفل ووالده — الذي لا يمكنه تحمل تكاليف الحد الأدنى المطلوب للتعليم المدرسي — مع اعتمادنا على الأسرة باعتبارها الوحدة الاجتماعية الأساسية ومع إيماننا بالحرية الفردية. علاوة على ذلك، من المحتمل للغاية في هذه الحالة إنقاص قدر من تعليم الطفل في إطار المجتمع الحر.

فإذا كان العبء المادي الذي يفرضه مطلب التعليم المدرسي يمكن أن يفي به جل العائلات في المجتمع بكل يسر، فقد يكون من الممكن والمُحَبَّذ مطالبة الآباء بالوفاء بالتكلفة مباشرةً، ويمكن التعامل مع الحالات المتعثرة وفقًا لأحكام الدعم الحكومي الخاص للعائلات المعدمة. وهنالك العديد من المجالات في الولايات المتحدة اليوم التي تُطَبَّقُ فيها هذه الشروط، ومن المحبذ كثيرًا في هذه المجالات فرض التكاليف مباشرة على الآباء؛ فهذا سيقضي على الآلية الحكومية المطلوبة الآن لتحصيل أموال الضرائب من كافة المقيمين طيلة حياتهم لكي تُدْفَعَ مجددًا للأشخاص أنفسهم في الأغلب أثناء المدة التي يقضيها أبناؤهم في المدارس. قد يقلل هذا من فرص تولي الحكومة إدارة المدارس أيضًا، وهي مسألة ناقشتها بتفصيل أكثر أدناه، وقد يزيد من احتمالات انخفاض عنصر الدعم الحكومي

في النفقات المدرسية مع تدني الحاجة لمثل ذلك الدعم نتيجة لارتفاع المستويات العامة للدخل. إذا تحملت الحكومة التكلفة الكلية للتعليم المدرسي أو معظمها، كما هي الحال الآن، سيؤدي ارتفاع الدخل ببساطة إلى تدفق دائري أكبر للأموال من خلال آلية الضرائب وإلى زيادة في الدور الحكومي. أخيرًا وليس آخرًا على الإطلاق، قد يؤدي فرض دفع نفقات التعليم على الآباء إلى المساواة بين التكاليف الاجتماعية والخاصة لإنجاب الأطفال؛ وبالتالي يعزز من إمكانية إجراء توزيع أفضل للعائلات وفقًا لحجمها.[1]

إن الاختلاف بين العائلات في الموارد وفي عدد الأطفال، إلى جانب فرض مستوى للتعليم المدرسي ينطوي على تكاليف باهظة للغاية، يجعل تنفيذ مثل هذه السياسة أمرًا بالغ الصعوبة في مناطق عديدة من الولايات المتحدة. تحملت الحكومة التكاليف المادية لتوفير التعليم المدرسي، سواءً في هذه المجالات أو في مجالات أخرى تكون فيها تلك السياسة ممكنة التنفيذ، ولم يقتصر الأمر على تحمل الحكومة تكاليف المستوى الأدنى من التعليم المدرسي المطلوب من الجميع، بل امتد ليصل إلى المستوى الأعلى من التعليم الإضافي غير الإلزامي للشباب. من بين الحجج لكلتا الخطوتين هي «تأثيرات الجوار» التي ناقشناها سلفًا؛ فالحكومة تتحمل التكاليف لأن هذه هي الوسيلة الوحيدة لتطبيق الحد الأدنى المطلوب من التعليم، وتمول التعليم الإضافي لأن أناسًا آخرين يستفيدون من التعليم الذي يتلقاه أصحاب القدرات والاهتمامات الأعلى، نظرًا لأن ذلك يعد سبيلًا لتزويد المجتمع بقيادات سياسية واجتماعية أفضل. لا بد من الموازنة بين المكاسب المتحققة من هذه الإجراءات وبين التكاليف، وقد يثمر ذلك عن إحداث فارق حقيقي في طريقة الحكم على الكيفية التي يُبَرَّرُ بها إنفاق هذا الدعم الحكومي الهائل. مع ذلك، من المحتمل أن يستنتج أغلبنا أن المكاسب كبيرة بدرجة تبرر بعض الدعم الحكومي.

إن هذه الأسباب لا تبرر إلا الدعم الحكومي لأنواع بعينها فحسب من التعليم المدرسي. إنني أسارع فأقول إنها لا تبرر دعم التدريب المهني المجرد الذي يعزز الإنتاجية الاقتصادية للطالب لكن لا يدربه على المواطنة أو القيادة. إن التمييز بوضوح بين نوعي التعليم المدرسي من الأمور بالغة الصعوبة. يضيف التعليم العام في معظمه إلى القيمة الاقتصادية للطالب — لا شك أنه في العصور الحديثة وفي بضعة بلدان فحسب، لم يعد مجرد الإلمام بالقراءة والكتابة يضيف إلى القيمة التسويقية للفرد — وكذلك يوسع التدريب المهني من الآفاق المستقبلية الطالب، مع أن التمييز بين نوعي التعليم له دلالات هامة. فلا يمكن تبرير دعم تدريب الأطباء البيطريين وأطباء التجميل وأطباء الأسنان وغيرهم من المتخصصين — كما يحدث على نطاق واسع في الولايات المتحدة في مؤسسات

تعليمية تحظى بدعم حكومي — بالأسباب نفسها التي تبرر دعم المدارس الابتدائية أو كليات العلوم الإنسانية في المستويات العليا. سنتناول بالنقاش فيما بعد في هذا الفصل ما إذا كان بالإمكان تبرير ذلك بأسباب مختلفة كلية أم لا.

إن الحجة الكيفية لمبدأ «تأثيرات الجوار» لا تحدد بالطبع الأنواع المحددة للتعليم المدرسي الجديرة بالدعم أو مقدار الدعم الذي ينبغي أن تحظى به. من المرجح أن المستويات الدنيا من التعليم المدرسي تعود بأعظم قدر من النفع على المجتمع؛ حيث يكون هناك شبه إجماع حول المحتوى، ويتضاءل هذا الإجماع تضاؤلًا مستمرًا مع الانتقال للمستوى الأعلى من التعليم المدرسي، حتى إن هذا الحكم لا يمكن أن يُؤْخَذَ كأمر مسلم به تمامًا. دعمت العديد من الحكومات الجامعات قبل دعم المدارس الأدنى بوقت طويل. فتحديد أنماط التعليم التي تعود بأكبر فائدة اجتماعية وتحديد مقدار موارد المجتمع المحدودة التي ينبغي إنفاقها عليها أمران ينبغي أن يقررهما المجتمع عبر قنواته السياسية المقبولة. ليست الغاية من هذا التحليل البت في هذه الأسئلة بالنيابة عن المجتمع بل في توضيح المشكلات المتضمنة في صنع القرار؛ لا سيما ما إذا كان من الملائم اتخاذ القرار على أساس مشترك بدلًا من اتخاذه على أساس فردي.

وكما شاهدنا، يمكن تبرير كل من فرض مستوى أدنى إلزامي من التعليم المدرسي وتمويل الحكومة للتعليم المدرسي بمبدأ «تأثيرات الجوار» للتعليم المدرسي. هناك خطوة ثالثة، ألا وهي إدارة الحكومة الفعلية للمؤسسات التعليمية، إن «تأميم»، إن جاز التعبير، الجزء الأكبر من «صناعة التعليم» أصعب كثيرا في التبرير بناءً على هذه التأثيرات، أو وفق أية أسباب أخرى، حسبما أرى، ونادرًا ما حظيت فوائد هذا التأميم بمناقشة صريحة. موّلت الحكومات في أغلب الأحوال التعليم المدرسي عن طريق تحمل تكاليف إدارة المؤسسات التعليمية مباشرة؛ من ثم بدت هذه الخطوة لازمة مع قرار دعم التعليم المدرسي. وعلى الرغم من إمكانية فصل الخطوتين في سهولة، حيث يمكن للحكومات فرض مستوى أدنى من التعليم وتمويله عن طريق منح الآباء قسائم قابلة للتحصيل بمبلغ مالي محدد بحد أقصى لكل طفل في العام بشرط إنفاقه على خدمات تعليمية «معتمدة». بعد ذلك يكون للآباء الحرية في إنفاق هذا المبلغ وأي مبلغ إضافي يقدمونه لشراء خدمات تعليمية من مؤسسات «معتمدة» من اختيارهم. وأيضًا يمكن أن تقدم شركات خاصة ربحية أو مؤسسات غير ربحية الخدمات التعليمية. إن دور الحكومة سيكون قاصرًا على ضمان أن المدارس تفي بحد أدنى من معايير محددة، مثل إدراج حد أدنى من المحتوى

المشترك ضمن برامجها، على غرار ما تفعله الآن عندما تعاين المطاعم لضمان أنها تراعي حدًّا أدنى من المعايير الصحية. خير مثال على برنامج من هذا النوع هو البرنامج التعليمي الذي وضعته الولايات المتحدة للمحاربين القدامى في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ حيث مُنِحَ كل محارب انطبقت عليه المواصفات مبلغًا محددًا بحد أقصى سنويًا يمكن أن ينفقه في أية مؤسسة تعليمية من اختياره، شريطة أن تفي هذه المؤسسة بحد أدنى من معايير محددة. مثال أكثر تحديدًا هو شرط مطبق في بريطانيا بموجبه تدفع السلطات رسوم بعض الطلاب الذين يلتحقون بالمدارس غير الحكومية، وآخر في النظام المطبق في فرنسا وبموجبه تتحمل الحكومة جزءًا من تكلفة الطلاب الذين يلتحقون بمدارس غير حكومية.

من بين الحجج المرتكزة على «تأثير الجوار» لتأميم المدارس هي أنه قد يكون من المستحيل تقديم جوهر مشترك من القيم التي تعد عنصرًا ضروريًا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، ففرض حد أدنى من المعايير على المدارس المملوكة لأشخاص — كما هو مذكور أعلاه — قد لا يكون كافيًا لتحقيق هذه النتيجة. ويمكن ضرب مثال واقعي لهذه المسألة بتطبيقها على المدارس الخاضعة لإدارة جماعات دينية مختلفة. هناك مزاعم بأن مثل هذه المدارس ستغرس مجموعات من القيم لا تتوافق مع تلك التي ستغرسها المدارس غير الطائفية؛ بهذه الطريقة يتحول التعليم إلى قوة مسببة للشقاق بدلًا من الاتحاد.

وفي الجانب شديد التطرف لهذه الحجة، قد لا يُنَادَى بالإدارة الحكومية المدرسية فحسب، بل أيضًا بحضور إلزامي إلى هذه المدارس. إن النظم الحالية في الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوربية تمسك بالعصا من المنتصف؛ حيث توفر مدارس خاضعة لإدارة الحكومة لكنها ليست إجبارية. مع ذلك فإن الصلة بين تمويل التعليم المدرسي وإدارته تضر بمدارس أخرى، فلا تحصد القليل أو لا شيء من الأموال الحكومية التي تنفق على التعليم المدرسي — مثل هذا الوضع مصدر للكثير من الخلاف السياسي، لا سيما في فرنسا وحاليًا في الولايات المتحدة. إن القضاء على هذا الضرر قد يعزز بشكل كبير من المدارس الأبرشية ذات الإطار الفكري المحدد؛ ومن ثم يجعل مشكلة الوصول إلى جوهر مشترك للقيم أمرًا أصعب، وهذا ما نخشاه.

ومع أن هذه الحجة مقنعة، فليس من الواضح على الإطلاق أنها حجة صالحة أو أن عدم تأميم المدارس قد يترتب عليه النتائج المشار إليها. من حيث المبدأ، تتعارض هذه الحجة مع مبدأ الحفاظ على الحرية نفسه، فالفصل بين دعم القيم الاجتماعية المشتركة لمجتمع مستقر من جهة وغرس القيم التي تكبت حرية التفكير والاعتقاد من جهة أخرى يعد واحدًا من تلك الحدود الفاصلة المبهمة التي يسهل ذكرها عن تحديدها.

من حيث النتائج، قد يوسع إلغاء تأميم التعليم المدرسي نطاق الاختيارات المتاحة أمام الآباء. وإذا تسنى للآباء كما يحدث حاليًا إرسال أطفالهم إلى مدارس عامة دون دفع رسوم خاصة، سيستطيع أقل القليل إرسال أبنائهم، أو سيرسلون أبناءهم، إلى مدارس أخرى ما لم تكن هي الأخرى مدعومة. إن المدارس محددة الإطار تتأثر سلبًا عندما لا تحصل على أي من الأموال الحكومية التي تكرس للتعليم المدرسي، غير أن لديها ميزة تعويضية وهي أنها تخضع لإدارة المؤسسات التي يتوفر لديها الاستعداد لدعم تلك المدارس ويمكنها جمع التبرعات لذلك. هناك بضعة مصادر أخرى للدعم للمدارس الخاصة. فإذا توفرت النفقات العامة الحالية على التعليم المدرسي أمام الآباء بصرف النظر عن المدرسة التي سيلحقون أبنائهم بها، ستظهر مجموعة متنوعة من المدارس كي تفي بالمطلب. يمكن للآباء حينها التعبير عن وجهة نظرهم في المدارس مباشرةً بقدر أكبر كثيرًا مما هو ممكن الآن، وذلك عن طريق سحب أبنائهم من إحدى المدارس وإلحاقهم بمدرسة أخرى. بوجه عام، يمكنهم الآن اتخاذ هذه الخطوة ولكن بتكلفة باهظة للغاية عن طريق إما إرسال أبنائهم إلى مدرسة خاصة أو تغيير محل إقامتهم. أما بالنسبة للباقين، فلا يمكنهم إلا التعبير عن وجهة نظرهم عن طريق القنوات السياسية المعقدة فحسب. ربما يمكن إتاحة قدر أكبر بعض الشيء من حرية اختيار المدرسة في إطار نظام خاضع لإدارة الحكومة، إلا أنه قد يكون من الصعب التمادي في هذه الحرية بالنظر إلى الالتزام الخاص بتوفير مكان بالمدرسة لكل طفل. هنا، كما في المجالات الأخرى، من الأرجح أن تكون المؤسسات الخاصة التنافسية أَفْعَلَ كثيرًا في الوفاء بمطالب المستهلك من المؤسسات المُؤَمَّمَة أو المؤسسات التي تخدم أغراضًا أخرى. بالتالي قد تكون النتيجة النهائية تضاؤل أهمية المدارس محددة الإطار بدلًا من ازدياد أهميتها.

من العناصر ذات الصلة التي تعمل في الاتجاه نفسه؛ الإحجام المُتَفَهَّم من الآباء الذين يلحقون أبناءهم بمدارس أبرشية تجاه زيادة الضرائب لتمويل النفقات الضخمة على المدارس العامة. وكنتيجة لذلك، تواجه المدارس العامة في المناطق التي تتمتع فيها المدارس الأبرشية بأهمية صعوبة بالغة في جمع الأموال. بقدر ما تتصل الجودة بالإنفاق، وهي تتصل إلى حد ما بلا شك، قد تكون المدارس العامة ذات جودة أقل في تلك المناطق، ومن ثم تصبح المدارس الأبرشية أكثر جذبًا للانتباه.

ثمة حالة خاصة أخرى لحجة أن المدارس التي تديرها الحكومة ضرورية من أجل أن يكون التعليم قوة توحيد؛ وهي أن المدارس الخاصة قد تميل إلى زيادة الفروق بين

الطبقات الاجتماعية. فعند منح الآباء قدرًا أكبر من الحرية في اختيار المدارس لإرسال أبنائهم، قد يتجمع آباء من الخلفية الاجتماعية نفسها معًا؛ ومن ثم يحول هذا الأمر دون الاندماج الصحيح بين الأبناء من خلفيات اجتماعية مختلفة تمامًا. سواء كانت هذه الحجة صالحة أم لا من حيث المبدأ، ليس من الواضح على الإطلاق أن النتائج المذكورة سترتب على ذلك الأمر. ففي ظل النظم الحالية، يحد تقسيم المناطق السكنية بفاعلية من التمازج بين أبناء الخلفيات الاجتماعية المختلفة تمامًا. علاوة على ذلك، غير مسموح للآباء الآن إرسال أبنائهم إلى مدارس خاصة. وبعيدًا عن المدارس الأبرشية، لا تستطيع — أول لا ترسل فعلًا سوى طبقة محدودة للغاية إرسال أبنائهم إلى مدارس خاصة، من ثم يترتب على ذلك تقسيم أوسع للمجتمع إلى طبقات.

لا ريب أن هذه الحجة تبدو لي أنها تذهب في الاتجاه المعاكس تمامًا؛ أي نحو إلغاء تأميم المدارس. سل نفسك في أي النواحي يقع ضرر أكبر على أحد ساكني الأحياء ذات الدخل المنخفض، ناهيك عن أحياء الزنوج في مدينة كبيرة. إذا أعطى ذلك الفرد أهمية كبيرة لشراء سيارة جديدة، على سبيل المثال، باستطاعته ادخار مال كافٍ لشراء السيارة نفسها التي يملكها أحد ساكني ضاحية ذات دخل مرتفع. ولفعل ذلك، ليس مضطرًا إلى الانتقال إلى تلك الضاحية. على العكس من ذلك، يمكنه الحصول على النقود جزئيًا عن طريق الادخار أثناء الاستمرار في الإقامة في الحي نفسه الذي يقطن به. وهذا ينطبق بالمثل على الملابس أو الأثاث أو الكتب وإلى آخره. لكن لنفترض أن عائلة فقيرة تعيش في حي فقير لديها طفل موهوب وعلقت قيمة كبيرة على تعليمه المدرسي لدرجة أنها مستعدة أن تقتصد وتدخر بغرض ذلك الهدف. ما لم تحصل هذه الأسرة على معاملة خاصة، أو على منحة دراسية، بأحد المدارس الخاصة القليلة للغاية، ستكون الأسرة في موقف حرج للغاية؛ حيث إن المدارس العامة «المناسبة» موجودة في الأحياء ذات الدخل العالي. قد يكون لدى الأسرة استعداد لأن تنفق شيئًا ما إضافةً إلى ما تدفعه في الضرائب لتحصل عى تعليم مدرسي أفضل لطفلها. لكن من الصعب للغاية أن تتمكن في الوقت نفسه من الانتقال إلى الحي الراقي.

أعتقد أن آراءنا في هذه النواحي لا تزال يهيمن عليها فكرة البلدة الصغيرة التي لا تضم سوى مدرسة واحدة للفقراء والأغنياء على حدٍ سواء. في ظل مثل تلك الظروف، من الممكن أن توفر المدارس العامة فرصًا متكافئة إلى حد بعيد. بيد أنه مع نمو الأحياء

الحضرية والضواحي تغير الموقف للغاية، وأصبح النظام المدرسي الحالي لدينا — وهو بعيد كل البعد عن توفير فرص متكافئة — يقوم بالعكس على الأرجح. هذا يجعل من الصعب للغاية على الحفنة القليلة من ذوي المواهب الاستثنائية — والذين يمثلون أمل المستقل — التغلبَ على فقر أسرهم.

من بين الحجج الأخرى لتأميم التعليم المدرسي «الاحتكار التقني». في المجتمعات الصغيرة والمناطق الريفية، قد يكون عدد الأطفال ضئيلًا لدرجة لا تبرر وجود أكثر من مدرسة واحدة ذات حجم معقول؛ ومن ثم لا يمكن الاعتماد على المنافسة لحماية مصالح الآباء والأبناء. وكما في الحالات الأخرى من الاحتكار التقني، الخيارات المتاحة هي احتكار قطاع خاص غير مقيد أو احتكار القطاع الخاص الخاضع لرقابة الدولة أو احتكار القطاع العام — أي علينا الاختيار بين أفضل الأسوأ. إن هذه الحجة، مع أنها صحيحة ومهمة دون شك، قُوِّضَتْ بشكل كبير في العقود الأخيرة مع التطورات التي طرأت على وسائل النقل والتركيز المتزايد للسكان في المجتمعات المتحضرة.

لعل النظام الأقرب للتبرير وفقًا لهذه الاعتبارات — بالنسبة للتعليم الابتدائي والثانوي على أقل تقدير — هو الجمع بين المدارس العامة والخاصة. وفي هذا النظام، سيدفع الآباء الذين يختارون إرسال أبنائهم إلى المدارس الخاصة مبلغًا ماليًا يعادل التكلفة المقدرة لتعليم طفل في مدرسة عامة، شريطة أن يُنْفَقَ هذا المبلغ على الأقل على التعليم في مدرسة معتمدة. إن هذا النظام قد يتطابق مع السمات الجيدة في حجة الاحتكار التقني، وقد يمثل حلًا للشكاوى العادلة للآباء والتي مفادها أنهم عند إلحاق أبنائهم بمدارس خاصة لا تحصل على دعم حكومي يصبحون مطالبين بتحمل تكاليف مضاعفة للتعليم — مرة في صورة الضرائب العامة وأخرى مباشرةً. قد يسمح ذلك بتطور المنافسة؛ ومن ثم تحدث دفعة تجاه تطور كافة المدارس والارتقاء بها. إن دخول عنصر المنافسة سيحقق الكثير للارتقاء بمجموعة متنوعة من المدارس الجيدة، وسيقدم الكثير أيضًا لإدخال عنصر المرونة في النظم المدرسية. ومن أهم فوائد المنافسة على الأخص، أنها ستجعل رواتب المدرسين متجاوبة مع قوى السوق، وبذلك تزود السلطات العامة بمعيار مستقل تحكم على أساسه مستويات المرتبات وتوجد نوعًا من التكيف السريع مع التغيرات في ظروف العرض والطلب.

من الأمور التي تروج على نطاق واسع أن الحاجة الأساسية في التعليم المدرسي هي الحصول على مزيد من المال لبناء مزيد من المرافق ولدفع رواتب أعلى للمدرسين

في سبيل جذب مدرسين أفضل. يبدو لي هذا الرأي رأيًا خاطئًا لأن كمية النقود التي تُنْفَقُ على التعليم المدرسي في ارتفاع مستمر، على نحو أسرع كثيرًا من ارتفاع إجمالي دخلنا، وأيضًا فإن رواتب المدرسين ترتفع ارتفاعًا أسرع كثيرًا من العائدات في وظائف مماثلة. إن المشكلة في الأساس ليست في أننا ننفق مبلغًا ضئيلًا للغاية من المال — مع أن ذلك محتملًا — بل في أننا نحصل على القليل للغاية مقابل كل دولار ننفقه. لعل كميات النقود التي تنفق على المباني الفخمة والساحات الفاخرة المحيطة بها في العديد من المدارس والتي تصنف تصنيفًا دقيقًا كنفقات على التعليم المدرسي، من الصعب تقبلها بقدر تقبل النفقات على التعليم نفسه، وهذا الأمر جلي على نحو مماثل أيضًا فيما يتعلق بالدورات التدريبية لصناعة السلال وللرقص في المناسبات الاجتماعية وغيرها العديد من فروع المعرفة. زيادة في التوضيح، لا يمكن أن يكون هناك أي اعتراض ممكن تصوره على إنفاق الآباء من أموالهم الخاصة على تلك الشكليات بمحض إرادتهم، فهذا شأنهم، لكن الاعتراض هو على استخدام المال الذي حُصِّلَ بالضرائب التي تُفْرَضُ على الآباء وغير الآباء على حدٍ سواء لمثل هذه الأغراض. بأي وجه تبرر «تأثيرات الجوار» مثل هذا الاستخدام لأموال الضرائب؟

من أهم الأسباب وراء هذا النوع من استخدام الأموال العامة هو النظام الحالي للربط بين إدارة المدارس وتمويلها. إن الأب الذي يفضل رؤية المال ينفق على جلب معلمين أفضل ووضع كتب مدرسية أفضل بدلًا من الحافلات المدرسية والأروقة لا يملك أية وسيلة للتعبير عما يفضل فيما عدا إقناع الأغلبية بتغيير ذلك الربط بمايؤثر على الجميع. هذه حالة خاصة للمبدأ العام القائل إن السوق يسمح لكل فرد بإرضاء ذوقه؛ أي التمثيل النسبي الفعال، في حين أن العملية السياسية تفرض الإلزام والامتثال. إضافة إلى ذلك، إن الأب الذي يفضل إنفاق مال إضافي على تعليم طفله مقيد للغاية، فليس بوسعه إضافة شيء إلى المال الذي ينفق حاليًا على تعليم طفله ونقل طفله إلى مدرسة مماثلة أعلى ثمنًا. وإذا نقل طفله إلى مدرسة أخرى، لا بد أن يتحمل التكلفة الكاملة لا التكلفة الإضافية فحسب. ولا يمكنه إنفاق نقود إضافية بسهولة سوى على الأنشطة خارج المنهج كدروس الرقص والموسيقى، إلى آخره. وبما أن المنافذ الخاصة لإنفاق مزيد من المال على التعليم المدرسي مغلقة، يظهر الضغط على إنفاق مزيد من المال على تعليم الأطفال في النفقات العامة الآخذة في الارتفاع على البنود ضعيفة الصلة بالمبرر الأساسي للتدخل الحكومي في التعليم المدرسي.

وكما يشير هذا التحليل، قد يعني إتباع النظام المقترح انخفاض حجم الإنفاق الحكومي على التعليم المدرسي، وارتفاع حجم الإنفاق الكلي مع ذلك، وقد يُمكن الآباء من شراء ما يريدون على نحو أكثر فاعلية ومن ثم يقودهم إلى إنفاق مبالغ أكثر مما ينفقونها الآن مباشرة وعلى نحو غير مباشر عبر الضرائب، وقد يحول دون إصابة الآباء بالإحباط من إنفاق المزيد من المال على التعليم المدرسي نتيجة للحاجة إلى الامتثال فيما يتعلق بكيفية إنفاق المال، وأيضًا يقلل من النفور المتفهم من جانب الأشخاص الذين ليس لديهم أطفال في المدارس حاليًا؛ ولا سيما الأشخاص الذين لن يكون لديهم أطفال في المدارس في المستقبل، من فرض ضرائب أعلى على أنفسهم في الغالب لأسباب مختلفة تمامًا عن فهمهم لمصطلح التعليم.[2]

وبالنظر إلى رواتب المعلمين، إن المشكلة الرئيسية ليست أن الرواتب منخفضة للغاية في المتوسط — بل قد تكون مرتفعة للغاية في المتوسط — بل في أنها متماثلة وثابتة أكثر مما ينبغي. يحصل المعلمون غير الأكفاء على رواتب مرتفعة للغاية ويحصل المعلمين الأكفاء على رواتب منخفضة للغاية، حيث تميل جداول الرواتب إلى أن تكون متماثلة وتحدد بناءً على الأقدمية والدرجات العلمية وشهادات التدريس أكثر من الجدارة. يعد هذا أيضًا إلى حد بعيد نتيجة للنظام الحالي من الإدارة الحكومية للمدارس وأصبح أكثر خطورة مع ازدياد حجم النطاق الذي تُمَارَسُ عليه السيطرة الحكومية. لا شك أن هذه الحقيقة بعينها هي سبب رئيسي لتفضيل المؤسسات التعليمية المتخصصة توسيع النطاق بقوة؛ من المنطقة المحلية للمدرسة إلى الولاية، ومن الولاية إلى الحكومة الفيدرالية. في أي منظمة بيروقراطية تعمل في الخدمة المدنية بالأساس، تكون مستويات الرواتب المحددة وفق معايير أمرًا حتميًا، فمن المستحيل تشجيع المنافسة القادرة على توفير اختلافات واسعة في المرتبات وفقًا للجدارة. لذا أصبح للقائمين على العملية التعليمية — والمقصود بهم المعلمون أنفسهم — اليد العليا، فيما لم يعد متاحا للآباء أو المجتمع المحلي إلا قدرًا ضئيلًا من التحكم. في أي مجال، سواء كان حرفة النجارة أو السباكة أو التدريس، يفضل أغلبية العاملين مستويات الرواتب المعيارية ويعارضون التفريق المرتكز على الجدارة، وذلك لسبب واضح أن الموهوبين بصفة خاصة قلائل دائمًا. ذلك ظرف استثنائي للاتجاه العام للناس للسعي وراء التواطؤ سويًا لتثبيت الأسعار، سواءً من خلال النقابات أو احتكارات صناعية. لكن الاتفاقات التآمرية ستقوض عامةً عن طريق المنافسة ما لم تضعها الحكومة موضع التنفيذ أو تمدها على الأقل بدعم كبير.

إذا سعى فرد ما عمدًا إلى وضع نظام لاستقدام الموظفين ودفع مال لهم ويهدف ذلك النظام إلى استبعاد الأفراد المتميزين بالخيال الواسع والجسارة والثقة بالنفس واستقدام الموظفين المتبلدين ومتوسطي الكفاءة، لن تختلف النتائج كثيرًا عن النظام الذي يتطلب وجود شهادات في مجال التدريس ويطبق أطر الرواتب المحددة وفق معايير والذي تطور في نطاق نظم المدن الكبرى والولايات. لعله من المثير للدهشة أن مستوى قدرات التدريس في المدارس الابتدائية والثانوية بمستوى الارتفاع نفسه كما هي الحال في ظل تلك الظروف. لكن النظام البديل قد يحل هذه المشكلات ويسمح بأن تكون المنافسةُ فعالةً في مكافأة أصحاب الجدارة واجتذاب أصحاب القدرة على التدريس.

لماذا تطور التدخل الحكومي في التعليم المدرسي في الولايات المتحدة في ذلك المنحنى الذي سلكه؟ ليس لدي المعلومات التفصيلية اللازمة عن تاريخ التعليم للإجابة عن هذا التساؤل بشكل حاسم. مع ذلك، من الممكن أن تكون بعض الآراء التخمينية مجدية لعرض أنواع الاعتبارات التي قد تؤدي إلى تغير السياسة الاجتماعية الملائمة، ولست متيقنًا على الإطلاق من أن النظم التي أقترحها الآن كانت في الواقع ستبدو مرغوبة، لو طُرِحَتْ منذ قرن مضى. قبل التطور واسع النطاق في وسائل النقل، كانت حجة الاحتكار التقني أقوى كثيرًا، وما لا يقل أهمية أن المشكلة الخطيرة التي عانتها الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لم تكن تعزيز التنوع بل كانت خلق جوهر من القيم المشتركة اللازمة لوجود مجتمع مستقر. وفد إلى الولايات المتحدة أعداد ضخمة من المهاجرين من كل بقاع العالم، يتحدثون لغات مختلفة ولهم عادات مختلفة، لذا كان على «البوتقة» فرض قدر كبير من الامتثال للقيم المشتركة والولاء لها. كان للمدارس العامة دور مهم في هذه العملية، لاسيما فرض اللغة الإنجليزية كلغة مشتركة. في ظل نظام القسائم البديل، كان من الممكن أن يكون استخدام اللغة الإنجليزية من بين بنود الحد الأدنى من المعايير المفروض على المدارس والذي يتحدد على أساسه قبول الطلاب. لكن كان من الممكن أن يكون أكثر صعوبة التأكد من فرض هذا الشرط على المدارس الخاصة والتأكد من تطبيقه. لا أقصد استنتاج أن المدارس العامة كانت أجدر بالتفضيل عن الخاصة، لكن كل ما أعنيه أنه كان من الممكن في ذلك الوقت تقديم مبررات أقوى كثيرًا عن الآن. إن مشكلتنا اليوم ليست في فرض الالتزام؛ بل في أننا مهددين بالإفراط في الالتزام؛ إن مشكلتنا هي تعزيز الاختلاف ومن المتوقع أن يحقق النظام البديل هذا الأمر بفاعلية أكثر من نظام مدرسي مؤمم.

من بين العوامل الأخرى التي كانت على الأرجح على درجة من الأهمية منذ قرن مضى هي الربط بين الخجل العام من المنح النقدية التي تقدم للأفراد (الهبات) وبين غياب الآلية الإدارية الفعالة للتعامل مع توزيع القسائم ومراقبة استخدامها. إن مثل هذه الآلية هي ظاهرة من ظواهر العصور الحديثة التي حققت ازدهارًا كبيرًا مع التوسع الهائل في الضرائب الشخصية وبرامج الضمان الاجتماعي. وفي غياب هذه الآلية، من الممكن أن يكون الناس قد اعتبروا إدارة المدارس الوسيلةَ الوحيدةَ الممكنةَ لتمويل التعليم.

وكما تشير بعض الأمثلة التي استشهدنا بها أعلاه (انجلترا وفرنسا) إن بعض الخصائص المميزة للنظم المقترحة حاضرة في النظم التعليمية الحالية. وفي رأيي إن هناك ضغطًا قويًا ومتزايدًا يدفع نحو وجود نظم من هذا النوع في معظم البلدان الغربية. لعل التطورات الحديثة في الآلية الإدارية الحكومية التي تيسر قيام مثل ذلك النظام تفسر هذا الأمر جزئيًا.

بالرغم من العديد من المشكلات الإدارية قد تنشأ أثناء التحول من النظام الحالي إلى النظام المقترح وفي إدارته، لا تبدو تلك المشكلات غير قابلة للحل أو استثنائية. فيمكن بيع المباني والمعدات إلى الشركات الخاصة التي ترغب في اقتحام المجال، على غرار إلغاء التأميم في المجالات الأخرى؛ من ثم يُتَوَقَّعُ ألا يكون هناك إهدار لرأس المال في عملية التحول. ونظرًا لأن الوحدات الحكومية، في بعض المجالات على الأقل، ستستمر في إدارة المدارس، سيكون التحول تدريجيًا ويسيرًا، وأيضًا ستيسر الإدارة المحلية للمدارس في الولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى من العملية الانتقالية، بما أنها ستشجع التجريب على نطاق صغير. قد تنشأ الصعوبات بلا شك في تحديد مستوى الأهلية الكافي للحصول على المنح من وحدة حكومية بعينها، لكن هذا لا يختلف عن المشكلة الحالية لتحديد الوحدة الملزمة بتقديم التسهيلات المدرسية لطفل بعينه. وقد تؤدي بعض الاختلافات في حجم المنح إلى جعل أحد المجالات أكثر تفضيلًا عن الآخر مثلما أن الاختلافات في جودة التعليم المدرسي لها التأثير نفسه الآن. إن الصعوبة الإضافية الوحيدة من الممكن أن تكون وجود إمكانية أعلى لإساءة استخدام الآباء للنظام بسبب القدر الأكبر من الحرية الذي يتمتعون به في تحديد المدرسة التي سيرسلون إليها أبناءهم. إن صعوبة إدارة النظام المفترضة ليست سوى دفاع نمطي عن الوضع الراهن ضد أي تغيير مقترح، بل إن هذا الدفاع أضعف من المعتاد ذلك لأن النظم الحالية لا بد من أن تتغلب ليس فقط على المشكلات الرئيسية التي تثيرها النظم المقترحة بل أيضًا على المشكلات الإضافية التي تثيرها إدارة المدارس كدور حكومي.

(٢) التعليم بالكليات والجامعات

إن المناقشة السابقة معنية في المقام الأول بالتعليم الابتدائي والثانوي. ولكن بالنسبة للتعليم العالي، فإن حجة التأميم — سواءً على أساس تأثيرات الجوار أو الاحتكار التقني — أضعف. فبالنسبة للمستويات الأدنى من التعليم المدرسي، هناك اتفاق كبير يقترب من الإجماع على المحتوى الملائم للبرنامج التعليمي للمواطنين بدولة ديمقراطية — حيث تغطي القراءة والكتابة وعلم الحساب معظم مجالات المعرفة الأساسية. أما في المستويات الأعلى المتعاقبة، يقل الاتفاق شيئًا فشيئًا. ومن المؤكد أنه ليس هناك قدرًا كافيًا من الاتفاق لتبرير فرض وجهات نظر الأغلبية — ناهيك عن الأكثرية — على الجميع في المستويات الأقل من التعليم العالي الأمريكي. إن عدم وجود اتفاق قد يتمادى في واقع الأمر إلى حد بعيد ليصل إلى إثارة شكوك حول صلاحية الدعم الحكومي للتعليم المدرسي في هذه المرحلة، ومن المؤكد أن يتجاوز كثيرًا حتى يقوض أية حجة للتأميم ترتكز على تقديم جوهر مشترك من القيم. قلما تكون هناك أية شكوك حول «الاحتكار التقني» في هذا المستوى، بالنظر إلى المسافات التي يمكن للأفراد قطعها ويقطعونها فعلًا للذهاب إلى مؤسسات التعليم العالي.

تلعب المؤسسات الحكومية في الولايات المتحدة دورًا أقل أهمية في التعليم العالي عن مستويات التعليم الثانوي والابتدائي. بالرغم من ذلك ازدادت أهمية هذه المؤسسات زيادة كبيرة، حتى ثلاثينيات القرن العشرين بالتأكيد، وأصبحت الآن مسئولة عن أكثر من نصف الطلاب بالكليات والجامعات.[3] ومن بين الأسباب الرئيسية لزيادة أهميتها انخفاض التكلفة النسبي بها؛ حيث إن معظم الكليات بالولايات والبلديات تطلب رسومًا أقل كثيرًا من الرسوم التي تطلبها الجامعات الخاصة، وهو ما أدى بالتالي إلى مشكلات مالية خطيرة لدى الجامعات الخاصة دفعت تلك الجامعات إلى التذمر عن حق تمامًا من المنافسة «غير العادلة.» لقد أرادت تلك الجامعات الحفاظ على استقلالها من الحكومة، ومع ذلك وجدت نفسها مضطرة إلى السعي وراء المساعدات الحكومية تحت وطأة الضغط المالي في الوقت نفسه.

يشير التحليل السابق إلى السبل التي يمكن باتباعها إيجاد حل مُرْضٍ. فمن الممكن تبرير الإنفاق الحكومي على التعليم العالي بالقول إنه وسيلة لتدريب الشباب على المواطنة والقيادة المجتمعية، مع ذلك أود توضيح أن جزءًا كبيرًا من النفقات الحالية الموجهة إلى التدريب المهني فقط لا يمكن تبريره على هذا النحو، أو، كما سنرى، على أي نحو آخر

فعلًا. إن اقتصار الإعانة الحكومية على التعليم الذي تقدمه مؤسسة تديرها الحكومة لا يمكن تبريره بأية حجة؛ إذ ينبغي أن تقدم أية إعانة حكومية للأفراد لإنفاقها في مؤسسات من اختيارهم، شريطة أن يكون التعليم من نوع مرغوب دعمه فحسب. كذلك ينبغي لأية مدرسة حكومية طلب رسوم تغطي تكاليف التعليم ومن ثم تتنافس على قدم المساواة مع المدارس غير المدعومة حكوميًا.[4] سينتج عن هذا الأمر نظام يطبق في مجمله الأنساق التي تبنتها الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية لتمويل تعليم المحاربين القدامى، باستثناء أن الدعم سيأتي من الولايات بدلًا من الحكومة الفيدرالية حسبما أفترض.

سيؤدي تطبيق تلك النظم إلى تفعيل قدر أكبر من المنافسة بين الأنواع المختلفة من المدارس وفي استغلال أكثر فاعلية لمواردها، وأيضًا سيقضي على الضغط لوجود دعم حكومي مباشر للكليات والجامعات الخاصة؛ ومن ثم سيصون استقلالها التام وتنوعها، وفي الوقت نفسه سيمكنها من النمو مقارنة بالمؤسسات الحكومية. ومن الممكن أيضًا أن يحقق ميزة إضافية وهي الانتباه إلى إخضاع الأسباب التي يُمْنَحُ على أساسها الدعم الحكومي للتدقيق. أدى الدعم الحكومي للمؤسسات بدلًا من الأشخاص إلى وجود دعم حكومي عشوائي لكل الأنشطة التي تلائم تلك المؤسسات، بدلًا من الأنشطة الملائمة لأن تدعمها الدولة؛ حتى أن نظرة خاطفة تشير إلى أنه مع أن هاتين الفئتين من الأنشطة تتداخلان، فهما غير متطابقتين على الإطلاق.

تتجلى حجة المساواة للنظام البديل في مستويي الكلية والجامعة بوجه خاص؛ نظرًا لوجود عدد كبير ومجموعة متنوعة من المدارس الخاصة. على سبيل المثال، تقول ولاية أوهايو لمواطنيها: «إذا كان لديكم شاب يرغب في الالتحاق بالكلية، سنقدم له منحة دراسية كبيرة لمدة أربع سنوات على الفور، شريطة أن يفي بالحد الأدنى من شروط التعليم، وأن يكون ذكيًا بما يكفي ليختار الذهاب إلى جامعة أوهايو. إذا كان ابنك الشاب يريد الذهاب، أو أنت تريد له أن يذهب، إلى كلية أوبرلين أو جامعة ويسترن ريزيرف، ناهيك عن يال أو هارفارد أو نورث ويسترن أو بيلويت أو جامعة شيكاغو، لن نقدم له سنتًا واحدًا.» كيف يمكن تبرير هذا البرنامج؟ أليس من الممكن أن يكون أكثر إنصافًا ويوجد مستوى أعلى من المنح الدراسية إذا خُصِّصَتْ تلك الأموال — التي أرادت ولاية أوهايو إنفاقها على التعليم العالي — للمنح الدراسية الصالحة للدعم في أية كلية أو جامعة وإلزام جامعة أوهايو بالمنافسة على قدم المساواة مع الكليات والجامعات الأخرى؟[5]

(٣) التعليم الحرفي والمهني

ليس للتعليم الحرفي والمهني أية تأثيرات جوار من النوع الذي نُسِبَ إلى التعليم العام فيما سبق؛ فهو نوع من الاستثمار في الرأس المال البشري يماثل على وجه الدقة الاستثمار في الآلات أو المباني أو الأشكال الأخرى من رأس المال غير البشري، ويتمثل دوره في رفع الإنتاجية الاقتصادية للإنسان. وإذا حقق ذلك، تتم مكافأة الفرد في إطار مجتمع حر عن طريق تلقيه عائدًا أعلى لخدماته أكثر مما كان يستطيع جنيه.[6] يمثل هذا الاختلافُ في العائد الحافزَ الاقتصاديَّ لاستثمار رأس المال سواء في صورة آلات أو أفراد. في كلتا الحالتين، لا بد من موازنة العائد الإضافي أمام تكلفة الحصول عليه. فبالنسبة للتعليم الفني، تمثل التكاليفُ الرئيسية الدخلَ الذي أُنْفِقَ أثناء فترة التدريب، والفائدةَ المالية التي فُقِدَتْ عن طريق تأجيل فترة الربح، والنفقاتِ الخاصة للحصول على التدريب كالمصروفات الدراسية والإنفاق على الكتب والأدوات. أما في رأس المال المادي، تمثل التكاليفُ الرئيسية الإنفاقَ على بناء المعدات الرأسمالية، والفائدةَ التي فقدت أثناء البناء. في الحالتين، ينظر الفرد على الأرجح للاستثمار كأمر محبذ إذا تجاوزت العوائد الإضافية، من وجهة نظره، التكاليف الإضافية، من وجهة نظره.[7] في كلتا الحالتين، إذا شرع فرد في عملية استثمار وإذا لم تدعم الحكومة الاستثمار أو لم تفرض ضريبة على العائد، يتحمل الفرد في المجمل (أو والديه أو راعيه أو المتبرع) كافة التكاليف الإضافية ويتلقى كافة العوائد الإضافية: لن يتحمل الفرد أية تكاليف ظاهرة أو عوائد غير قابلة للتخصيص قد تجعل الحوافز الشخصية تنحرف بانتظام عن تلك المقبولة اجتماعيًا.

إذا كان رأس المال متوفرًا للاستثمار في الأفراد كما يتوفر بسهولة للاستثمار في الأصول المادية، سواءً من خلال السوق أو من خلال الاستثمار المباشر من الأفراد المعنيين أو آبائهم أو المتبرعين، من المتوقع أن يتجه العائد من رأس المال نحو أن يكون متساويًا تقريبًا في كلا المجالين، فإذا كان العائد أعلى من رأس المال غير البشري، سيتوفر لدى الآباء حافز لشراء رأس المال هذا لأطفالهم بدلًا من استثمار مبلغ مالي مماثل في التدريب المهني، والعكس بالعكس. غير أنه في واقع الأمر، هناك دلائل تجريبية كبيرة على أن معدل العائد من الاستثمار في التدريب أعلى كثيرًا من معدل العائد من الاستثمار في رأس المال المادي، وهذا الاختلاف يشير إلى وجود قصور في الاستثمار في رأس المال البشري.[8]

يعكس هذا القصور في الاستثمار في رأس المال البشري على الأرجح وجود قصور في سوق رأس المال؛ فالاستثمار في الأشخاص لا يمكن تمويله بناءً على الشروط نفسها أو

بالسهولة نفسها كما في الاستثمار في رأس المال المادي. ومن السهل تبين السبب. فإذا تم منح قرض مالي ثابت لتمويل الاستثمار في رأس المال المادي، يمكن للمقرض الحصول على شيء من الضمان لقرضه في صورة ديون مضمونة برهون أو أصول صافية للأصل المادي نفسه، ويمكنه الركون إلى الحصول على جزء من استثماره على الأقل في حالة تعثره عن طريق بيع الأصل المادي. ولكنه إذا أخذ قرضًا مماثلًا لكي يزيد قدرة فرد ما على كسب المال، فمن المؤكد أن ليس باستطاعته الحصول على أي ضمان مماثل. في إطار دولة مناهضة للعبودية، لا يجوز بيع أو شراء الفرد الذي يجسد الاستثمار. وحتى إذا أمكن ذلك، لن يكون الضمان مماثلًا. لا تعتمد إنتاجية رأس المال المادي في العموم على الروح التعاونية للمقترض الأساسي، أما إنتاجية رأس المال البشري فتعتمد على ذلك على نحو جلي تمامًا؛ من ثم يكون القرض الهادف إلى تمويل تدريب فرد ليس لديه أي ضمان يقدمه سوى كسبه المستقبلي أقل تفضيلًا كثيرًا من قرض يهدف لتمويل تشييد مبنى؛ حيث يكون الضمان أقل وتكون تكلفة جمع الفائدة ورأس المال اللاحقة أعظم كثيرًا.

تطرح عدم صلاحية القروض النقدية الثابتة لتمويل الاستثمار في التدريب المهني إشكالية أخرى. فمثل ذلك الاستثمار ينطوي بالضرورة على مخاطرة، فقد يكون متوسط العائد المتوقع عاليًا، إلا أن هناك تفاوتًا كبيرًا فيما يتعلق بالمتوسط. إن الوفاة أو الإعاقة البدنية مصدر واضح للتفاوت لكن الأرجح أن هذا المصدر أقل تأثيرًا من الاختلاف في القدرة والطاقة والحظ السعيد. بالتالي إذا مُنِحَتْ قروض نقدية ثابتة ولم تكن مؤمنة سوى بالأرباح المستقبلية فحسب، فلن يُرَدَّ جزءٌ كبيرٌ من الدين أبدًا. وفي سبيل جعل هذه القروض مغرية للمقرضين، لا بد من أن يكون معدل الفائدة الاسمي المفروض على كافة القروض عاليًا بما يكفي للتعويض عن أية خسارة في رأس المال على القروض المتعثرة. سيتعارض معدل الفائدة الاسمي المرتفع مع قوانين الربا وسيجعل القروض غير مغرية للمقترضين.[9] إن الوسيلة التي تم تبنيها للتغلب على المشكلة المماثلة بالنسبة للاستثمارات الأخرى المحفوفة بالمخاطر هي استثمار حقوق الملكية إلى جانب المسئولية المحدودة من ناحية المساهمين. من الممكن أن يكون الموازي لذلك في التعليم «شراء» حصة في احتمالات مكاسب الفرد؛ أي تقديم الأموال اللازمة إليه لتمويل تدريبه شريطة أن يوافق على دفع جزء محدد من أرباحه المستقبلية للمقرض. بهذه الطريقة، سيسترد المقرض مبلغ يفوق استثماره المبدئي من الأفراد الناجحين نسبيًا، وهذا سيعوضه عن إخفاقه في استرداد ماله من استثماره الأصلي من غير الناجحين.

لا يبدو أن هناك عائقًا قانونيًا في إبرام عقود خاصة من هذا النوع، على الرغم من أنها تعادل شراء نصيب في القدرة الربحية للفرد ومن ثم استعباد جزئي من الناحية الاقتصادية. أحد أسباب عدم شيوع مثل هذه العقود على الأرجح، بالرغ من ربحيتها المحتملة لكل من المقرض والمقترض، ارتفاع تكاليف إدارتها، كحرية الأفراد في التنقل من مكان إلى آخر، والحاجة إلى الحصول على بيانات دخل دقيقة، وطول مدة سريان العقود. ومن المحتمل أن تكون هذه التكاليف مرتفعة بوجه خاص بالنسبة للاستثمار على نطاق ضيق والانتشار الجغرافي الواسع للأفراد الذين يتلقون التمويل. إن هذه التكاليف قد تكون السبب الرئيس لعدم تطور نوع الاستثمار هذا أبدًا تحت مظلة جهات الرعاية الخاصة.

مع ذلك، من المحتمل للغاية أيضًا أن يكون عدم تطور هذا النوع من الاستثمار راجعًا إلى الأثر التراكمي لحداثة الفكرة، وعدم اعتبار الناس الاستثمار في الأفراد أمرًا مماثلًا تمامًا للاستثمار في الأصول المادية، إضافة إلى الاحتمال الناتج عن ذلك وهو الإدانة العامة غير العقلانية لمثل هذه العقود، حتى إذا كانت طوعية، إلى جانب القيود القانونية والعرفية على نوع الاستثمارات التي يفرضها الوسطاء الماليون والذين يناسبهم تمامًا الدخول في مثل تلك الاستثمارات، وأعني بهؤلاء الوسطاء شركات التأمين على الحياة. إن المكاسب المحتملة — للمشتركين الأوائل على وجه الخصوص — ضخمة للغاية لدرجة تجعلها تستحق تحمل تكاليف إدارية ضخمة للغاية.[10]

أيًا كان السبب، فقد أدى وجود قصور في السوق إلى قصور في الاستثمار في رأس المال البشري. بناء على ذلك، من الممكن تبرير التدخل الحكومي على أساسين كلاهما قائم على «الاحتكار التقني»، طالما أن العقبة في طريق تنمية مثل هذه الاستثمارات هي التكاليف الإدارية، وعلى تطوير عمل السوق، ما دام كانت هناك خلافات وثوابت صارمة ببساطة.

إذا تدخلت الحكومة فعلًا، كيف ينبغي لها فعل ذلك؟ من الصور الواضحة للتدخل، وهي الصورة التي أخذها التدخل حتى الآن، الدعم الحكومي المطلق للتعليم المهني أو الفني والذي يُمَوَّلُ من الإيرادات العامة. من الواضح أن هذا النمط غير ملائم؛ حيث لا بد من دفع الاستثمار إلى الحد الذي يغطي فيه العائدُ الإضافيُّ الاستثمارَ ويولد سعر الفائدة للسوق عليه. إذا كان الاستثمار في الأفراد، يأخذ العائد الإضافي صورة مبلغ مالي مقابل خدمات الفرد يفوق المبلغ الذي سيحصل عليه بأية وسيلة استثمار مختلفة. في اقتصاد

السوق الخاصة، يحصل الفرد على العائد كدخله الشخصي. وإذا كان الاستثمار مدعومًا حكوميًا، لن يتحمل أية تكاليف. بالتالي إذا تم منح الدعم الحكومي إلى كل من يرغب في الحصول على التدريب ومن الممكن أن يفي بالحد الأدنى من معايير الجودة، فقد يحدث إفراط في الاستثمار في الأفراد، نظرًا لأن الأفراد سيتوفر لديهم حافزًا لتلقي التدريب طالما أنه يولد عائدًا إضافيًا يفوق التكاليف الخاصة؛ حتى إذا كان العائد غير كافٍ للتعويض عن رأس المال المستثمر، ناهيك عن توليده لأية فائدة عليه. ولتجنب حدوث الإفراط في الاستثمار هذا، ستيعين على الحكومة تقييد الدعم. وبعيدًا عن صعوبة حساب القدر «الصحيح» من الاستثمار، قد ينطوي ذلك الأمر على تقنين للقدر المحدود من الاستثمار فيما بين عدد من المطالبين بالتمويل أكثر مما يمكن تمويلهم، وهو التقنين الذي سَيُطَبَّقُ تطبيقًا استبداديًّا في جوهره بعض الشيء. سيتلقى أولئك المحظوظون الذين يحصلون على دعم لتدريبهم كافة العوائد من الاستثمار بينما ربما يتحمل التكاليف دافعو الضرائب عمومًا، وهي عملية إعادة توزيع للدخل استبدادية تمامًا وحمقاء بلا شك.

إن الضروري هنا ليست إعادة توزيع الدخل بل توفير رأس المال بشروط متماثلة لكل من الاستثمار البشري والمادي، فالأفراد ينبغي أن يتحملوا تكاليف الاستثمار في أنفسهم ويتلقون المكافآت، وأيضا ينبغي ألا يتم منعهم من الاستثمار عندما يكون لديهم الاستعداد لتحمل التكاليف نتيجة لقصور في السوق. ومن بين طرق تحقيق هذه النتيجةِ دخولُ الحكومة في استثمار حقوق الملكية في الأفراد؛ فيمكن لهيئة حكومية عرض تمويل أو المساعدة في تمويل تدريب أي فرد تتطابق مؤهلاته مع الحد الأدنى لمعايير الجودة، ويمكن أن توفر مبلغًا ماليًا محددًا سنويًا طيلة عدد محدد من السنوات، شريطة أن تُنْفَقَ الأموال على التدريب في مؤسسة معتمدة، ويوافق الأفراد بدورهم على رد المال للحكومة في كل سنة تالية بنسبة محددة من أرباحه تزيد عن مبلغ محدد لكل ألف دولار تلقاه من الحكومة، ويمكن ربط سداد المبلغ بسداد ضريبة الدخل بسهولة ومن ثم لا يتضمن إلا حدًا أدنى من التكاليف الإدارية الإضافية. إن المبلغُ الأساسيُ ينبغي أن يعادل المتوسطَ المُقَدَّرَ للأرباح دون أن يدخل فيه حساب التدريب المتخصص، ويجب حساب جزء الربح المدفوع بحيث يكون المشروع بأكمله ذاتيَّ التمويل. وبهذه الطريقة، يتحمل الأفراد الذين تلقوا التدريب في الواقع التكلفة كاملة، وبالتالي يمكن أن يتحدد المبلغ المالي المستثمَر باختيار الأفراد. في حال ما إذا كانت هذه الطريقة الوحيدة التي تمول من خلالها الحكومة التدريب الحرفي أو المهني، وفي حال ما إذا كانت تعكس الأرباحُ المقدرة كافةَ

العوائد والتكاليف ذات الصلة، سيتجه الاختيار الحر للأفراد إلى توليد المقدار الأمثل من الاستثمار.

ليس من المحتمل لسوء الحظ أن يُوفَى بالشرط الثاني كاملًا نظرًا لاستحالة تضمين العوائد غير النقدية المذكورة أعلاه. بناءً على ذلك، سيكون الاستثمار المخطط في الواقع محدودًا للغاية وقد لا يمكن توزيعه بالطريقة المثالية.[11]

قد يكون من المحبذ أكثر للمؤسسات المالية الخاصة والمؤسسات غير الربحية كالمؤسسات والجامعات تطوير هذه الخطة لأسباب عدة. فنظرًا للصعوبات التي ينطوي عليها تقدير الأرباح الأساسية والجزء الزائد عن الأرباح الأساسية التي تُسَدَّدُ للحكومة، هناك خطر كبير من أن يتحول النظام إلى محور لجدال سياسي غير محسوم. فالمعلومات المتوفرة حول الأرباح الحالية في الوظائف المختلفة لا تقدم إلا تقديرًا تقريبيًا للقيم التي تجعل المشروع ذاتي التمويل. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تختلف الأرباح الأساسية والنسبة من فرد إلى آخر وفقًا لأية اختلافات في القدرة الربحية المتوقعة التي يمكن التنبؤ بها سلفًا، كما في أقساط التأمين على الحياة التي تختلف بين المجموعات التي لديها توقعات حياة مختلفة.

بقدر ما تمثل التكاليف الإدارية العائق في طريق تطوير مثل هذه الخطة على أساس القطاع خاص، فإن الجهة الحكومية المناسبة لتوفير الأموال هي الحكومة الفيدرالية وليست الجهات الأقل شأنًا. إن أية ولاية سوف تتحمل التكاليف نفسها على غرار شركات التأمين، على سبيل المثال، في تتبعها للأفراد الذين قدمت إليهم التمويل. لكن هذه التكاليف قد تنخفض — دون أن تتلاشى تمامًا — في حالة الحكومة الفيدرالية. على سبيل المثال، سيكون على الشخص الذي هاجر إلى بلد آخر، التزام قانوني أو أخلاقي لدفع حصة متفق عليها من أرباحه، على الرغم من أنه قد يكون من الصعب والمكلف فرض هذا الالتزام. وأيضًا قد يتكون لدى الأفراد الذين حققوا نجاحًا كبيرًا حافزًا للهجرة، وهنا تنشأ بالطبع مشكلة مشابهة فيما يتعلق بضريبة الدخل، وعلى نطاق أوسع كثيرًا. إن هذه المشكلة وغيرها من المشكلات الإدارية التي تحيط بعملية تطبيق النظام على المستوى الفيدرالي، لا تبدو خطيرة، مع أنها مزعجة تمامًا بلا ريب. إن المشكلة الخطيرة هي المشكلة السياسية التي سبق وذكرناها: كيف يمكننا منع الخطة من أن تصبح مثار جدل سياسي غير محسوم ومن أن تتحول في تلك الأثناء من مشروع ممول ذاتيًا إلى وسيلة لدعم التعليم المهني.

إلا أنه إذا كان الخطر حقيقيًا، فالفرصة حقيقية أيضًا. إن القصور الحالي في سوق رأس المال يتجه إلى قصر التدريب المهني والفني الأعلى تكلفة على الأفراد الذين لدى آبائهم أو المتبرعين لهم قدرة مادية لتمويل التدريب اللازم، وأيضا يجعل هؤلاء الأفراد مجموعة «غير تنافسية» تختبئ من المنافسة نتيجة لعدم توفر رأس المال اللازم للعديد من الأفراد القادرين؛ والنتيجة هي عدم مساواة سرمدية في الثروة والمكانة الاجتماعية. إن تطوير نظم كتلك التي أوضحناها آنفًا سيجعل رأس المال متاحًا على نطاق أوسع ومن ثم سيحقق الكثير في سبيل جعل تكافؤ الفرص واقعًا، وفي تقليص عدم المساواة في الدخل والثروة، وتعزيز الاستغلال الكامل لمواردنا البشرية. ولن يحقق ذلك عن طريق إعاقة المنافسة وتدمير الحافز والتعامل مع الأعراض، وهو ما سينتج من إعادة التوزيع المطلق للدخل، بل بتعزيز المنافسة وتفعيل الحافز وبالقضاء على أسباب عدم المساواة.

الفصل السابع

الرأسمالية والتمييز العنصري

إنه لمن الحقائق التاريخية اللافتة للنظر أن تطور الرأسمالية صاحبه تراجع كبير في مستوى العراقيل الخاصة التي مارست فيها الجماعات الدينية أو العرقية أو الاجتماعية لأنشطتها الاقتصادية؛ أو — كما يقال — تراجع مستوى تعرضهم للتمييز. كان إحلال النظام القائم على العقود محل النظام القائم على المكانة الاجتماعية الخطوة الأولى نحو تحرير العبيد في القرون الوسطى. كذلك أمكن حماية اليهود في العصور الوسطى من خلال قطاع من الأسواق يمكنهم في إطاره العمل وحماية على أنفسهم بغض النظر عن الاضطهاد الرسمي. وأيضا استطاع البيوريتانيون وأعضاء جمعية الأصدقاء الدينية البروتستانتية المعروفة باسم (الكويكرز) الهجرة إلى الأمريكتين لأنه كان بإمكانهم ادخار الأموال اللازمة للهجرة من خلال عملهم بالسوق، بالرغم من المعوقات التي فُرِضَت عليهم في جوانب أخرى من الحياة. واتخذت الولايات الجنوبية بعد الحرب الأهلية إجراءات عديدة لفرض قيود قانونية على الزنوج؛ ومن بين هذه الإجراءات إجراء لم يُؤْخَذْ على أي مستوى من قبل وهو وضعُ عوائق أمام الملكية سواءً العقارية أو الشخصية. وكان من الواضح أن الإخفاق في فرض هذه العوائق لا يعكس أي رغبة في تجنب فرض قيود على الزنوج، بل عكس إيمانًا راسخًا بالملكية الخاصة، وأدت قوة ذلك الإيمان إلى تجاهل الرغبة في التمييز العنصري ضد الزنوج. مثل الحفاظ على القوانين العامة للملكية الخاصة وللرأسمالية مصدرًا رئيسيًا للفرص أمام الزنوج، وسمح لهم بتحقيق تقدم أكبر مما كانوا سيحققونه بأية طريقة أخرى. لنأخذ مثالًا أَعَمَّ، إن مجالات التمييز في أي مجتمع هي أكثر المجالات التي لها طبيعة احتكارية، في حين يقل التمييز ضد المجموعات ذات اللون أو الديانة المحددين إلى أدنى مستوى في المجالات التي يتاح بها أكبر قدر من حرية المنافسة.

وكما أشرنا في الفصل الأول، فإنه من مفارقات التجربة — بالرغم من هذا الدليل التاريخي — أن جماعات الأقلية تحديدًا هي من زود المجتمع على نحو مستمر بمعظم المؤيدين المعروفين بالصراحة للتغيرات الجذرية في المجتمع الرأسمالي؛ فقد اتجهت هذه الجماعات إلى تحميل الرأسمالية مسئولية القيود المتبقية التي عانوها بدلًا من الاعتراف بأن السوق الحرة كانت العامل الرئيسي الذي جعل هذه القيود تصبح على هذا المستوى الضآلة التي هي عليه.

لقد شاهدنا فعلًا كيف تميز السوقُ الحرةُ الكفاءةَ الاقتصاديةَ من الصفات غير ذات الصلة. وكما لاحظنا في الفصل الأول، فإن مشتري الخبز لا يدري ما إذا كان الخبز مصنوعًا من قمح زرعه رجل أبيض أم زنجي، أو مسيحي أم يهودي؛ بالتالي يكون منتج القمح في موقف يتيح له استخدام الموارد بفاعلية قدر استطاعته، بصرف النظر عن مواقف المجتمع تجاه اللون والديانة أو الصفات الأخرى للناس الذين يعملون لديه. علاوة على ذلك، وربما الأهم، فهناك حافز اقتصادي في السوق الحرة لفصل الكفاءة الاقتصادية عن السمات الشخصية للفرد؛ فرجل الأعمال أو صاحب المشروع الخاص الذي يعبر عن تفضيلاته في نشاطه التجاري — والتي ليست متصلة بالكفاءة الإنتاجية — يُعَدُّ خاسرًا مقارنة بالأفراد الآخرين الذين ليست لديهم مثل تلك التفضيلات. إن ذاك الفرد يفرض على نفسه في الواقع تكلفة أعلى من الأفراد الآخرين الذين ليست لديهم تلك التفضيلات؛ وبالتالي فإنه في إطار من سوق حرة، سَيُسْتَبْعَدُ من المنافسة.

إن هذه الظاهرة نفسها لها نطاق أكبر، فغالبًا ما يُؤْخَذُ كأمر مسلم به أن الشخص الذي يمارس التمييز العنصري ضد الآخرين لعرقهم أو لديانتهم أو للونهم أو لأي سبب آخر لا يتحمل أية تكاليف بفعله ذلك، إلا إنه ببساطة يفرض تكاليف على الآخرين. إن وجهة النظر هذه تساوي المغالطة المماثلة التي تقول أن بلدًا ما لا تلحق الضرر بنفسها عندما تفرض التعريفة الجمركية على منتجات دول أخرى.[1] إن وجهتي النظر السابقتين خطأ على حدٍ سواء؛ فعلى سبيل المثال، إن المرء الذي يعترض على الشراء من رجل زنجي أو العمل إلى جواره يقيد بهذه الطريقة من نطاق اختياراته، وسيضطر في العموم إلى دفع ثمن أعلى مقابل ما يشتريه أو يتلقى عائدًا أقل مقابل عمله. بعبارة أخرى، إن أولئك الذين ينظرون إلى لون البشرة أو الديانة كأمر غير ذي أهمية يمكنهم شراء بعض الأغراض بثمن أقل نتيجةً لذلك.

وربما كان الأمر كما تقول هذه الملاحظات، فهناك مشكلات حقيقية في تعريف التمييز العنصري وتفسيره. إن الرجل الذي يمارس التمييز العنصري يدفع ثمنًا مقابل

ممارسته هذه؛ فهو، إن جاز التعبير، «يشتري» ما يعتبره «منتجًا». من الصعب اعتبار أن التمييز له أي مدلول بخلاف كونه «مذاق» للآخرين لا يشترك فيه صاحب «المذاق» مع الآخرين. إننا لا نعتبر الأمر تمييزًا — أو على الأقل ليس بالمعنى المثير للاستياء — إذا كان الفرد يرغب في دفع ثمن أعلى للاستماع إلى مطرب بعينه عن آخر، وإذا كان يرغب في دفع ثمن أعلى للحصول على خدمات يقدمها إليه شخص بلون ما عن شخص له لون آخر. يكمن وجه الاختلاف بين الحالتين في أنه في الحالة الأولى نشترك معه في الميول، وفي الحالة الأخرى لا نتفق معه. هل هناك أي اختلاف من حيث المبدأ بين الميول التي تقود رب الأسرة إلى تفضيل خادمة جذابة عن أخرى قبيحة، والميول التي تقود شخص آخر إلى تفضيل زنجي عن آخر أبيض أو أبيض على زنجي، باستثناء أننا نتعاطف مع ميول واحد منهما وقد لا نتفق مع الميول الآخر؟ أنا لا أقصد أن أقول إن كافة الميول جيدة بتساوٍ؛ بل على العكس من ذلك، أنا شديد الإيمان بأن لون بشرة الإنسان أو ديانة والديه لا تمثل — في حد ذاتها — سببًا لمعاملته معاملة مختلفة، وبأنه يجب الحكم على الإنسان بناءً على شخصيته وما يفعله وليس بناءً على الصفات الخارجية. أنا أرثي ما يبدو لي تحيزًا وضيق أفق يعاني منه الذين لهم ميول تختلف عني في هذا الصدد، ولا أتفق معهم. لكن في إطار مجتمع يرتكز على النقاش الحر، يعد السبيل المناسب لي هو السعي وراء إقناعهم أن ميولهم سيئة وأنه لا بد من أن يغيروا وجهات نظرهم وسلوكياتهم، وليس استخدام القوة القهرية لفرض ميولي ومواقفي على الآخرين.

(١) تشريع ممارسات التوظيف العادل

تأسست في عدد من الولايات لجان تطبيق التوظيف العادل المنوط بها مهمة منع التمييز في التوظيف لأسباب عرقية أو لونية أو عقائدية، وينطوي ذلك التشريع بشكل واضح على تدخلات في حرية الأفراد في إبرام عقود طوعية مع بعضهم البعض؛ فهو يجعل تلك العقود خاضعةً لموافقة أو رفض الولاية؛ ومن ثم يعد هذا تدخلًا مباشرًا في نوع من الحريات من الممكن أن نعترض عليه في أغلب السياقات الأخرى. علاوة على ذلك، وكما ينطبق على معظم التدخلات الأخرى في الحرية، قد لا يكون الأفراد الخاضعون للقانون هم من يراد التحكم في أفعالهم، حتى من وجهة النظر المؤيدين للقانون.

على سبيل المثال، لنأخذ موقفًا فيه متاجر بقالة تخدم حيًا يسكنه أناس لديهم مقت شديد تجاه أن يقوم موظفون زنوج على خدمتهم. لنفترض أن أحد المتاجر به وظيفة

شاغرة لموظف وتصادف أن يكون أول متقدم مؤهل للوظيفة من نواح أخرى شخصًا زنجيًا. ولنفترض أنه بموجب القانون أصبح المتجر ملزمًا بتعيينه. ستكون نتيجة هذا الإجراء انخفاضًا في حجم التجارة بالمتجر وفرض خسائر على مالكه. فإذا كان تفضيل المجتمع قويًا بما يكفي، قد يتسبب تعيين الزنجي في إغلاق المتجر. لذا فعندما يعين صاحب المتجر موظفين بيض بدلًا من زنوج في غياب القانون، فإنه بذلك لا يعبر عن أي تمييز أو تحيز أو ميول خاص؛ وإنما يعبر ببساطة عن ميول المجتمع؛ فهو، إن جاز التعبير، يقدم الخدمات التي يرغب المستهلكون في شرائها. مع ذلك، فهو يتعرض للضرر، وقد يكون فعلًا المتضرر الوحيد، بموجب قانون يحظر عليه فعل هذا الأمر، أي قانون يمنعه من إشباع أذواق المجتمع بتوظيف موظف أبيض بدلًا من زنجي. سيتأثر المستهلكين، الذين يهدف القانون إلى كبح رغباتهم، تأثرًا شديدًا بقدر ما يكون عدد المتاجر محدودًا؛ ومن ثم لا بد لهم من دفع ثمن أعلى لأن أحد المتاجر أغلق أبوابه، ويمكن تعميم هذا التحليل. في عدد كبير للغاية من الحالات، ينقل أصحاب العمل تفضيلهم لعملائهم أو للموظفين الآخرين لديهم، عندما يتبنون سياسات توظيف تتعامل مع العناصر غير ذات الصلة بالإنتاجية المادية الفنية كعناصر مرتبطة بالتوظيف. لدى أرباب العمل عامةً حافز فعلًا، كما أشرنا سابقًا، لمحاولة إيجاد طرق للالتفاف على تفضيلات عملائهم أو موظفيهم، إذا كانت تلك التفضيلات تفرض تكاليف عالية عليهم.

يزعم مؤيدو لجان تطبيق التوظيف العادل أن هناك مبررًا للتدخل في حرية الأفراد في إبرامهم عقود بعضهم مع بعض فيما يتعلق بالتوظيف، لأن الفرد الذي يرفض توظيف شخص زنجي بدلًا من آخر أبيض — عندما يكون كلاهما مؤهلًا من ناحية القدرة الإنتاجية المادية — يضر الآخرين، أي الجماعة ذات اللون أو الديانة المحددة التي لدى أفرادها فرصة توظيف محدودة في تلك الأثناء. تنطوي هذه الحجة على خلط خطير بين نوعين مختلفين تمامًا من الضرر؛ النوع الأول هو الضرر الإيجابي الذي يجلبه فرد لآخر بالقوة البدنية أو بإرغامه على إبرام عقد معه دون موافقته، والمثال الواضح لرجل يضرب آخر فوق رأسه بإبريق، والمثال الأقل وضوحًا هو تلوث نهر وقد ناقشناه في الفصل الثاني. أما النوع الثاني فهو الضرر السلبي الذي يحدث عندما يكون هناك فردان غير قادرين على إيجاد عقود مقبولة من كلٍ منهما، مثلما الحال عندما أكون غير راغب في شراء شيء يريد شخص آخر بيعه لي؛ ومن ثم يكون في موقف أسوأ مما كان إذا اشتريت ذلك الشيء. إذا كان أفراد المجتمع لديهم تفضيل عامًا لمطربي البلوز على مطربي الأوبرا، فهم بالتأكيد

يسهمون في زيادة الرفاهية الاقتصادية للمطربي البلوز عن الآخرين. فإذا أمكن لمطرب بلوز محتمل العثور على وظيفة ولم يتمكن مطرب أوبرالي من ذلك، فهذا يعني ببساطة أن مطرب البلوز يقدم خدمات يراها المجتمع جديرة بدفع مقابل لها بينما مطرب الأوبرا المحتمل ليس كذلك؛ من ثم يتعرض مطرب الأوبرا للضرر نتيجة لأذواق المجتمع؛ وإذا تبدلت أذواق المجتمع، فقد يكون أفضل حالًا ويتعرض مطرب البلوز للضرر. من الواضح أن هذا النوع من الضرر لا ينطوي على أي تبادل إلزامي أو فرض لتكاليف أو منح لفوائد لأطراف ثالثة، وهناك حجة قوية لاستخدام الحكومة لمنع شخص من فرض ضرر إيجابي، ألا وهي منع وقع إكراه. ليس هناك أية حجة على الإطلاق لاستخدام الحكومة لتجنب النوع السلبي من الضرر؛ بل على العكس، إن مثل هذا التدخل الحكومي ينقص من الحرية ويقيد التعاون الطوعي.

إن التشريعات التي وضعتها لجان تطبيق التوظيف العادل تنطوي على قبول مبدأ قد يجده المؤيدون كريهًا في كل تطبيق آخر. فإذا كان من الملائم للدولة أن تقول إنه لا يجب على الأفراد التمييز في التوظيف للون أو العرق أو الديانة، فيصبح من الملائم أيضًا للدولة أن تقول أنه يجب على الأفراد التمييز في التوظيف على أساس اللون أو العرق أو الدين، شريطة أن تؤيد الأغلبية ذلك. تعد كل من قوانين نورمبرج التي أقرها هتلر والقوانين المعمول بها في الولايات الجنوبية والتي تفرض معوقات خاصة على الزنوج مثالين على قوانين تشبه — من حيث المبدأ — قوانين لجان تطبيق التوظيف العادل. إن المعارضين لمثل هذه القوانين ممن يؤيدون لجان تطبيق التوظيف العادل لا يمكنهم أن يزعموا أنه لا يوجد أي خطأ بها من حيث المبدأ، ولا بأنها تنطوي على نوع من تدخل الدولة الذي لا يجب السماح به. إنهم لا يمكنهم سوى زعم أن المعايير الخاصة المستخدمة غير ذات أهمية، وليس أمامهم سوى السعي وراء إقناع الآخرين بأنه ينبغي لهم استخدام معايير أخرى بدلًا من هذه.

إذا نظرنا إلى التاريخ عامةً وركزنا على نوع الأمور التي ستقتنع بها الأغلبية في حال قررنا البت في كل قضية بشكل منفصل بناءً على جوانبها المميزة بدلًا من كونها جزءًا من مبدأ عام، لن يكون هناك إلا قليل من الشك في أن تأثير القبول واسع النطاق لمدى صلاحية التدخل الحكومي في هذا المجال ستكون غير محبذ تمامًا، حتى من وجهة نظر هؤلاء الذين يؤيدون الآن لجان تطبيق التوظيف العادل. فإذا كان مؤيدو لجان تطبيق التوظيف العادل حاليًا في موقف يجعل وجهات نظرهم مؤثرة، فهذا يرجع إلى الموقف

الدستوري والفيدرالي فحسب؛ حيث قد تكون الأغلبية الإقليمية في أحد أجزاء البلاد في موقف يتيح لها فرض رؤاها على أغلبية أخرى في جزء آخر من البلاد.

كقاعدة عامة، إن أية أقلية تعتمد على تدخل معين من الأغلبية للدفاع عن مصالحها هي أقلية ليس لديها نفاذ بصيرة. إن قبول تطبيق قوانين إنكار المصلحة الشخصية على فئة من القضايا قد يحول دون استغلال أغلبية بعينها لأقليات بعينها. وفي غياب مثل تلك القرارات، من المؤكد أنه يمكن الاعتماد على الأغلبية لاستخدام سلطتها في تنفيذ تفضيلاتها — أو إذا أردت أن تقول — انحيازاتها، لا لحماية الأقلية من تحيزات الأغلبية.

لنفسر الموضوع تفسيرًا آخر وربما أكثر وضوحًا؛ لنعتبر أن فردًا يؤمن بأن نمط الأذواق الحالي غير محبذ ويؤمن بأن الزنوج يحظون بفرصة أقل مما يريد أن يراهم يحظون بها، ولنفترض أنه مارس معتقداته ممارسة فعلية عن طريق اختيار المتقدم لطلب الوظيفة زنجيًّا دائمًا، متى كان العديد من المتقدمين للوظيفة مؤهلين على نحو متساوٍ تقريبًا في جوانب أخرى. وفي ظل الظروف الحالية، أينبغي منعه من فعل ذلك؟ من الواضح أن منطق لجان تطبيق التوظيف العادل يقول أنه ينبغي منعه.

إن المفهوم المناظر للتوظيف العادل في المجال الذي تطورت فيه هذه المبادئ على نحو أكبر من غيرها، ألا وهو مجال التعبير عن الرأي، هو «التعبير العادل عن الرأي» وليس حرية التعبير عن الرأي. في هذا الصدد، يبدو موقف اتحاد الحريات المدنية الأمريكي متناقضًا تمامًا؛ حيث يؤيد كلًا من حرية التعبير عن الرأي وقوانين التوظيف العادل في الوقت نفسه. من بين مبررات حرية التعبير عن الرأي أننا لا نؤمن أنه من المحبذ أن تقرر الأغلبية المؤقتة ما ينبغي أن يُنظر إليه — في أي وقت — على أنه الرأي المناسب. نحن نريد سوق حرة في الأفكار، بحيث تحصل الأفكار على فرصة في الفوز بأغلبية أو قبول يقارب الإجماع، حتى إذا آمن بها حفنة قليلة في البداية. تنطبق الاعتبارات نفسها تحديدًا على التوظيف أو على نحو أعم على السوق بالنسبة للسلع والخدمات. هل يستحسن أن تقرر أغلبية مؤقتة أي الصفات متصلةٌ بالتوظيف أكثر من أن تقرر أي الآراء ملائم؟ هل تستطيع سوق حرة للأفكار أن تصمد طويلًا حال انهيار سوق حرة للسلع والخدمات فعلًا؟ سيقاوم اتحاد نقابة الحريات المدنية الأمريكية حتى الموت لحماية حق رجل عنصري في أن يخطب عن مبدأ التمييز العنصري في الشارع، لكنه سيؤيد سجنه إذا تصرف بناءً على مبادئه ورفض توظيف شخص زنجي في وظيفة بعينها.

كما أكدنا من قبل، إن السبيل الملائم لمن يؤمن منا أن معيارًا محددًا كاللون غير ذي أهمية هو إقناع إخواننا باعتناق الرأي ذاته، وليس استخدام القوة القهرية للدولة

لإجبارهم على التصرف وفقًا لمبادئنا. ومن بين كل الجماعات، ينبغي أن يكون اتحاد الحريات المدنية الأمريكي في صدارة من يعترف ويعلن صحة هذا الأمر.

(٢) قوانين الحق في العمل

أقرت بعض الولايات ما يسمى بقوانين «الحق في العمل» تحظر هذه القوانين بشكل قانوني طلب العضوية في أي نقابة كشرط للحصول على الوظيفة.

تتطابق المبادئ المُتَضَمَّنَةُ في قوانين الحق في العمل مبادئ متطابقة مع تلك المُتَضَمَّنَةُ في قوانين لجان تطبيق التوظيف العادل؛ فكل من هاتين المجموعتين من المبادئ تتدخلان في حرية عقود العمل، وذلك عن طريق تحديدهما أن لونًا بعينه أو ديانةً بعينها لا يمكن أن يكون شرطًا للتوظيف من ناحية؛ وأن عضوية النقابة غير ممكنة من ناحية أخرى. وبالرغم من تطابق المبادئ المُتَضَمَّنَةُ في قوانين الحق في العمل وتلك المُتَضَمَّنَةُ في قوانين لجان تطبيق التوظيف العادل، فإن هناك اختلافًا في رؤى قوانينهما بشكل شبه تام. إن جميع من يؤيد قوانين الحق في العمل يعارض قوانين لجان ممارسة التوظيف العادل، وجميع من يؤيد قوانين لجان تطبيق التوظيف العادل يعارض قوانين الحق في العمل. ولكنني كرجل ليبرالي، أعارض كلاهما، مثلما أعارض القوانين التي تحظر ما يسمى بـ «العقود المناهضة لنقابات العمال» (وهو عقد عمل يتعهد بموجبه العامل عدم الاشتراك في النقابات العمالية كشرط لتوظيفه).

لنفترض أن هناك منافسة بين أرباب العمل والموظفين، لا يبدو أن هناك سببًا لئلا يكون أرباب العمل أحرار في فرض أية شروط يريدونها لموظفيهم. ففي بعض الحالات، يجد أرباب العمل أن الموظفين يفضلون الحصول على جزء من مكافآتهم في صورة مرافق كملاعب كرة البيسبول أو مرافق رياضية أو استراحات بدلًا من النقود؛ ومن ثم يجد أرباب العمل الأمر مربحًا أكثر عند تقديم هذه المرافق كجزء من عقد العمل بدلًا من عرض أجور نقدية أعلى. وبالمثل، من الممكن أن يوفر أرباب العمل برامج تقاعد، أو يطلبون المساهمة في برامج التقاعد، وما شابه، ولا يتضمن أي من ذلك أي تدخل في حرية الأفراد في العثور على وظائف، ولكنه يعكس ببساطة محاولة من جانب أرباب العمل لجعل صفات الوظيفة مناسبة وجذابة للموظفين. طالما أن هناك العديد من أرباب العمل، سيكون كافة الموظفين الذين لديهم أنواعٌ خاصة من الاحتياجات قادرين على إرضاء هذه الاحتياجات عن طريق العثور على وظيفة بأرباب عمل تتطابق عروضهم مع رغبات

الموظفين. في ظل الظروف التنافسية ينطبق الشيء نفسه على الشركات التي لا توظف سوى أعضاء نقابات العمال. فإذا فضل بعض الموظفين في الواقع العمل في شركات لا توظف إلا أعضاء نقابات العمال فيما فَضَّلَ آخرون العمل في شركات لا تعبأ بتوظيف غير الأعضاء في نقابات العمال، ستنشأ صور مختلفة من عقود العمل، بعضها يتضمن الشرط الأول والبعض الآخر يتضمن الشرط الثاني.

لا شك أن هناك بعض الاختلافات المهمة بين قوانين لجان تطبيق التوظيف العادل وبين قوانين الحق في العمل من الناحية العملية، وتكمن أوجه الاختلاف في وجود الاحتكار في صورة منظمات نقابية من جانب الموظفين وفي وجود تشريعات فيدرالية فيما يتعلق بالنقابات العمالية. ومن المثير للريبة في الواقع أن يكون وضع أرباب العمل العضويةَ في النقابات العمالية كشرط للتوظيف أمرًا مربحًا أكثر في سوق عمل تنافسية. وفي حين أننا قد نجد النقابات تفتقر دائمًا إلى أية قوة احتكارية في صف العمال، فإن كثيرًا ما تحوز الشركات التي تضع العضوية في النقابات العمالية شرطًا للتوظيف سلطةً احتكاريةً؛ ودائمًا ما تكون رمز للسلطة الاحتكارية.

إن التجانس بين الشركات التي لا توظف سوى أعضاء النقابات العمالية والاحتكار العمالي ليس حجة في مصلحة قانون الحق في العمل، ولكنه حجة تستدعي اتخاذ إجراء للقضاء على السلطة الاحتكارية بغض النظر عن أية صور أو أشكال خاصة تأخذها. إنها حجة لاتخاذ إجراء مضاد للاحتكار فعال وواسع النطاق في مجال العمالة.

من بين السمات المهمة التي تظهر عند التطبيق العملي هي التضارب بين القوانين الفيدرالية وقوانين الولايات وبين الوجود الراهن للقوانين الفيدرالية التي تنطبق على الولايات كافة، والتي أوجدت ثغرات قانونية لكل ولاية منفردة في إقرار قانون الحق في العمل. قد يكون الحل المثالي هو مراجعة القانون الفيدرالي، وتكمن الصعوبة في أنه لا توجد أية ولاية منفردة في موقف يؤهلها لإثارة هذا الموضوع. ومع ذلك من الممكن أن يرغب الناس في أية ولاية في إجراء تغيير في التشريع الذي يحكم منظومة النقابة داخل ولاياتهم، وقد يكون قانون الحق في العمل السبيل الفعال الوحيد الذي يمكن خلاله تحقيق ذلك؛ ومن ثم يكون أفضل الأسوأ.

ولأنني أميل إلى اعتقاد أن قانون الحق في العمل في حد ذاته لن يكون له أي تأثير كبير في السلطة الاحتكارية للنقابات، فأنا لا أقبل هذا التبرير له جزئيًا على ما أعتقد. تبدو لي الحجج العملية ضعيفة للغاية لدرجة لا تجعلها تفوق أهمية الاعتراض على المبدأ.

(٣) الفصل العنصري في التعليم المدرسي

يثير الفصل العنصري في التعليم المدرسي مشكلة استثنائية لم تتناولها الملاحظات السابقة لسبب واحد فحسب؛ وهو أن التعليم المدرسي — في ظل الظروف الراهنة — يخضع لإدارة وسيطرة الحكومة في المقام الأول، وهذا يعني أنه لا بد من أن تتخذ الحكومة قرارًا صريحًا؛ فلا بد من أن تطبق الفصل العنصري أو الاندماج بين عناصر المجتمع. كلاهما يبدو لي حلًّا سيئًا، فإن من يؤمن منا بأن لون البشرة صفة ليس لها أية أهمية، وأنه يجدر بنا جميعًا الاعتراف بذلك، ويؤمن في الوقت نفسه بحرية الفرد، يواجه بذلك معضلة. فإذا كان على المرء أن يختار بين مساوئ فرض الفصل العنصري بالقوة أو فرض الاندماج بالقوة، فأنا أرى أنه من المستحيل ألا أختار الاندماج.

يطرح الفصل السابق — الذي كُتِب في البداية دون اهتمام على الإطلاق بمشكلة الفصل أو الاندماج العنصري — حلًّا مناسبًا يسمح بتجنب مساوئ الحلين، ويُعَدُّ مثالًا جيدًا على الخطط التي توضع لتعزيز الحرية عامة فتعمل على حل مشكلات الحرية على نحو خاص. إن الحل الملائم هو القضاء على الإدارة الحكومية للمدارس، ومنح الآباء حرية اختيار نوع المدرسة التي يريدون لأطفالهم الذهاب إليها. إضافة إلى ذلك، علينا جميعًا بالطبع أن نسعى قدر استطاعتنا — من خلال أفعالنا وأقوالنا — إلى تشجيع المواقف والآراء التي ستجعل المدارس المختلطة هي القاعدة والمدارس التي تطبق الفصل العنصري هي الاستثناء النادر.

إذا أخذ باقتراح كذاك الذي استعرضناه في الفصل السابق، فسيسمح بتطور مجموعة متنوعة من المدارس، بعضها تقبل التلاميذ البيض فقط، والبعض الآخر يقبل التلاميذ الزنوج فقط، وبعض آخر مختلط. وسيسمح ذلك بأن يكون الانتقال من مجموعة من المدارس إلى أخرى — أتمنى أن يكون إلى المدارس المختلطة — أمرًا تدريجيًا مع تغير مواقف المجتمع، وأيضًا سيجنبنا ذلك التضارب السياسي القاسي الذي أدى إلى كثير من التوتر الاجتماعي والفوضى في المجتمع. وسيسمح في هذا المجال على وجه الخصوص — كما يفعل السوق دائمًا بوجه عام — بالتعاون دون إلزام.[2]

لقد تبنت ولاية فرجينيا خطة بها العديد من السمات المشتركة مع الاقتراح الذي استعرضناه في الفصل السابق. وبالرغم من قبول هذه الخطة بهدف تجنب الاندماج الإلزامي، فإنني أتوقع أن تكون النتائج النهائية للقانون مختلفة تمامًا، وهذا الاختلاف بين النتيجة والهدف يمثل واحدًا من التبريرات الأساسية للمجتمع الحر. من المستحسن

أن نتيح للأفراد حرية اتباع منحنى اهتماماتهم الخاصة؛ وذلك لأنه من المستحيل التنبؤ بما بالمسار الذي ستسلكه. وفعلًا، كان هناك في المراحل الأولى من تطبيق الخطة بعض المفاجآت؛ فقد علمت أن أول المطالب بقسيمة لتمويل تغيير مدرسة طالب جاء من أب ينقل ابنه من مدرسة تطبق الفصل العنصري إلى مدرسة تطبق سياسة الاندماج. لم يقدم الأب طلب النقل لهذا الغرض فحسب، لكن قدمه ببساطة لأن المدرسة التي تطبق الاندماج تصادف أنها تقدم خدمة تعليمية أفضل. عند النظر إلى المستقبل، وفي حالة عدم إلغاء نظام القسائم، ستقدم ولاية فيرجينيا تجربة تمكننا من اختبار نتائج الفصل السابق. إذا ثبتت صحة تلك النتائج، ستشهد مدارس ولاية فيرجينيا ازدهارًا، مع زيادة في تنوعها، وارتفاع أساسي إن لم يكن هائلًا في جودة المدارس الرائدة، وارتفاع فيما بعد في جودة باقي المدارس بفعل الحافز الذي يعود الفضل فيه للمدارس الرائدة.

على الجانب الآخر من الصورة، ليس من المفترض بنا أن نكون بلهاء بدرجة تجعلنا نعتقد أن القيم والمعتقدات الراسخة يمكن اجتثاثها على المدى القريب بقوة القانون. أعيش بمدينة شيكاجو، ولا يوجد بشيكاجو قانون يفرض الفصل العنصري؛ بل تدعو قوانينها إلى الاندماج، ومع ذلك تتسم المدارس العامة بشيكاجو في واقع الأمر بالفصل العنصري تمامًا كالمدارس في غالبية المدن في جنوب الولايات المتحدة. ليس هناك شك تقريبًا في أنه إذا طُبِّقَ النظام الموجود بفرجينيا في شيكاجو، ستكون النتيجة انخفاضًا كبيرًا في الفصل العنصري، وازديادًا كبيرًا في نطاق الفرص المتوفرة للشباب الزنوج الأذكياء والأكثر طموحًا.

الفصل الثامن

الاحتكار والمسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال والنقابات العمالية

تحمل المنافسة مدلولين مختلفين تمامًا؛ ففي المحادثات العادية تعني المنافسة التنافس الشخصي من جانب فرد يسعى للتفوق على منافسٍ معروفٍ له، أما في عالم الاقتصاد، فتعني العكس تقريبًا. ليس هناك تنافس شخصي في السوق التنافسية. ليس هناك خصومة شخصية. إن مزارع القمح في السوق الحرة لا يشعر بوجود تنافس شخصي مع جاره، أو بأنه مهدد بوجود جاره، الذي يمثل المنافس له في واقع الأمر. وليس بوسع أي مشارك تحديد الشروط التي سيتمكن المشاركون الآخرون بواسطتها من الحصول على سلع أو وظائف. إن الجميع يقبل الأسعار التي يحددها السوق ولا يمكن لأي فرد أن يكون إلا تأثير واحد محدود على السعر مع أن المساهمين جميعًا يحددون السعر عن طريق التأثير المشترك لإجراءاتهم المنفصلة.

يوجد الاحتكار عندما يكون لفرد بعينه أو لشركة بعينها سيطرة كافية على منتج أو خدمة ما للتحديد الدقيق للشروط التي بناءً عليها يحصل أفراد آخرون عليها أساسًا. يقترب الاحتكار بطريقة أو بأخرى من المفهوم العادي للمنافسة بما أنه يشمل فعلًا التنافس الشخصي.

يثير الاحتكار نوعين من المشكلات للمجتمع الحر؛ الأول يتمثل في أن وجود الاحتكار يعني تقييد التبادل الطوعي عن طريق تقليص الخيارات المتاحة أمام الأفراد. أما النوع الآخر فهو أن وجود الاحتكار يثير قضية «المسئولية الاجتماعية»، كما اتُّفِقَ على تسميتها، للمحتكرين. إن المساهم في السوق التنافسية ليست لديه أية سلطة كبيرة لتغيير مصطلحات التبادل التجاري؛ فدوره غير ملحوظ تقريبًا ككيان منفصل؛ ومن ثم من الصعب الزعم أن لديه «مسئولية اجتماعية» باستثناء تلك المسئولية التي يشترك فيها كافة المواطنين

فيما يتعلق بالإذعان لقانون الوطن والعيش وفقًا لقواعده. إن للمحتكر دورًا أساسيًا ولديه تأثير وسلطة، ومن السهل الزعم أنه ينبغي له تفعيل سلطته ليس فحسب لتعزيز مصالحه الخاصة بل أيضًا لتعزيز الأهداف المرغوبة اجتماعيًا. ومع ذلك، فإن التطبيق واسع النطاق لهذا المبدأ قد يدمر المجتمع الحر.

لا شك أن المنافسة أمر مثالي، كالخط أو النقطة في الهندسة الإقليدية. لم ير أحد الخط الإقليدي قط — فهو ليس له عرض أو عمق — مع ذلك نجده جميعًا مفيدًا في أنه يجعلنا ننظر إلى العديد من المقاييس الإقليدية — كمقياس مهندس المساحة — باعتبارها خطوطًا إقليدية. على نحو مماثل، لا يوجد ما يسمى بمنافسة «محضة»؛ فكل منتج له بعض التأثير — بصرف النظر عن ضآلة هذا التأثير — على سعر المنتج الذي ينتجه. إن القضية الأساسية الضروري فهمها والضرورية لرسم السياسة هي ما إذا كان هذا التأثير مهمًا أو ينبغي تجاهله كما يستطيع مهندس المساحة تجاهل سُمْك ما يسميه «خطًا.» بالطبع، تتوقف الإجابة على المشكلة، لكن نتيجةً لدراستي الأنشطةَ الاقتصاديةَ في الولايات المتحدة، تتزايد دهشتي من مدى اتساع نطاق المشكلات والصناعات التي يكون من الملائم فيها التعامل مع الاقتصاد كما لو كان تنافسيًا.

إن المشكلات التي يثيرها الاحتكار هي تقنية وتشمل مجال لا أملك فيه أية كفاءة خاصة. بالتالي، يقتصر هذا الفصل على دراسة استقصائية سطحية تمامًا لبعض القضايا الأوسع مجالًا: نطاق الاحتكار، ومصادر الاحتكار، والسياسة الحكومية الملائمة، والمسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال والنقابات العمالية.

(١) نطاق الاحتكار

هناك ثلاثة مجالات رئيسية للاحتكار يستدعي كل منها اهتمامًا خاصًا: الاحتكار في الصناعة، والاحتكار في النقابات العمالية، والاحتكار الذي تسببه الحكومة.

(١-١) الاحتكار في الصناعة:

إن أهم الحقيقة فيما يتعلق باحتكار الشركات هي عدم أهميته نسبيًا من وجهة نظر الاقتصاد ككل؛ فهناك أربع ملايين شركة عاملة مستقلة في الولايات المتحدة تقريبًا؛ وما يقرب من أربعمائة ألف شركة جديدة تُؤَسَّسُ كل عام إلى جانب عدد أقل بعض الشيء

يُغْلَقُ سنويًا، كذلك فإن ما يقرب من خمس السكان العاملين هم من أصحاب المهن الحرة، وفي كل صناعة تقريبًا يمكن ذكرها هناك عمالقة وأقزام جنبًا إلى جنب.

وبعيدًا عن هذه الآراء العامة، من الصعب تحديد مقياس موضوعي ومُرْضٍ لتحديد نطاق الاحتكار والمنافسة، ولقد أشرنا إلى السبب الرئيسي فعلًا وهو أن هذه المفاهيم كما تُسْتَخْدَمُ في النظرية الاقتصادية هي افتراضات مثالية تهدف إلى تحليل مشكلات خاصة بدلًا من وصف الأوضاع الحالية. كنتيجة لذلك، لا يمكن أن يوجد تحديد قاطع لما إذا كانت مشروعات أو صناعات بعينها يمكن اعتبارها احتكارية أو تنافسية. إن صعوبة تحديد معاني محددة لهذين المصطلحين تؤدي إلى الكثير من سوء الفهم؛ حيث تستخدم الكلمة نفسها للإشارة إلى أشياء مختلفة، حسب خلفية التجربة والخبرة من حيث ماهية حالة التنافس التي تُنَاقَش فيها. ولعل المثال الأبرز هو المستوى الذي يصفه الطالب الأمريكي بأنه احتكاري، والنظم التي يرى الأوربي أنها عالية التنافسية. كنتيجة لذلك، فإن الأوربيين — الذين يفسرون الأدب والفكر الأمريكيين وفقًا للمعنى المرتبط بمصطلحي المنافسة والاحتكار في أوربا — يميلون إلى الاعتقاد أن هناك مستوى من الاحتكار في الولايات المتحدة أكبر كثيرًا مما يوجد في الواقع.

حاولت العديد من الدراسات — وعلى وجه الأخص تلك التي أجراها جيه وارين ناتر وجورج جيه ستيجلر — تصنيف الصناعات كاحتكارية، وتنافسية بمستوى يجعلها تحقق نتائج، وصناعات تديرها الحكومة أو تشرف عليها، وحاولت الدراسات أيضًا تقفي أثر التغييرات عبر الزمن في هذه الفئات،[1] وخلصت الدراسات إلى أنه اعتبارًا من عام ١٩٣٩، يمكن النظر إلى ما يقرب من ربع الاقتصاد باعتباره خاضعًا لإدارة أو إشراف الحكومة. ومن بين الثلاثة أرباع المتبقية، يمكن النظر إلى الربع بحد أقصى — وربما ١٥٪ في المائة — على أنه احتكاري، وفيما يمكن وصف ثلاثة أرباع وربما ٨٥٪ بأنها تنافسية. لقد شهد القطاع الخاضع لإدارة أو إشراف الحكومة نموا كبيرًا على مدار نصف القرن المنصرم تقريبًا، ولكن من الناحية الأخرى، لم يبدُ أن هناك أي اتجاه في نطاق القطاع الخاص نحو زيادة نطاق الاحتكار بل إنه من الممكن أن يكون قد تقلص كثيرًا.

أظن أن هناك انطباعًا منتشر على نطاق واسع يقول بأن الاحتكار أهم مما تشير إليه هذه التقديرات وكان آخذًا في النمو بخطى ثابتة على مر الزمان، ويكمن أحد أسباب هذا الرأي الخاطئ في النزعة إلى الخلط بين الحجم المطلق والحجم النسبي. فأثناء نمو الاقتصاد، ازداد حجم الشركات في المطلق، وفسر البعض ذلك على أن تلك الشركات

أصبحت تمثل قطاعًا أكبر من السوق، في حين أن السوق ربما تكون قد نمت نموًا أسرع بكثير. سببٌ ثانٍ لهذا الرأي الخاطئ هو أن الاحتكار يتمتع بقدر من الأهمية ويستدعي مستوى من الاهتمام أعلى من المنافسة. فإذا طلب من الأفراد إعداد قائمة بالصناعات الرئيسية في الولايات المتحدة، سيدرج الجميع تقريبًا في تلك القائمة إنتاج السيارات، فيما سيدرج القليل تجارة الجملة. على الرغم من ذلك، تفوق تجارةُ الجملة إنتاجَ السيارات أهميةً بمقدار الضعف، ولكن لأن تجارة الجملة أعلى تنافسيةً، فتجذب اهتمامًا أقل، ولا يستطيع إلا القليل أن يذكروا أسماء شركات رائدة في تجارة الجملة، ومع ذلك فبعض منها ضخم للغاية في الحجم المطلق. ومع أن إنتاج السيارات صناعة تتميز بتنافسية عالية في بعض الأوجه، فإنها تضم شركات أقل وبالطبع أقرب إلى الاحتكار، وبإمكان الجميع ذكر الشركات الرائدة في إنتاج السيارات. وإذا أردنا مثالًا بارزًا آخر، يمكن ذكر الخدمات المنزلية وهي صناعة أهم كثيرًا من مجال الهاتف والبرق. أما السبب الثالث فهو الانحياز العام والميل إلى المغالاة في التأكيد على أهمية الكبير مقابل الصغير، وهو الأمر الذي تُعِدُّ النقطة السابقة مجرد توضيح خاص له. وأخيرًا فإن السمة الأساسية لمجتمعنا هي طبيعته الصناعية، وهذا يؤدي إلى المغالاة في التأكيد على أهمية قطاع الصناعة من الاقتصاد، والذي لا يمثل سوى ربع الإنتاجية أو التوظيف، كما أن الاحتكار مهيمن في الصناعة أكثر من أية قطاعات أخرى من الاقتصاد.

إن المغالاة في تقدير أهمية الاحتكار مصحوبة — للأسباب نفسها إلى حد بعيد — بمغالاة في تقدير أهمية تلك التغيرات التكنولوجية التي تعزز الاحتكار مقارنة بتلك التي تعزز المنافسة. على سبيل المثال، نبِّه تنبيهًا شديدًا إلى أهمية انتشار الإنتاج الكمي انتشارًا كبيرًا، ولم تحظ التطورات في وسائل النقل والاتصال التي عززتها المنافسة — عن طريق التقليل من أهمية الأسواق الإقليمية المحلية واتساع نطاق المنافسة — سوى باهتمام أقل كثيرًا. فالهتمام المتزايد بصناعة السيارات أمر عادي، مع أن نمو صناعة النقل بالشاحنات التي تقلل الاعتماد على السكك الحديدية الضخمة مر دون اهتمام يُذْكَرُ، وكذلك التركيز المتضائل على مجال الصلب.

(١-٢) احتكار النقابات العمالية:

هناك ميل مشابه للمغالاة في تقدير أهمية الاحتكار في القطاع العمالي. تضم نقابات العمال ما يقرب من ربع السكان العاملين وهذا يقود إلى المغالاة في تقدير أهمية النقابات من

ناحية هيكل الأجور حق التقدير؛ فالعديد من النقابات ليس لها أي أثر، حتى النقابات القوية والفعالة ليس لها سوى تأثير محدود في هيكل الأجور. ويتضح — في نقابات العمال أكثر من الصناعة — سببُ وجود ميل قوي للمغالاة في تقدير أهمية الاحتكار. في نقابة عمالية ما، تأتي أية زيادة في الأجور عبر النقابة، مع أنها قد لا تكون نتيجة لمنظومة النقابة. لقد ارتفعت أجور الخدم المنزليين ارتفاعًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، وإذا كان هناك نقابة للخدم المنزليين، لجاءت الزيادة عبر النقابة وكانت نُسِبَتْ إليها.

ليس من المقصود من هذا الحديث أن النقابات لا تشكل أهمية؛ فكما في احتكار الشركات، تلعب دورًا مهمًا ذا مغزى في جعل معدلات الأجور مختلفة عما كان سيقرره السوق، والاستخفاف بأهميتها خطأ لا يختلف عن المغالاة في تقدير أهميتها. طَرَحْتُ ذات مرة تقديرًا تقريبيًا يوضح إنه لأن العاملين المسجلين في النقابات يمثلون ما يتراوح بين ١٠٪ إلى ١٥٪ من السكان فقد ارتفعت أجور العاملين بنسب تتراوح بين ١٠٪ إلى ١٥٪ من السكان. هذا يعني أن ما يقرب من ٨٥٪ أو ٩٠٪ من السكان العاملين انخفضت أجورهم بنسبة ٤٪ تقريبًا.[2] ومنذ أن طرحت تلك التقديرات، أجرى العديد من الأشخاص دراسات أكثر تفصيلًا؛ ورأيي في هذا الصدد أن تلك الدراسات تركت نتاج على نفس القدر من قوة حجة التقديرات التي طرحتها.

إذا رفعت النقاباتُ الأجورَ في وظيفة ما أو مجال بعينه، فهذا يؤدي بالضرورة إلى جعل فرص التوظيف المتاحة في تلك الوظيفة أو المجال أقل مما يمكن أن يحدث في حالات أخرى، تماما كما يؤدي ارتفاع سعر أية سلعة إلى انخفاض الكمية التي تُشْتَرَى منها. والنتيجة سوف تتمثل في زيادة عدد الباحثين عن وظائف أخرى، وهذا يجبر الأجور على الانخفاض في وظائف أخرى. ونظرًا لأن النقابات العمالية كانت الأقوى بشكل عام بين الجماعات المهنية التي كان أفرادها يحصلون على أجور مرتفعة بأية حال، تمثل أثرها في رفع أجر العامل الذي يحصل على أجر مرتفع على حساب العمال الذين يحصلون على أجور منخفضة؛ ومن ثم لم تضر النقابات المواطنين عامةً والعمال ككل فحسب بسبب سوء استخدام طريقة عمل النقابة؛ بل أدت أيضًا إلى زيادة الفروق بين دخول أفراد الطبقة العمالية بشكل أكبر نتيجة لتقلص عدد الفرص المتاحة أمام معظم العمال المتضررين.

فإذا نظرنا للأمر من إحدى زواياه، سنجد اختلافًا مهمًا بين احتكار النقابات العمالية واحتكار القطاع الخاص. ففي حين أنه لم يبدو أن هناك أي ميل متصاعد في أهمية احتكار

القطاع الخاص على مدار نصف القرن المنصرم، إلا أن هذا الميل ظهر في احتكار النقابات العمالية بكل تأكيد. وزادت أهمية النقابات العمالية على نحو ملحوظ أثناء الحرب العالمية الأولى، وتناقصت أثناء العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، ثم حققت طفرة كبيرة صعودًا أثناء عهد برنامج الصفقة الجديدة؛ ورسخت أقدامها أثناء الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها. وفي الآونة الأخيرة، حافظت على مكانتها بالكاد أو تدنت، ولكن ذلك التدني لا يعكس تدنيًا موازيًا داخل نطاق مجالات أو وظائف بعينها بل يعكس تدنيًا في أهمية تلك المجالات أو الوظائف التي تكون فيها النقابات مهمة مقارنةً بتلك التي تكون فيها النقابات ضعيفة. إن المقارنة التي أعقدها بين احتكار النقابات العمالية واحتكار القطاع الخاص دقيقة للغاية في أحد الجوانب. فإلى حد ما، لعبت النقابات العمالية دور الوسيلة لتطبيق الاحتكار في بيع المنتجات، ويتجلى المثال الأوضح على ذلك في مجال الفحم؛ حيث كان قانون جافي للفحم محاولةً لتقديم الدعم القانوني لاتحاد احتكاري لتحديد الأسعار (كارتل) تَشَكَّلَ من شركات تشغيل المناجم. وعندما أُقر بعدم دستورية ذلك القانون في منتصف الثلاثينات، ملأ جون إل لويس إلى جانب اتحاد عمال مناجم أمريكا الشمالية الفراغ الناجم عن إسقاط القانون؛ إذ استطاع لويس — من خلال الدعوة إلى الإضراب عن العمل وتعليق العمل متى كانت كمية الفحم في السوق كبيرة للغاية بدرجة تهدد بخفض الأسعار — التحكمَ في الناتج ومن ثم الأسعار مع دعم غير معلن من الصناعة. انقسمت المكاسب من إدارة ذلك الكارتل بين شركات تشغيل مناجم الفحم وعمال المناجم، وجاءت المكاسب بالنسبة لعمال المناجم في صورة ارتفاع معدلات الأجور، وهو ما أدى بالطبع إلى انخفاض عدد عمال المناجم؛ ومن ثم لم يشترك في جني المكاسب من ذلك الكارتل إلا عمال المناجم الذين استمروا في وظيفتهم فحسب حتى أنهم حصلوا على جزء كبير من المكاسب في صورة فترات راحة عمل أطول. إن احتمال اضطلاع النقابات بهذا الدور مستمد من إعفائها من قانون شيرمان لمكافحة للاحتكار؛ حيث استغلت العديد من النقابات هذا الإعفاء حتى إن التوصيف الأدق لها صار أنها شركات تقدم خدمات تطبيق الكارتل في أية صناعة لا منظمات عمالية؛ ولعل نقابة سائقي الشاحنات المثال الأبرز على ذلك.

(١-٣) الاحتكار الحكومي والاحتكار الذي تدعمه الحكومة:

إن الاحتكارَ الحكوميَّ المباشرَ في إنتاج سلع البيع في الولايات المتحدة ليس واسعَ النطاق للغاية. والأمثلة الواضحة على ذلك هيئة البريد، وإنتاج الطاقة الكهربية التي تحتكرها

سلطة وادي تينيسي وغيرها من محطات توليد الطاقة الكهربية المملوكة للحكومة، وقطاع خدمات الطرق السريعة التي تباع بيعًا غير مباشر عن طريق فرض ضريبة البنزين أو بيعًا مباشرًا عن طريق رسوم دخول المدن. علاوة على ذلك، أصبحت الحكومةُ الفيدراليةُ أساسيًا المشتريَ الوحيدَ لمنتجات العديد من الشركات وصناعات كاملة مع ازدياد موازنة الدفاع والفضاء والبحث، كما هي الحال الآن. هذا الأمر يثير مشكلات خطيرة للغاية فيما يتعلق بالحفاظ على المجتمع الحر، لكن ليست بالمشكلات التي يأتي «الاحتكار» كسبب لها.

ازدادت الاستعانة بالحكومة في إقامة الاتحادات الاحتكارية والنظم الاحتكارية بين المنتجين في القطاع الخاص ودعمها وتفعيلها تفعيلًا أسرع من الاحتكار الحكومي المباشر، وأصبحت أهمية الاحتكار المدعوم حكوميًا في الوقت الحالي تفوق كثيرًا أهمية الاحتكار الحكومي المباشر. وتُعَدُّ لجنة التجارة بين الولايات مثالًا على ذلك نشأ في مرحلة مبكرة، وقد اتسع مداها من السكك الحديدية إلى النقل بالشاحنات وغيرها من وسائل والنقل، ولا شك أن أسوأ مثال معروف هو البرنامج الزراعي؛ فهو عبارة عن اتحاد احتكاري تتولى الحكومة بشكل أساسي تنفيذه. من الأمثلة الأخرى لجنة الاتصالات الفيدرالية، بسيطرتها على الراديو والتليفزيون؛ لجنة الطاقة الفيدرالية، وبسيطرتها على البترول والغاز المتداول بين الولايات. وهيئة الطيران المدني، بسيطرتها على الخطوط الجوية، وتطبيق مجلس الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة القصوى التي يمكن أن تدفعها المصارف على الودائع الآجلة، والحظر القانوني على دفع الفائدة على الودائع تحت الطلب.

هذه الأمثلة على المستوى الفيدرالي. وإضافة إلى ذلك، كان هناك تزايد كبير لحالات مماثلة على مستوى الولايات والمستوى المحلي؛ فهيئة سكك حديد تكساس — والتي، حسبما أعرف، ليس لها علاقة بالسكك الحديدية — تطبق قيودًا إنتاجيةً على آبار النفط عن طريق تحديد عدد الأيام التي يمكن أن تنتج فيها الآبار، وتقوم الهيئة بذلك تحت مسمى الحفاظ على البيئة لكنها في الواقع تفعل ذلك بغرض التحكم في الأسعار. وفي الآونة الأخيرة، وفرت حصص الاستيراد الفيدرالية على البترول دعمًا كبيرًا للهيئة، ويبدو لي أن إيقاف آبار البترول عن العمل في معظم الأوقات للحفاظ على مستوى الأسعار نوعًا من البطالة المقنعة يشبه تمامًا دفع مال لرجال إطفاء حرائق قاطرات الديزل لبقائهم عاطلين عن العمل. وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض ممثلي المشروعات التجارية الذين هم أكثر من يدين البطالة المقنعة باعتبارها انتهاكًا للاقتصاد الحر — وهو ما يحدث في مجال النفط بشكل واضح — لا ينبسون ببنت شفة على الإطلاق فيما يتعلق بتعيين عدد كبير من الموظفين أكثر مما تتطلب حاجة العمل في قطاع النفط.

تعد شروط ترخيص مزاولة المهن، التي سنناقشها في الفصل القادم، مثالًا آخر على الاحتكار الذي تخلقه الحكومة وتدعمه على مستوى الولايات. كذا، تضرب القيود المفروضة على عدد سيارات الأجرة التي يمكن تشغيلها مثالًا على القيود المشابهة على المستوى المحلي. ففي ولاية نيويورك، يباع الشعار الذي يمثل الحقَّ في تشغيل سيارة أجرة مستقلة الآن بما يقرب من ٢٠ ألف دولار إلى ٢٥ ألف دولار، وفي ولاية فيلادلفيا يباع بما يقرب من ١٥ ألف دولار. ويأتي سن قوانين البناء كمثال آخر على المستوى المحلي، وهي القوانين التي تهدف في ظاهرها إلى سلامة المجتمع، لكنها في الواقع تخضع لسيطرة نقابات البناء التجارية أو جمعيات لشركات المقاولات الخاصة. إن مثل هذه القيود عديدة وتنطبق على مجموعة كبيرة من الأنشطة على مستوى المدينة والولاية، وكل ذلك يشكل قيودًا استبدادية على قدرة الأفراد على ممارسة تبادل تجاري طوعي بعضهم مع بعض، كما أنها تقيد من الحرية وتعزز من إهدار الموارد في آن واحد.

يأتي منح براءات الاختراع للمخترعين وحقوق النشر للمؤلفين من بين الأنواع الأخرى للاحتكار الذي تخلقه الحكومة وهو مختلف تمامًا من حيث المبدأ عن الأنواع التي أخذناها بعين الاعتبار حتى الآن. وهذان المجالان مختلفان، لأنه يمكن النظر إليهما على حدٍ سواء على أنهما يعرفان حقوق الملكية. بمعنى حرفي، إذا كنت أملك حق ملكية قطعة معينة من الأرض، يمكن زعم أنني احتكر هذه القطعة، وهذا الاحتكار حددته الحكومة وطبقته. وفيما يتعلق بالاختراعات والمطبوعات، تتمثل المشكلة فيما إذا كان محبذًا تطبيق حق ملكية مماثل أم لا. إن هذه المشكلة جزء من الحاجة العامة لاستخدام الحكومة في تحديد ما يجب اعتباره كملكية وما لا يجب اعتباره كذلك.

في كل من براءات الاختراع وحقوق النشر على حدٍ سواء، هناك حجة مشروعة قوية لتحديد حقوق الملكية. وما لم يتحقق ذلك، سيرى المخترع أنه من الصعب أو من المستحيل الحصول على مقابل للإسهام الذي يقدمه اختراعه في الإنتاجية، أي أنه سيقدم فائدة لأشخاص آخرين ولا يمكن تعويضه عنها في المقابل؛ ومن ثم، لن يجد أي حافز لتكريس وقته وجهده اللازم لتقديم الاختراع، وتنطبق الاعتبارات نفسها على الكاتب.

وفي الوقت نفسه، هناك تكاليف ضمنية في الأمر؛ فمن ناحية، هناك العديد من «الاختراعات» غير قابلة للتسجيل كبراءة اختراع. على سبيل المثال، «مخترع» متجر البقالة الكبير (السوبر ماركت)، حقق مكاسب كبيرة لأشخاص آخرين ولا يمكنه أن يطلب منهم مقابلًا لما فعل. وبقدر ما كانت إمكانية الحصول على براءة والمطلوبة لنوع من الاختراعات

مطلوبةً في الأنواع الأخرى، فإن وجود براءات الاختراع يميل إلى تحويل النشاط إلى اختراع يمكن الحصول على براءة له. ومن ناحية أخرى، فإن الاختراعات الهامشية أو تلك التي قد تكون شرعيتُها محلَّ شك إذا نوقشت في المحكمة تُسْتَخْدَمُ غالبًا كوسيلة للإبقاء على النظم التواطؤية الخاصة التي كان استمرارها سيصبح أصعب أو مستحيلًا في ظروف أخرى.

إن ما سبق ملاحظاتٌ سطحيةٌ للغاية حول مشكلة صعبة ومهمة، لا أهدف فيها إلى اقتراح أية إجابة خاصة بل أهدف لتوضيح سبب وجود براءات الاختراع وحقوق النشر في فئة مختلفة من الاحتكارات المدعومة حكوميًا، ولتوضيح مشكلة السياسة الاجتماعية التي تثيرها. ثمة شيء واضح هنا؛ ليست الظروف الخاصة المتعلقة ببراءات الاختراع وحقوق النشر — على سبيل المثال، منح حماية براءة الاختراع لسبعة عشر عامًا وليس مدة أخرى — مسألة مبدأ بل مسألة ذريعة نفعية تقررها الاعتبارات العملية، وأميل شخصيًا إلى الاعتقاد أن فترة أقصر كثيرًا لحماية براءة الاختراع قد تكون محبذة أكثر. لكن هذا حكم عرضي على قضية أُجريت بشأنها الكثير من الدراسات التفصيلية ولا يزال هناك حاجة إلى إجراء المزيد؛ من ثم فهو جدير بثقة أقل.

(٢) مصادر الاحتكار

هناك ثلاثة مصادر رئيسية للاحتكار: الاعتبارات «التقنية» والدعم الحكومي المباشر وغير المباشر وتآمر القطاع الخاص.

(٢-١) الاعتبارات التقنية:

كما أشرت في الفصل الثاني، ينشأ الاحتكار إلى حد ما نتيجة للاعتبارات التقنية التي تجعل وجود شركة واحدة بدلًا من عدة شركات أفعل أو أوفر. والمثال الأبرز على ذلك شبكات الهاتف وشبكات المياه وما شابه في مجتمع واحد. ليس ثمة أي حل مُرْضٍ للاحتكار التقني للأسف، ولا يوجد سوى اختيار بين ثلاثة حلول سيئة: احتكار القطاع الخاص غير الخاضع للتشريعات، واحتكار القطاع الخاص الخاضع للتشريعات الحكومية، والإدارة الحكومية.

يبدو من المستحيل وضع اقتراح عام يفيد بأن أحد هذه الحلول السيئة أجدر بالتفضيل عن الحلين الآخرين في كافة الحالات. وكما ذكرنا في الفصل الثاني، يتمثل

الضرر الكبير للتنظيم الحكومي أو الإدارة الحكومية للاحتكار في الصعوبة البالغة لإلغائه. بالتالي، أميل إلى تأييد أن أفضل الأسوأ هو احتكار القطاع الخاص غير الخاضع للتشريعات الحكومية حيثما كان ذلك ممكنًا. ومن الراجح للغاية أن تقوض التغيراتُ الديناميكيةُ هذا الاحتكارَ لكن على الأقل هناك مجال لإتاحة الفرصة لهذه التغيرات أن تحدث تأثيرًا. حتى على المدى القصير، هناك عامةً نطاق من البدائل أوسع مما يبدو للوهلة الأولى؛ ومن ثم فإن نشاط شركات القطاع الخاص محدود تمامًا في النطاق الذي تكون فيه مربحة من أجل الحفاظ على الأسعار فوق التكلفة. علاوة على ذلك، وكما شاهدنا، فإن الهيئات التنظيمية غالبًا ما تميل إلى السقوط تحت طائلة تحكم المنتجين؛ وبالتالي قد لا تصبح الأسعار أقل مع وجود التنظيم من عدمه.

ولحسن الحظ، فإن المجالات التي تجعل فيها الاعتبارات التقنية الاحتكارَ نتيجةً محتملةً أو ممكنةً محدودةٌ تمامًا، وقد لا تشكل أي تهديد خطير للحفاظ على الاقتصاد الحر، لولا الاتجاه نحو تطبيق تشريعات تنظيمية — وهو ما يُبَرَّرُ بأن الاعتبارات التقنية سوف تؤدي إلى الاحتكار — على حالات تكون فيها هذه التشريعات غير مبررة التطبيق.

(٢-٢) الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر:

لعل أهم مصدر للسلطة الاحتكارية هو الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر، وقد ذكرنا أعلاه العديدَ من الأمثلة على الدعم الحكومي المباشر المقبول. يتألف الدعم غير المباشر للاحتكار من إجراءات تُتَّخَذُ لأغراض أخرى ويترتب عليها — بشكل غير مقصود في أغلب الأحيان — فرض قيود على المنافسين المحتملين للشركات الحالية. ولعل الأمثلة الثلاث الأوضح هي التعريفة الجمركية، والتشريعات الضريبية، وتطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بالمنازعات العمالية.

فُرِضَتْ التعريفة الجمركية بالطبع لحماية الصناعات المحلية عامةً، مما يعني وضع معوقات أمام المنافسين المحتملين. ودائمًا ما تتعارض التعريفة الجمركية مع حرية الأفراد في الاشتراك في أي تبادل طوعي. وفوق هذا وذاك، يتعامل الليبرالي مع الفرد، وليس شعب أو مواطن دولة بعينها، على أنه وحدته التي يقيس عليها؛ ومن ثم يعتبر الموقف الذي يُمْنَعُ فيه مواطنو الولايات المتحدة وسويسرا من إتمام تبادل تجاري سيحقق مكاسب للطرفين انتهاكًا للحرية لا يختلف عن انتهاك الحرية عند منع مواطنين من الولايات المتحدة من فعل الأمر نفسه. ولا تؤدي التعريفة الجمركية بالضرورة إلى الاحتكار إذا كانت السوق

المفروضة عليها التعريفة خاصة بصناعة محمية كبيرة بدرجة كافية وتسمح الظروف التقنية بوجود العديد من الشركات؛ فيمكن أن تكون هناك منافسة فعالة على المستوى المحلي للصناعة المحمية، كما في الولايات المتحدة مع صناعة المنسوجات. ولكن من الواضح أن التعريفة الجمركية تعزز فعلًا من الاحتكار، فمن الأيسر كثيرًا أن تتواطأ بضع شركات لتثبيت الأسعار عن أن تتواطأ عدة شركات، ومن الأيسر بوجه عام أن تتواطأ شركات في البلد نفسها من أن تتواطأ شركات في بلدان مختلفة. وقد وفرت التجارة الحرة الحماية لبريطانيا من الاحتكار واسع النطاق في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، على الرغم من صغر حجم سوقها المحلية نسبيًا وكبر حجم العديد من الشركات، ثم أصبح الاحتكار مشكلة شديدة الخطورة في بريطانيا منذ التخلي عن التجارة الحرة، للمرة الأولى بعد الحرب العالمية الأولى ثم أصبح أوسع نطاقًا في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين.

أما تأثيرات التشريعات الضريبية، فكانت غير مباشرة أكثر لكنها لا تقل أهمية. ومن أهم العوامل الربط بين ضريبة دخل الأفراد والشركات معا وبين المعاملة الخاصة لأرباح رأس المال في إطار ضريبة دخل الأفراد. لنفترض أن شركة تجني دخلًا يعادل مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى ضرائب الشركة. فإذا دفعت الشركة المليون دولار بالكامل للمساهمين كحصص ربحية، لا بد من إدراج هذا المبلغ كجزء من دخلها الخاضع للضريبة. لنفترض أنها ستضطر إلى دفع ٥٠٪ في المتوسط من هذا الدخل الإضافي كضريبة على الدخل، سيتوفر لديها حينئذ ٥٠٠ ألف دولار فقط لإنفاقها على الاستهلاك أو لادخارها واستثمارها. وإذا لم تدفع الشركة بدلًا من ذلك حصصًا ربحية نقدًا للمساهمين، سيتوفر لديها المليون دولار كاملًا لاستثماره داخليًا. ستتجه إعادة الاستثمار هذه إلى رفع القيمة الرأسمالية لسهم الشركة، ويمكن للمساهمين — الذين كان من الممكن أن يدخروا المال إذا تم توزيعه — الاحتفاظ بالسهم ببساطة وإرجاء كافة الضرائب حتى بيع السهم. سيدفعون — هم وغيرهم ممن يبيعون في وقت مبكر لتحويل الدخل إلى نقود للاستهلاك — الضرائب بمعدلات الأرباح الرأسمالية، والتي تقل عن المعدلات المفروضة على الدخل المنتظم.

يشجع هذا الهيكل الضريبي الاحتفاظ بمكاسب الشركة، حتى إذا كان العائد الذي يمكن كسبه داخل الشركة أقل على نحو ملحوظ من العائد الذي يمكن لحامل السهم كسبه بنفسه عن طريق استثمار أمواله خارج الشركة؛ إذ أن عائد الاستثمار داخل الشركة قد يصبح أعلى نظرًا نتيجة ادخار الضريبة، ويؤدي هذا إلى إهدار رأس المال، نتيجةً لاستخدامه في أغراض أقل إنتاجية بدلًا من أغراض أكثر إنتاجية، وكان ذلك

من بين الأسباب الرئيسية للاتجاه الذي ساد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نحو التنويع الأفقي؛ إذ بحثت الشركات عن منافذ لأرباحها، وأيضا فإنه يمثل مصدرَ قوة رائعًا للشركات الكبيرة المعروفة مقارنةً بالشركات الجديدة. ويمكن أن تكون الشركات المعروفة أقل إنتاجية من الشركات الجديدة، إلا أنه يتوفر لدى حملة أسهم هذه الشركات حافز للاستثمار فيها بدلًا من توزيع الدخل بحيث يمكنهم الاستثمار في الشركات الجديدة من خلال سوق رأس المال.

من أهم مصادر احتكار النقابات العمالية الدعم الحكومي، وتأتي شروط ترخيص مزاولة المهنة وقوانين البناء وما إلى ذلك، وما ناقشناه أعلاه من بين المصادر. كذا تعد التشريعات التي تمنح حصانات خاصة للنقابات العمالية — كالإعفاء من قوانين مناهضة الاحتكار والقيود على مسئولية النقابة والحق في المثول أمام محاكم خاصة وما إلى ذلك — مصدرًا آخر. ولعل ما لا يقل أهمية أو هو أهم من كلا المصدرين هو المناخ العام للرأي وتنفيذ القانون بتطبيق معايير مختلفة للإجراءات التي تُتَّخَذُ لتسوية أي نزاع عمالي عن الإجراءات نفسها التي تُتَّخَذُ في ظل ظروف أخرى. فإذا خرب أشخاص سيارة أو دمروا ممتلكات، لمجرد الأذى أو على سبيل الانتقام، لن يسعى أحد للدفاع عنهم من العواقب القانونية. أما إذا ارتكب الأشخاص الأفعال نفسها في سياق نزاع عمالي، فقد يفلتون من العقاب. إن من الصعب أن تمر الإجراءات النقابية التي تنطوي على عنف أو قهر مادي سواء كان فعليًا أو محتملًا، لولا الرضوخ غير المعلن للسلطات.

(٢-٣) تآمر الشركات الخاصة:

المصدر الأخير للاحتكار هو تآمر القطاع الخاص. وكما قال آدم سميث: «فنادرًا ما يجتمع أرباب تجارة واحدة، حتى على سبيل السمر واللهو، إلا وانتهت محادثاتهم بمؤامرة ضد عامة الناس أو بحيلة ما لرفع الأسعار.»[3] لذا، فإن مثل هذه الترتيبات التآمرية أو الاتحادات الاحتكارية السرية في ازدياد مستمر، لكنها غير مستقرة ولا تدوم لفترة طويلة عامةً ما لم تدعمها الحكومة. إن إقامة اتحادات احتكارية، عن طريق رفع الأسعار، يجعل من المربح بالنسبة لغير الأعضاء في أحد التنظيمات أن يدخلوا في الصناعة التي يعمل بها هذا التنظيم. علاوة على ذلك، نظرًا لأنه لا يمكن وضع سعر مرتفع سوى عن طريق تقييد المساهمين بالاتحاد للإنتاج بحيث يبقى دون المستوى الذي يودونه بسعر ثابت، فهناك حافز أمام كل مساهم على حدة لخفض السعر في سبيل زيادة إنتاجه، ويأمل كل مساهم

بالطبع أن يلتزم باقي الأفراد بالاتفاق، ولا يتطلب انهيار الاتحاد سوى وجود شخص «مخادع» واحد أو على أقصى تقدير بضعة «مخادعين» ممن يكونون في الواقع من رموز العمل الخيري والاجتماعي. وعند غياب الدعم الحكومي عن تفعيل الاتحاد الاحتكاري، يكتسب أعضاء الاتحاد ثقة كبيرة في أنهم سيحققون النجاح الكامل الفوري.

لقد كان الدور الرئيسي لقوانين مكافحة الاحتكار الحد من مثل ذلك التآمر بين الشركات الخاصة، إلا أن إسهامها الأساسي في هذا الصدد من خلال الملاحقة القضائية الفعلية كان أقل من إسامهما المتحقق من خلال بنتائجها غير المباشرة؛ فقد استثنت هذه القوانين الحيل التآمرية الواضحة — كالاجتماعات العامة لهذا الغرض بعينه — ومن ثم جعلت التآمر أعلى ثمنًا. الأهم من ذلك، أنها أكدت ثانية على مبدأ القوانين العرفية الذي يفيد بأن الاتحادات الرامية إلى تقييد التجارة لا يُعْتَدُّ بها في المحاكم. في البلدان الأوروبية المختلفة، ستنفذ المحاكم اتفاقية اشتركت فيها مجموعة من الشركات للبيع من خلال هيئة بيع مشتركة فحسب، وتلتزم الشركات بدفع غرامات محددة إذا أخلت بالاتفاق. أما في الولايات المتحدة، قد لا يكون ذلك الاتفاق نافذًا في المحاكم، وهذا الاختلاف واحد من الأسباب الرئيسية لاستقرار الاتحادات الاحتكارية في البلدان الأوربية بقدر أكبر وأوسع نطاقًا عن الولايات المتحدة.

(٣) السياسة الحكومية الملائمة

إن الضرورة الأولى الملحة في سياق السياسة الحكومية هي القضاء على تلك الإجراءات التي تدعم الاحتكار دعمًا مباشرًا، سواءً كان احتكار الشركات أو احتكار النقابات العمالية، والتفعيل العادل للقوانين المفروضة على الشركات والنقابات العمالية على حدٍ سواء. فلا بد من أن يخضعا لقوانين مكافحة الاحتكار، ولا بد من أن يعامل كلاهما على قدم المساواة فيما يتعلق بالقوانين الخاصة بتدمير الممتلكات وبالتدخل في الأنشطة الخاصة.

وبخلاف ذلك، من الممكن أن تكون الخطوة الأهم والأفعل نحو تقليص سلطة الاحتكار إصلاحًا شاملًا لقوانين الضرائب؛ فيجب إلغاء الضرائب المفروضة على الشركات، وسواء حدث ذلك أم لم يحدث، ينبغي أن تلتزم الشركات بنسب الأرباح التي لم توزع كحصص ربحية على المساهمين الأفراد. بعبارة أخرى، عندما تصدر الشركة شيكات بحصص الأرباح، ينبغي أن ترسل أيضًا وثيقة تقول فيها: «إضافة إلى هذه الحصة الربحية المقدرة بـ... سنتًا لكل سهم، ربحت شركتكم أيضًا ... سنتًا لكل سهم أعيد

استثماره.» ينبغي أن يصبح المساهم ملزمًا بعد ذلك بإضافة الأرباح المتحققة والتي لم تُوَزَّعْ بعد إلى عائد الضرائب الخاص به إضافةً إلى حصته الربحية، ومع ذلك، ستبقى الشركات حرة في إعادة توظيف المال بقدر ما تريد، غير أنه لن يصبح لديها أي حافز لفعل ذلك سوى الحافز المناسب وهو أن تكون قادرة على تحقيق مكاسب داخل الشركة أكثر مما يمكن للمساهم كسبه خارجها. هناك بضعة إجراءات من شأنها الإسهام في إنعاش أسواق رأس المال وتشجيع المشروعات التجارية الصغيرة وتعزيز المنافسة الفعالة.

لا شك أنه ما دامت ضريبةُ الدخل على الأفراد تصاعديةً بدرجة عالية كما هي الآن، سيستمر الضغط الكبير للبحث عن سبل للتهرب منها. بهذه الطريقة إلى جانب الطريق المباشر، تشكل ضريبة الدخل التصاعدية عائقًا خطيرًا أمام الاستخدام الفعال لمواردنا. لذا، فإن الحل الملائم هو خفض المعدلات العالية بشكل كبير، إضافةً إلى القضاء على وسائل التهرب التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من القانون.

(٤) المسئولية الاجتماعية للشركات والنقابات العمالية

اكتسبت وجهة النظر القائلة إن للمسئولين بالشركات وقادة النقابات العمالية «مسئولية اجتماعية» تتجاوز خدمة مصالح المساهمين بالشركة أو الأعضاء بالنقابة تأييدًا واسع النطاق. وتظهر وجهة النظر هذه اعتقادًا خاطئًا أساسيًا لشخصية الاقتصاد الحر وطبيعته. ففي إطار الاقتصاد الحر، هناك مسئولية اجتماعية واحدة فحسب للشركات وهي استخدام مواردها والاشتراك في أنشطة تهدف إلى زيادة أرباحها، طالما أنها لم تخرج عن نطاق قواعد اللعبة وهي الدخول في منافسة مفتوحة وحرة دون خداع أو تضليل. وبالمثل فإن المسئولية الاجتماعية لقادة النقابات العمالية هي خدمة مصالح أعضاء النقابة. وتقع مسئولية تأسيس إطار عمل قانوني على باقي الأفراد، بحيث يكون الفرد أثناء سعيه وراء مصالحه — وفق ما قال آدم سميث — «منساقًا بيد خفية لبلوغ هدف لم يكن جزءًا من طموحاته، ولكن ليس دائمًا من الأسوأ للمجتمع أن هذا الهدف لم يكن جزءًا من طموحاته. وبسعي الفرد وراء مصالحه الخاصة، كثيرًا ما يعزز من مصالح المجتمع بفاعلية أكثر مما كان ينوي. لم أسمع أبدًا بخير تحقق للمجتمع من هؤلاء الذين آثروا الدعوة للصالح العام.»[4]

بإمكان بضعة توجهات أن تقوض الأسس الفعلية التي قام عليها مجتمعنا الحر كلية، على غرار قبول المسئولين بالشركات مسئولية اجتماعية بخلاف تحقيق أرباح

للمساهمين بالشركة قدر المستطاع. هذا مبدأ هدام في أساسه؛ فإذا كان لرجال الأعمال مسئولية اجتماعية بخلاف تحقيق الحد الأقصى من الأرباح للمساهمين، فكيف يتسنى لهم معرفة تلك المسئولية؟ هل يجوز أن يقرر أفراد من اختيارهم ما هي المصلحة الاجتماعية؟ هل يمكن أن يحددوا قدر العبء الكبير الذي برروا لأنفسهم وضعه على كاهلهم أو على المساهمين بشركتهم في سبيل خدمة المصلحة الاجتماعية؟ هل من المقبول أن يمارس تلك الوظائف العامة من فرض ضرائب لإنفاق ورقابة أشخاص تصادف أنهم في تلك اللحظة كانوا مسئولين عن شركات بعينها، واختارتهم جماعات خاصة محددة العضوية لتلك المناصب؟ إذا كان رجال الأعمال موظفين حكوميين وليسوا موظفين لدى مساهميهم، فَسَيُخْتَارُوا في إطار دولة ديموقراطية عاجلًا أم آجلًا بالوسائل العامة للانتخاب والتعيين.

وقبل أن يتحقق هذا بوقت طويل، ستكون قوة صنع القرارات قد سُلِبَتْ منهم. ومن بين الأمثلة المثيرة على ذلك إلغاء شركة يو إس ستيل لزيادة أسعار الصلب في أبريل/نيسان عام ١٩٦٢ وسط مظاهر السخط العام على الرئيس كينيدي وتهديدات بالانتقام على مستويات مختلفة تتراوح بين دعاوى قضائية لمكافحة الاحتكار إلى فحص تقارير الضرائب الخاصة بالمسئولين التنفيذيين عن الصلب. كانت ذلك الحادثة لافتة للنظر نظرًا لمشاعر السخط العام على السلطات الواسعة المتركزة في يد الحكومة. وحينها أدركنا جميعًا أن كم السلطات اللازم لإقامة دولة بوليسية كان متوفرًا لدى حكومتنا. وتفسر هذه الحادثة ما نناقشه الآن أيضًا؛ فإذا كان للشعب أن يقرر ثمن الصلب — حسبما يؤكد مبدأ المسئولية الاجتماعية — فلن يسمح حينها بأن يكون قرارًا فرديًا.

إن الجانب الخاص للمبدأ الذي يوضحه هذا المثال، والذي أصبح بارزًا بشكل كبير في الآونة الأخيرة، هو المسئولية الاجتماعية المزعومة لرجال الأعمال والنقابات العمالية تجاه الحفاظ على انخفاض الأسعار ومعدلات الأجور في سبيل تجنب تضخم الأسعار. لنفترض أنه في وقت معين كان هناك ضغط تصاعدي على الأسعار — وهو ما يعكس في النهاية زيادة في المخزون النقدي بالطبع — ووافق رجال الأعمال وقادة النقابات العمالية جميعًا على هذه المسئولية، ولنفترض أنهم نجحوا جميعًا في الإبقاء على الأسعار دون أي ارتفاع، سيكون لدينا إذًا رقابة طوعية على الأسعار والأجور دون تضخم مفتوح. ماذا ستكون النتيجة؟ ستكون النتيجة بوضوح نقصًا في المنتجات والعمال وأسواق رمادية وسوداء. فإذا لم تُتْرَكْ الأسعار تتحكم في السلع والعمالة، لا بد من أن تكون هناك وسيلة أخرى لفعل ذلك. هل يمكن لخطط التسعير الأخرى أن تكون خاصة؟ ربما لبعض الوقت وفي

نطاق محدود وغير مهم. إلا أنه إذا كانت السلع التي تشملها خطط التسعير هذه كثيرة ومهمة، سيكون هناك ضغط بالضرورة، وعلى الأرجح سيكون ضغطًا لا يُقَاوَمُ يرمي إلى تولي الحكومة بتسعير السلع وإلى وضع سياسة حكومية للأجور وإلى اتخاذ إجراءات لتقسيم العمال وتوزيعهم.

إذا طُبِّقَتْ الضوابط الرقابية على الأسعار — سواءً كانت قانونية أو طوعية — بفاعلية، ستفضي في النهاية إلى تدمير نظام السوق الحرة وإلى إبداله بنظام رقابة مركزي؛ وهو النظام الذي لن يكون فعالًا حتى في الحيلولة دون حدوث تضخم. يذخر التاريخ بدلائل تؤكد أن ما يحدد المستوى المتوسط للأسعار والأجور هو كمية النقود في الاقتصاد وليس جشع رجال الأعمال أو العمال. وتطالب الحكومات بانضباط رجال الأعمال وقيادات النقابات العمالية وذلك بسبب عجزها عن إدارة شئونها الخاصة — والتي تتضمن رقابة النقود — وبسبب النزوع الإنساني الفطري لتحميل الآخرين مسئولية أفعال الفرد.

هناك جانب في سياق المسئولية الاجتماعية يحتم عليَّ الواجبُ التطرقَ إليه، وذلك لأنه يؤثر على مصالحي الشخصية، وهو الادعاء بأنه ينبغي لرجال الأعمال المساهمة في دعم الأعمال الخيرية لا سيما الجامعات. إن الهبات التي تقدمها الشركات هي استخدام غير لائق لأموال الشركة في مجتمع يطبق سياسة الاقتصاد الحر.

إن الشركة أداة في أيدي المساهمين المالكين لها، وإذا قدمت الشركة هباتٍ، فهي تحول بذلك دون حرية اتخاذ المساهم الفردي بنفسه القرار المتعلق بطريقة تصرفه في ماله. لكن مع الضرائب المفروضة على الشركات وإمكانية استقطاع الضرائب من مال التبرعات، من الممكن أن يرغب المساهمين في أن تقدم الشركة هبات بالنيابة عنهم، ما دام ذلك سيمكنهم من تقديم هبات أكبر. ومن الممكن أن يكون الحلُ المثاليُّ إلغاءَ الضرائب على الشركات، لكن طالما أن هناك ضرائب على الشركات، فليس هناك مبررًا للسماح باستقطاع الضرائب من أموال التبرعات للمؤسسات الخيرية والتعليمية، وينبغي أن يقدم الأصحاب الأصليون لهذه المؤسسات في مجتمعنا مثل هذه التبرعات.

إن الأشخاص الذين يطالبون بزيادة مستوى هذا النوع من تبرع الشركات باسم الاقتصاد الحر يضرون أساسًا بمصالحهم الخاصة. ومن بين الاتهامات الهامة الموجهة لمجال التجارة الحديث هو أنه ينطوي على الفصل بين الملكية والسيطرة؛ أي أن الشركة أصبحت مؤسسة اجتماعية مستقلة لا تعبأ بالقواعد أو الأعراف يديرها رجال غير مسئولين لا يخدمون مصالح المساهمين. إن هذا الاتهام غير صحيح، لكن المنحنى الذي تسلكه

السياسة الآن — من حيث السماح للشركات بتقديم تبرعات لأهداف خيرية والسماح بالاستقطاع من ضريبة الدخل — هو خطوة نحو الانفصال الحقيقي بين الملكية والتحكم، وهدم الطبيعة والشخصية الأساسيتين لمجتمعنا. إنه انحراف عن مسار المجتمع الفرداني نحو دولة الشركات.

الفصل التاسع

ترخيص مزاولة المهنة

كان القضاء على نظام النقابات الحرفية في القرون الوسطى خطوة أولية ضرورية في طريق النهوض بالحرية في العالم الغربي. كانت هذه الخطوة بمثابة مؤشر على انتصار الأفكار الليبرالية، وحازت على اعتراف واسع النطاق لدرجة أنه بحلول منتصف القرن التاسع عشر، كان باستطاعة الأفراد في بريطانيا والولايات المتحدة — وبدرجة أقل في القارة الأوربية — ممارسة أية حرفة أو مهنة يرغبون بها دون تصريح من أية هيئة حكومية أو شبه حكومية. بيد أنه في العقود الأخيرة، حدث تراجع؛ إذ ظهر اتجاه متنامي نحو حصر مهن بعينها في الأفراد الحاصلين على رخصة لممارستها تمنحها الدولة.

إن هذه القيود على حرية الأفراد في استخدام مواردهم كما يحلو لهم مهمة في حد ذاتها. علاوة على ذلك، تطرح هذه القيود نوعًا مختلفًا من المشكلات يمكن تطبيق المبادئ التي أوضحناها في الفصلين الأول والثاني عليه.

سأتناول في البداية المشكلة العامة ثم سأنتقل إلى مثال بعينه وهو القيود المفروضة على ممارسة مهنة الطب. يكمن سبب اختياري لمهنة الطب في أنه يبدو من الأفضل مناقشة الحجة الأقوى لفرض هذه القيود، فلن نتعلم الكثير إذا ناقشنا الحجج الواهية التي يمكن دحضها في سهولة. أظن أن معظم الناس — بل ومعظم الليبراليين أيضًا — يعتقدون أنه من الأفضل حصر ممارسة الطب في الأفراد الذين لديهم ترخيص من الدولة، وأتفق معهم في أن حجة ترخيص ممارسة المهن تكون في أقوى صورها مع مهنة الطب عن باقي المهن، غير أن النتائج التي سأصل إليها تفيد بأن المبادئ الليبرالية لا تبرر وجود ترخيص لممارسة المهن حتى في مجال الطب وأن نتائج منح الدولة لتراخيص ممارسة مهنة الطب غير مرغوبة من الناحية العملية.

(١) القيود الحكومية حاضرة في جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد

إن ترخيص مزاولة المهنة حالة خاصة في ظاهرة أعم وأوسع انتشارًا للغاية، ألا وهي المراسيم التي تقضي بعدم ممارسة الأفراد لأية أنشطة اقتصادية إلا بموجب شروط تضعها هيئة تشريعية بالدولة. وتقدم النقابات الحرفية بالقرون الوسطى مثالًا دقيقًا على النظام الصريح لتحديد الأفراد الذين ينبغي السماح لهم بممارسة مهن معينة، كذلك، فإن نظام الطوائف الاجتماعية الهندي مثال آخر، إلا أن القيود فُرِضَتْ بقوة الأعراف الاجتماعية العامة لا بقوة الحكومة الصريحة بدرجة كبيرة في نظام الطوائف الاجتماعية وبدرجة أقل في نظام النقابات الحرفية.

ومن الأفكار واسعة الانتشار عن نظام الطوائف الاجتماعية أن مهنة كل فرد تُحَدَّدُ كليةً بناءً على الطائفة التي ولد في كنفها. من الجلي لعالم اقتصاد أن هذا النظام ضرب من المستحيل، نظرًا لأنه يقضي بأن يتحدد التوزيع الصارم للأشخاص بين المهن كاملًا وفقًا لمعدلات المواليد وليس بظروف الطلب. ليست هذه الطريقة التي سار بها النظام بالطبع، فما حدث — وما زال يحدث إلى حد ما — أن عددًا محدودًا من الوظائف كان محفوظًا لأعضاء طائفة اجتماعية معينة، لكن لم يتبع كل فرد في تلك الطوائف تلك المهن؛ حيث كان هناك بضع مهن عامة — كالأعمال الزراعية العامة — التي يمكن لأفراد الطوائف الأخرى ممارستها، وأتاح ذلك التوفيق بين عدد الأفراد في المهن المختلفة وبين الطلب على خدماتهم.

وفي وقتنا الحاضر، فإن التعريفة الجمركية وقوانين التجارة العادلة وحصص الاستيراد وقيود النقابات التجارية على التوظيف وما إلى ذلك مثال على ظواهر مشابهة. وفي هذه الحالات كافة، تحدد السلطة الحكومية الشروط التي بموجبها يمكن لأفراد بعينهم ممارسة أنشطة خاصة، أي الشروط التي يسمح على أساسها لبعض الأفراد عقد اتفاقات مع أفراد آخرين. إن السمة المشتركة بين هذه الأمثلة، وكذلك ترخيص مزاولة المهنة، هي أن التشريع سُنَّ بالنيابة عن مجموعة منتجين. فبالنسبة لترخيص مزاولة المهنة، مجموعة المنتجين هم عامةً أهل المهنة الواحدة. وبالنسبة لباقي الأمثلة، من الممكن أن تنتج مجموعة سلعة بعينها وترغب في وجود تعريفة جمركية أو ترغب مجموعة من باعة التجزئة في الاحتماء من المنافسة مع المتاجر متعددة الفروع «المحتالة» أو مجموعة من منتجي النفط أو المزارعين أو العاملين في مجال الصلب.

إن ترخيص مزاولة المهنة شديد الانتشار الآن، وفقًا لوالتر جيلهورن، الذي خط بيده أفضل ما أعرف من الدراسات الاستقصائية المختصرة، حيث قال: «بحلول عام ١٩٥٢، صدرت تراخيص بموجب قوانين الولايات لأكثر من ٨٠ مهنة منفصلة قاصرة على «ملاك المشروعات»، كالمطاعم وشركات سيارات الأجرة. وإلى جانب قوانين الولايات هناك الكثير من القوانين المحلية، ناهيك عن القوانين التشريعية الفيدرالية التي تقضي بوجود ترخيص لممارسة مهن متنوعة مثل عمال الراديو وسماسرة المواشي. وفيما مضى في عام ١٩٣٨ وسعت ولاية نورث كارولاينا وحدها نطاق قانونها ليشمل ٦٠ مهنة. وربما لا يندهش المرء عندما يعرف أن قانون الولايات شمل الصيادلة والمحاسبين وأطباء الأسنان مثلما شمل إخْصَائيي الصحة وعلماء النفس وإخْصَائيي فحص المعادن والمهندسين المعماريين والأطباء البيطريين وأمناء المكتبات. لكن ما مقدار دهشة الفرد عندما يعرف بأنه صدرت تراخيص لممارسة مهن كعمال ماكينات درْس الحنطة وتجار نفايات التبغ؟ وماذا عن عمال فرز البيض ومدربي كلاب الإرشاد وعمال مكافحة الحشرات وبائعي اليخوت وإخصْائيي معالجة الأشجار وتهذيبها وحفاري الآبار وعمال تغطية الأسطح بالقرميد وزارعي البطاطس؟ وماذا عن أطباء علاج الشعر الزائد الذين يحصلون على ترخيص في ولاية كونيكتيكت؛ حيث يزيلون الشعر الزائد وقبيح المنظر بوقار يتلائم مع لقبهم الرنان؟»[1] دائمًا ما يكون المبرر وراء الحجج — التي تسعى لإقناع الهيئات التشريعية بفرض أحكام الحصول على ترخيص لمزاولة المهنة تلك — هو ضرورة حماية الصالح العام. مع ذلك، نادرًا ما يأتي الضغط على الهيئة التشريعية لإصدار ترخيص لممارسة من أفراد المجتمع الذين تعرضوا للخداع أو الظلم على يد أفراد مهنة ما، بل على العكس، يأتي الضغط دائمًا من أفراد المهنة نفسها. ولا شك أن هم يدركون أكثر من الآخرين مدى استغلالهم للعملاء. وبذلك، ربما يكون بإمكانهم الإدعاء بأنهم أهل الخبرة.

وبالمثل، تتضمن الترتيبات الخاصة بالترخيص على نحو شبه دائم سيطرةً من أفراد المهنة التي تصدر الترخيص لممارستها على مسألة إصدار التراخيص، وهذا أمر طبيعي تمامًا. فإذا كانت مهنة السباكة مقتصرة على أولئك الذين يملكون القدرة والمهارة الضرورية لتقديم خدمة جيدة لعملائهم، فمن الواضح أن السباكين فحسب هم القادرون على البت في من ينبغي إعطاؤه الترخيص. بالتالي، يتألف المجلس أو أية هيئة أخرى في الأغلب من السباكين أو الصيادلة أو الأطباء أو أيًّا كانت المهنة المراد استصدار ترخيص بممارستها.

يوضح جيلهورن أن «خمسة وسبعين في المائة من هيئات إصدار تراخيص مزاولة المهنة العاملة في هذا البلد اليوم تتألف من أشخاص حاصلين على ترخيص بممارسة مهنتهم. من الممكن أن يكون لدى هؤلاء الرجال والنساء — ومعظمهم موظفون يعملون بنظام الدوام الجزئي — مصلحة اقتصادية مباشرة في العديد من القرارات التي يتخدونها فيما يتعلق بشروط القبول وتحديد المعايير الواجب توافرها في من يستحقون الحصول على الرخصة. الأهم من ذلك أن هؤلاء الموظفين دائمًا ما يكونون ممثلين لجماعات منظمة في نطاق المهنة التي يعملون بها وعادة ما تعينهم تلك الجماعات كخطوة نحو وصولها لمنصب رئيس أو أي منصب آخر لا يتجاوز كونه منصبًا شكليًا فحسب. وغالبًا ما يتم الاستغناء عن الشكليات كلية، وتتولى الجمعية المهنية التعيين مباشرة؛ كما حدث على سبيل المثال مع عمال التحنيط في ولاية نورث كارولينا وأطباء الأسنان في ألاباما وعلماء النفس في فيرجينيا والأطباء في ميريلاند والمحامين في واشنطن.»[2]

بناءً على ذلك، كثيرًا ما يحدد إصدار تراخيص مزاولة المهنة في المقام الأول نوع التشريعات الخاصة بنظام النقابات الحرفية في العصور الوسطى التي توكل فيها الدولةُ السلطةَ إلى أفراد المهنة. من الناحية العملية ووفقا لحدود إدراك الفرد العادي، غالبًا ما تنطوي الاعتبارات — التي تؤخذ في الحسبان عند تحديد الافراد الذين يحصلون على الرخصة — على مشاكل غير مرتبطة مطلقًا بالكفاءة المهنية. وهذا الأمر لا يدعو إلى الدهشة؛ فإذا كان بضعة أفراد سيقررون ما إذا كان على أفراد آخرين ممارسة مهنة ما أم لا، فمن المحتمل أن تدخل كل أنواع الاعتبارات غير ذات صلة بالموضوع. وهذه الاعتبارات غير ذات الصلة ستحدد وفق السمات الشخصية لأفراد هيئة إصدار الترخيص والمناخ العام السائد في ذلك الوقت. ويشير جيلهورن إلى مدى الانتشار الذي كان عليه فرض قسم الولاء بالمهن المختلفة عندما كان الخوف من الدمار الشيوعي يجتاح البلاد؛ فكتب يقول: «يتطلب قانون تشريعي بولاية تكساس عام ١٩٥٢ من كل متقدم للحصول على رخصة ممارسة الصيدلة بأن يقسم بأنه «ليس عضوًا بالحزب الشيوعي أو منتسبًا إلى ذلك الحزب، وبأنه لا يؤمن ولا يؤيد أية جماعة أو منظمة أو تعلم أو تؤمن بالإطاحة بحكومة الولايات المتحدة بالقوة أو بأي وسائل غير شريعة أو غير دستورية، وبأنه ليس عضوًا بتلك الجماعات.» إن العلاقة بين هذا القسم من ناحية وبين الصحة العامة — التي وهي الشيء التي يحميها ظاهريًا استصدار التراخيص لممارسة مهنة الطب من ناحية أخرى — مبهمة بعض الشيء. وكذلك ليس من الواضح أساس المبرر الذي يتطلب من

الملاكمين والمصارعين المحترفين بولاية إنديانا أن يقسموا على أنهم ليسوا مخربين ... واجه معلم موسيقى بمدرسة إعدادية — أُجْبِرَ على أن يستقيل بعد أن اعْتُبِرَ شيوعيًا — صعوبة في أن يصبح عازف بيانو بمقاطعة كولومبيا لأنه كان في الواقع «ملتزمًا بالفكر الشيوعي» وكذلك لا يمكن للأطباء البيطريين في ولاية واشنطن إسعاف بقرة أو قطة مريضة ما لم يوقعوا أولًا على قسم عدم الانضمام إلى حزب شيوعي.»[3]

بقطع النظر عن موقف الفرد تجاه الشيوعية، إن العلاقة بين الشروط المفروضة والصفات التي يهدف الترخيص إلى ضمانها غير واقعية؛ فالمستوى الذي تصل إليه هذه الشروط أحيانا يكاد يصبح مثيرًا للسخرية، وقد يضفي المزيد من الاقتباسات مما كتب جيلهورن لمحةً من الترويح الفكاهي.[4]

من بين التشريعات المضحكة تلك التي صِيغِتْ للحلاقين، وهي مهنة لا بد من الحصول على ترخيص لممارستها في العديد من المناطق. إليك مثال من قانون أقرت محاكم ميريلاند بعدم صلاحيته، بالرغم من وجود نغمة مماثلة لنغمته في العديد من التشريعات التي أقرت ولايات أخرى صلاحيتها، «لقد شعرت المحكمة بالحزن وليس بالرضا بصدد القرار التشريعي الذي يقضي بضرورة تلقي الحلاقين المبتدئين دروسًا رسمية في «الأسس العلمية لفن الحلاقة والصحة العامة وعلم البكتريا والبنية النسيجية للشعر والبشرة والأظافر والعضلات والأعصاب وبنية الشعر والوجه والرقبة، وفي الكيمياء الأساسية فيما يتعلق بالتعقيم والتطهير، والأمراض الجلدية وأمراض والشعر والغدد والأظافر، إلى جانب قص الشعر وحلاقة الذقن وتصفيف الشعر والزينة وصبغ الشعر وتبييضه وتلوين خصلات الشعر.»[5] هناك استشهاد آخر بمهنة الحلاقة: «من بين ثمانية عشر ولاية نموذجية شملتها دراسة عن التشريعات الخاصة بالحلاقة عام ١٩٢٩، لم تطالب أية ولاية منها ممن يتطلع للالتحاق بالمهنة بأن يكون متخرجًا من «كلية الحلاقة» مع أن التدريب كان ضروريًا فيها جميعًا. أما اليوم، تصر الولايات عامةً على أن يكون طالب الترخيص متخرجًا من جامعة الحلاقة التي تقدم ما لا يقل (وغالبًا أكثر) من ألف ساعة من التدريس في «المواد النظرية» كتعقيم الأدوات ولا بد من أن يتبع ذلك فترة تدريب على المهنة.»[6] إنني متيقن من أن هذه الاقتباسات توضح أن مشكلة إصدار ترخيص لممارسة المهن شيء يتجاوز كونه مجرد مثال تافه على مشكلة تدخل الولاية، والتي هي فعلًا انتهاك خطير في هذه البلاد لحرية الأفراد في ممارسة نشاط من اختيارهم، وتهدد هذه المشكلة بأن تصبح أكثر خطورة مع الضغط المستمر على الهيئات التشريعية لتوسيع نطاقها.

قبل مناقشة مزايا وعيوب إصدار ترخيص لمزاولة المهنة، من الجدير بالملاحظة سبب اشتراط مثل هذا الترخيص والمشكلة السياسية العامة التي يكشف عنها الميل لسن مثل ذلك التشريع الخاص. إن إقرار مختلف الهيئات التشريعية بالولايات بأنه لا بد من أن توافق لجنة من الحلاقين على ممارسة حلاقين آخرين للمهنة ليس في الواقع بدليل مقنع على وجود مصلحة عامة في تطبيق ذلك التشريع. إن التفسير مختلف بالطبع؛ فهو يفيد بأن مجموعة المنتجين تميل إلى أن تكون على درجة أعلى من التركيز السياسي من مجموعة المستهلكين. هذه نقطة واضحة غالبًا ما يشار إليها مع أنه لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهميتها.[7] إن كل فرد منا منتج ومستهلك في الوقت نفسه، ومع ذلك، نحن أكثر تخصصًا ونكرس جزءًا كبيرًا من اهتمامنا لنشاطنا كمنتجين أكثر من مستهلكين؛ إذ نستهلك آلاف — إن لم يكن ملايين — الأشياء فعليًّا، والنتيجة هي أن أرباب المهنة الواحدة — كالحلاقين أو الأطباء — لديهم جميعًا اهتمام شديد بالمشكلات الخاصة بهذه المهنة ولديهم استعداد لتكريس طاقة كبيرة لفعل شيء حيالها. على الجانب الآخر، إن أولئك الذين لا يذهبون منا للحلاقين مطلقًا نادرًا ما يحلقون رؤوسهم وينفقون قدرًا ضئيلًا من دخولهم في محلات الحلاقة. فاهتمامنا عرضي وليس مستمرًا، فمن الصعب أن يكون لدى أحد منا رغبة في تكريس وقته للذهاب إلى هيئة تشريعية كي يشهد بظلم تقييد ممارسة مهنة الحلاقة. تنطبق النقطة نفسها على التعريفة الجمركية، فالمجموعات التي تظن أن لديها منفعة خاصة في تعريفة بعينها هي مجموعات مركزة يمثل لها ذلك الأمر فارقًا كبيرًا. إن المنفعة العامة متناثرة على نحو واسع النطاق، وبالتالي، في غياب أية نظم عامة من شأنها موازنة الضغط الناجم عن بالمصالح الخاصة، سيكون لدى مجموعة المنتجين — وعلى نحو دائم — تأثير أقوى كثيرًا على الإجراءات التشريعية وسيكون لديها السلطات التي تؤثر سلبًا على مصلحة المستهلك لا العكس. من منطلق وجهة النظر هذه، إن السؤال المحير بلا شك ليس سبب وجود العديد من هذه القوانين السخيفة الخاصة بإصدار ترخيص لمزاولة المهنة، بل هي لماذا لا نملك الكثير منها. إن السؤال المحير هو كيف سننجح في الحصول على الحرية النسبية من الرقابة الحكومية على الأنشطة الإنتاجية للأفراد التي كانت لدينا ولا زالت لدينا في هذه البلاد، والتي كانت موجودة في البلدان الأخرى أيضًا.

من وجهة نظري، يتمثل السبيل الوحيد لموازنة مجموعات المنتجين الخاصة في وضع قرينة عامة ضد الولاية التي تباشر أنواع بعينها من الممارسات. إذا كان هناك إقرار عام بوجوب تقييد الممارسات الحكومية في فئة من القضايا، فإن عبء تقديم البينة سيقع بقوة على أولئك الذين يستندون إلى تلك القرينة العامة لإشاعة أمل بإمكانية تقييد انتشار

الإجراءات الخاصة التي تهدف إلى خدمة مصالح معينة. لقد أشرنا إلى النقطة مرة بعد أخرى؛ فهي جزء من حجة إعلان الحقوق وللسيطرة على السياسة النقدية والسياسة المالية.

(٢) المشكلات السياسية التي يثيرها ترخيص ممارسة المهن

من الأهمية بمكان التمييز بين ثلاثة مستويات من الرقابة: المستوى الأول التسجيل، والثاني منح الشهادات، والثالث الترخيص.

أقصد بالتسجيل ذلك النظام الذي يصبح الأفراد بموجبه ملزمين بإدراج اسمائهم في سجل رسمي ما إذا مارسوا أنواعًا بعينها من الأنشطة، ولا يوجد ثمة شرط ينكر حق ممارسة النشاط لأي فرد يرغب في تسجيل اسمه. قد يُطلب منه رسوم، إما في صورة رسوم تسجيل أو كحيلة ضريبية.

أما المستوى الثاني فهو منح الشهادات؛ فقد تشهد الهيئة الحكومية بأن فردًا ما لديه مهارات خاصة لكن لا يمكنها بأية طريقة منع أشخاص لا يحملون تلك الشهادات من ممارسة أية مهنة باستخدام تلك المهارات. ومن الأمثلة على ذلك المحاسبة، ففي أغلب الولايات يمكن لأي فرد أن يكون محاسبًا، سواء كان محاسبًا قانونيًا معتمدًا أم لا، لكن لا يتسنى سوى لأولئك الأفراد الذين يجتازون اختبارًا معينًا وضع لقب محاسب قانوني معتمد بعد أسمائهم أو وضع لافتة في مكاتبهم تفيد بأنهم محاسبون قانونيون معتمدون، وكثيرًا ما تكون الشهادات مرحلة وسطية. وفي العديد من الولايات، كان هناك اتجاه لحصر النطاق المتزايد من الأنشطة في فئة المحاسبين القانونيين المعتمدين فقط. وفيما يتعلق بتلك الأنشطة كان يوجد شرط الترخيص فقط دون شرط الشهادات. وفي بعض الولايات، لا يمكن لأي فرد استخدام لقب «مهندس معماري» سوى أولئك الذين اجتازوا امتحانًا محددًا؛ وهذا المقصود بالشهادة، فهي لا تمنع أي فرد آخر من الدخول في نشاط إسداء النصح للناس حول كيفية بناء منازلهم مقابل رسوم.

والمرحلة الثالثة هي الترخيص، والمقصود منه ذلك النظام الذي بموجبه يتحتم على الفرد الحصول على رخصة من سلطة مُعْتَرَفٌ بها كي يمارس المهنة. إن الرخصة أكثر من مجرد إجراء شكلي، فهي تقتضي بعضًا من إظهار الكفاءة أو خوض بعض الاختبارات تهدف على نحو جلي إلى ضمان توافر الكفاءة في الشخص، وأي فرد لا يملك رخصة لا يُسْمَحُ له بمزاولة المهنة ويتعرض لدفع غرامة أو قضاء حكم بالسجن إذا مارس المهنة.

إن السؤال الذي أرغب في النظر فيه هو: في أي من الحالات، إذا كانت هناك حالات فعلًا، يمكن لنا تبرير واحدة أو أخرى من هذه الخطوات؟ هناك ثلاثة أسباب مختلفة يبدو لي على أساسها أن التسجيل يمكن تبريره على نحو يتفق مع المبادئ الليبرالية.

السبب الأول أنه من الممكن أن يساعد التسجيل في تحقيق أهداف أخرى، ولنأخذ مثالًا توضيحيًا. كثيرًا ما تهتم الشرطة بأعمال العنف بعد وقوع الحادث، ولكن من الأفضل للشرطة البحث عمن لديهم إمكانية للوصول إلى الأسلحة وقبل وقوع الحادث، ومن الأفضل منع الأسلحة النارية من أن تقع في أيدي الأشخاص الذين من المرجح أن يستخدموها في أغراض إجرامية. ومن الممكن أن يساعد تسجيل المتاجر التي تبيع الأسلحة النارية في تحقيق ذلك الهدف، ومن الممكن بالتأكيد العودة إلى نقطة أشرت إليها مرات عدة في الفصول السابقة، وهي أنه ليس كافيًا أبدًا قول إنه قد يكون هناك مبرر في ذلك الإطار كي أتوصل إلى نتيجة تفيد بوجود مبرر فعلًا. من الضروري وضع بيان من شقين لموازنة المزايا والعيوب في ضوء المبادئ الليبرالية، إن ما أريد قوله الآن هو أن هذا الاعتبار قد يبرر في بعض الحالات التغاضي عن القرينة العامة ضد طلب التسجيل من الناس.

السبب الثاني، أحيانًا ما يكون التسجيل وسيلة لتسهيل فرض الضرائب ليس إلا؛ من ثم تصبح الأسئلة المطروحة ما إذا كانت الضرائب الخاصة هي وسيلة ملائمة لجمع الأرباح لتمويل الخدمات الحكومية التي تعتبر ضرورية، وما إذا كان التسجيل يُسهل من تحصيل الضرائب. من الممكن للتسجيل أن يُحَقِّقَ ذلك، سواء بأن تفرض الضرائب على الشخص القائم على التسجيل، أو لأن الفرد القائم على التسجيل يُستخدم كمحصل ضرائب. على سبيل المثال، عند تحصيل ضريبة المبيعات المفروضة على الأغراض المختلفة بالمحلات التي تبيع السلع الخاضعة للضرائب.

ثالثًا، وهذا مبرر محتمل للتسجيل يقترب من محور اهتمامنا الأساسي، من الممكن أن يكون التسجيل وسيلة لحماية المستهلكين من الاحتيال. عامةً، تمنح المبادئُ لليبرالية للحكومةَ سلطة تطبيق العقود، وينطوي الاحتيال على انتهاك للعقود. من المريب بالطبع أن ينبغي على الفرد أن يفعل الكثير لحماية نفسه مقدمًا من الاحتيال بسبب التدخل في العقود الطوعية الذي يتضمنه توكيل الحكومة سلطة تطبيق العقود. لكنني لا أعتقد أنه يمكن للفرد استبعاد — من حيث المبدأ — احتمال أنه قد تكون هناك أنشطة بعينها من المحتمل كثيرًا أن تتسبب في وقوع الاحتيال بما يجعل من الأفضل وجود قائمة بالأفراد الذين يمارسون ذلك النشاط سلفًا. ربما هناك مثال واحد في ذلك السياق هو تسجيل

سائقي سيارات الأجرة. إن سائق سيارة الأجرة عندما يحمل راكبًا في الليل، فمن الممكن أن تكون الفرصة سانحة لسرقة الراكب. وللحيلولة دون وقوع هذه الحوادث، قد يكون من الأفضل وجود قائمة بأسماء الأشخاص الذين يمارسون مهنة قيادة سيارات الأجرة، وإعطاء رقم لكل فرد وإلزامه بوضع ذلك الرقم داخل السيارة بحيث لا يحتاج الفرد الذي يتعرض للاعتداء سوى لتذكر رقم سيارة الأجرة. هذا ينطوي ببساطة على استخدام سلطة الشرطة في حماية الأفراد من العنف من جانب أفراد آخرين ومن الممكن أن تكون أفضل وسيلة مناسبة لفعل ذلك.

أما منح الشهادات فهو جانب أصعب كثيرًا لتبريره، يرجع السبب في ذلك إلى أن ذلك الأمر يمكن أن تقوم به السوق الخاصة لنفسها. تنطبق هذه المشكلة على المنتجات مثلما تنطبق على خدمات الأشخاص. هناك هيئات لمنح شهادات خاصة في العديد من المجالات تصدق على كفاءة شخص ما أو جودة منتج ما، وختم جود هاوسكيبنج من بين نظم الشهادات الخاصة، وفي المنتجات الصناعية هناك معامل اختبار خاصة تشهد بجودة منتج بعينه، أما المنتجات الاستهلاكية، فإن اتحاد المستهلكين ومركز أبحاث المستهلك من أفضل الهيئات الشهيرة في الولايات المتحدة، كذلك تعد مكاتب أفضل الأعمال التجارية من المنظمات التطوعية التي تشهد بجودة تجار بعينهم، أما المدارس والكليات والجامعات الفنية فتشهد بالمستوى الرفيع لخريجيها. من بين مهام باعة التجزئة والمتاجر متعددة الأقسام هي الشهادة بجودة العديد من الأغراض التي يبيعونها، حيث تزداد ثقة المستهلك في المتجر، ويتوفر لدى المتجر بدوره حافزًا لكسب المزيد من الثقة عن طريق فحص جودة الأغراض التي يبيعها.

مع ذلك، يمكن أن يزعم المرء أنه في بعض الحالات، أو ربما في العديد من الحالات، لا يمكن أن ينجح منح الشهادات الطوعي بالقدر الذي يجعل الفرد يرغب في تقديم ثمن لنجاحه نظرًا لصعوبة الاحتفاظ بسرية منح الشهادات. إن القضية التي تكمن في جوهر براءات الاختراع وحقوق النشر هي ما إذا كان الأفراد في موقف يتيح لهم التعبير عن قيمة الخدمات التي يقدمونها للآخرين أم لا. إذا حصلتُ على شهادة لمزاولة المهنة، قد لا يكون ثمة سبيل فعال يمكنني من خلاله أن أطلب منك مقابلًا نظير منحك شهادتي. إذا بعت معلومات الشهادة الخاصة بي لشخص ما، كيف يمكنني منعه من نشر معلوماتي للآخرين؟ بالتالي، قد يكون من المستحيل إجراء تبادل طوعي فعال فيما يتعلق بالشهادات، مع أنها من الخدمات التي يرغب الناس في دفع مقابل لها إذا اضطروا لذلك. ومن بين

سبل التغلب على هذه المشكلة — كما نتغلب على الأنواع الأخرى من تأثيرات الجوار — هو وجود شهادات حكومية.

هناك تبرير محتمل للشهادات يقوم على الاحتكار؛ هناك بعض أوجه الاحتكار التقني بالنسبة للشهادات، نظرًا لأن تكلفة الحصول على شهادة مستقل بدرجة كبيرة عن عدد الأشخاص الذين تنقل إليهم المعلومات.، وبالرغم من ذلك ليس من الواضح على الإطلاق أن الاحتكار أمر حتمي.

مع ذلك، يبدو الترخيص لمزاولة المهنة لي صعب التبرير؛ حيث لا يزال يضيق أكثر فأكثر على حقوق الأفراد في إبرام عقود طوعية. بالرغم من ذلك، هناك بعض التبريرات المفترضة للترخيص والتي سيضطر الليبراليون للاعتراف بها داخل نطاق تصورهم للتدخل الحكومي الملائم، غير أنه لا بد من الموازنة بين المزايا والعيوب كما هي الحال دائمًا. إن الحجة الأساسية المتوافقة مع فكر الليبرالي هي وجود تأثيرات جوار، ومن أبسط الأمثلة وأوضحها طبيب «غير كفؤ» يتسبب في حدوث وباء. عندما يتعلق الأمر بإضراره بالمرضى فحسب، فهذه ببساطة قضية عقد وتبادل طوعي بين المريض وطبيبه، في ذلك الإطار، ليس هناك أي سبب للتدخل الحكومي. إلا أنه يمكن زعم أن إذا عالج الطبيب مريضه بشكل سيء، قد يتسبب في اندلاع موجة من الوباء ستضر بأطراف غير متصلة بالتبادل المباشر. في تلك الحالة، من الممكن أن يكون لدى الجميع — بما في ذلك المريض المحتمل والطبيب — استعداد للإذعان لقصر ممارسة مهنة الطب على الأشخاص «الأكفاء» في سبيل الحيلولة دون حدوث أمراض وبائية.

في واقع الأمر، إن الحجة الرئيسية التي يقدمها المؤيدون للترخيص ليست الحجة السابقة — والتي تنال بعض من رضا الليبراليين — بل هي حجة تستند إلى الوصاية الأبوية للحكومة بشكل مطلق وبالكاد تنال رضا الليبراليين. يُزْعَمُ أن الأفراد غير قادرين على اختيار مقدمي الخدمات على نحو ملائم، سواء كان طبيبهم الخاص أو السباك أو الحلاق. وكي يستطيع الفرد اختيار الطبيب بذكاء، عليه أن يكون طبيبًا بنفسه. ويزعم أيضًا أن معظمنا غير كفء، وبناءً على ذلك لا بد من أن تتوفر لنا الحماية من جهلنا. هذا لا يختلف عن قول إن قدرتنا على التصويت لا بد أن تحمي صفتنا كمستهلكين من جهلنا، وذلك عن طريق التأكد من الأفراد لا يتلقون خدماتهم من أطباء أو سباكين أو حلاقين غير أكفاء.

كنت أدرج حتى الآن الحجج المتعلقة بالتسجيل والشهادات والترخيص. وفي الحالات الثلاثة جميعًا، يتضح أن هناك تكلفة اجتماعية قوية أيضًا تساوي أيًا من مزاياها، وقد

أشرت فعلًا إلى بعض من هذه التكاليف الاجتماعية وسأوضحها بشكل تفصيلي أكثر بالنسبة لممارسة الطب، لكن يجدر الإشارة إليها هنا عامة.

من أكثر التكاليف الاجتماعية وضوحًا هي أن أيًا من هذه الإجراءات — سواءً كانت التسجيل أو الشهادات أو الترخيص — ستصبح حتمًا أداة في أياد مجموعة إنتاج خاصة كي تحصل على موقع احتكاري على حساب باقي أفراد الشعب. ليس هناك سبيل لتجنب هذه النتيجة، وعلى الرغم من أنه يمكن للمرء وضع مجموعة أو أخرى من الضوابط الإجرائية تهدف إلى تفادي هذه النتيجة، إلا أن الأرجح أن أيًا من تلك الضوابط لن تتغلب على هذه المشكلة التي تنشأ من التركيز الكبير على مصلحة المنتج لا مصلحة المستهلك. إن الذين سيولون الاهتمام الأكبر لأي من هذه النظم وسيضغطون لتطبيقها وسيكونون أكثر المهتمين بإدارتها هم أفراد المهنة أو التجارة أو الحرفة المعنية؛ فسيلحون حتمًا لتجاوز التسجيل إلى الشهادات ومن الشهادات إلى الترخيص. وما إن يحصلون على الترخيص، سيُمنع الأشخاص الذين من الممكن أن يكون لديهم رغبة في تقويض القواعد من ممارسة ضغطهم، ولن يحصلوا على ترخيص، من ثم ينبغي لهم العمل في مهن أخرى، وسيفقدون الرغبة في المهنة. والنتيجة دائمًا هي تحكم أفراد المهنة نفسها في دخول أفراد آخرين ومن ثم بناء موقف احتكاري.

على الجانب الآخر، إن منح الشهادات أقل ضررًا كثيرًا في هذا الصدد، إذا «أساء» أصحاب الشهادات استخدام شهاداتهم الخاصة؛ وإذا فرض أرباب المهنة — عند منح شهادات للوافدين الجدد — شروطًا متشددة غير ضرورية وقلصوا عدد الممارسين كثيرًا، سيكون اختلاف السعر بين الأفراد المعتمدين وأولئك غير المعتمدين كبيرًا للغاية بدرجة ستحرض الناس على استقدام الممارسين الذين لا يمتلكون شهادات. من الناحية العملية، إن مرونة طلب الخدمات من الممارسين المعتمدين سيكون كبيرًا جدًا، وستكون الحدود التي يمكنهم في نطاقها استغلال باقي الناس عن طريق استغلال مكانتهم المتميزة ضيقًا نوعًا ما.

بالتالي، يأتي منح الشهادات دون الترخيص كحل وسط يوفر قدر كبير من الحماية من الاحتكار. ولهذا الأمر عيوبه أيضًا، غير أنه جدير بالملاحظة أن الحجج المعتادة للترخيص — لا سيما حجج الوصاية الأبوية — يفي بها منح الشهادات وحده تمامًا إلى حد بعيد. إذا كانت الحجة أننا جهولين للغاية لدرجة يتعذر معها أن نحكم على الممارسين الصالحين. إن كل ما هو مطلوب هو إتاحة المعلومات ذات الصلة. فإذا أردنا مع ذلك — وبإدراك تام منا — الذهاب إلى شخص غير معتمد، فهذا شأننا، ولا يمكننا الشكوى

من أنه لم تتوفر لدينا المعلومات. ونظرًا لأن حجج الترخيص التي يطرحها غير المنتمين إلى المهنة يمكن دحضها كلية بمنح الشهادات، أرى أنه من الصعب تبين أية حالة يمكن تبرير الترخيص بموجبها وليس الشهادات.

وحتى التسجيل له تكاليف اجتماعية كبيرة، فهو خطوة أولية مهمة في طريق تأسيس نظام يكون فيه كل فرد مضطرًا إلى حمل بطاقة هوية، وعلى كل فرد إطلاع السلطات ما ينوي فعله قبل أن يفعله. علاوة على ذلك، وكما أشرنا سابقًا، يتجه التسجيل إلى أن يكون الخطوة الأولى نحو الشهادات والترخيص.

(٣) ترخيص ممارسة مهنة الطب

تعد مهنة الطب واحدة من المهن التي اقتصرت ممارستها على حاملي الترخيص منذ زمن بعيد. وارتجالًا، يبدو لي أن سؤال «هل يجب علينا السماح لغير الأكفاء من الأطباء بمزاولة المهنة؟» لا يتيح سوى إجابة بالنفي. لكنني أريد التنويه إلى أن الجواب الآخر سيجعلنا نفكر ونثير الشكوك حول الأمر.

في المقام الأول، إن الترخيص طريق للسيطرة التي يمكن أن تمارسها مهنة الطب على الأطباء. يتطلب فهم سبب ذلك الأمر بعض النقاش لهيكل مهنة الطب. لعل الجمعية الأمريكية للطب من أقوى النقابات العمالية في الولايات المتحدة، ويكمن أساس قوة النقابات العمالية في سلطتها التي تتيح لها تقييد عدد الأفراد الممكن دخولهم مهنة بعينها. ويمكن أن يُمَارَس هذا التقييد ممارسة غير مباشرة من خلال القدرة على فرض معدل أجور أعلى مما كان من الممكن فرضه على نحو آخر. فإذا أمكن فرض معدل الأجور ذلك، فسينخفض عدد الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على الوظائف وهو ما سيؤدي على نحو غير مباشر إلى خفض عدد الأشخاص الذين يمارسون المهنة. إن أسلوب حصر عدد العاملين بالمجال له عيوبه، فهناك دائمًا مجموعة مهمشة ساخطة تحاول الدخول في المهنة، وسوف تتحسن أوضاع النقابة التجارية كثيرًا إذا أمكنها حصر عدد الأشخاص الذين يدخلون المهنة مباشرة أيًا كان الشخص الذي يسعى للدخول في المهنة؛ أما المتعضون والمستاءون فسوف يُقْصَوْنَ من البداية، ولا داعي لأن تشعر النقابة بالقلق حيالهم.

إن الجمعية الأمريكية للطب في هذا الموقف تقريبًا. فهي نقابة عمالية باستطاعتها تقييد عدد الأشخاص الذين يعملون بالمهنة. كيف يمكنها فعل ذلك؟ تتجلى أقوى صور

السيطرة في مرحلة القبول بكلية الطب؛ حيث يوافق مجلس الإشراف على التعليم الطبي التابع للجمعية الأمريكية للطب على الطلاب. ومن أجل أن تنضم كلية طب إلى قائمة المجلس للكليات المعتمدة وتستمر فيها عليها أن تطبق معايير المجلس. ظهرت سلطة المجلس في مراحل مختلفة عندما كان هناك ضغطًا لخفض عدد الطلاب. فعلى سبيل المثال، في الأربعينيات أثناء أزمة الكساد، أرسل مجلس الإشراف على التعليم الطبي والمستشفيات خطاب للعديد من كليات الطب يقول فيها أن كليات الطب تقبل عددًا من الطلاب يفوق العدد الذي يمكن منحه التدريب المناسب. في العامين أو الثلاثة التالية، فخفضت كل كلية العدد الذي كانت تقبله، وقدمت دليلًا مفترضًا قويًا للغاية على أن التوصية كان لها تأثيرها.

ما سبب الأهمية البالغة لموافقة المجلس؟ إذا كان المجلس يسيء استخدام سلطته، لماذا لا تنشأ كليات غير معتمدة؟ الإجابة هي أنه في جميع الولايات بالولايات المتحدة تقريبًا، يجب أن يحصل الفرد على رخصة لممارسة مهنة الطب، وللحصول على الرخصة، لا بد من أن يتخرج من كلية طب معتمدة. وفي جميع الولايات تقريبًا، تتطابق قائمة الكليات المعتمدة مع قائمة الكليات المعتمدة من مجلس الإشراف على التعليم الطبي والمستشفيات التابع للجمعية الأمريكية للطب. ولهذا السبب فإن شرط الترخيص هو السبيل إلى السيطرة الفعالة على القبول بالكليات. ولذلك الشرط تأثير مزدوج؛ فمن ناحية دائمًا ما يكون أعضاء لجنة الترخيص أطباء ومن ثم لديهم بعض السيطرة على إجراء تقدم الفرد للحصول على الرخصة؛ وهذه السيطرة أقل تأثيرًا عن السيطرة في مستوى كليات الطب. وفي كافة المهن التي تتطلب الترخيص تقريبًا، من الممكن أن يتقدم الأفراد للقبول بها أكثر من مرة؛ وإذا حاول الفرد لفترة كافية وفي نطاق اختصاصات كافية فسينجح على الأرجح عاجلًا أم آجلًا. وما دام أنه قد كرس فعلًا المال والوقت للحصول على تدريبه، فلديه حافز قوي للمثابرة في المحاولة. إن شروط الترخيص التي تظهر بعد أن يحصل المرء على التدريب تؤثر بالتالي على القبول عن طريق رفع التكاليف الخاصة بالدخول في المهنة لمستويات بعيدة، ما دام القبول قد يستغرق وقتًا أطول وما دامت هناك دائمًا بعض الشكوك حول ما إذا كان سينجح المرء أم لا. لكن هذا الارتفاع في التكلفة لا يؤثر في تقييد القبول كما في منع الفرد من مباشرة عمله. فإذا تم إقصاؤه في مرحلة القبول بكلية الطب، لن يخوض الاختبارات قط، ومن ثم لن يمثل مصدرًا للإزعاج في تلك المرحلة. إذن، السبيل الفعال للسيطرة على عدد الأفراد في المهنة هو السيطرة على القبول في الكليات المتخصصة.

يُمَكِّنُ كلٌ من السيطرة على القبول في كلية الطب والترخيص بعد ذلك أهلَ المهنة من التحكم في الدخول في المهنة بطريقتين، الطريقة الواضحة هي رفض طلبات العديد من المتقدمين ببساطة. والطريقة الأقل وضوحًا — ولعلها الأهم كثيرًا — هي وضع معايير للقبول والترخيص تجعل الدخول صعبًا للغاية بدرجة تثني الشباب عن المحاولة للتقدم للقبول من الأصل. وبالرغم من أن معظم قوانين الولايات تقتضي من الأفراد قضاء عامين في الكلية فقط قبل الالتحاق بكلية الطب، فإن ما يقرب من مائة في المائة من المتقدمين قضوا أربعة أعوام في الكلية. على نحو مماثل، مُدَّت فترة التدريب الطبي الأهم، بخاصة من خلال فرض مجموعة من القواعد الصارمة على فترة التخصص.

كملاحظة هامشية، لم يكن المحامون على نفس مستوى نجاح الأطباء في السيطرة على مرحلة القبول في الكليات المتخصصة، غير أنهم يسيرون على ذلك الدرب. والسبب في ذلك مثير للسخرية وهو أن كافة الكليات تقريبًا المدرجة في قائمة الجمعية الأمريكية للمحاماة للكليات المعتمدة هي كليات صباحية بدوام كلي، وليس ثمة كليات مسائية معتمدة. ومن ناحية الأخرى، إن أغلبية أعضاء الهيئة التشريعية بالولايات خريجو كليات حقوق مسائية، فإذا صوتوا لقصر القبول بالمهنة على خريجي المدارس المعتمدة، فهم في الواقع يصوتون بأنهم غير مؤهلين. إن معارضتهم لإدانة كفائتهم الشخصية كانت عاملًا أساسيًا جنح إلى تقييد المدى الذي نجح فيه القانون في محاكاة مهنة الطب. لم أجر بنفسي أية دراسات شاملة حول شروط القبول بكليات الحقوق منذ سنوات عديدة، لكنني أدرك أن هذا القيد ينهار الآن. إن وجود أعداد غفيرة من الطلاب تعني أن جزءًا أكبر كثيرًا سيذهب إلى كليات الحقوق بدوام كامل وهذا بدوره سيغير من بنية الهيئات التشريعية.

لنعد مجددًا إلى مهنة الطب. إن شرط التخرج من كليات طب معتمدة المصدر الأهم للتحكم في الالتحاق. لقد استخدم أهل المهنة هذه السيطرة للحد من أعداد الملتحقين بها. ولتجنب حدوث لبس، أود التشديد على أنني لا أقول أن أفراد مهنة الطب أو أساتذة مهنة الطب أو الأشخاص المسئولين عن مجلس الإشراف على التعليم الطبي والمستشفيات يتحملون مشقة تقييد الالتحاق في سبيل زيادة دخلهم عمدًا، الأمور لا تسير على ذلك النحو. وحتى إن أبدى هؤلاء الأشخاص رغبتهم في تقييد عدد الملتحقين بالمهنة لزيادة الدخل، سيبررون دائمًا هذه السياسة على أساس أنه إذا سُمِحَ بالتحاق عدد «أكبر مما ينبغي» بالمهنة، سيخفض هذا من دخلهم وسينساقون إلى اللجوء إلى الممارسات غير الأخلاقية كي يكسبون دخلًا «مناسبًا»، وكذلك يزعمون أن السبيل الوحيد للحفاظ على

الممارسات الأخلاقية هو الحفاظ على مستوى دخل معياري للأطباء يتوافق مع مزايا واحتياجات مهنة الطب. لا بد من أن أقر أنه طالما بدا لي ذلك الأمر غير مقبول على أساس الأسباب الأخلاقية والواقعية. إنه لمن الاستثنائي أن يصرح زعماء مهنة الطب على العلن بأنه لا بد من أن يحصلوا على مقابل مادي كي يلتزموا بأخلاقيات المهنة. وإذا كان الأمر كذلك، أشك في أن المقابل سيكون له حد معين. يبدو أن هناك علاقة متبادلة إلى حد ما بين الفقر والنزاهة، المفترض أن يتوقع الفرد العكس؛ من الممكن ألا يعود التضليل على الفرد بنفع دائمًا لكن من المؤكد أنه يحقق ذلك أحيانًا.

تبرر السيطرة على الالتحاق بالمهنة على نحو بين في ذلك الإطار فقط في أوقات كأزمة الكساد الكبير عندما كان هناك بطالة كبيرة ودخل منخفض نسبيًا؛ أما في الأوقات العادية يكون المبرر مختلفًا، حيث يتمثل في أن أفراد مهنة الطب يرغبون في رفع معايير «الجودة» للمهنة. إن وجه الخلل في ذلك المبرر شائع، ويهدم الفهم المناسب لآلية عمل النظام الاقتصادي، ألا وهو الإخفاق في التمييز بين الكفاءة الفنية والكفاءة الاقتصادية.

لعل ذكر قصة عن المحامين ستوضح هذه النقطة. في أحد اجتماعات المحامين التي نوقشت فيها مشكلات القبول، استخدم زميل لي — في جداله المعارض للمعايير المقيدة للقبول — قياسًا من مجال السيارات وتساءل ما إذا كان سَيُعْتَبَرُ من العبث أن تزعم صناعة السيارات أنه لا ينبغي لأي فرد قيادة سيارة منخفضة الجودة ومن ثم لا ينبغي السماح لأي جهة مصنعة للسيارات إنتاج سيارة لا ترقى إلى مستوى السيارات من طراز الكاديلاك. نهض عضو من المستمعين ووافق على القياس التمثيلي قائلًا إنه لا يمكن للدولة فعلًا تحمل أي شيء سوى المحامين من الطراز الأول مثل السيارة الكاديلاك! يبدو هذا المثال معبرا عن الموقف المهني؛ إذ ينظر الأعضاء كلٌ على حدة إلى المعايير الفنية للأداء، ويزعمون أنه لا بد من وجود أطباء من الطراز الأول في الواقع حتى إن كان ذلك يعني عدم حصول بعض الناس على أية خدمات طبية بالرغم من أنهم بالطبع لا يقصدون مطلقا أن يحدث ذلك نتيجة موقفهم. مع ذلك، إن وجهة النظر التي تفيد بأنه ينبغي ألا يحصل الأفراد سوى على خدمة طبية «مثالية» دائمًا ما تؤدي إلى وجود سياسة تقييدية، وهي سياسة من شأنها خفض عدد الأطباء. لن أزعم بالطبع أن هذه هي القوة الوحيدة الموجودة عمليًا، لكنني أزعم أن ذلك النوع من الاعتبارات هو الذي يقود العديد من الأطباء من ذوي النوايا الحسنة إلى الموافقة على السياسات التي كانوا سيرفضونها على الفور ما لم يتوفر لديهم ذلك التبرير المريح.

من اليسير توضيح أن الجودة ليست سوى المبرر فحسب ولكنها ليست السبب الأساسي للقيود. لقد اسُتغلت سلطة مجلس الإشراف على التعليم الطبي والمستشفيات في تقييد عدد الطلاب بأساليب لا يمكن بأية حال أن تكون متصلة بالجودة البتة. والمثال الأبسط على ذلك هو توصية المجلس في ولايات عديدة بأن تكون المواطنة شرطًا لممارسة الطب. لا أستطيع تصور أن هناك صلة وثيقة بين هذه التوصية وبين ممارسة مهنة الطب. هناك شرط مماثل حاول المجلس فرضه أحيانًا وهو ضرورة أن يكون اختبار الرخصة باللغة الإنجليزية. من بين الأدلة المثيرة على سلطة الجمعية وقوتها وكذلك على انعدام الصلة بالجودة دليل تمثل في تاريخ واحد لطالما وجدته لافتًا للنظر. فبعد عام ١٩٣٣، عندما وصل هتلر إلى حكم ألمانيا، كان هناك تدفقًا هائلًا للأشخاص المتخصصين من ألمانيا والنمسا وهلم جرا، بما في ذلك بالطبع أطباء أرادوا مزاولة المهنة في الولايات المتحدة. كان عدد الأفراد الذين تلقوا تدريبهم في الخارج وتم الموافقة على ممارستهم للمهنة في الولايات المتحدة خلال الخمس سنوات التي تلت عام ١٩٣٣ هو نفسه عدد الأشخاص خلال الخمس سنوات التي سبقت عام ١٩٣٣. لم يكن ذلك بالتأكيد نتيجة المسار الطبيعي للأحداث، لقد أدى وجود ذلك العدد الإضافي من الأطباء إلى تضييق صارم للشروط الخاصة بالأطباء الأجانب وهي الشروط التي فرضت عليهم خسائر بالغة للغاية.

يتضح أن الترخيص هو السبيل إلى أن يتمكن أهل مهنة الطب من تقييد عدد الأطباء الممارسين للمهنة، وكذلك هو أيضًا السبيل إلى أن يتمكنوا من تقييد التغيرات التكنولوجية والتنظيمية الخاصة بالطريقة التي تُدار بها مهنة الطب. لقد كانت الجمعية الأمريكية للطب دومًا ضد الخدمات الطبية الجماعية للطب والبرامج الطبية المدفوعة مقدمًا. قد تتضمن أساليب الممارسة الطبية هذه سمات طيبة وأخرى سيئة، لكنها ابتكارات تكنولوجية يجب أن يكون الناس أحرارًا في تجربتها إذا أرادوا. ليس هناك أساس للجزم قطعيًا أن المنهج التقني المثالي لتنظيم ممارسة الطب هي الممارسة التي يقوم بها طبيب واحد. لعل الخدمات الطبية الجماعية هي الأمثل ولعلها الجمعيات، فالمرء ينبغي أن يكون لدى المرء نظام يستطيع بموجبه تجربة كافة الأنواع.

لقد قاومت الجمعية الأمريكية للطب تلك المحاولات وتمكنت بفاعلية من كبتها، وقد حققت ذلك لأن الترخيص منحها منحًا غير مباشر السيطرةَ على القبول بمزاولة المهنة في المستشفيات. ويقدم مجلس الإشراف على التعليم الطبي والمستشفيات الاعتماد للمستشفيات وكذلك كليات الطب، وكي يحصل الطبيب على تصريح بممارسة المهنة في

مستشفى «معتمد»، لا بد من أن توافق عليه في العموم الجمعية الطبية بالمقاطعة أو مجلس إدارة المستشفى. لماذا لا يمكن تأسيس مستشفيات غير معتمدة؟ لأنه في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، لا بد من أن تحصل المستشفى على مجموعة من الأطباء المتمرنين كي تبدأ عملها، وبموجب معظم قوانين الترخيص بالولايات، لا بد أن يحصل الشخص المرشح لنيل الرخصة على خبرة تدريبية كي يتم قبوله، ولا بد أن تكون الخبرة التدريبية في مستشفى «معتمد». وعامةً، تتطابق قائمة المستشفيات المعتمدة مع قائمة مجلس الإشراف على التعليم الطبي والمستشفيات. بالتالي، تَمْنَحُ قوانينُ الترخيص أهلَ المهنة السيطرةَ على المستشفيات إلى جانب الكليات، وهذا إلى حد كبير هو سبب نجاح معارضة الجمعية الأمريكية للطب لأنواع مختلفة من الخدمات الطبية الجماعية. لكن في بضع حالات تمكنت الخدمات الطبية الجماعية من الاستمرار. ففي مقاطعة كولومبيا، نجحت الخدمات الطبية الجماعية لأنها تمكنت من مقاضاة الجمعية الامريكية للطب بموجب قوانين شيرمان الفيدرالية لمكافحة الاحتكار وربحت القضية. وفي بضع حالات أخرى، نجحت الخدمات الطبية الجماعية لأسباب خاصة. مع ذلك، ليس هناك أدنى شك في أن معارضة الجمعية الأمريكية للطب أعاقت جدًا الاتجاه نحو الخدمات الطبية الجماعية.

هناك ملاحظة جانبية وهو أنه من المثير للاهتمام أن الجمعية الأمريكية للطب تعارض نوعًا واحدًا فحسب من الخدمات الطبية الجماعية، ألا وهي الخدمات الطبية الجماعية التي ترتكز على نظام الدفع مسبقًا، ويبدو أن السبب الاقتصادي هو أن ذلك يقضي على احتمالية تحديد أسعار تمييزية.[8]

من الواضح أن الترخيص كان في لب تقييد الالتحاق بالمهنة وأن ذلك انطوى على تكلفة اجتماعية باهظة، سواءً للأفراد الذين أرادوا مزاولة المهنة لكن مُنِعُوا من ذلك أو لعامة الناس الذين حُرِمُوا من الرعاية الطبية التي أرادوا الحصول عليها ومُنِعُوا من الحصول عليها. سأطرح الآن سؤالًا: «هل لذلك الترخيص نتائج طيبة كما يزعم؟»

في المقام الأول، هل يرفع الترخيص فعلًا من معايير الكفاءة؟ ليس من الواضح على الإطلاق أنه يرتقي بمعايير الكفاءة في الممارسة العملية للمهنة لأسباب عدة. ابتداءً، عندما تضع عائقًا أمام الدخول إلى أي مجال، فأنت بذلك تضع حافزًا للبحث عن سبل للالتفاف حوله، وبالطبع مجال الطب ليس باستثناء. إن ظهور مهن كالمعالجة بتقويم العظام (الاستيوباثي) والمعالجة اليدوية يرتبط بالقيود المفروضة على الالتحاق بمهنة الطب.

على العكس، مثلت كل من هذه المهن إلى حد ما محاولة للبحث عن سبيل لتجنب قيود الالتحاق، وتبدأ بدورها في عملية الحصول على ترخيص ثم فرض القيود. وكانت النتيجةُ التي ترتبت على ذلك خلقَ مستويات وأنواع مختلفة للممارسة، والتمييز بين ما يُسَمَّى بممارسة الطب وبين الطب البديل كالمعالجة بتقويم العظام والمعالجة اليدوية والعلاج بالإيمان وما إلى ذلك. من الممكن أن تكون هذه البدائل ذات جودة أقل من ممارسة الطب في حال غياب القيود المفروضة على الالتحاق بالمهنة.

عامةً، إذا كان عدد الأطباء أقل من المتوقع، وإذا كان جميع الأطباء منشغلين تمامًا — كما هم عادةً — فهذا يعني أن قدرًا إجماليًا أقل من الممارسة الطبية سيتاح للأطباء المدربين — أي عدد أقل من ساعات الممارسة الطبية، إن جاز التعبير. سيكون البديل هو الممارسة غير المدربة لشخص ما، قد تكون — ولا بد أنها ستتم جزئيًا — على يد أشخاص ليس لديهم أية مؤهلات متخصصة على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، سيكون الموقف أخطر كثيرًا، إذا تم حصر «الممارسة الطبية» في الممارسين المرخصين، فمن الضروري تعريف الممارسة الطبية، وليست البطالة المقنعة بشيء يقتصر على السكك الحديدية فحسب، ولكن يمكن حدوثه في المجال الطبي أيضًا. وفي إطار تأويل القوانين التشريعية التي تحظر الممارسة غير المعتمدة للطب، تقتصر العديد من الأشياء على الأطباء المرخصين والتي يمكن أن ينجزها بأسلوب رائع الفنيون وغيرهم من الأشخاص الماهرين الذين لم يحصلوا على تدريب طبي من الطراز الأول؛ أي طراز السيارة الكاديلاك. لست متخصصًا بما يكفي كي أدرج أمثلة كاملة تمامًا، ولا أدري سوى أن هؤلاء الذين أنعموا النظر في السؤال يقولون إن الميل يكمن في اشتمال «الممارسة الطبية» على نطاق أوسع كثيرًا من الأنشطة التي يمكن أن يؤديها الفنيون على أكمل وجه. إن الأطباء المدربون يكرسون جزءًا كبيرًا من وقتهم لأشياء يمكن أن يقوم به أشخاص آخرون، والنتيجة هي انخفاض جودة الرعاية الطبية؛ حيث إن المتوسط النسبي للرعاية الطبية — إذا أمكن للفرد استيعاب المفهوم من الأساس — لا يمكن الحصول عليها عن طريق تحديد متوسط لجودة الرعاية المقدمة، والتي قد تشبه الحكم على فاعلية علاج طبي بالتفكير في الناجين فقط من المرض الذي يعالجه فيجب على المرء أيضًا الأخذ بعين الاعتبار حقيقةَ أن القيود تقلل من مقدار الرعاية وقد تكون النتيجةُ انخفاضًا ملموسًا للمستوى المتوسط للكفاءة نتيجة للقيود.

حتى هذه الملاحظات غير كافية، وذلك لأنها تنظر إلى الموقف في مرحلة زمنية بعينها ولا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات مع مرور الوقت، فغالبًا ما تأتي التطورات في أي علم

أو مجال من عمل لفرد يقف بين عدد هائل من غريبي الأطوار والدجالين والأشخاص الذين ليست لهم مكانة في المهنة. وفي ظل الظروف الراهنة بمهنة الطب، من الصعب للغاية عليك إجراء أبحاث أو تجارب ما لم تكن من أبناء المهنة. وإذا كنت فردًا من أفراد المهنة وأردت أن ترتقي إلى مكانة مرموقة، فلن تتمكن من ذلك لأنك مقيد تمامًا بنوع التجارب التي يمكنك إجراءها. من الممكن أن يكون الشخص الذي يعالج بالإيمان ليس سوى شخص غريب الأطوار يفرض نفسه على مرضى ساذجين، لكن من الممكن أن يتمكن فرد من بين ألف أو آلاف الأفراد من إنجاز تطوير مهم في الطب. أن هناك سبلًا عديدةً ومختلفةً للمعرفة والتعلم ومن المؤكد أن نتيجة حصر ممارسة ما يسمى بالطب في مجموعة بعينها وتحديده في إطاره كما نتجه هي انخفاض مقدار التجارب المستمرة ومن ثم انخفاض معدل نمو المعرفة في ذلك المجال. إن ما ينطبق على محتوى الطب ينطبق بالمثل على منظومته كما أشرنا فعلًا، وسأسهب في هذه النقطة أدناه.

لا تزال هناك طريقة أخرى يميل بها الترخيص — والاحتكار المقترن به في ممارسة الطب — إلى جعل معايير الممارسة منخفضة، وسبق وأشرت أن الترخيص يجعل الجودة المتوسطة للممارسة منخفضة عن طريق تقليص عدد الأطباء وعن طريق خفض إجمالي عدد الساعات المتوفرة لدى الأطباء المتدربين في مجملها بالنسبة للمهام الأهم لا الأقل أهمية، ومن خلال ضعف الحافز لإجراء الأبحاث والتطوير، وكذلك عن طريق جعله من الصعب للغاية على الأفراد أخذ مقابل من الأطباء عند ارتكاب الطبيب خطأً متعمدًا. من بين وسائل الحماية التي يمتلكها المواطن ضد عدم كفاءة الطبيب الحماية من الخداع والقدرة على مقاضاة الأطباء بدعوى الإهمال. وقد رُفِعَتْ فعلًا دعاوى قضائية واشتكى الأطباء كثيرًا مما يتكبدونه نتيجة للتأمين ضد الإهمال الطبي. ومع ذلك فإن الدعاوى القضائية ضد الإهمال الطبي ضئيلة وأقل نجاحًا مما كان يمكن أن تكونه، إذا لم تكن العين اليقظة للجمعيات الطبية موجودة. ليس من السهل إقناع طبيب بالشهادة ضد طبيب زميل عندما يواجه عقابًا بحرمانه من حق ممارسة الطب في مستشفى «معتمد». لا بد من أن تأتي الشهادة عمومًا من أعضاء لجنة تشكلها الجمعيات الطبية نفسها، ودائمًا ما تكون بالطبع في المصلحة المزعومة للمرضى.

عندما تؤخذ النتائج بعين الاعتبار، تتكون لدي قناعة شخصية بأن الترخيص قد قلص فعلًا الممارسة الطبية كمًا وكيفًا؛ وأنه قلص الفرص المتاحة أمام الأشخاص الذين يرغبون في أن يصيروا أطباء، وأجبرهم على ممارسة مهن أخرى لديهم رغبة أقل في ممارستها، وأرغم عامة الناس أيضًا على دفع مقابل مادي لخدمة طبية غير مقنعة بما

يكفي، وأعاق أيضًا التطور التكنولوجي في الطب نفسه وفي منظومة ممارسة الطب. أستخلص من ذلك أنه ينبغي القضاء على الترخيص كشرط لممارسة الطب.

بعد هذا الشرح، أرتاب في أن الكثير من القراء — على غرار الكثير من الأشخاص الذين ناقشت معهم هذه الأمور — سيقولون «مع ذلك، كيف يمكنني الحصول على دليل يؤكد على كفاءة الطبيب بخلاف هذه الطريقة؟ وإذا سلمنا بما ذكرته عن التكاليف، أليس الترخيص الطريقة الوحيدة لطمأنة الناس قليلًا إزاء الحد الأدنى من الجودة على الأقل؟» إن الإجابة على هذا السؤال تكمن — في جزء منها — في أن الناس لا يختارون أطباءهم عن طريق انتقاء الأسماء عشوائيًا من قائمة بالأطباء المرخصين، وتكمن — في جزء آخر منها — في أن قدرة المرء على اجتياز اختبارات منذ عشرين أو ثلاثين عامًا ليس بضمان على كفاءته الآن؛ من ثم، لا يعد الترخيص الآن المصدر الأساسي أو الأهم لضمان الحد الأدنى من كفاءة الطبيب. لكن الإجابة المهمة مختلفة تمامًا؛ حيث تتمثل في أن السؤال نفسه يكشف عن استبداد الوضع الراهن وفقر خيالنا في مجالات نكون فيها من الأشخاص العاديين، وحتى في المجالات التي نمتلك بها بعض الكفاءة، مقارنة بخصوبة السوق. لنستوضح الأمر أكثر عن طريق التفكر في مدى التطور الذي كان من الممكن أن يشهده مجال الطب وفي ضمانات الجودة التي كان من الممكن أن توجد، إذا لم تظهر بالمهنة قوة الاحتكار.

لنفترض أن أي فرد كان حرًا في ممارسة مهنة الطب دون قيود باستثناء المسئولية القانونية والمالية لحدوث أي ضرر يلحق بالآخرين عن طريق الاحتيال أو الإهمال. أظن أن تطور مجال الطب برمته كان سيختلف، والسوق الحالية للرعاية الطبية — التي تعرضت للكبح — تقدم بعضًا من لمحات الاختلاف المتوقع. كان من الممكن أن تنمو الخدمات الطبية الجماعية المرتبطة بالمستشفيات نموًا هائلًا. وبدلًا من الممارسة الفردية إلى جانب المستشفيات المؤسسية الضخمة التي تديرها الحكومة أو الجمعيات الخيرية، كان من الممكن أن تتطور الشراكات أو اتحادات طبية، أو أن تتشكل فرق طبية. وكان من الممكن أن توفر مرافق تشخيصية وعلاجية، بما في ذلك مرافق المستشفيات. وعلى الأرجح كان بعضها سيصبح مدفوعًا مسبقًا، ويضم تأمين المستشفيات والتأمين الصحي والممارسة الطبية الجماعية في مجموعة واحدة، أما البعض الآخر فكان سيطلب رسومًا منفصلة للخدمات المستقلة. وبالطبع قد يستخدم أغلبها طريقتي الدفع السابقتين.

من الممكن أن تكون تلك الفرق الطبية — أو متاجر الطب متعددة الأقسام إذا أردت استخدام هذا التعبير — وسيطًا بين المرضى والأطباء. وإذا استمرت هذه الفرق طويلًا

ورسخت أقدامها، ستهتم جدًا ببناء سمعة عن مصداقيتها وجودتها. وللسبب نفسه، سيتعرف المستهلكون على سمعتها، ومن المتوقع أن يكون لديهم المهارة المتخصصة للحكم على جودة الأطباء. وبالطبع، ستكون ممثل المستهلك في فعل ذلك، على غرار المتاجر متعددة الأقسام بالنسبة للعديد من المنتجات. علاوة على ذلك، يمكنها تنظيم الرعاية الطبية بكفاءة، والربط بين ممارسي الطب من مختلف درجات المهارة والتدريب، واستخدام الإخْصَائيين من أصحاب التدريب المحدود للمهام التي تناسبهم، والاحتفاظ بالمتخصصين من أصحاب المهارات والكفاءة الرفيعة للمهام التي لا يمكن لسواهم تأديتها. يمكن أن يضيف القارئ تطورات أخرى بنفسه، ويرتكز جزئيًا كما فعلت على ما يحدث الآن في العيادات الطبية الرائدة.

ليس من الممكن بالطبع أن تنجز مثل هذه الفرق الطبية جوانب الممارسة جمعيها؛ حيث يمكن استمرار الممارسة الفردية مثلما يوجد متاجر صغيرة بمجموعة عملاء محدودة إلى جانب المتاجر متعددة الأقسام. فقد يؤسس الأشخاص سمعة فردية وقد يفضل بعض المرضى الخصوصية والحميمية التي يشعرون بها عند تعاملهم مع ممارس فردي. وكذلك من الممكن أن توجد مجالات محدودة للغاية لدرجة يتعذر معها وجود فرق طبية بها، وما إلى ذلك.

أنا لا أريد حتى التأكيد على أن الفرق الطبية قد تهيمن على المجال، فهدفي هو التأكيد بالأمثلة على أن هناك العديد من البدائل للمنظومة الحالية للممارسة. إن استحالة إدراك أي فرد أو مجموعة صغيرة لكافة الاحتمالات — ناهيك عن تقييم مزاياها — بمثابة الحجة الأقوى ضد التخطيط المركزي للحكومة وضد نظم مثل الاحتكارات التي تحد من احتمالات التجريب. على الجانب الآخر، تكمن الحجة البارزة بالنسبة للسوق في أنها تسمح بالتنوع، وفي قدرتها على استغلال نطاق واسع من المعرفة والمقدرة الخاصة؛ فهي تجعل بعض المجموعات الخاصة غير قادرة على التجريب وتجعل العملاء لا المنتجين من يقرر ما أفضل ما يحقق للعملاء ما يريدون.

الفصل العاشر

توزيع الدخل

هناك عامل محوري في نمو الاتجاه نحو مبدأ الجماعية في هذا القرن — على الأقل في البلاد الغربية — تمثل في الإيمان بالمساواة في الدخل كهدف اجتماعي والرغبة في استخدام سلطة الدولة في النهوض به، ولكنَّ هناك سؤالين مختلفان للغاية لا بد من طرحهما لتقييم هذا الاتجاه المؤيد لمذهب المساواة والإجراءات المؤيدة للمذهب التي نتجت عنه. السؤال الأول معياري وأخلاقي: ما مبرر تدخل الدولة لتعزيز المساواة؟ والسؤال الثاني إيجابي وعلمي: ماذا كانت نتيجة الإجراءات التي اتُّخِذَتْ فعلًا؟

(١) أخلاقيات التوزيع

إن المبدأ الأخلاقي الذي يمكن أن يبرر التوزيع المباشر للدخل في مجتمع قوامه السوق الحرة هو «يُوَزَّعُ الدخلُ وفقًا لما ينتجه كل فرد بمساعدة أدواته الخاصة» حتى إن عمل هذا المبدأ يعتمد ضمنيًا على تدخل الدولة. تعد حقوق الملكية مسائل قانونية وأعراف اجتماعية، وكما شاهدنا، فإن تعريفها وتطبيقها من أهم وظائف الدولة. ومن الممكن أن يعتمد التوزيع النهائي للدخل والثروة في إطار عمل هذا المبدأ تمامًا على قوانين الملكية التي تتبناها الدولة على نحو واضح.

ما العلاقة بين هذا المبدأ وغيره الذي يبدو مستحسنًا من الناحية الأخلاقية، ألا وهو المساواة في المعاملة؟ إن المبدأين غير متناقضين جزئيًا؛ فقد يكون الدفع وفق الناتج مبدأً ضروريًا لتحقيق المساواة الحقيقية في المعاملة. لنفترض أن هناك أفرادًا لدينا استعداد لاعتبارهم سواسية في القدرة والموارد الأساسية، إذا كان بعضهم يفضل أكثر السلع الترفيهية وآخرون يفضلون السلع التجارية. في هذه الحالة يصبح عدم المساواة في العائد عبر السوق ضروريًا لتحقيق المساواة في العائد الإجمالي أو المساواة في المعاملة. قد يفضل

شخص وظيفة روتينية بها وقت استرخاء كبير يستدفأ خلاله بأشعة الشمس عن وظيفة مرهقة تقدم له راتبًا أعلى، فيما قد يفضل شخصٌ آخرُ العكسَ. وإذا تساوى كلاهما في الراتب، ستكون هناك حالة أكثر جوهرية من عدم الإنصاف في دخليهما. وعلى نحو مماثل، تقتضي المساواة في المعاملة أن يتلقى الفرد إذا عمل في وظيفة سيئة وغير جذابة أجرًا أكبر من أجره إذا عمل في وظيفة جيدة ومُرْضِيَة، وهذا النوع من انعدام المساواة هو الأوضح. وتعوض الاختلافاتُ في الدخل النقدي الاختلافاتِ في السمات الأخرى من المهنة أو الحرفة، وباللغة الاصطلاحية الخاصة بعلماء الاقتصاد، تسمى الاختلافات في الدخل النقدي «اختلافات تعادلية» لازمة لجعل كافة «المزايا الصافية» النقدية وغير النقدية متطابقة.

وهناك نوع آخر من انعدام المساواة يظهر خلال عمل السوق وهو ضروري أيضًا بأسلوب أكثر دقة لتحقيق المساواة في المعاملة، أو — بعبارة أخرى — لإرضاء ميول الأشخاص. ويمكن توضيح هذا الأمر ببساطة أكثر من خلال مثال عن اليانصيب. لننظر إلى مجموعة من الأفراد لديهم في البداية مواهب متساوية ووافقوا جميعًا على الاشتراك طواعية في اليانصيب بجوائز غير متكافئة للغاية. سنجد أن الناتج من انعدام المساواة في الدخل أمر ضروري فعلًا للسماح للأفراد المذكورين بتحقيق أقصى استفادة من المساواة المبدئية بينهم، ويعادل توزيع الدخل بعد ذلك حرمانهم من فرصة الاشتراك في اليانصيب. وتتضح أهمية هذه الحالة عند التطبيق العملي أكثر مما تتضح إذا ما نظرنا لفكرة «اليانصيب» بشكلها الحرفي. يعود اختيار الأفراد الوظائف والاستثمارات وما إلى ذلك جزئيًا إلى مقدار تقبلهم لفكرة النتائج غير المضمونة؛ فالفتاة التي تسعى لأن تصبح فنانة سينمائية بدلًا من موظفة حكومية تختار عمدًا الاشتراك في اليانصيب، وبالمثل الفرد الذي يستثمر في أسهم يورانيوم منخفضة القيمة بدلًا من السندات الحكومية. إن التأمين ليس سوى طريقة للتعبير عن موقف الأشخاص من الأمور مضمونة النتائج، وحتى هذه الأمثلة لا توضح تمامًا المدى الذي قد يكون فيه انعدام المساواة الفعلية هو النتيجة المتحققة من للنظم الهادفة إلى إشباع ميول الناس، وأيضا تتأثر نفس نظم دفع الأجور للموظفين وتوظيفهم بهذه التفضيلات. فإذا كان لدى جميع الفنانات المحتملات ميل ضد الأمور غير مضمونة النتائج، قد تظهر «جمعيات تعاونية» من فنانات سينمائيات، يتفق أعضاؤها مسبقًا على اقتسام إيرادات الدخل بينهن بالتساوي بشكل أو بآخر؛ ومن ثم يكون لديهن ضمان من خلال المشاركة في تجميع المخاطر. وإذا انتشر ذلك الاتجاه على نطاق واسع، ستصير شركات متنوعة وضخمة تجمع بين المشروعات المحفوفة بالمخاطر والمشروعات

الآمنة، وسيصبح من النادر وجود منقبين عن النفط في منطقة غير معروفة بإنتاج النفط، وكذلك منشآت خاصة، وشراكات صغيرة.

وحقًا، فليس ما سبق إلا طريقة واحدة فقط لتفسير الإجراءات الحكومية لإعادة توزيع الدخل من خلال الضرائب التصاعدية وما شابه. ويزعم البعض أنه لسبب أو لآخر — ولعله التكاليف الإدارية — لا تستطيع السوق توليد مجموعة اليانصيب أو نوع اليانصيب الذي يرغبه أفراد المجتمع، وتلك الضرائب التصاعدية ما هي إلا مشروعًا حكوميًا — إن جاز التعبير — لتحقيق ذلك. ليس هناك شك في أن وجهة النظر هذه تنطوي على شيء من الحقيقة، وفي الوقت نفسه، يمكنها بالكاد تبرير الضرائب الحالية، لا لشيء إلا لأن الضرائب فُرِضَتْ بعدما عُرِفَتْ على الملأ هوية مَن سحب الورقة التي تحتوي على الجوائز ومَن سحب الورقة الفارغة في يانصيب الحياة، وأصبح الأفراد الذين يعتقدون أنهم سحبوا الورقة الفارغة ممن يؤيدون الضرائب في الغالب. وفي ذلك السياق، يمكن للمرء أن يبرر تأييد أحد الأجيال لتطبيق برامج ضريبية على جيل لم يأت بعد. وفي اعتقادي، قد يسفر أي إجراء من ذلك النوع عن برامج ضريبة دخل أقل تصاعدية للغاية من البرامج الحالية، على الأقل نظريًا.

ومع أن قدرًا كبيرًا من انعدام المساواة في الدخل والناتج عن دفع الأجور وفقًا للإنتاج يعكس اختلافات «تعادلية» أو إرضاءً لميول الناس تجاه الأمور غير مضمونة النتيجة، يعكس جزء كبير الاختلافات المبدئية في المواهب سواء الخاصة بالمقدرة البشرية أو بالممتلكات، وهذا الجزء ما يثير القضية الأخلاقية الصعبة بحق.

هناك نقاش واسع النطاق بشأن ما إذا كان من الضروري التمييز بين انعدام المساواة في المواهب الشخصية وبين انعدامها في الممتلكات، وبين انعدام المساواة الناتج عن الثروة الموروثة وبين ذلك الناتج عن الثروة المكتسبة. إن انعدام المساواة الناتج عن الاختلافات في القدرات الشخصية — أو الناتج عن الاختلافات في الثروة التي جمعها الشخص الذي نحن بصدده — أمر عادي ومقبول، أو على الأقل ليس شديد الغرابة كما هو الحال في الاختلافات الناتجة عن الثروة الموروثة.

إن التمييز غير مبرر؛ هل هناك أي مبرر أخلاقي للعائدات المرتفعة التي يحصل عليها الفرد الذي ورث عن والديه صوتًا مميزًا عليه طلب كبير أفضل من مبرر العائدات التي يحصل عليها فرد ورث ممتلكات؟ لدى أبناء المسئولين الحكوميين في روسيا احتمالات أعلى للحصول على الدخل — وربما لسداد الديون أيضًا — من أبناء الفلاحين. هل هذا أمر مبرر أكثر أو أقل من الاحتمالات الأعلى للدخل التي يتمتع بها ابن مليونير أمريكي؟ يمكننا

النظر إلى هذا السؤال نفسه نظرة مختلفة. يمكن للأب الذي يمتلك ثروة ويرغب في نقلها لولده فعل ذلك بطرق مختلفة؛ فيمكنه استخدام مبلغ ما من المال لتمويل تدريب ابنه، كمحاسب قانوني معتمد على سبيل المثال، أو بتقديم مال له لتأسيس مشروع تجاري، أو إنشاء صندوق ائتمان يوفر له دخل ملكية. في أي من هذه الحالات، سيكون لدى الطفل دخل أعلى مما هو متوقع. لكن في الحالة الأولى، سيعتبر دخله ناتج عن القدرات البشرية، وفي الحالة الثانية سيعتبر دخله ناتج عن الأرباح وفي الثالثة كناتج عن ثروة موروثة. هل هناك أي أساس للتفريق بين هذه الفئات من الإيرادات على نحو أخلاقي؟ في النهاية يبدو أنه من غير المنطقي القول إن فردًا له الحق فيما أنتجه بقدراته الشخصية أو فيما تولده له ثروته التي جمعها، ولكنه ليس له الحق في نقل ثروته لأبنائه، أو القول إنه يمكن للمرء استخدام دخله في حياة عامرة بالملذات لكن لا يمكنه إعطاء دخله لورثته، ولا شك أن الاحتمال الأخير إحدى طرق استخدام هذا الفرد لمكاسبه.

إن حقيقة عدم صحة هذه الحجج المناهضة لما يسمى بالمبدأ الأخلاقي الرأسمالي لا تؤكد بالطبع أن المبدأ الأخلاقي الرأسمالي مقبول، فأنا أرى أنه من الصعب تبرير قبوله أو رفضه، أو تبرير أي مبدأ بديل، كما أنني أجد نفسي منساقًا إلى الاعتقاد بوجهة النظر القائلة إنه يستحيل النظر إلى المبدأ الأخلاقي الرأسمالي في حد ذاته كمبدأ أخلاقي، وأنه لا بد من اعتباره ذريعة أو نتيجة مباشرة لمبدأ آخر كالحرية.

ويمكن لبعض الأمثلة الافتراضية أن تقدم لنا توضيحًا للصعوبة الأساسية. لنفترض أن هناك أربعة أفراد من شخصية روبنسون كروزو، يعيشون وحدهم تمامًا فوق أربع جزر في المنطقة نفسها. سقط أحدهم فوق جزيرة كبيرة وغناء مما مكنه من العيش برفاهية، فيما تصادف أن الثلاثة الآخرين سقطوا فوق جزر صغيرة وقاحلة مما جعلهم يعيشون بصعوبة بالغة. وذات يوم، اكتشفوا وجود بعضهم بعضًا، وبالطبع سيكون من كرم أخلاق كروزو الذي يعيش فوق الجزيرة الكبيرة إذا دعاهم للانضمام إليه واقتسام ثروته معهم. لكن لنفترض أنه لم يفعل ذلك، هل من المبرر أن يتحد الثلاثة الآخرين ويجبرونه على اقتسام ثروته معهم؟ قد تستهوي الموافقة على هذا الأمر العديد من القراء، لكن قبل الاستسلام لذلك الميل، لننظر إلى موقف مشابه تمامًا في صورة أخرى. لنفترض أنك أنت وثلاثة من أصدقائك تسيرون بمحاذاة الشارع وتصادف أنك لمحت ورقة نقدية قيمتها عشرون دولار فوق الرصيف وأخذتها. سيكون من كرم أخلاقك بالطبع إذا قسمتها بالتساوي بينكم، أو على الأقل دعوتهم لاحتساء مشروب. لكن لنفترض أنك لم تفعل ذلك،

هل من المبرر أن يقوم الثلاثة الآخرون بالاتحاد سويًا وإرغامك على اقتسام العشرين دولار معهم بالتساوي؟ أعتقد أن معظم القراء سيميلون إلى الإجابة بالنفي. ومع مزيد من التفكير، من الممكن أن يستنتج القراء أنه من الواضح أن اقتسام المال من البداية ليس في حد ذاته الفعل «الصحيح». هل نحن مهيئون لإرغام أنفسنا أو أصحابنا بأنه ينبغي للفرد الذي تتخطى ثروته متوسط ثروة جميع الأشخاص في العالم التخلص من الزيادة عن طريق توزيعها بالتساوي على باقي سكان العالم؟ قد نبدي إعجابنا وإشادتنا بهذا الفعل إذا قام به حفنة قليلة؛ بيد أن احتفالات لتبادل الثروات والهدايا — على غرار احتفال بوتلاتش عالمي لدى الهنود الحمر — قد يجعل وجود عالم متحضر ضربًا من المستحيل.

بأية حال، ليس من الصواب تدارك الخطأ بخطأ مثله. إن عدم استعداد روبنسون كروزو الثري أو الرجل المحظوظ الذي عثر على العشرين دولار لعدم اقتسام الثروة لا يبرر استخدام الآخرين للإكراه. هل يمكن تبرير أن نكون الحكام في حالتنا الخاصة بحيث نقرر بأنفسنا متى يجب استخدام العنف لننتزع ما نراه حقنا من الآخرين؟ أو ما نراه ليس حقهم؟ يمكن النظر إلى معظم الاختلافات في المكانة الاجتماعية أو المنصب أو الثروة كنتاج الفرصة بدرجة كبيرة. إن الرجل الذي يعمل بكد ويدخر ننظر إليه باعتباره «جديرًا بالتقدير»، مع أن هذه الصفات ترتكز بدرجة كبيرة إلى الجينات التي كان محظوظًا بما يكفي (أو غير محظوظ) لوراثتها.

وبالرغم من الولاء الكاذب الذي ندعيه للجدارة مقارنة بالحظ، فنحن مستعدون لقبول عدم المساواة الناشئ عن الحظ أكثر من استعدادنا لتقبل عدم المساواة المنسوب إلى الجدارة. إن الأستاذ الجامعي سيحسد زميله الذي يربح سباق خيول، ولكن من غير المحتمل أن يكن لزميله الرابح حقدًا أو يشعر بالظلم في المعاملة. لكن إذا تلقى زميله علاوة طفيفة جعلت من راتبه أعلى من راتب ذلك الأستاذ الجامعي، فمن المحتمل كثيرًا أن يشعر الأستاذ بالاضطهاد. بالرغم من ذلك، إن الحظ — كما العدالة — أعمى؛ فزيادة الراتب كانت حكمًا متعمدًا يرتكز إلى جدارة نسبية.

(٢) الدور الوسيلي للتوزيع وفق الناتج

في مجتمع يقوم على السوق، لا يكون الدور الفعال للدفع وفق الناتج توزيعيًا في الأساس، بل تخصيصيًا. وكما أشرنا في الفصل الأول، فإن المبدأ المحوري لاقتصاد السوق هو

التعاون عبر التبادل الطوعي؛ فيتعاون الأفراد مع غيرهم لأنه يمكنهم بهذه الطريقة إشباع رغباتهم بأسلوب أفعل، لكن ما لم يتلقَ الفرد كل ما يضيفه إلى الإنتاج، سيدخل في تبادلات على أساس ما يمكن أن يتلقاه لا ما يمكن أن ينتجه. إذا تلقى كل طرف ما أسهم به في الناتج الكلي، فلن تحدث التبادلات التي كان من الممكن أن تكون مفيدة لجميع الأطراف. بالتالي يصبح الدفع وفق الناتج ضروريًا كي تُستَغَلُّ الموارد بأكبر قدر ممكن من الفاعلية وذلك في ظل نظام يعتمد على التعاون الطوعي على الأقل. ومع وجود المعرفة الكافية، يمكن أن يحل حافز المكافأة محل الإكراه مع أنني أشك في إمكانية ذلك؛ إذ باستطاعة المرء العبث في نظام الأشياء الجامدة من حوله، أو يمكنه إجبار الأفراد على التواجد في أماكن بعينها في أوقات بعينها، لكن من الصعب عليه أن يجبر الأفراد على بذل أقصى ما في وسعهم. بعبارة أخرى، يؤدي إحلال التعاون محل الإكراه من إلى تغيير مقدار الموارد المتوفرة.

مع أن الوظيفة الجوهرية للدفع وفق الناتج في إطار مجتمع يرتكز على السوق هي التمكين من تخصيص الموارد بفاعلية دون حدوث إكراه، فمن غير المحتمل أن تُقْبَلَ ما لم يُنْظَرْ إليها على أنها تحقق عدالة توزيعية، ولا يمكن أن ينعم أي مجتمع بالاستقرار ما لم تكن هناك منظومة أساسية من الأحكام التقديرية التي يسلم بها الأغلبية العظمى من أفراده. فبعض الأعراف يجب تقبلها باعتبارها «مطلقة» وليست «وسيلية» فحسب. وأعتقد أن الدفع وفق الناتج كان إلى حد بعيد — ولا يزال — واحدًا من بين تلك الأحكام التقديرية أو الأعراف.

يمكن توضيح هذا الأمر عن طريق فحص الأسباب التي هاجم على أساسها المعارضون — من داخل النظام الرأسمالي — توزيع الدخل الناتج عنها. من بين السمات المميزة لمنظومة القيم الرئيسية لمجتمع ما هي أن جميع أفراده يسلمون بها، سواء اعتبروا أنفسهم مؤيدين أو معارضين لنظام المؤسسة الاجتماعية، وحتى أشد المنتقدين بالداخل للرأسمالية وافقوا على الدفع وفق الناتج كمبدأ عادل أخلاقيًا.

جاءت الانتقادات الأعمق أثرًا من الماركسيين؛ فقد زعم ماركس أن العمال يتعرضون للاستغلال. لماذا؟ لأن العمال يخرجون الإنتاج كله ولا يحصلون سوى على جزء منه؛ والباقي «فائض القيمة» عند ماركس. حتى إذا سلمنا بالحقائق المتضمنة في هذا الزعم، فإن الحكم التقديري يترتب عليها فقط إذا وافق المرء على المبدأ الأخلاقي الرأسمالي؛ فالعمال يتعرضون «للاستغلال» فقط في حالة إن كان للعامل حق في ما ينتجه، وإذا سلم

المرء بدلًا من ذلك بالمقدمة المنطقية الاشتراكية التي تفيد بأن الدخل يُوَزَّعُ «من كلٍ حسب مقدرته، ولكلٍ حسب احتياجاته.» — بقطع النظر عما يمكن أن تعنيه هذه العبارة — فإنه من الضروري مقارنة ما ينتجه العامل، ليس مع ما يحصل عليه لكن مع قدرته، والمقارنة بين ما يحصل عليه العامل ليس مع ما ينتجه لكن مع ما يحتاجه.

لا شك أن حجة ماركس خاطئة بناء على أسباب أخرى أيضًا. بادئًا ذي بدء، هناك خلط بين الناتج الكلي لكافة الموارد المتعاونة وبين الكمية المضافة إلى الناتج؛ وهو ما يطلق عليه علماء الاقتصاد الناتج الحدي. وما يثير الانتباه أكثر أن هناك تغيرًا غيرَ معلن في معنى «العمالة» عند الانتقال من المقدمة المنطقية إلى النتيجة؛ فقد أدرك ماركس دور رأس المال في إخراج المنتج لكنه اعتبر رأس المال عاملًا مضمنًا. من ثم، إذا أعدنا صياغة المقدمة المنطقية للقياس المنطقي الماركسي إعادة كاملة، ستسير على هذا النحو: «إن العمال الحاليين والسابقين يخرجون الناتج كله، ويحصل العمال الحاليون على جزء من الناتج فقط.» ستكون النتيجة المفترضة هي «تعرض العمال السابقين للاستغلال،» والإجراء الذي يجب اتخاذه هو أنه يجب أن يحصل العمال السابقون على جزء أكبر من الإنتاج، على الرغم من الغموض التام لكيفية فعل ذلك، سوى بتسجيل أحقية العمال في ذلك الجزء على شواهد قبور أنيقة.

إن تطبيق تخصيص الموارد دون وقوع إكراه هو الدور الوسيلي الرئيسي في سوق يطبق التوزيع وفق الناتج. لكنه ليس الدور الوسيلي الوحيد لما نتج من عدم مساواة. لقد أشرنا في الفصل الأول إلى الدور الذي يلعبه عدم المساواة في تقديم بؤر سُلْطَة لموازنة تركيز السلطة السياسية، إلى جانب الدور الذي يلعبه في تعزيز الحرية المدنية من خلال توفير «رعاة» لتمويل نشر الأفكار غير الشائعة أو الجديدة ببساطة. علاوة على ذلك، يوفر عدم المساواة — في الميدان الاقتصادي — «رعاة» لتمويل التجريب وتطوير منتجات جديدة لشراء أول سيارة وأجهزة التلفزيون التجريبية، ناهيك عن اللوحات الانطباعية. في نهاية المطاف، يساعد عدم المساواة في أن يتحقق التوزيع دون الحاجة إلى «السلطة» — وذلك أحد أوجه الدور العام للسوق الرامي إلى تحقيق التعاون والتنسيق دون إكراه.

(٣) حقائق توزيع الدخل

يمكن وصف نظام رأسمالي ينطوي على الدفع وفق الناتج بأنه يتضمن قدرًا كبيرا من عدم مساواة في الدخل والثروة، وهو كذلك على المستوى التطبيقي. لكن كثيرًا ما يساء تفسير

هذه الحقيقة بحيث تعني أن الرأسمالية والاقتصاد الحر ينتج عنهما قدر أكبر من عدم المساواة عما في النظم البديلة، وكنتيجة مباشرة، انطوى اتساع نطاق الرأسمالية وتطورها على قدر متزايد من عدم مساواة. وما عزز من سوء التفسير هذا الطبيعةُ المضللةُ لمعظم المعدلات المنشورة حول توزيع الدخل، لاسيما إخفاقها في التمييز بين عدم المساواة على المدى القريب والمدى البعيد. لننظر إلى بعض الحقائق الأوسع مجالًا حول توزيع الدخل.

إن أبرز الحقائق — والتي تأتي على عكس الكثير من توقعات الناس — تتعلق بمصادر الدخل. كلما كانت الدولة رأسمالية أكثر، انخفض ذلك الجزء من الدخل الذي يدفع مقابل استخدام ما يعتبره الناس عامة رأس مال، وارتفع الجزء الذي يُدْفَعُ مقابل الخدمات البشرية. في البلدان النامية، كالهند ومصر وغيرهما، ما يقرب من نصف إجمالي الدخل هو دخل من الممتلكات، أما في الولايات المتحدة فإن ما يقرب من الخمس هو دخل من الممتلكات، وفي غيرها من البلدان الرأسمالية المتقدمة، لا تختلف النسبة كثيرًا. ولا شك أن هذه الدول تمتلك رأس مال أكبر كثيرًا من الدول البدائية لكنها أغنى كثيرًا في القدرة الإنتاجية لمواطنيها. من ثم، كلما ارتفع الدخل من الممتلكات، انخفضت النسبة من إجمالي الدخل. لم يكن الإنجاز الأعظم للرأسمالية في مراكمة الممتلكات، بل تمثل في الفرص التي قدمتها للرجال والنساء لتعزيز قدراتهم وتطويرها وتحسينها. ومع ذلك، يهوى أعداء الرأسمالية انتقادها بقسوة باعتبارها مادية وكثيرًا ما يعتذر الموالين للرأسمالية عن مادية الرأسمالية كتكلفة ضرورية للتقدم.

ثمة حقيقة أخرى لافتة للنظر، فعلى النقيض من التصور العام، تؤدي الرأسمالية إلى تقليص عدم المساواة أكثر من النظم الاقتصادية البديلة وأن تطور الرأسمالية قلص بشكل كبير من نطاق عدم المساواة؛ فالمقارنات — في كل مكان وزمان على حدٍ سواء — تؤكد وجهة النظر هذه، ومن المؤكد أن هناك قدرًا أقل كثيرا من عدم مساواة في المجتمعات الرأسمالية الغربية كالدول الاسكندنافية وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة عن المجتمعات المرتكزة على المنزلة الاجتماعية كالهند أو البلدان المتخلفة كمصر. أما المقارنة مع دول شيوعية كروسيا أكثر صعوبة نظرًا لندرة الدلائل وعدم موثوقيتها. لكن إذا قسنا عدم المساواة وفقًا للاختلافات في مستويات المعيشة بين الطبقات الثرية وغيرها، فمن المرجح أن تكون عدم المساواة هذه أقل بلا ريب في البلدان الرأسمالية منها في البلدان الشيوعية. وعلى ما يبدو فإنه في البلدان الغربية وحدها تقل عدم المساواة — بأي معنى من المعاني — كلما زادت درجة رأسمالية المجتمع؛ فهي أقل في بريطانيا عن فرنسا

وأقل في الولايات المتحدة عن بريطانيا — بالرغم من هذه المقارنات صعبة نتيجة لمشكلة ضرورة الأخذ بعين الاعتبار طبيعة التركيب السكاني. فعلى سبيل المثال، كي نعقد مقارنة عادلة، ينبغي للمرء المقارنة بين الولايات المتحدة وليس بين المملكة المتحدة وحدها لكن بين المملكة المتحدة إلى جانب جزر الهند الغربية والمستعمرات البريطانية في أفريقيا.

بالنظر إلى التغيرات عبر الزمن، صاحب التطور الاقتصادي في المجتمعات الرأسمالية انخفاض كبير في مستوى عدم المساواة. فيما مضى عام ١٨٤٨ حين كتب جون ستيوارت ميل: «حتي وقتنا هذا (١٨٤٨) لا تزال محلَّ شك فكرةُ أن كل الاختراعات الميكانيكية التي توصلنا إليها حتى الآن قد خففت من العناء اليومي للإنسان. لقد أدت هذه الاختراعات إلى أن يعيش جزء كبير من الناس حياة الكد والأسر نفسها، فيما مكنت عددًا متزايدًا من أصحاب المصانع وغيرهم من جني ثروات. لقد زادت من سبل رفاهية الطبقات المتوسطة، لكنها لم تبدأ بعد في إحداث تلك التغيرات الكبيرة في مصير الإنسان، وهو ما يكمن في طبيعتها ومستقبلها أن تحققه.»[1] كان هذا التصريح على الأرجح غير صحيح حتى بالنسبة لعصر ميل، لكن من المؤكد أنه ليس ثمة فرد يمكن كتابة ذلك اليوم عن المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. لكنها مع ذلك تنطبق على باقي العالم.

إن السمة الرئيسية للتقدم والتطور على مدار القرن المنصرم أنهما حررا عامة الناس من الكدح المرير، ووفرا لهم المنتجات والخدمات التي كانت في السابق حكرًا على الطبقات الأعلى، دون زيادة المنتجات والخدمات المتوفرة للأغنياء بأي قدر مماثل. وبخلاف مجال الطب، وفرت التطورات التكنولوجية في معظمها وسائل الترف لعامة الناس والتي لطالما كانت متوفرة بصورة أو بأخرى للأغنياء فعلًا. وعلى سبيل الذكر، تقدم السباكة الحديثة والتدفئة المركزية والسيارات والتلفزيون والراديو لعامة الناس سبل راحة متكافئة مع تلك التي طالما حصل عليها الأغنياء بتشغيلهم للخدم والفنانين وطواقم الترفيه وما إلى ذلك.

من الصعب الحصول على الدلائل الإحصائية المفصلة حول هذه الظواهر في صورة توزيعات للدخل ذات مضمون وقابلة للمقارنة، مع أن مثل تلك الدراسات التي أجريت تؤكد النتائج العامة التي أشرت إليها توًا. ومع ذلك، يمكن أن تكون تلك البيانات مضللة للغاية، إذ لا يمكنها التمييز بين الاختلافات في التوازنية وغير التوازنية الدخل. على سبيل المثال، تعني الحياة العملية القصيرة للاعب البيسبول أن الدخل السنوي أثناء سنوات نشاطه لا بد من أن يكون أعلى كثيرًا من الوظائف الأخرى المتوفرة أمامه لجعلها على نفس درجة الجاذبية من الناحية المادية. لكن هذا الاختلاف يؤثر في النسب بالطريقة نفسها التي يؤثر بها أي اختلاف آخر في الدخل، كذلك تعد وحدة الدخل التي توضع مقابلها

النسب ذات أهمية كبيرة أيضًا. دائمًا ما يُظهر التوزيع لمتلقي الدخل الفردي عدم مساواة أكبر كثيرًا من توزيع الدخل للوحدات الأسرية: فالكثير من الأفراد ربات بيوت يعملن بدوام جزئي أو يتلقون قدرًا ضئيلًا من دخل من الممتلكات، أو أن الكثير من الأفراد أعضاء آخرون في الأسرة في أوضاع مماثلة لربات البيوت. هل التوزيع المرتبط بالأسر تصنف فيه الأسر وفقًا للدخل الأسري الكلي؟ أم وفقًا لدخل لكل شخص؟ أو لكل وحدة مماثلة؟ هذا ليس جدالًا فارغًا على الإطلاق، فأنا أعتقد أن التوزيع المتغير للأسر وفقًا لعدد الأطفال هو العامل الأهم الذي ساهم في تقليص عدم المساواة في مستويات المعيشة في هذه البلاد إبان نصف القرن المنصرم؛ فقد فاق أهمية ضرائب الدخل والتركات التصاعدية. لقد كانت مستوياتُ المعيشة المنخفضة للغاية الناتجَ المشتركَ للعائلات ذات الدخل المنخفض والأعداد الكبيرة نسبيًا من الأطفال، إلا أن متوسط عدد الأبناء انخفض، والأهم من ذلك، أن هذا الانخفاض صاحبه وأدى إلى حدوثه عامةً قضاء فعلي على العائلات الضخمة للغاية. كنتيجة لذلك، لا يوجد إلا اختلاف بسيط بين الأسر الآن فيما يتعلق بعدد الأبناء؛ مع ذلك لن ينعكس هذا التغيير في توزيع الأسر وفقًا للحجم الإجمالي للدخل الأسري.

ثمة مشكلة كبيرة في تفسير الدلائل حول توزيع الدخل تتمثل في الحاجة إلى التمييز بين نوعين من عدم المساواة بينهما اختلافات أساسية؛ اختلافات مؤقتة وقصيرة الأجل في الدخل واختلافات طويلة الأجل في وضع الدخل. لننظر في مجتمعين لهما التوزيع نفسه من الدخل السنوي. في أحدهما هناك حراك وتغير كبير لذا تتغير هرمية الدخل كثيرًا من عام لآخر، وفي الآخر هناك جمود كبير بحيث تقبع كل عائلة في الوضع نفسه عام بعد آخر. من الواضح أن المجتمع الثاني سيكون — بأي شكل من الأشكال — الأعلى في مقدار عدم المساواة. إن النوع الأول من عدم المساواة ممثل للتغير الديناميكي والحراك الاجتماعي والمساواة في الفرص؛ أما الآخر، فيمثل مجتمعًا يُعلي من قيمة المكانة الاجتماعية. إن الخلط بين هذين النوعين من عدم المساواة له أهمية خاصة، وتحديدًا لأن الرأسمالية التنافسية القائمة على الاقتصاد الحر تميل إلى إحلال أحدهما محل الآخر. إن المجتمعات غير الرأسمالية تتجه إلى أن يكون فيها عدم مساواة أوسع نطاقًا من المجتمعات الرأسمالية، حتى إذا قسنا عدم المساواة هذا بالدخل السنوي؛ علاوة على ذلك، يميل عدم المساواة فيها إلى أن يكون دائمًا، في حين أن الرأسمالية تقوض الأوضاع الاجتماعية الراكدة وتحدث الحراك الاجتماعي.

(٤) الإجراءات الحكومية المستخدَمة لتعديل توزيع الدخل

من الوسائل التي استخدمتها الحكومات على نحو واسع لتغيير توزيع الدخل ضريبةُ الدخل وضريبةُ التركات التصاعدية. وقبل النظر في مدى قبول هذين النوعين من الضريبة، يجدر بنا التساؤل عما إذا كانت نجحت هذه الضرائب في تحقيق هدفها أم لا.

يتعذر تقديم إجابة حاسمة عن هذا السؤال في إطار المعلومات الحالية المتوفرة لدينا. إن الحكم التالي رأي شخصي، مع أنني أتمنى ألا يكون رأيًا يفتقر تمامًا للمعلومات، وتحريًا للإيجاز أذكر هذا الرأي بثقة أكبر مما تبرره طبيعة الأدلة. رأيي هو أنه كان لهذه الإجراءات الضريبية أثر ثانوي نسبيًا — إلا أنه جدير بالاهتمام — في تقليص الاختلافات بين الوضع المتوسط لدى مجموعات من العائلات مقسمةٍ وفقًا لبعض المعايير الإحصائية للدخل. مع ذلك، تسببت هذه الإجراءات أيضًا في حالات عدم مساواة شديدة التعسفية ذات تأثير كبير بين الأشخاص داخل فئات الدخل هذه. نتيجة لذلك، ليس من الواضح على الإطلاق ما إذا كانت زيادة المساواة أو الإنقاص منها هو الأثر الصافي من زاوية الهدف الأساسي للمساواة في المعاملة أو المساواة في الناتج.

إن معدلات الضرائب نظريًا عالية وتصاعدية للغاية؛ بيد أن تأثيرها كان تبديديًا بطريقتين مختلفتين. أولًا، تمثل جزء من تأثيرها ببساطة في جعل توزيع الدخل قبل اقتطاع الضريبة غير متساوٍ؛ وهذا بمثابة التأثير العرضي المعتاد لفرض الضرائب. من خلال إعاقتها الدخول في أنشطة مرتفعة الضرائب وهي في هذه الحالة الأنشطة المنطوية على مخاطرة كبيرة وأضرار غير نقدية، ترفع العائدات في تلك الأنشطة. ثانيًا، تدفع هذه المعدلات المرتفعة التشريعات والقوانين الأخرى إلى تجنب ما يسمى «الثغرات» القانونية كنسبة الاستقطاع عند نضوب المورد الطبيعي، والإعفاء من الفائدة على سندات الولايات والبلديات، ومحاباة الأرباح الرأسمالية، وحسابات النفقات، والطرق الأخرى غير المباشرة للدفع، وتحويل الدخل العادي إلى أرباح رأسمالية وما إلى ذلك في أعداد وأنواع محيرة، وأيضًا كان تأثيرها في جعل المعدلات الفعلية المفروضة أقل كثيرًا من المعدلات الاسمية، ولعل الأمر الأهم هو جعل فرض الضرائب متغيرًا وغيرَ متساوٍ؛ حيث يدفع الأشخاص المنتمون إلى نفس المستوى الاقتصادي ضرائب مختلفة للغاية حسب مصدر دخلهم والفرص المتاحة أمامهم للتهرب من الضريبة. وإذا تم تفعيل المعدلات الحالية تمامًا، فمن الممكن أن تكون العواقب على الحوافز وما شابه خطيرة للغاية إذ تتسبب في خسائر فادحة في إنتاجية المجتمع؛ ومن ثم قد يكون التهرب الضريبي ضروريًا للرفاهية الاقتصادية.

وإذا كان كذلك، فإننا اشترينا المكسب على حساب إهدار كبير للموارد مع التسبب في إشاعة عدم مساواة على نطاق واسع. من الممكن أن يكون وضع مجموعة أقل كثيرًا من المعدلات الاسمية — مع قاعدة أشمل تتحقق من خلال ضرائب أكثر تساويًا لكافة مصادر الدخل — نظاما أكثر تقدمية في متوسط فرض الضرائب وأكثر تساويًا في التفاصيل وأقل إهدارًا للموارد.

هناك الكثير من الباحثين في المجال يعتنقون الرأي الذي يفيد بأن ضريبة الدخل الشخصي كانت تعسفية في تأثيرها وذات فاعلية محدودة في خفض عدم المساواة، ومن بينهم العديد ممن يؤيدون استخدام الضرائب التصاعدية لتقليص عدم المساواة تأييدًا شديدًا، ويحثون أيضًا على خفض معدلات الشرائح العليا بشكل كبير وعلى تُوسيع القاعدة.

هناك عامل آخر كان من شأنه تخفيف تأثير هيكل الضرائب التصاعدية على عدم المساواة في الدخل والثروة وهو أن هذه الضرائب تكون أقل كثيرًا على المرء في حالة ما إذا كان ثريًا عنها في حالة ما إذا أصبح ثريًا. وفي حين أنها تقيد من استخدام الدخل من الثروة الحالية، فإن إعاقتها ادخار الثروة تتزايد بقدر أوضح، مع استمرارها على فاعليتها. إن فرض ضرائب على الدخل من الثروة لا يفعل شيئًا في خفض الثروة نفسها، بل يقلص ببساطة من مستوى الاستهلاك والإضافات إلى الثروة التي يمكن لأصحابها تحملها. تقدم الإجراءات الضريبية دافعًا لتجنب المخاطرة ولتضمين الثروة الحالية في صور ثابتة نسبيًا، وهذا من شأنه تقليص احتمالية تبديد الثروات المتراكمة الحالية. على الجهة الأخرى، إن السبيل الرئيسي لمراكمة الثروة يكون من خلال الدخول الضخمة الحالية والتي يُدخر جزء كبير منها ويُسْتَثْمَرُ في الأنشطة المحفوفة بالمخاطر، والتي سيحقق بعض منها إيرادات مرتفعة. وإذا كانت ضريبة الدخل ذات فاعلية، فستغلق ذلك السبيل؛ وبالتالي سيتمثل تأثيرها في حماية أصحاب الثروة الحاليين من المنافسة مع أشخاص جدد. من الناحية العملية، يضعف هذا التأثير من خلال حيل التهرب التي سبق وأشرنا إليها. ومن الجدير بالملاحظة أن جزءًا ضخمًا للغاية من مراكمة الثروة كان في مجال النفط، حيث وفر استقطاع الضريبة عند نضوب المورد الطبيعي سبيلًا يسيرًا للغاية لتلقي دخل معفي من الضرائب.

عند الحكم على مدى فاعلية ضرائب الدخل التصاعدية، يبدو لي أنه من الأهمية بمكان التمييز بين مشكلتين، بيد أن التمييز لن يكون دقيقًا من حيث التطبيق. المشكلة الأولى جمع الأموال لتمويل نفقات الأنشطة الحكومية المقرر تنفيذها (بما في ذلك وسائل القضاء على الفقر الذي ناقشته في الفصل الثاني عشر)؛ ثانيًا، فرض الضرائب لأهداف

إعادة التوزيع فحسب. قد تستدعي الأولى بعض الإجراءات التصاعدية تستند إلى كل من تقييم التكاليف وفقًا للمساعدات المالية ومعايير المساواة الاجتماعية. بيد أن المعدلات الاسمية المرتفعة المفروضة على شرائح الدخل المرتفعة والتركات من الصعب تبريرها على هذا الأساس لمجرد أن أرباحها متدنية للغاية.

كليبرالي، أرى أنه من الصعب تبين أي مبرر لفرض ضرائب تصاعدية لإعادة توزيع الدخل؛ فهذا يبدو لي حالة واضحة لاستخدام القهر لأخذ مال من البعض وإعطائه لآخرين ومن ثم للتعارض مباشرة مع الحرية الفردية.

وبعد أخذ كافة الجوانب في الاعتبار، يبدو لي أن أفضل شكل لهيكل ضريبة الدخل الشخصي هو ضريبة بمعدل ثابت على دخل غير خاضع للإعفاء، مع تعريف الدخل عامةً والسماح بالاستقطاعات فقط لنفقات الدخل المكتسب المحددة تحديدًا دقيقًا. وكما سبق وأشرنا في الفصل الخامس، من الممكن أن أمزج هذا البرنامج مع إلغاء ضريبة الدخل على الشركات، وكذلك مع كل من شرط إلزام الشركات بنسب دخلها لحاملي الأسهم، وشرط إلزام حاملي الأسهم بتضمين هذه المبالغ في العائدات الضريبية الخاصة بهم. تتمثل التغييرات المحبذة الأخرى الأهم في إلغاء خصم الضريبة عند نضوب الموارد الطبيعية كالنفط وغيره من المواد الأولية، وإلغاء الإعفاء الضريبي على الفائدة على الأوراق المالية الخاصة بالولايات والبلديات، وإلغاء المعاملة الخاصة للأرباح الرأسمالية، والتنسيق بين ضرائب الدخل والعقارات والهبات، وإلغاء العديد من الاستقطاعات المسموح بها الآن.

يبدو لي أن الإعفاء الضريبي يمكن أن يكون درجة مبررة من الضرائب التصاعدية (راجع المزيد من النقاشات في الفصل الثاني عشر). إن تأييد تسعين بالمائة من السكان فرض ضرائب على أنفسهم وإعفاء عشرة في المائة أمر يختلف تمامًا عن تأييد تسعين بالمائة من السكان فرض ضرائب عقابية على العشرة في المائة الآخرين، وهو ما كان يحدث في الواقع في الولايات المتحدة. إن الضريبة التناسبية ذات المعدل الثابت قد تتضمن دفع أشخاص يحصلون على دخل أعلى كثيرًا مبالغَ مالية مقابل الخدمات الحكومية، وهو أمر ليس من الواضح أنه غير ملائم، وذلك بناءً على المساعدات المالية المقدمة. ومع ذلك، ستتجنب هذه الضريبة التناسبية موقفًا يؤيد فيه عدد كبير فرض ضرائب على الآخرين لم تؤثر أيضًا على العبء الضريبي الخاص بهم.

إن اقتراح إحلال ضريبة الدخل الثابتة محل الهيكل الضريبي التصاعدي سيثير دهشة الكثير من القراء وسيعتبرونه اقتراحًا متطرفًا؛ وهو كذلك فعلًا من حيث الفكرة. ولهذا السبب في حد ذاته، لا يمكن التأكيد على نحو قوي أكثر مما ينبغي على أنه ليس

اقتراحًا متطرفًا من حيث إيرادات الدخل أو إعادة توزيع الدخل أو أي معيار ذي صلة. إن معدلات ضريبة الدخل الحالية لدينا تتراوح بين عشرين بالمائة إلى واحد وتسعين بالمائة، ويصل المعدل خمسين في المائة عند تجاوز الدخول الخاضعة للضريبة ١٨٠٠٠ دولار لدافعي الضرائب غير المتزوجين أو ٣٦٠٠٠ دولار لدافعي الضريبة المتزوجين ممن لديهم إقرار ضريبي مشترك. مع ذلك، سيولد المعدل الثابت البالغ ثلاثة وعشرين ونصف في المائة على الدخل الخاضع للضريبة، وفقًا لما هو مسجل ومحدد في الوقت الحالي؛ أي إيرادات مماثلة للمعدل التصاعدي الحالي فوق الإعفاءات الحالية والاستقطاعات الجائزة الآن.[2] في واقع الأمر، سيحقق هذا المعدل الثابت — حتى في حالة عدم حدوث أي تغيير في الخواص القانونية الأخرى — إيرادات أعلى نظرًا للإبلاغ عن قدر أكبر من الدخل الخاضع للضريبة لثلاثة أسباب: سيكون هناك دافع أقل مما هو موجود الآن لاتباع حيل قانونية مكلفة من شأنها تقليل مقدار الدخل الخاضع للضريبة المبلغ عنه (ما يسمى بالتهرب الضريبي)، وسيكون هناك حافز أقل لعدم الإبلاغ عن الدخل المفروض الإبلاغ عنه قانونيًا (تهرب ضريبي)، وقد يسفر التخلص من التأثيرات العائقة للهيكل الحالي للمعدلات الضريبية عن استخدام أفضل للموارد الراهنة ودخل أعلى.

إذا كانت حصيلة المعدلات شديدة التصاعدية الحالية منخفضة للغاية، ستكون نتائج إعادة التوزيع منخفضة بالضرورة أيضًا، ولكن هذا لا يعني أنها لا تحدث ضررًا. يرجع سبب الانخفاض الكبير في الإيرادات الضريبية جزئيًا إلى تكريس بعض من أكفأ الرجال بالبلاد كل طاقاتهم لابتكار أساليب للحفاظ على انخفاضها، وإلى أن غيرهم من الأشخاص يخططون الأنشطة التي سيزاولونها وهم يضعون في الحسبان التأثيرات الضريبية عليهم. كل هذا إهدار ليس إلا، وماذا نأخذ في المقابل؟ على أقصى تقدير، شعور بالرضا لدى البعض بأن الدولة تعيد توزيع الدخل، وحتى هذا الشعور يرتكز على جهلنا بالنتائج الفعلية للهيكل الضريبي التصاعدي، وهذا الشعور سيتبخر بالتأكيد إذا ما عرفت النتائج.

وعودة إلى توزيع الدخل، هناك مبرر واضح لاتخاذ إجراء اجتماعي يختلف تمامًا في نوعه عن الضرائب من أجل تعديل توزيع الدخل. إن الكثير من حالات عدم المساواة تنبع من أوجه قصور بالسوق، وقد نشأ الكثير منها نتيجة للتدخل الحكومي أو يمكن القضاء عليها بالتدخل الحكومي. هناك أسباب وجيهة لتعديل قواعد اللعبة في سبيل القضاء على مصادر عدم المساواة هذا. على سبيل المثال، إن من مصادر عدم المساواة امتيازاتُ الاحتكار الخاص التي تمنحها الحكومة والتعريفة الجمركية وغيرها من التشريعات القانونية التي

يستفيد منها مجموعات بعينها. فإذا قُضِيَ على ما سبق، سيرحب الليبراليون بذلك. إن زيادة الفرص التعليمية وتوسيع رقعتها كانت عاملًا رئيسيًا يؤدي عادة إلى تقليص عدم المساواة، ومثل هذه الإجراءات لها ميزة إدارية وهي أنها ستقضي على مصادر عدم المساواة بدلًا من مجرد تخفيف الأعراض.

مع ذلك، لا يزال توزيع الدخل مجالًا آخر تلحق فيه الحكومة ضررًا من خلال تطبيق مجموعة من الإجراءات أكبر من الضرر الذي كانت قادرة على التخلص منه بمجموعة أخرى من الإجراءات. إن ذلك مثال آخر على التدخل الحكومي المتصل بالعيوب المزعومة بنظام الاقتصاد الحر عندما تكون الكثير من الظواهر التي يشتكي منها المؤيدون للحكومة المهيمنة على مجريات الأمور في حد ذاتها من صنع الحكومة نفسها، سواء كانت مهيمنة أم لا.

الفصل الحادي عشر

إجراءات الرفاهية الاجتماعية

إن الاتجاه المنادي بالإصلاح الاجتماعي والمساواة والذي ساهم في وجود ضريبة الدخل الفردية شديدة التصاعدية أسفر أيضًا عن مجموعة كبيرة من الإجراءات الأخرى التي تهدف إلى الارتقاء بـ «رفاهية» فئات محددة. ومن بين أهم مجموعات الإجراءات تلك المجموعة التي يطلق عليها على نحو مضلل «الضمان الاجتماعي»، ومن الإجراءات الأخرى الإسكان الشعبي وقوانين الحد الأدنى للأجور وبرامج دعم أسعار المزارع والرعاية الطبية لجماعات محددة وبرامج المعونة الخاصة وهلم جرا.

في البداية، سأناقش بإيجاز بعضًا من الإجراءات الأخيرة بهدف توضيح كيف يمكن أن تختلف نتائجها الفعلية تمامًا عن النتائج المنشودة في الأساس، وبعدها، سأناقش بشيء من الإسهاب العنصر الأكبر في برنامج الضمان الاجتماعي وهو تأمين المسنين والورثة.

(١) إجراءات متنوعة للرفاهية الاجتماعية

(١-١) الإسكان الشعبي:

ترتكز إحدى الحجج التي كثيرًا ما يقولها المؤيدون للإسكان الشعبي إلى تأثير جوار مزعوم: إن العشوائيات خاصة والمساكن ذات الجودة المنخفضة بدرجة أقل تكلف المجتمع خسائر عالية في صورة الحماية من الحرائق وحماية الشرطة. من الممكن للغاية أن يُوجَد تأثير الجوار البسيط هذا، بيد أنه بقدر ما يُوجَد، فهو يقدم حجة ليس للإسكان الشعبي بل لفرض ضرائب مرتفعة على ذلك النوع من السكن بما يضيف تكاليف اجتماعية نظرًا لأن ذلك قد يؤدي إلى المساواة بين التكلفة الخاصة والتكلفة الاجتماعية.

ستكون الإجابة على الفور إن الضرائب الإضافية ستشكل عبئًا على محدودي الدخل وهذا ليس مرغوبًا. إن هذه الإجابة تعني أن الإسكان الشعبي لم يُقَدَّم بناءً على تأثيرات الجوار بل كوسيلة لمساعدة الأشخاص ذوي الدخل المنخفض. فإذا كانت الحال كذلك، لماذا تدعم الحكومة المسكن على وجه التحديد؟ وإذا اسْتُخْدِمَتْ الأموال لمساعدة الفقراء، ألن يكون تقديمها في صورة نقدية لا صورة كيفية استخدامًا أكثر جدوى؟ من المؤكد أن العائلات التي تحصل على المساعدة ستأخذ مبلغًا من المال بدلًا من أن تحصل على المساعدة في صورة مسكن، وسيكون بمقدورها إنفاق المال على المسكن إذا رغبت في ذلك. لذا، لن تتردى أوضاع هذه العائلات، إذا حصلت على الدعم في صورة نقود، فإذا رأت تلك العائلات أن هناك احتياجات أخرى أهم من السكن، ستكون أفضل حالًا. سيحل الدعم النقدي مشكلة تأثير الجوار إلى جانب مشكلة الإعانة المالية العينية، وطالما أنه لم يستخدم في شراء المسكن، سيكون متاحًا لدفع ضرائب إضافية تبررها تأثيرات الجوار.

لذلك لا يمكن تبرير الإسكان الشعبي بناءً على تأثيرات الجوار أو مساعدة العائلات الفقيرة، ولا يمكن تبرير سياسة الإسكان الشعبي — هذا إذا كان لها مبرر — بأسباب الوصاية الأبوية؛ أي أن العائلات التي تُقَدَّمُ لها المساعدة «تحتاج» إلى المسكن أكثر مما «تحتاج» إلى أشياء أخرى لكن من الممكن ألا تتفق العائلات نفسها معهم في الرأي، أو تنفق المال إنفاقًا يفتقد إلى الحكمة. سيميل الليبراليون إلى رفض هذه الحجة بالنسبة للبالغين الذين لديهم حس المسئولية، ولكن لا يمكنهم رفض هذه الحجة تمامًا في صورتها غير المباشرة أكثر والتي تمس الأطفال؛ أي أن يتجاهل الآباء رفاهية الأبناء «المحتاجين» لمسكن أفضل. لكن الليبراليين سيطلبون قطعًا دليلًا أكثر إقناعًا وفي صميم الموضوع بدلًا من نوع الدلائل التي عادة ما تقدم قبل أن يوافقوا على الحجة الأخيرة كمبرر ملائم للإنفاقات الضخمة على المساكن الشعبية.

كان من الممكن الإسهاب في الحديث نظريًا قبل الحديث عن التجربة الفعلية للإسكان الشعبي. والآن وقد صارت لدينا التجربة، يمكننا الخوض في الموضوع أكثر. في واقع الأمر، اتضح أن الإسكان الشعبي له تأثيرات مختلفة تمامًا عن تلك المنشودة بالطبع.

كان الإسكان الشعبي بعيدًا كل البعد عن الارتقاء بمسكن الفقراء، كما يتوقع مؤيدوه، بل فعل العكس تمامًا. فقد فاق عدد الوحدات السكنية التي تعرضت للتدمير أثناء تشييد مشروعات الإسكان الشعبي عدد الوحدات السكنية الجديدة التي شُيِّدَت. لكن الإسكان الشعبي هذا لم يحقق شيئًا في خفض عدد الأشخاص المراد إيواؤهم؛ من ثم

جاءت نتيجة الإسكان الشعبي في رفع عدد الأشخاص لكل وحدة سكنية. لقد حصلت بعض العائلات على سكن أفضل مما كان من الممكن أن تحصل عليه بطريقة أخرى؛ إنها تلك العائلات التي حالفهما الحظ لتملك وحدات سكنية شعبية. لكن هذا لم يحقق شيئًا سوى أنه زاد الأمر سوءًا أمام باقي الأفراد، نظرًا لأن متوسط الكثافة العام ارتفع.

لا شك أن الشركات الخاصة توازن بعضًا من التأثير الضار لبرنامج الإسكان الشعبي عن طريق تجديد الأحياء الحالية وبناء أحياء جديدة سواء للأفراد الذين شُرِّدُوا أو بتعبير أشمل الأشخاص الذين تم شُرِّدُوا في حركة أو حركتين أثناء لعبة الكراسي الموسيقية التي بدأتها مشروعات الإسكان الشعبي. مع ذلك، كان من الممكن أن تتوفر هذه الموارد الخاصة في غياب برنامج الإسكان الشعبي.

لماذا يترتب على برنامج الإسكان الشعبي هذه النتيجة؟ للسبب العام الذي شددنا عليه مرارًا وتكررًا؛ إن الصالح العام الذي دفع الكثيرون لتأييد وضع البرنامج غامض ومؤقت. ما إن تبنت الحكومة البرنامج، كان من المحتمل أن تهيمن عليه المصالح الخاصة التي يمكن للبرنامج خدمتها. وفي هذه الحالة، تمثلت المصالح الخاصة في تلك المجموعات المحلية التي كانت تتحرق شوقًا إلى إزالة المناطق المنكوبة وتجديدها، سواءً لأن لها ممتلكات هناك أو لأن الأضرار كانت تهدد الأحياء التجارية المحلية أو المركزية. لقد لعب الإسكان الشعبي بدور الوسيلة الملائمة لتحقيق أهداف تلك المجموعات، الأمر الذي اقتضى الهدم أكثر منه البناء.

ومع ذلك، لا تزال «الأحياء المتدهورة بالمدن» موجودة معنا بقوة لا يستهان بها، وهذا ما يقف وراء الضغط المتزايد للأموال الفيدرالية لمعالجة هذه المشكلة.

هناك مكسب آخر توقعه المؤيدون للإسكان الشعبي وتمثل في خفض جنوح الأحداث عن طريق تحسين أحوال المسكن. ومجددًا، كان للبرنامج في العديد من الحالات التأثير العكسي تمامًا، فضلًا عن إخفاقه في تطوير الظروف السكنية المتوسطة. لقد أدت قيود الدخل — التي كان من الصائب طلب توافرها في الراغبين في امتلاك الوحدات الحكومية بإيجارات مدعمة — إلى كثافة شديدة الارتفاع للأسر «المفككة» — لا سيما الأمهات المطلقات أو الأرامل الذين يعيلون أطفالًا. إن أطفال العائلات المفككة على وجه الأخص ترتفع احتمالات أن يتحولوا إلى «مثيري للمتاعب» ومن المحتمل أن يزيد التركيز العالي لمثل هؤلاء الأطفال من جنوح الأحداث. تجلى ذلك في العواقب الوخيمة للغاية على المدارس الموجودة بالأحياء التي تضم مشروعات إسكان شعبي. ففي حين أنه يمكن لمدرسة

استيعاب قلة من التلاميذ «المثيرين للمتاعب» بسهولة، من الصعب عليها للغاية استيعاب عدد كبير من هؤلاء الأطفال. يأتي ذلك في وقت تمثل العائلات المفككة في بعض الحالات الثلث أو ما يزيد عن الثلث من إجمالي القاطنين بمشروع الإسكان الشعبي مما يمكن أن يجعل المشروع يتسبب في وجود أغلبية من الأطفال المثيرين للشغب في المدرسة. فإذا ما كانت هذه العائلات قد تلقت المساعدة في صورة منح نقدية، لانتشروا في المجتمع انتشارًا متفرقًا.

(١-٢) قوانين الحد الأدنى للأجور:

تعد قوانين الحد الأدنى للأجور قضية واضحة يتبين المرء إلى حد ما أن عواقبها هي العكس تمامًا من النتائج المنشودة لدى الأشخاص ذوي النوايا الحسنة المؤيدين لها. يشتكي الكثير من مؤيدي قوانين الحد الأدنى للأجور من شدة المعدلاتِ المنخفضةَ، وهم محقون في ذلك تمامًا، فهم يرونها كعلامة من علامات الفقر، ويرجون تخفيف وطأة الفقر عن طريق جعل الأجور التي تدنو من مستوىً محدد غير قانونية. في واقع الأمر، بقدر ما يكون لقوانين الحد الأدنى للأجور أي تأثير فى الإطلاق، فمن الواضح أن تأثيرها يتجسد في زيادة الفقر. بمقدور الدولة تشريع حد أدنى لمعدل الأجور، ولكن من الصعب أن تلزم أرباب العمل بتوظيف كافة الأفراد الذين عملوا في السابق بذلك الحد الأدنى مع منحهم أجورًا أقل. ومن المؤكد أن فعل ذلك ليس في مصلحة أرباب العمل؛ من ثم يترتب على الحد الأدنى للأجور زيادة البطالة أكثر مما هو متوقع في غيابه. ومع أن معدلات الأجور المنخفضة علامة من علامات الفقر في الحقيقة، فإن العاطلين عن العمل هم بالتحديد أولئك الأفراد الذين لا يمكنهم التخلي عن الدخل الذين كانوا يتلقونه، بقطع النظر عن الضآلة التي يبدو عليها للأشخاص الذين يؤيدون الحد الأدنى للأجور.

هذه الحالة تشبه كثيرًا الإسكان الشعبي في أحد الأوجه. ففي كلتا الحالتين، يكون الأفراد الذين يتلقون المساعدة معروفين؛ وهم الأفراد الذين تُرفع أجورهم والذين يتملكون وحدات سكنية حكومية. أما الأفراد الذين يتعرضون للضرر فهم مجهولون وليس هناك رابط واضح بين قضيتهم وبين سببها: إنهم الأفراد الذين ينضمون إلى صفوف العاطلين أو على الأرجح الأفراد الذين لن يحصلوا على عمل في أنشطة بعينها نظرًا لوجود قوانين الحد الأدنى للأجور ويضطرون إلى مزاولة أنشطة أقل ربحًا أو إلى الانضمام إلى صفوف متلقي الإعانات المالية؛ إنهم الأفراد الذين يُجْمَعُون معًا في الأحياء الفقيرة المنتشرة والتي

تمثل علامة على الحاجة إلى مزيد من الإسكان الشعبي أكثر منه نتيجة للإسكان الشعبي الحالي.

لا يأتي جزء كبير من الدعم لقوانين الحد الأدنى للأجور من الأفراد ذوي النية الحسنة والنزاهة بل من أطراف لها مصالح خاصة. فعلى سبيل المثال، تفضل النقابات المهنية والشركات بالشمال — والتي تخضع لتهديد المنافسة الجنوبية — قوانينَ الحد الأدنى للأجور لتقليص المنافسة من الجنوب.

(١-٣) برامج دعم أسعار المزارع:

إن برامج دعم أسعار المزارع مثال آخر على إجراءات الرفاهية الاجتماعية. وبقدر ما يمكن تبريرها — هذا إذا كان هناك لها مبرر من الأصل — وفقًا لأسباب أخرى بخلاف الحقيقة السياسية أن المناطق الريفية لها تمثيل زائد في الهيئة الانتخابية والكونجرس، لا بد أن تكون هذه الأسعار قائمة على اعتقاد أن المزارعين لهم دخل منخفض في المتوسط. وحتى إذا سلمنا بهذا الأمر كحقيقة، لا تحقق برامج دعم أسعار المزارع الغاية المنشودة وهي مساعدة المزارعين الذين يحتاجون المساعدة. في المقام الأول، وإذا كانت الإعانات المالية تتصف بشيء فهو أن علاقتها مع الحاجة عكسية في الواقع، وذلك طالما كانت تلك الإعانات المالية متناسبة مع الكمية المباعة في السوق، فالمزارع المعدم لا يبيع كمية أقل من المزارع الأثرى في السوق فحسب، بل يستقطع أيضًا على جزءًا أكبر من دخله ممثلا في زراعته منتجات لأغراض الاستخدام الخاص، وهذه لا يؤهله للحصول على الإعانة المالية. في المقام الثاني، بالرغم من كل شيء، تبقى الإعانات المالية للمزارعين — والتي يحصلون عليها من برنامج دعم أسعار المزارع — أقل كثيرًا من الكمية الإجمالية المُنْفَقَة، وينطبق هذا بوضوح على المبلغ الذي يُنْفَقُ للتخزين والتكاليف المماثلة التي لا تذهب إلى المزارع على الإطلاق، وبالطبع قد يكون مزودو خدمات السعة والمنشآت التخزينية المستفيدين الأساسيين. وبالمثل، ينطبق نفس الكلام على المبلغ المنفق على شراء المنتجات الزراعية. بهذه الطريقة ينساق المزارع إلى إنفاق مبالغ إضافية على السماد والبذور والآلات الزراعية وهلم جرا، وعلى أكثر تقدير، لن يضيف سوى الفائض إلى دخله. وفي النهاية، فإن مجرد إطلاق تعبير المكسب على هذا الجزء المتبقي من المبلغ المتبقي يمثل مبالغة وتجميلًا للكلام ذلك أن هدف البرنامج كانت إبقاء مزيد من الأشخاص ضمن البرنامج لفترة أطول مما كانوا سيبقون في حالة غياب البرنامج. ولن يتحقق لهم من ربح صافٍ سوى فائض ما

أمكنهم كسبه في ظل برنامج دعم أسعار المزارع — إذا كان هناك فائض في الأساس — إضافة إلى ما أمكنهم كسبه بعيدًا عن البرنامج. إن النتيجة الرئيسية لبرنامج الشراء كانت ببساطة زيادة إنتاجية المَزارع، وليس رفع دخل المُزارع.

إن بعض خسائر برنامج شراء إنتاج المزارع واضحة ومعروفة جيدًا لدرجة لا تحتاج معها للشرح ولكن مجرد الذكر يكفي، ومن بين هذه الخسائر أن المستهلك يدفع مرتين، الأولى في صورة ضرائب تقدم كدعم للمزارع والثانية عن طريق دفع سعر أعلى مقابل الطعام، لقد أنهكت القيود الشاقة والسيطرة المركزية متشعبة قوى المُزارع، وأرهقت البيروقراطية المستشرية كاهل الأمة. ومع ذلك، هناك مجموعة من الخسائر أقل وضوحًا؛ فقد كان برنامج دعم المزارع عائقًا رئيسيًا في ميدان السياسة الخارجية. وفي سبيل الحفاظ على سعر محلي أعلى من السعر العالمي، كان من الضروري فرض حصص (كوتا) على واردات الكثير من الأشياء، وكان للتغيرات الغريبة في سياستنا نتائج عكسية خطيرة على بلدان أخرى؛ فقد شجع السعر المرتفع للقطن البلدان الأخرى على زيادة إنتاجها من القطن. وعندما أدى السعر المرتفع الذي فرضناه إلى وجود مخزون كبير من القطن تصعب إدارته، بدأنا في بيع القطن في الخارج بأسعار منخفضة وألحقنا خسائر فادحة بالمنتجين الذين شجعناهم على زيادة الإنتاج بإجراءاتنا سابقة الذكر. والأمثلة المشابهة كثيرة.

(٢) تأمين المسنين والورثة

إن برنامج «الضمان الاجتماعي» أحد الأمور التي يبدأ فيها استبداد الوضع القائم في ترك بصمته. وبالرغم من الجدل الذي أحاط نشأته، أصبح الناس يتعاملون مع الرغبة في وجوده كأمر مسلم به وكأنها لم تعد مثارًا للشكوك. مع ذلك، ينطوي البرنامج على انتهاك كبير للحياة الشخصية لجزء كبير من أفراد الشعب دونأي مبرر مقنع على الإطلاق حسبما أرى، ليس فقط وفقًا للمبادئ الليبرالية، بل وفقًا لكافة المبادئ تقريبًا. إنني أقترح فحص أكبر مرحلة للبرنامج والتي تنطوي على تقديم مبالغ مالية للمسنين.

من الناحية الإدارية، يتألف البرنامج المعروف بتأمين المسنين والورثة من ضريبة خاصة مفروضة على رواتب الموظفين بالشركات، إلى جانب مبالغ مالية تُقَدَّمُ للأفراد الذين يبلغون سنًا محددة، وتُحَدَّدُ المبالغ المالية على أساس السن الذي يبدأ فيه الفرد في الحصول على المبالغ المالية والحالة الاجتماعية وسجل المكسب السابق.

من الناحية التحليلية، يتألف تأمين المسنين والورثة من ثلاثة عناصر يمكن فصلها عن بعضها:

(١) شرط إلزام فئة واسعة من الأشخاص بشراء إيراد سنوي حتى بلوغ سن التقاعد بعينه، أي شرط إلزامي لتأمين المسنين.
(٢) شرط أن يشتري الفرد الإيراد السنوي هذا من الحكومة، أي تأميم تقديم هذا الإيراد السنوي.
(٣) خطة لإعادة توزيع الدخل، ما دامت قيمة الإيراد السنوي الذي يستحق الأفراد الحصول عليه عند الاشتراك في النظام لا تعادل الضرائب التي سيدفعونها.

من الواضح أنه لا توجد ضرورة لربط هذه العناصر؛ فيمكن إلزام كل فرد بتمويل معاشه السنوي الخاص به، ويمكن حينها السماح للفرد بشراء الإيراد السنوي من شركات خاصة، بيد أنه يمكن إلزامه بشراء إيرادات سنوية محددة. ويمكن للحكومة الدخول في مجال بيع الإيراد السنوي دون إلزام الأفراد بشراء إيرادات سنوية بعينها، وجعل هذا النشاط مجالًا قائمًا بذاته. ومن الواضح أنه بمقدور الحكومة فعلًا إجراء إعادة التوزيع دون استخدام حيلة الإيرادات السنوية.

بناء على ذلك، دعونا ننظر في كل عنصر على حدة تباعًا لنرَ إلى أي مدى يمكن تبرير كل عنصر، إذا كان هناك مبرر في الأساس.

أرى أنه إذا نظرنا إلى العناصر في ترتيب عكسي سنسهل من تحليلنا.

(٢-١) إعادة توزيع الدخل:

يضم برنامج تأمين المسنين والورثة نوعين أساسيين من توزيع الدخل، التوزيع من بعض المستفيدين من البرنامج إلى آخرين، والتوزيع من دافع الضريبة العام إلى المستفيدين من البرنامج.

يأتي النوع الأول من إعادة توزيع الدخل من أولئك الذين يشتركون في النظام في سن صغيرة نسبيًا إلى هؤلاء الذين دخلوا في النظام في عمر متقدم. تتلقى الفئة الأخيرة وستتلقى ولبعض الوقت في صورة إعانات مبالغ أكبر مما كانت ستشتريه الضرائب التي دفعها أفرادها. على الجانب الآخر وفي إطار برامج الضرائب والإعانات الحالية، سيتلقى هؤلاء الذين دخلوا النظام في سن صغيرة مبلغًا أقل حتمًا.

لا أرى ثمة أسس — ليبرالية أو غيرها — يمكن بناءً عليها الدفاع عن هذا النوع بالتحديد من إعادة توزيع الدخل. إن الإعانة الحكومية للمستفيدين لا علاقة لها بالفقر أو بالغنى؛ حيث يتلقاها الثري كما يتلقاها الفقير، والضرائب التي تقدم الإعانة الحكومية هي ضريبة ثابتة على المكاسب تصل إلى الحد الأقصى، وتشكل جزءًا أكبر من الدخول المنخفضة عما تشكله في الدخول المرتفعة. هل من مبرر مقبول لفرض ضرائب على الشباب لتقديم إعانات مالية لكبار السن بصرف النظر عن الحالة الاقتصادية لكبار السن، أو لفرض معدل ضريبي أعلى لهذا الغرض على الدخول المنخفضة دون المرتفعة، أو — من هذا المنظور — لجمع الإيرادات لدفع الإعانات المالية عن طريق فرض ضريبة على رواتب الموظفين؟

ينشأ النوع الثاني من إعادة التوزيع نتيجةً لأنه من المستحيل أن يكون النظام ذاتي التمويل تمامًا. وإبان الفترة التي يتمتع فيها الأفراد بنظام التغطية ويدفعون الضرائب، وليس فيها إلا القليل من المؤهلِّين للحصول على الإعانات المالية، ظهر أن النظام ممول ذاتيًا، وأن هناك فائضًا فعلًا، لكن هذا المظهر يعتمد على تجاهل الالتزام المتزايد نحو الأفراد الذين يدفعون الضرائب. ومن المشكوك في صحته أن الضرائب المدفوعة كانت كافية لتمويل الالتزام المتراكم، فالعديد من الخبراء يؤكدون أنه حتى على أساس نقدي، ستكون الإعانة المالية ضرورية؛ ومثل هذه الإعانات كانت شرطًا أساسيًا في نظم مماثلة في بلدان أخرى. إن هذا الأمر فني للغاية بدرجة تجعلنا غير قادرين على الخوض فيه في هذا المقام ونحن في غنى عن ذلك ويمكن أن تكون هناك اختلافات صادقة في الرأي بصدده.

أما في سياق الغرض من حديثنا، يكفي فحسب أن نطرح السؤال الافتراضي: ما إذا كانت الإعانة المأخوذة من دافع الضريبة العادي يمكن تبريرها إذا تطلب ذلك؟ إنني لا أرى أية أسباب يمكن على أساسها تبرير هذه الإعانة المالية. من الممكن أن نرغب في مساعدة الفقراء، ولكن هل هناك أي مبرر لمساعدة الأفراد — سواءً كانوا فقراء أم لا — لمجرد أنهم بلغوا سنًا معينة؟ أليس هذا برمته إعادة توزيع تعسفية؟

إن الحجة الوحيدة التي وقعت عليها عيني لتبرير إعادة توزيع الدخل الذي ينطوي عليه تأمين المسنين والورثة هي حجة أراها غير أخلاقية تمامًا بالرغم من استخدامها على نطاق واسع. هذه الحجة هي أن إعادة توزيع تأمين المسنين والورثة يساعد الأفراد ذوي الدخل المنخفض أكثر مما يساعد الأفراد ذوي الدخل المرتفع، على الرغم من وجود عنصر تعسفي كبير في ذلك؛ بحيث يكون من الأفضل إجراء إعادة التوزيع هذا على نحو

أكثر فعالية، بيد أن المجتمع لن يؤيد إعادة التوزيع مباشرة مع أنه سيؤيده كجزء من برامج الضمان الاجتماعي. ما تنطوي عليه هذه الحجة أساسًا أنه يمكن تضليل المجتمع وسوقه إلى تأييد إجراء يعارضه عن طريق تقديم الإجراء في صورة مخادعة. مما لا شك فيه أن الأشخاص الذين يجادلون بهذه الطريقة هم الأشهر في إدانتهم للإعانات التجارية المضللة![1]

(٢-٢) تأميم تقديم الإيرادات السنوية اللازمة:

لنفترض أننا تجنبنا إعادة توزيع الدخل عن طريق إلزام كل فرد بتمويل الإيراد السنوي الذي يحصل عليه؛ بمعنى أن يكون قسط التأمين الذي يحصل عليه يكفي تغطية القيمة الحالية للإيراد السنوي بالطبع، وأن يؤخذ في الحسبان كلًا من الوفيات وعائدات الفائدة. ما المبرر حينها لإلزامه بشراء الإيراد السنوي من مؤسسة حكومية؟ وإذا كانت ستتحقق إعادة التوزيع، فمن المؤكد أنه لا بد من استخدام السلطة الضريبية للحكومة. لكن إذا لم تكن إعادة التوزيع جزءًا من البرنامج — وكما شاهدنا توًا — وكان من الصعب تبين أي مبرر لجعلها جزء من البرنامج، فلماذا إذن لا يتم السماح للأفراد الذين يرغبون في فعل ذلك بشراء إيراداتهم السنوية من المؤسسات الحكومية؟ ويمكن تقديم حالة مشابهة هي قوانين الولايات التي تقضي بالشراء الإجباري لتأمين المسئولية على السيارة. فعلى حد علمي، لا توجد شركة تأمين حكومية في أية ولاية تفرض هذا القانون، ناهيك عن إجبار أصحاب السيارات على شراء تأمينهم من هيئة حكومية.

إن اقتصاديات الحجم الكبير الممكنة ليست بحاجة إلى تأميم تقديم الإيرادات السنوية. وإذا كانت قائمة، وأنشأت الحكومة جهة لبيع عقود الإيرادات السنوية، قد تصبح هذه الاقتصاديات قادرة على بيع تلك العقود بثمن أقل من المنافسين بفضل حجمها. وفي تلك الحالة، ستسيطر على المجال دون إكراه. ولكن إذا لم تستطع البيع بسعر أقل من المنافسين، فمن المفترض إذن أن اقتصاديات الحجم غير موجودة أو أنها ليست كافية للتغلب على العيوب الاقتصادية بالإدارة الحكومية.

هناك ميزة ممكنة لتأميم تقديم الإيرادات السنوية وهي تيسير تطبيق الشراء الإلزامي للإيرادات السنوية. ولكن هذه الميزة تبدو غير جديرة بالاهتمام مطلقًا. قد يكون من السهل ابتكار نظم إدارية بديلة، كإلزام الأفراد بإدراج نسخة من الإيصال لدفعات التأمين إلى جانب عائدات ضرائب الدخل الخاصة بهم، أو إلزام أرباب عملهم بالإقرار بأنهم أوفوا

بالشرط؛ من ثم ستصبح المشكلة الإدارية بلا شك ثانوية مقارنة بتلك التي تفرضها النظم الحالية.

يبدو من الواضح أن خسائر التأميم تفوق أهمية أية ميزة تافهة كتلك. وفي هذا الصدد — كما في غيره — ستعزز حرية الفرد في الاختيار والمنافسة بين الشركات الخاصة لاجتذاب العملاء من تطوير أنواع العقود المتاحة، كما ستعزز من التنوع والاختلاف للوفاء بالاحتياجات الفردية. على المستوى السياسي، هناك مكسب واضح من تجنب توسيع نطاق التدخل الحكومي والتهديد غير المباشر للحرية الذي يمثله كل توسع مماثل.

هناك خسائر سياسية أقل وضوحًا تنشأ من طبيعة البرنامج الحالي؛ إذ أصبحت القضايا المتضمنة فنية ومعقدة للغاية، وغالبًا ما يكون الشخص العادي غير مؤهل للحكم عليها. فالتأميم يعني أن تصبح غالبية «الخبراء» موظفين للنظام المؤمم أو أن الأساتذة الجامعيين يصبحوا شديدي الارتباط به. وحتمًا، أضحوا يؤيدون توسعه، ليس من منطلق الحرص على المصلحة الشخصية الضيقة بل لأنهم يعملون داخل إطار عمل يسلمون فيه بالإدارة الحكومية ولا يألفون سوى أساليبها، زيادة في الإيضاح، تمثلت الميزة التعويضية الوحيدة في الولايات المتحدة حتى الآن في وجود شركات التأمين الخاصة التي تشترك في أنشطة مماثلة.

إن الرقابة الفعالة للكونجرس على أعمال هيئات كهيئة الضمان الاجتماعي أصبحت مستحيلة جوهريًا نتيجة للطبيعة الفنية لمهمتها واحتكارها الجزئي للخبراء. فقد أصبحت هيئات مستقلة يوافق الكونجرس على مشروعاتها روتينيًا، أما الأشخاص القادرون الطامحون الذين يصنعون مستقبلهم الوظيفي فيها تواقون بطبيعة الحال لتوسيع نطاق هيئاتهم ومن الأمور بالغة الصعوبة منعهم من فعل ذلك. إذا أظهر الخبير موافقته، فهل هناك شخص كفؤ يمكنه الرفض؟ من ثم شاهدنا قطاعًا متزايدًا من السكان يُستقطبون إلى نظام الضمان الاجتماعي، والآن أصبح هناك بضعة احتمالات للتوسع في ذلك الاتجاه، ونشهد الآن خطوات نحو إضافة برامج جديدة، على غرار الرعاية الطبية.

أخلص إلى أن الحجة ضد تأميم تقديم الإيرادات السنوية قوية إلى أبعد الحدود، ليس فقط بناءً على مبادئ ليبرالية بل من حيث القيم التي يعبر عنها مؤيدو سياسة دولة الرفاهية. إذا آمنوا أن الحكومة بوسعها تقديم الخدمة تقديمًا أفضل من السوق، فينبغي لهم تأييد جهة حكومية لإصدار الإيرادات السنوية في منافسة مفتوحة مع جهات أخرى. وإذا كانوا على صواب، ستزدهر الجهة الحكومية. أما إذا كانوا على خطأ، ستنمو رفاهية الناس عن طريق وجود بديل خاص. وحسبما أرى، لن يأخذ سوى الاشتراكيون

المتشددون أو المؤمنون بالسيطرة المركزية في حد ذاتها موقفًا مؤيدًا من حيث المبدأ لتأميم تقديم الإيرادات السنوية.

(٢-٣) الشراء الإلزامي للإيرادات السنوية:

بعدما قوضنا العناصر الثانوية، صرنا مستعدين الآن لمناقشة القضية الأساسية وهي إلزام الأفراد استخدام بعض من دخلهم الحالي لشراء الإيرادات السنوية لتأمين شيخوختهم.

هناك مبرر محتمل لمثل هذا الإلزام وهو نابع تمامًا من الوصاية الأبوية للدولة. يمكن للأفراد — إن أرادوا — أن يقرروا أن يفعلوا فرديًا ما يلزمهم القانون بفعله كمجموعة؛ بيد أنهم سيفتقرون إلى بعد النظر لو تصرف كل منهم على حدة وليس بوسعهم التخطيط لمستقبلهم. «نحن» نعلم أفضل منهم أنه في «صالحهم» تأمين مرحلة الشيخوخة بدرجة أكبر مما يمكنهم فعله طواعية، لا يمكننا إقناعهم كلًّا على حدة، لكن يمكننا إقناع واحد وخمسين بالمائة أو أكثر بإجبار الجميع على فعل ما هو في صالحهم. إن هذه الوصاية الأبوية خاصة بالأفراد المسئولين؛ ومن ثم ليس لها أي مبرر جدير بالاهتمام للأطفال أو المختلين عقليًا.

إن هذا الموقف متوافق ومنطقي في تركيبه، ولا يمكن إقناع شخص مؤيد للوصاية الأبوية ويتبنى هذا الموقف بالعدول عنه بأن تثبت له أنه يرتكب خطأً منطقيًا. فهو معارض لنا على أساس المبدأ، وليس مجرد صديق حسن النية بل صديقًا مضللًا. وهذا الشخص أساسًا يؤمن بالديكتاتورية، وحسن النية، ولعله يؤمن بحكم الأغلبية، لكنه مع ذلك ديكتاتوري.

إن من يؤمن منا بالحرية لا بد من أن يؤمن أيضًا بحرية الأفراد في ارتكاب أخطائهم. إذا فضل شخص — عن قصد — التمتع بالمرحلة الحالية من حياته، واستخدام موارده لمتعته الحالية واختار — عن عمد شيخوخة — فقيرة، بأي حق نمنعه من فعل ذلك؟ قد نتجادل معه ونسعى لإقناعه بخطئه لكن هل يحق لنا استخدام القهر لمنعه من فعل ما اختار؟ أليس هناك دائمًا احتمال أنه على حق وأننا على خطأ؟ إن التواضع هو نقطة القوة المميزة للمؤمن بالحرية، أما السمة المميزة للمؤمن بالوصاية الأبوية فهي الغرور.

يوجد بضعة أشخاص يؤمنون تمامًا بالوصاية الأبوية، وهذا الموقف منفر للغاية إذا ناقشناه بموضوعية وتفصيل. ومع ذلك، لعبت الحجة الأبوية دورًا كبيرًا في إجراءات كالضمان الاجتماعي لدرجة أنها بدت جديرة بأن تُطَبَّقَ صراحةً.

هناك مبرر محتمل قائم على مبادئ ليبرالية للشراء الإلزامي للإيرادات السنوية التي يحصل عليها كبار السن وهو أن المسرفين لن يعانوا تبعات أفعالهم بل سيحملون الآخرين خسائر. يُزْعَمُ أننا لن نكون راغبين في رؤية كبار السن المعدمين يعانون الفقر المدقع، وسنمد لهم يد العون عن طريق الأعمال الخيرية العامة والخاصة؛ ومن ثم سيصبح الرجل الذي لا يؤمن شيخوخته عبئاً على عامة الناس، وإلزامه بشراء إيراد سنوي ليس مبررًا لصالحه بل لصالح باقي الأفراد.

تعتمد أهمية هذه الحجة بالتأكيد على الواقع. فإذا أصبح تسعون بالمائة من السكان يمثلون أعباء على المجتمع في سن الخامسة والستين في غياب الشراء الإلزامي للإيرادات السنوية، سيكون للحجة أهمية كبيرة. أما إذا كان واحد بالمائة فقط هم مَن سيصبحون عبئًا على المواطنين، لن تكون للحجة أية أهمية. لماذا نقيد حرية تسعة وتسعين في المائة من الأفراد لتجنب خسائر قد يفرضها واحد بالمائة من الأفراد على المجتمع؟

لقد اكتسب الاعتقاد بأن جزءًا كبيرًا من المواطنين سيمثل عبئًا على المجتمع إذا لم يُجْبَرُوا على شراء الإيرادات السنوية إلى أزمة الكساد الكبير مصداقيته — أثناء سن قانون تأمين المسنين والورثة — بسبب الكساد الكبير. ففي كل عام اعتبارًا من عام ١٩٣١ إلى عام ١٩٤٠، كان ما يزيد عن سبع القوة العاملة متعطل عن العمل، وكانت البطالة نسبيًا بين العمال الأكبر سنًا. كانت هذه الأحوال غير مسبوقة ولم تتكرر منذ ذلك الحين، ولم تنشأ نتيجةً لأن الناس كانوا يفتقدون إلى البصيرة وفشلوا في تأمين شيخوختهم، بل كانت إحدى تبعات سوء الإدارة الحكومية، كما شاهدنا. كان تأمين المسنين والورثة علاجًا — إذا كان كذلك من الأصل — لمرض مختلف للغاية عما سبق، لكننا ليست لدينا أية دراية بطبيعة هذا المرض.

من المؤكد أن أعداد العاطلين أثناء الأربعينيات خلقت مشكلة خطيرة عرقلت انفراج الأزمة الاقتصادية، وأصبح العديد من الأشخاص يمثلون أعباءً على المجتمع. وبالرغم من ذلك، لم يكن كبار السن المشكلة الأخطر على الإطلاق؛ فالعديد من الأشخاص في سن الإنتاج كانوا ضمن برامج الإعانة والدعم، ولم يحل الانتشار المطرد لتأمين كبار السن والورثة — حتى يومنا هذا هناك أكثر من ستة عشر مليون شخص يتلقى الإعانات الحكومية — دون تسارع وتيرة نمو عدد الأشخاص الذين يتلقون المساعدة.

لقد تغيرت تمامًا النظم الخاصة برعاية كبار السن مع مرور الزمن. كان الأطفال في وقت ما الوسيلة الرئيسية التي تمكن الناس بواسطتها من تأمين مرحلة الشيخوخة.

ولما تحسنت الحالة الاقتصادية للمجتمع، تغيرت التقاليد والأعراف؛ وتقلصت المسئوليات المفروضة على الأطفال في رعاية آبائهم وجاء المزيد والمزيد من الناس ليضعوا قواعد خاصة بتأمين مرحلة الشيخوخة، وهي القواعد التي جاءت في صورة جمع الممتلكات أو اكتساب حقوق المعاش الخاص. وفي الآونة الأخيرة، ازداد تطور خطط المعاش فضلًا عن تأمين كبار السن والورثة. وفعلًا، يؤمن بعض الدارسين أن استمرار الاتجاهات الحالية يؤدي إلى مجتمع يقتصد فيه جزء كبير من عامة الناس أثناء السنوات الإنتاجية بحياتهم لتوفير مستوى معيشي أفضل لأنفسهم أعلى تمامًا مما استمتعوا به في ريعان شبابهم. قد يعتقد البعض منا أن هذا التوجه أحمق، ولكن إذا عكس ميول المجتمع، فلا بأس.

وبسبب ذلك، تسبب الشراء الإلزامي للإيرادات السنوية في خسائر كبيرة مقابل مكسب ضئيل؛ فقد حرمنا جميعًا من السيطرة على جزء ضخم من دخلنا، وألزمنا بتكريسه لغرض بعينه، وهو شراء إيراد سنوي شراءً محددًا حتى بلوغ سن التقاعد، من خلال شرائه من جهة حكومية، وهو الأمر الذي حال دون المنافسة في بيع الإيرادات السنوية ودون تطور نظم التقاعد، وكان مصدرًا لقدر كبير من البيروقراطية التي تظهر ميولًا للنمو لوجود ما يغذيها ولتوسيع نطاقها من مجال لآخر في حياتنا. وكل هذا لتجنب خطر أن يصبح بضعة أشخاص أعباءً على المجتمع.

الفصل الثاني عشر

تخفيف حدة الفقر

قلص النمو الاقتصادي المذهل الذي شهدته البلاد الغربية أثناء القرنين المنصرمين — إلى جانب التوزيع واسع النطاق لمكاسب الاقتصاد الحر — مستوى الفقر بشكل مطلق في البلاد الرأسمالية الغربية. لكن الفقر مسألة نسبية جزئيًا، وحتى في تلك البلدان، هناك بالتأكيد العديد من الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف يصنفها بقيتنا كحياة فقر.

هناك مورد وحيد للتصدي للفقر، وهذا المورد هو الأفضل من عدة أوجه، وهو الأعمال الخيرية الخاصة. من الجدير بالملاحظة أن ذورة حرية النشاط الاقتصادي — أثناء منتصف القرن التاسع عشر وفي آخره في بريطانيا والولايات المتحدة — قد شهدت زيادة استثنائية في المؤسسات والجمعيات الخيرية الخاصة، ومن أهم الخسائر الناجمة عن توسع أنشطة الرفاهية الحكومية يأتي الانخفاض الموازي في الأنشطة الخيرية الخاصة.

يمكن أن يزعم البعض أن الأعمال الخيرية الخاصة ليست كافية، لأن الاستفادة منها تذهب لأشخاص بخلاف أولئك الذين يقدمون الهبات — أي تأثير جوار مجددًا. إن رؤية الفقراء تصيبني بالحزن، وأحقق استفادة من تخفيف حدة الفقر، ولكنني مستفيد بالمثل سواء تحملت أنا أو غيري تخفيف الفقر؛ من ثم أستفيد جزئيًا من الأعمال الخيرية التي يقدمها الآخرون. بعبارة أخرى، قد يكون لدينا جميعًا الاستعداد للمساهمة في تخفيف حدة الفقر، شريطة أن يفعل الجميع ذلك. فلن نكون على استعداد للمساهمة بالمبلغ الذي سوف ندفعه دون وجود مثل تلك الضمانة، وهي مشاركة الآخرين. وفي المجتمعات الصغيرة، يمكن أن يكفي الضغط الاجتماعي لتطبيق ذلك الشرط حتى في ظل الأعمال الخيرية الفردية. أما في المجتمعات الكبيرة الخالية من التفاعلات الشخصية والآخذة في أن تصبح السمة المهيمنة على مجتمعنا، فمن الصعب كثيرًا تحقيق ذلك.

لنفترض أن المرء وافق — كما أفعل — على هذه الحجة المنطقية كمبرر لأن تتدخل الحكومة لتخفيف حدة الفقر؛ لوضع حد، إن جاز التعبير، لتدني المستوى المعيشي لكل فرد في المجتمع. هنا تطرح تساؤلات نفسها، بأي قدر وكيف؟ لا أرى ثمة سبيل لتحديد قدره فيما عدا من ناحية مقدار الضرائب التي لدينا — وأقصد بصيغة الجمع الغالبية العظمى منا — استعداد لفرضها على أنفسنا لذلك الغرض. أما السؤال عن الكيفية، فيتيح مجالًا أكبر للتمحيص.

هناك أمران يبدوان واضحين؛ أولهما، إذا كان الهدف تخفيف حدة الفقر، فلا بد إذن من وجود برنامج يهدف إلى مساعدة الفقراء. هناك أسباب قوية لمساعدة الرجل الفقير الذي تصادف أنه مزارع، ليس لأنه مزارع لكن لأنه فقير؛ أي ينبغي أن يكون البرنامج هادفًا إلى مساعدة الأفراد كأفراد وليس كأفراد ينتمون لمجموعات مهنية أو فئات عمرية أو مجموعات تحصل على أجر معين أو نقابات عمالية أو صناعات بعينها. وهذا هو وجه القصور في برامج الزراعة، وإعانات كبار السن، وقوانين الحد الأدنى للأجور، والتشريعات المؤيدة للنقابات، والتعريفات الجمركية، وشروط ترخيص ممارسة المهن أو الحرف، وهلم جرًا في قائمة كبيرة تبدو بلا نهاية. ثانيًا، ينبغي بقدر الإمكان ألا يشوه البرنامجُ السوقَ أو يعوق عمله، وذلك خلال تطبيقه في إطار السوق. وهذا هو وجه القصور في برامج دعم الأسعار وقوانين الحد الأدنى للأجور والتعريفة الجمركية وما شابه.

إن النظام الذي يسوق لنفسه بناءً على أسس آلية خالصة هو ضريبة الدخل السالبة، فلدينا الآن إعفاء يبلغ ستمائة دولار لكل شخص خاضع لضريبة الدخل الفيدرالية (إلى جانب حد أدنى يقدر بعشرة في المائة كخصم ضريبي ثابت). فإذا تلقى الفرد مائة دولار كدخل خاضع للضريبة، أي دخل يبلغ مائة دولار زيادة عن الإعفاء والاستقطاعات، فيجب أن يدفع ضريبة. في إطار هذا الاقتراح، إذا كان دخل الفرد الخاضع للضريبة سالب مائة دولار، أي مائة دولار دون الإعفاء إلى جانب الاستقطاعات، سيدفع ضريبة سالبة؛ أي سيتلقى إعانة مالية. إذا كان معدل الإعانة المالية خمسين بالمائة على سبيل المثال، سيتلقى خمسين بالمائة.و إذا لم يكن لديه دخل على الإطلاق، وبالتالي — للتبسيط — لا توجد استقطاعات ضريبية، وكان المعدل ثابتًا، سيتلقى ثلاثمائة دولار. ومن الممكن أن يتلقى ما يزيد عن ذلك إذا كانت هناك استقطاعات ضريبية، لنفقات الرعاية الطبية مثلًا، بحيث يكون في دخله استقطاعات أقل، وكان سالبًا حتى قبل خصم الإعفاء. بالطبع يمكن أن تكون معدلات الإعانة المالية تصاعدية مثل المعدلات الضريبية التي تفوق الإعفاء.

بهذه الطريقة، قد يكون ممكنًا وضع حد لا ينخفض عنه الدخل الصافي (الذي يُعَرَّفُ الآن باشتماله على الإعانة المالية) لأي فرد؛ بحيث لا يقل عن لثلاثمائة دولار لكل فرد الواردة في هذا المثال البسيط. وسيعتمد الحد الأدنى المحدد على ما يمكن للمجتمع تحمله.

إن مزايا هذا النظام واضحة، فهو موجه تحديدًا نحو مشكلة الفقر؛ إذ يقدم المساعدة في الصورة الأنفع للفرد، ألا وهي، النقود. وهذا النظام عام ويمكن إحلاله محل مجموعة الإجراءات الخاصة السارية الآن، ويوضح صراحَة التكلفة التي يتحملها المجتمع، ويعمل بمعزل عن السوق، وشأنه شأن أية إجراءات لتخفيف وطأة الفقر، يقلل من الحافز الموجود لدى الأشخاص الذين يتلقون المساعدة لمساعدة أنفسهم، لكنه لا يقضي على ذلك الحافز كلية، ويؤدي هذا النظام إلى دعم الدخول كي تصل إلى حد أدنى محدد؛ وأي دولار إضافي يكسبه الفرد سيعني وجود مال أكثر متاح للإنفاق.

لا شك أنه قد تكون هناك مشكلات في الإدارة، لكن هذا يبدو لي عيبًا ثانويًا، هذا إذا كان عيبًا في الأساس. وفي حال تطبيق هذا النظام، سيتوافق مباشرة مع نظام ضريبة الدخل الحالي لدينا ويمكن إدارته معه جنبًا إلى جنب؛ فالنظام الضريبي الحالي يغطي الغالبية العظمى من متلقي الدخول، وقد يكون لضرورة تغطية الجميع نتيجة ثانوية هي تحسين عمل ضريبة الدخل الحالية. والأهم من ذلك، إذا شُرِّعَ كبديل للمجموعة المختلطة من الإجراءات الموضوعة لتحقيق الغاية نفسها، سيتقلص بالتأكيد العبء الإداري الإجمالي.

وبحسبة سريعة نعرف أيضًا أن التكلفة المالية لهذا الاقتراح أقل كثيرًا من مجموعة الإجراءات الحالية، ناهيك عن درجة التدخل الحكومي المتضمن. ومن زاوية عكسية، يمكن النظر إلى هذه الحسبة على أنها وسيلة تظهر مدى الإهدار الذي تتسبب فيه الإجراءات الحالية لدينا، وهي إجراءات الرامية لمساعدة الفقراء.

في عام ١٩٦١، أنفقت الحكومة ما يقرب من ثلاثة وثلاثين مليار دولار (على مستوى الدولة والولايات والمحليات) على برامج الرفاهية المباشرة وبرامج من كافة الأنواع: إعانة الشيخوخة، وإعانات الضمان الاجتماعي، وإعانة الأطفال المعولين، والإعانة العامة، وبرامج دعم أسعار المزارع، والإسكان الشعبي وإلى آخره،[1] وقد استثنيت إعانات قدامى المحاربين من هذه الحسبة، وأيضا لم آخذ بعين الاعتبار أية خسائر مباشرة أو غير مباشرة لهذه الإجراءات، كقوانين الحد الأدنى للأجور، والتعريفة الجمركية، وشروط ترخيص ممارسة المهن، وما إلى ذلك أو خسائر أنشطة الإسكان الحكومي وإنفاقات الولايات والهيئات المحلية على المستشفيات والمصحات العقلية وما شابه.

هناك ما يقرب من سبعة وخمسين مليون مستهلك تقريبًا (في هيئة أفراد وأسر مستقلة) في الولايات المتحدة، وكان من الممكن أن تمول النفقات التي بلغت ثلاثة وثلاثين مليار دولار عام ١٩٦١ منحًا نقدية كاملة تبلغ ستة آلاف دولار تقريبًا لكل وحدة استهلاك للعشرة بالمائة الذين يحصلون على أدنى الدخول. وكان من الممكن أن ترفع هذه المنح من دخلهم فوق المتوسط لكافة الوحدات في الولايات المتحدة. ومن زاوية عكسية، كان من الممكن أن تمول هذه النفقات منحًا نقدية تبلغ ثلاثة آلاف دولار لكل وحدة استهلاك للعشرين بالمائة من أصحاب أدنى الأجور. حتى إذا تمادى الفرد كثيرًا وقال إن ثلث الشعب هم ممن يحب الداعين لمبادئ فتح الأبواب أمام الشباب وتكافؤ الفرص أن يصفوهم بأنهم لا يحصلون القدر المناسب من الغذاء والمسكن والملبس، كان من الممكن أن تغطي نفقات عام ١٩٦١ منحًا نقدية بألفين دولار تقريبا لكل وحدة استهلاك منهم، وهو ما يعادل تقريبًا — بعد الأخذ بعين الاعتبار التغيير في مستوى الأسعار — الفارق في الدخل بين الثلث صاحب الدخل المنخفض في منتصف الثلاثينيات والثلثين الأعلى دخلًا. أما اليوم فلا يوجد إلا ما يقل عن ثمن وحدات الاستهلاك لديه دخل، ومهيأ للتكيف مع التغير في مستوى الأسعار، ويعيش في نفس مستوى انخفاض دخل الثلث الأدنى دخلًا في منتصف الثلاثينات.

من المؤكد أن هذه الأمور برمتها برامج تبدد قدرًا من المال أكثر مما يمكن تبريره بأنها «تخفف حدة الفقر» حتى إذا نظرنا للمصطلح من زاوية أوسع. إن البرنامج الذي «عزز» دخول عشرين بالمائة من الوحدات الاستهلاكية التي لها أدنى الدخول بهدف رفعها إلى الحد الأدنى لدخل باقي الأفراد كان ليتكلف أقل من نصف ما ننفقه الآن.

يكمن العيب الرئيسي بضريبة الدخل السالبة المقترحة في تعقيداتها السياسية، فهي تؤسس نظامًا تُفرَض بموجبه ضرائب على البعض لدفع إعانات مالية للآخرين. ومن المفترض أن يكون لدى هؤلاء الآخرون الحق في التصويت، وهناك دائمًا خطر أن يتحول النظام الذي تفرض فيه الغالبية العظمى ضرائب على نفسها بمحض إرادتها لمساعدة الأقلية البائسة إلى نظام تفرض فيه الأغلبية ضرائب لمصلحتها الخاصة على أقلية غير راغبة. ولأن هذا الاقتراح يجعل العملية واضحة ومحددة للغاية، قد ينتج عنه الخطر بقدر أكبر مما يحدث مع إجراءات أخرى. لا أرى ثمة حل لهذه المشكلة إلا الاعتماد على ضبط النفس وحسن النية لدى جمهور الناخبين.

قال دايسي حديثه عن مشكلة مماثلة تتعلق بمعاشات كبار السن ببريطانيا عام ١٩١٤: «من المؤكد أن شخصًا راشدًا وخيرًا قد يتساءل في نفسه عما إذا كانت انجلترا ككل

ستستفيد أم لا من سن تشريع يقضي بربط تلقي الشخص المحال للتقاعد إعانة الفقر في صورة معاش باحتفاظ هذا المتقاعد بحقه في المشاركة في انتخاب عضو برلماني.»[2]

ومع ذلك، لا بد أن نقول إن الحكم على تجربة بريطانيا وفقًا لتساؤل دايسي مشوشًا؛ فقد انتقلت انجلترا فعلًا إلى حق الاقتراع العالمي دون سحب حق التصويت من المتقاعدين أو غيرهم من متلقي الإعانات الحكومية. وقد كان هناك توسع هائل في فرض ضرائب على البعض لصالح آخرين، وهذا لا بد من الإشارة إلى أنه أعاق التنمية في بريطانيا، وبالتالي من الممكن ألا يكون قد أفاد أغلب الأفراد الذين يرون أنفسهم من مستحقي الإعانات. لكن هذه الإجراءات لم تدمر — حتى الآن على الأقل — الحريات ببريطانيا أو نظامها الرأسمالي السائد، والأهم من ذلك أنه كانت هناك بضع إشارات إلى تحول في الموقف وفي ضبط النفس من جانب جمهور الناخبين.

(١) الليبرالية والمناداة بالمساواة

من صميم الفلسفة الليبرالية الإيمان بكرامة الإنسان وبحريته في تحقيق أقصى استفادة من قدراته والفرص المتاحة أمامه وفقًا لمبادئه الشخصية، فقط شريطة ألا يتعارض هذا مع حرية الآخرين في فعل ذلك. وهذا ينطوي ضمنًا على الإيمان بالمساواة بين الأفراد في أحد الأوجه، وفي عدم المساواة في وجه آخر. لكل فرد حق متساوٍ في الحرية، وهذا حق مهم وأساسي نظرًا للاختلاف بين البشر تحديدًا، لأن فردًا ما سيرغب في أن يفعل بحريته أشياء مختلفة عن شخص آخر، وفي تلك الأثناء يمكنه الإسهام بقدر أكبر من شخص آخر في الثقافة العامة للمجتمع الذي يحيا فيه العديد من الأفراد.

من ثم سيميز الليبراليون جيدًا بين المساواة في الحريات والمساواة في الفرص من ناحية، ومن ناحية أخرى بين بين المساواة في الحريات والمساواة المادية أو المساواة في الناتج. وقد يرحب الليبراليون بحقيقة أن المجتمع الحر في واقع الأمر يميل نحو وجود مساواة مادية أكثر من أي مجتمع آخر حاول ذلك، لكنهم سينظرون إلى هذا الأمر باعتباره نتيجة ثانوية مرغوبة للمجتمع الحر، وليس المبرر الرئيسي لوجوده. وأيضا، سيتقبل الليبراليون بسرور الإجراءات التي تعزز كلًا من الحرية والمساواة، على غرار الإجراءات الهادفة إلى القضاء على السلطة الاحتكارية والارتقاء بعمل السوق، وسيعتبرون الأعمال الخيرية الفردية الهادفة إلى مساعدة الأقل حظًا في الحياة مثالًا على الاستخدام الملائم للحرية. ومن الممكن أن يوافقوا على تدخل الدولة الهادف إلى تخفيف الفقر كسبيل

أكثر فاعلية يمكن في إطاره للغالبية العظمى من المجتمع تحقيق هدف مشترك، بيد أنه سيفعل ذلك بشيء من الأسف نظرًا لاضطراره إلى إحلال الإجراء الإلزامي محل الطوعي.

سيتمادى مؤيدو مذهب المساواة بين البشر أيضًا إلى هذا الحد، بل سيودون التمادي أكثر، وسيدافعون عن أخذ مال من البعض لإعطائه لآخرين، لا كوسيلة أكثر فاعلية يمكن بواسطتها للبعض تحقيق هدف مشترك يريدون تحقيقه، لكن بناءً على مبدأ «العدالة». في هذه النقطة، تتعارض المساواة تعارضًا شديدًا مع الحرية، وعلى الفرد أن يختار؛ فلا يمكن أن يكون المرء مؤيدًا لمذهب المساواة، بهذا المعنى، وليبراليًا في الوقت نفسه.

الفصل الثالث عشر

الخاتمة

في العشرينيات والثلاثينيات، سادت قناعة قوية بين أوساط المثقفين في الولايات المتحدة بأن الرأسمالية نظام معيب يحول دون الرفاهية الاقتصادية وبالتالي الحرية، وأن الأمل في مستقبل أفضل يكمن في منح الجهات السياسية قدرًا أكبر من السيطرة المدروسة على الشئون الاقتصادية. لم يحدث تحول آراء المثقفين تحت تأثير وجود نموذج فعلي لمجتمع مؤيد لمبدأ الجماعية، مع أن هذا التحول ازداد سرعة بعد تأسيس المجتمع الشيوعي في روسيا والآمال المتوهجة التي عُلِّقَتْ عليه، بل تحقق التحول لدى المثقفين نتيجة للمقارنة بين الوضع الراهن — بكل ما يحمله من ظلم وعيوب — وبين الوضع الافتراضي الذي يمكن أن يكون عليه؛ أي أن المقارنة عُقِدَتْ بين ما هو قائم وبين ما هو مثالي.

في ذلك الوقت، لم يكن من الممكن حدوث شيء أكثر من ذلك. صحيح أن الإنسانية مرت بعصور من السيطرة المركزية ومن تدخل الدولة المفرط في الشئون الاقتصادية، بيد أنه حدثت ثورة في السياسة والعلوم والتكنولوجيا. ولا شك أن البعض زعم أنه يمكننا أن نحقق — من خلال الهيكل السياسي الديمقراطي والأدوات الحديثة والعلوم الحديثة — شيئًا أفضل مما أمكن تحقيقه في العصور السابقة.

لا تزال اتجاهات ذلك العصر حاضرة معنا، فلا يزال هناك ميل لرؤية أيِّ تدخل حكومي حالي مرغوبًا، ولنسب كافة المساوئ للسوق، ولتقييم المقترحات الجديدة للسيطرة الحكومية في صورتها المثالية، حيث يديرها أشخاص متمكنون يمتازون بالنزاهة ولا يخضعون لضغط جماعات مصالح خاصة، فيما لا يزال مؤيدو التدخل الحكومي المحدود والاقتصاد الحر في موقف دفاع.

بيد أن الظروف تبدلت، فلدينا الآن عقود من الخبرات مع التدخل الحكومي ولم يعد من الضروري مقارنة عمل السوق الفعلي بالأداء المثالي المفترض للتدخل الحكومي، بل يمكننا مقارنة الوضع الفعلي بوضع فعلي.

إذا فعلنا ذلك، من المؤكد أن الاختلاف بين الأداء الفعلي للسوق وأدائه المثالي — مع أنه اختلاف كبير من دون شك — ليس هائلًا مقارنة بالاختلاف بين النتائج الفعلية للتدخل الحكومي والنتائج المنشودة. من يمكنه الآن رؤية أي أمل كبير للارتقاء بحرية الإنسان وكرامته في خضم الطغيان والاستبداد الهائلين اللذين يهيمنان على روسيا؟ كتب ماركس وإنجلز في بيان الحزب الشيوعي: «ليس لدى البروليتاريا ما تخسره سوى قيودها لكن أمامها العالم لتفوز به.» من يمكنه اليوم القول إن القيود المفروضة على البروليتاريا في الاتحاد السوفيتي أضعف منها في الولايات المتحدة أو بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا أو أية دولة غربية؟

لنلق نظرة عن كثب على الداخل، أي من «الإصلاحات» العظيمة — إذا كان هناك إصلاحات في الأساس — في العقود الماضية حققت أهدافها؟ هل تحققت النوايا الحسنة لمؤيدي تلك الإصلاحات؟

سرعان ما أصبح تنظيم السكك الحديدية بهدف حماية المستهلك أداةً تمكنت السكك الحديدية بواسطتها حماية نفسها من المنافسة مع المنافسين الجدد — على حساب المستهلك بالطبع.

وأصبحت ضريبة الدخل التي فُرِضَتْ في البداية بمعدلات منخفضة واسْتُغِلَّتْ فيما بعد كوسيلة لإعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات الدنيا واجهةً تغطي ثغرات وأحكام خاصة تجعل من المعدلات التصاعدية نظريًا غير فعالة تمامًا. ستولد ضريبة ثابتة تبلغ ثلاثة وعشرين ونصف في المائة على الدخل الخاضع للضريبة حاليًا إيرادًا يضاهي المعدلات الحالية المتصاعدة من عشرين إلى واحد وتسعين في المائة. لقد عززت ضريبة الدخل الهادفة إلى تقليص عدم المساواة وتعزيز وفرة الثروة عمليًا إعادة استثمار أرباح الشركات؛ ومن ثم ساندت نمو الشركات الكبرى وحالت دون إقامة سوق رأس المال وأعاقت إنشاء شركات جديدة.

أما الإصلاحات النقدية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار في النشاط الاقتصادي والأسعار، فقد زادت التضخم أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها وأدت بعد ذلك إلى مستوى من عدم الاستقرار أشد وطأة مما مررنا به من قبل. إن السلطات النقدية التي أقاموها

تتحمل المسئولية الأساسية في تحويل انكماش اقتصادي خطير إلى كارثة الكساد الكبير ١٩٢٩–١٩٣٣. لقد أسفر نظام تأسس بهدف أساسي هو الحيلولة دون حدوث ذعر في القطاع المصرفي عن أشد ذعر في القطاع المصرفي في التاريخ الأمريكي.

وكذلك، أصبح برنامج زراعي هدف إلى مساعدة المزارعين المعدمين والقضاء على ما زُعِمَ إنه خلل في المنظومة الزراعية فضيحةً قوميةً أهدرت المال العام، وشوهت استخدام الموارد وفرضت ضوابط رقابية ثقيلة ومفصلة على المزارعين واصطدمت على نحو خطير بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة إضافة إلى أنه لم يحقق شيئًا لمساعدة المُزارع المعدم.

أما برنامج الإسكان الذي تأسس بهدف تحسين ظروف المسكن للفقراء وتقليل جنوح الأحداث والإسهام في القضاء على العشوائيات، فقد أساء ظروف السكن للفقراء وأسهم في زيادة جنوح الأحداث وفي انتشار الأحياء المتدهورة بالمدن.

في الثلاثينيات، كانت كلمة العمال مرادفًا لنقابة العمال في أوساط المثقفين، وكان الإيمان بنقاء وفضيلة النقابات العمالية مكافئًا للإيمان بالوطن والأمومة. سُنَّ تشريع شامل لتأييد النقابات العمالية ولتعزيز علاقات العمل «العادلة»، إلا أن قوة النقابات العمالية استفحلت وبحلول الخمسينيات، أصبحت كلمة «نقابة عمالية» كريهة ولم تعد مرادفة للعمال، ولم يَعُد يؤخذ كأمر مسلم به أنها تناصر القيم الأخلاقية.

على الجانب الآخر، شُرِّعَت إجراءات الضمان الاجتماعي بهدف جعل تلقي الإعانات مسألة حق، وللقضاء على الحاجة للإعانات والمساعدات المباشرة. والآن، يتلقى الملايين إعانات الضمان الاجتماعي، ومع ذلك تزداد قوائم الأشخاص المحتاجين للمساعدات وتزداد المبالغ المنفقة على المساعدة المباشرة.

يمكننا بسهولة إضافة أمثلة مشابهة: برنامج شراء الفضة في الثلاثينيات، ومشروعات الطاقة العامة، وبرامج المعونات الخارجية في السنوات التي أعقبت الحرب، ولجنة الاتصالات الفيدرالية، وبرامج إعادة تنمية المدن، وبرنامج بناء المخزون الاحتياطي. إن هذه المشروعات وغيرها الكثير كان لها نتائج مختلفة وعادة مناقضة تمامًا لتلك المنشودة.

هناك بعض الاستثناءات، فالطرق السريعة التي تشكل شبكة فوق البلاد والسدود الضخمة التي تمتد فوق الأنهار العظيمة والأقمار الصناعية التي تلف في المدار جميعها شهادات على قدرة الحكومة على التحكم في الموارد الضخمة. إن نظام التعليم المدرسي — بكل ما ينطوي عليه من عيوب ومشكلات وبكل ما يوجد به من احتمالات التطوير من خلال مشاركة أكثر فاعلية لقوى السوق — زاد من مجال الفرص المتاحة أمام الشباب الأمريكي وساهم في توسيع نطاق الحريات. إنه لشاهد إثبات على الجهود التي تنم عن

حب العمل للصالح العام والتعاون لعشرات الألوف الذين عملوا في مجالس إدارة المدارس المحلية وعلى إرادة الشعب لتحمل ضرائب مرتفعة في سبيل ما ارتأوه غاية عامة. كذلك، عززت قوانين شيرمان لمكافحة الاحتكار بوجودها الفعلي المنافسة، بالرغم مما تنطوي عليه هذه القوانين من مشكلات للإدارة المفصلة. كذلك ساهمت إجراءات الصحة العامة في تقليل الأمراض المعدية. وكذلك إجراءات الدعم خففت المعاناة والمحن، ولطالما قدمت السلطات المحلية تسهيلات ضرورية لحياة المجتمعات. وقد صانت الحكومة القانون والنظام مع أنه في العديد من المدن الكبرى لم يكن أداء هذه الوظيفة الأساسية للحكومة مرضيًا. وكمواطن يعيش في شيكاجو، فإني أتحدث شاعرًا بما أقول.

إذا حاولنا الوصول إلى حل وسط مُرْضٍ، فلن يكون هناك إلا القليل من الشك في أن السجلّ مروع. لقد أخفقت غالبية المشروعات الجديدة التي أخذتها الحكومة على عاتقها في العقود القليلة الماضية في تحقيق أهدافها. واصلت الولايات المتحدة تقدمها، وأصبح مواطنوها ينعمون بغذاء وملبس ومسكن أفضل ووسائل مواصلات أفضل وتقلصت الفروق الطبقية والمجتمعية وأصبحت الأقليات أقل حرمانًا من سبل الرفاهية وتقدمت الثقافة الشعبية بخطى سريعة للغاية. كان ذلك نتاج لروح المبادرة وحافز التعاون بين الأفراد من خلال السوق. إلا أن الإجراءات الحكومية عرقلت هذا النمو ولم تعززه، لكننا كنا قادرين على تحمل هذه الإجراءات والتغلب عليها نظرًا للخصوبة الاستثنائية للسوق فحسب، فقد كانت اليد الخفية أكثر فاعلية في دفع عجلة التقدم من اليد الظاهرة التي تجذبنا إلى الوراء.

هل هي مصادفة أن تضل العديد من الإصلاحات الحكومية في العقود الأخيرة هدفها، وكأنها آمال متوهجة تحولت إلى رماد؟ هل هذا ببساطة نتيجة لأن البرامج بها عيوب في التفاصيل؟

أرى أن الإجابة هي النفي في وضوح تام. إن العيب الرئيسي بهذه الإجراءات يتمثل في أنها تسعى من خلال الحكومة إلى إكراه الناس على التصرف ضد مصالحهم المباشرة في سبيل تعزيز مصلحة عامة مفترضة. وإنها لتسعى كذلك إلى حل ما يزعم أنه تضارب مصالح أو اختلاف في الرؤى بصدد المصالح، ليس عن طريق ترسيخ إطار عمل من شأنه القضاء على هذا التضارب أو عن طريق إقناع الناس بمراعاة مصالح مختلفة، بل عن طريق إرغام الناس بالتصرف ضد مصالحهم الشخصية. وكذلك، تحل هذه الإجراءات قيم أصحاب المصالح الخارجية محل قيم المساهمين، سواء بإطلاع البعض الآخرين بما هو في مصلحتهم، أو بأخذ الحكومة من البعض لمصلحة الآخرين. لذا، واجهت هذه الإجراءات

مقاومة من واحدة من القوى الأشد بأسًا والأكثر إبداعًا التي عرفها الإنسان وهذه القوة هي محاولة ملايين الأفراد تعزيز مصالحهم الخاصة والعيش وفقًا لقيمهم، وهذا السبب الرئيسي لأن يكون لهذه الإجراءات في أغلب الأحيان نتائج عكسية لتلك المنشودة. إن ذلك أيضًا واحدة من بين نقاط القوى المهمة التي تمتع بها المجتمع الحر وهي أن القواعد والإجراءات الحكومية لا تعرقله أو تخنقه.

إن المصالح التي أتحدث عنها ليست ببساطة المصالح الأنانية. على العكس، فهي تشمل النطاق الكامل للقيم التي يقدرها الأشخاص وفي سبيلها يكون لديهم استعداد لإنفاق ثرواتهم والتضحية بحياتهم. إن الألمان الذين فقدوا حياتهم في معارضتهم لأدولف هتلر كانوا يسعون وراء مصالحهم كما ارتآوها، وكذلك الرجال والنساء الذين كرسوا جهدًا ووقتًا كبيرًا للأنشطة الخيرية والتعليمية والدينية. بطبيعة الحال، إن مثل تلك المصالح هي الأهم لرجال قلائل؛ فهي ميزة المجتمع الحر الذي يمنح هذه المصالح الفرص الكاملة ولا يخضعها للمصالح المادية الضيقة التي تهيمن على الأغلبية العظمى من البشر. لهذا السبب تعد المجتمعات الرأسمالية أقل مادية من المجتمعات القائمة على مبدأ الجماعية.

وفي ضوء سجل المشروعات الحكومية، لماذا لا يزال يبدو أن عبء الإثبات يقع على عاتق هؤلاء الذين يعارضون البرامج الحكومية الجديدة والذين يسعون إلى تخفيف الدور الحكومة الكبير على نحو غير ملائم فعلًا؟ لندع دايسي يجب عن هذا التساؤل: «إن التأثير النافع للتدخل الحكومي — لا سيما في صورة التشريعات — مباشر وفوري ومرئي، إن جاز التعبير، أما نتائجه السيئة فتدريجية وغير مباشرة وتبقى متوارية عن الأنظار ... كذلك .... لا يدرك أغلب الناس أن المراقبين الحكوميين قد يكونوا غير أكفاء ومستهترين أو أحيانًا فاسدين ...، وقليل من الناس يدرك الحقيقة التي لا يمكن إنكارها وهي أن الدولة تساعد في القضاء على الاعتماد على النفس، وعليه تُظهر بالضرورة الغالبية العظمى من البشر دعمًا غير مستحق للتدخل الحكومي. يمكن أن يضاد هذا الانحياز الطبيعي فقط عن طريق وجود، في مجتمع ما، ... افتراض أو تحيز في صالح الحرية الفردية، ألا وهو سياسة عدم التدخل. من ثم، إن مجرد التدني في الإيمان بالاعتماد على النفس — ومن المؤكد أن هذا التدني قد حدث فعلًا — في حد ذاته كافٍ لتفسير زيادة التشريعات التي تميل نحو الاشتراكية.»[1]

إن صيانة الحرية وزيادة مستواها مهددة الآن بأمرين. التهديد الأول واضح وصريح، فهو التهديد الخارجي القادم من أشرار الحكومة الروسية الذين يتعهدون بدفننا. أما

التهديد الآخر فأقل وضوحًا كثيرًا، وهو التهديد الداخلي القادم من رجال ذوي نوايا حسنة وطيبة ويرجون إصلاحنا، ونظرًا لسأمهم من بطء وسائل الإقناع ووضع النماذج لتحقيق التغييرات الاجتماعية العظيمة التي يتصورونها، فهم تواقون لاستخدام سلطة الدولة لتحقيق أهدافهم وواثقين من قدرتهم على فعل ذلك. بيد أنه إذا تولوا زمام السلطة، فسيخفقون في تحقيق أهدافهم المباشرة، وعلاوة على ذلك قد يخلقون دولة تؤيد مبدأ الجماعية التي ينفرون منها في ذعر وقد يكونون أول ضحاياها؛ فأصحاب النوايا الحسنة الذين صاغوا تركيز السلطة لا يرونه أمرًا مضرًا.

إن التهديدين للأسف يعززان من أحدهما الآخر، حتى إذا تجنبنا إبادة نووية، فإن التهديد الروسي يقتضي منا تكريس جزء كبير من مواردنا للقوات المسلحة. إن أهمية الحكومة كمشترٍ لهذا القدر من إنتاجنا، والمشتري الوحيد لإنتاج الكثير من الشركات والصناعات، يركز فعلًا قدرًا خطيرًا من القوة الاقتصادية في أيدي السلطات السياسية، ويغير من البيئة التي تحدث في إطارها التجارة، وكذلك يغير من المعايير المرتبطة بنجاح التجارة، وبهذه الطرق وغيرها يُعرض السوقَ الحرةَ للخطر. لا يمكننا تجنب هذا الخطر، ولكننا لا نكتفي بذلك بل نعززه على نحو غير ضروري من خلال استمرار التدخل الحكومي الحالي واسع الانتشار في مجالات غير مرتبطة بالدفاع العسكري عن الأمة وعن طريق تنفيذ كل برنامج حكومي جديد بدءًا من الرعاية الطبية للمسنين وانتهاءً باستكشاف القمر.

وكما قال آدم سميث ذات مرة: «هناك قدر كبير من الخراب بين أفراد الدولة.» إن منظومة القيم الأساسية لدينا وشبكة المؤسسات الحرة المتداخلة ستصمد كثيرًا. أرى أننا سنكون قادرين على صيانة الحرية وتعزيزها بالرغم من حجم البرامج العسكرية وبالرغم من القوى الاقتصادية المتمركزة فعلًا في أيدي الحكومة الأمريكية؛ بيد أننا سنتمكن من فعل ذلك فقط إذا تنبهنا للتهديد الذي يواجهنا، وفقط إذا أقنعنا الأشخاص الآخرين بأن المؤسسات الحرة تقدم سبيلًا أصدق — مع أنه قد يكون أحيانًا أبطأ — لبلوغ الأهداف التي ننشدها عن السلطة القهرية للدولة، وبريق التغيير الواضح فعلًا في المناخ الفكري دلائل مبشرة.

ملاحظات

تمهيد طبعة ١٩٨٢

(1) *Commentary*, April ,1978 pp. .29–71

مقدمة

(1) Joseph Schumpeter, *History of Economic Analysis* (New York: Oxford University Press, 1954) p. 394.

الفصل الثاني: دور الحكومة في المجتمعات الحرة

(1) A. V. Dicey, *Lectures on the Relation between Law and Public Opinion in England during the Nineteenth Century* (2d. ed.; London: Macmillan & Co., 1914), p. li.

الفصل الثالث: الرقابة الحكومية على النقود

(1) *A Program for Monetary Stability* (New York: Fordham University Press, 1959) pp. 4–8.

(2) See my *A Program for Monetary Stability* and Milton Friedman and Anna J. Schwartz, *A Monetary History of the United States, 1867–1960*

(forthcoming by Princeton University Press for the National Bureau of Economic Research).

(3) *A Program for Monetary Stability, op. cit.*, pp. 77–99.

الفصل الرابع: النظم المالية والتجارية الدولية

(1) A warning is in order that this is a subtle point that depends on what is held constant in estimating the free market price, particularly with respect to gold's monetary role.

(2) There are conceivable exceptions to these statements but, so far as I can see, they are theoretical curiosities, not relevant practical possibilities.

الفصل الخامس: السياسة المالية

(1) *A Program for Monetary Stability*, (New York: Fordham University Press, 1959), p. 23.

(2) Some of the results are contained in Milton Friedman and David Meiselman, *The Relative Stability of the Investment Multiplier and Monetary Velocity in the United States, 1896–1958* (forthcoming publication of Commission on Money and Credit).

الفصل السادس: دور الحكومة في التعليم

(1) It is by no means so fantastic as may appear that such a step would noticeably affect the size of families. For example, one explanation of the lower birth rate among higher than among lower socio-economic groups may well be that children are relatively more expensive to the former, thanks in considerable measure to the higher standards of schooling they maintain, the costs of which they bear.

(2) A striking example of the same effect in another field is the British National Health Service. In a careful and penetrating study, D. S. Lees establishes rather conclusively that, “Far from being extravagant, expenditure on NHS has been less than consumers would probably have chosen to spend in a free market. The record of hospital building in particular has been deplorable.” “Health Through Choice,” *Hobart Paper 14* (London: Institute of Economic Affairs, 1961), p. 58.

(3) See George J. Stigler, *Employment and Compensation in Education* (“Occasional Paper” No. 33, [New York: National Bureau of Economic Research, 1950]), p. 33.

(4) I am abstracting from expenditures on basic research. I have interpreted schooling narrowly so as to exclude considerations that would open up an unduly wide field.

(5) I have used Ohio rather than Illinois, because since the article of which this chapter is a revision was written (1953), Illinois has adopted a program going part-way along this line by providing scholarships tenable at private colleges and universities in Illinois. California has done the same. Virginia has adopted a similar program at lower levels for a very different reason, to avoid racial integration. The Virginia case is discussed in chapter vii.

(6) The increased return may be only partly in a monetary form; it may also consist of non-pecuniary advantages attached to the occupation for which the vocational training fits the individual. Similarly, the occupation may have non-pecuniary disadvantages, which would have to be reckoned among the costs of the investment.

(7) For a more detailed and precise statement of the considerations entering into the choice of an occupation, see Milton Friedman and Simon Kuznets, *Income from Independent Professional Practice* (New York: National Bureau of Economic Research, 1945), pp. 81–95, 118–37.

(8) See G. S. Becker, "Underinvestment in College Education?" *American Economic Review, Proceedings* L (1960), 356–64; T. W. Schultz, "Investment in human Capital," *American Economic Review*, LXI (1961), 1–17.

(9) Despite these obstacles to fixed money loans, I am told that they have been a very common means of financing education in Sweden, where they have apparently been available at moderate rates of interest. Presumably a proximate explanation is a smaller dispersion of income among university graduates than in the United States. But this is no ultimate explanation and may not be the only or major reason for the difference in practice. Further study of Swedish and similar experience is highly desirable to test whether the reasons given above are adequate to explain the absence in the United States and other countries of a highly developed market in loans to finance vocational education, or whether there may not be other obstacles that could be removed more easily.

In recent years, there has been an encouraging development in the U.S. of private loans to college students. The main development has been stimulated by United Student Aid Funds, a non–profit institution which underwrites loans made by individual banks.

(10) It is amusing to speculate on how the business could be done and on some ancillary methods of profiting from it. The initial entrants would be able to choose the very best investments, by imposing very high quality standards on the individuals they were willing to finance. If they did so, they would increase the profitability of their investment by getting public recognition of the superior quality of the individuals they financed: the legend, "Training financed by XYZ Insurance Company" could be made into an assurance of quality (like "Approved by Good Housekeeping") that would attract custom. All sorts of other common services might be rendered by the XYZ company to "its" physicians, lawyers, dentists, and so on.

(11) I am indebted to Harry G. Johnson and Paul W. Cook, Jr., for suggesting the inclusion of this qualification. For a fuller discussion of the role of non-pecuniary advantages and disadvantages in determining earnings in different pursuits, see Friedman and Kuznets, *loc. cit.*

الفصل السابع: الرأسمالية والتمييز العنصري

(1) In a brilliant and penetrating analysis of some economic issues involved in discrimination, Gary Becker demonstrates that the problem of discrimination is almost identical in its logical structure with that of foreign trade and tariffs. See G. S. Becker, *The Economics of Discrimination* (Chicago: University of Chicago Press, 1957).

(2) To avoid misunderstanding, it should be noted explicitly that in speaking of the proposal in the preceding chapter, I am taking it for granted that the minimum requirements imposed on schools in order that vouchers be usable do not include whether the school is segregated or not.

الفصل الثامن: الاحتكار والمسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال والنقابات العمالية

(1) G. Warren Nutter, *The Extent of Enterprise Monopoly in the United States, 1899–1939* (Chicago: University of Chicago Press, 1951) and George J. Stigler, *Five Lectures on Economic Problems* (London; Longmans, Green and Co., 1949), pp. 46–65.

(2) “Some Comments on the Significance of Labor Unions for Economic Policy,” in David McCord Wright (ed.), *The Impact of the Union* (New York: Harcourt, Brace, 1951), pp. 204–34.

(3) *The Wealth of Nations* (1776), Bk. I, chap. x, Pt. II (Cannan ed. London, 1930), p. 130.

(4) *Ibid*, Bk. IV, chapter ii, p. 421.

الفصل التاسع: ترخيص مزاولة المهنة

(1) Walter Gellhorn, *Individual Freedom and Governmental Restraints* (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1956). Chapter entitled “The Right to Make a Living,” p. 106.

(2) Ibid. pp. 140–41.

(3) *Ibid.*, pp. 129–30.

(4) In fairness to Walter Gellhorn, I should note that he does not share my view that the correct solution to these problems is to abandon licensing. On the contrary, he thinks that while licensing has gone much too far it has some real functions to perform. He suggests procedural reforms and changes that in his view would limit the abuse of licensure arrangements.

(5) *Ibid.*, pp. 121–22.

(6) *Ibid.*, p. 146.

(7) See, for example, Wesley Mitchell’s famous article on the “Backward Art of Spending Money,” reprinted in his book of essays carrying that title (New York: McGraw-Hill, 1937), pp. 3–19.

(8) See Reuben Kessel, “Price Discrimination in Medicine,” *The Journal of Law and Economics*, Vol. I (October, 1958), 20–53.

الفصل العاشر: توزيع الدخل

(1) *Principles of Political Economy* (Ashley edition; London: Longmans, Green & Co., 1909), p. 751.

(2) This point is so important that it may be worth giving the figures and calculations. The latest year for which figures are available as this is written is the taxable year 1959 in U. S. Internal Revenue Service, *Statistics of Income for 1959*. For that year aggregate taxable income
A flat rate tax of 23(1/2) per cent on the aggregate reported income
would have yielded (.235) x $166,540 million = $39,137 million.

Individual tax returns	$166,540 million
Income tax before tax credit	39,092 million
Income tax after tax credit	38,645 million

If we assume the same tax credit, the final yield would have been about the same as that actually attained.

الفصل الحادي عشر: إجراءات الرفاهية الاجتماعية

(1) Another current example of the same argument is in connection with proposals for federal subsidies for schooling (misleadingly labeled, "aid to education"). A case can be made for using federal funds to supplement schooling expenditures in the states with the lowest incomes, on the grounds that the children schooled may migrate to other states. There is no case whatsoever for imposing taxes on all the states and giving federal subsidies to all the states. Yet every bill introduced into Congress provides for the latter and not the former. Some proponents of these bills, who recognize that only subsidies to some states can be justified, defend their position by saying that a bill providing only for such subsidies could not be passed and that the only way to get disproportionate subsidies to poorer states is to include them in a bill providing subsidies to all states.

الفصل الثاني عشر: تخفيف حدة الفقر

(1) This figure is equal to government transfer payments ($31.1 billion) less veterans' benefits ($4.8 billion), both from the Department of Commerce national income accounts, plus federal expenditures on the agricultural program ($5.5 billion) plus federal expenditures on public housing and other aids to housing ($0.5 billion), both for year ending June 30, 1961 from Treasury accounts, plus a rough allowance of $0.7 billion to raise it to even billions and to allow for administrative costs of federal programs, omitted state and local programs, and miscellaneous items. My guess is that this figure is a substantial underestimate.

(2) A. V. Dicey, *Law and Public Opinion in England*, (2d ed., London: Macmillan, 1914), p. xxxv.

الفصل الثالث عشر: الخاتمة

(1) A. V. Dicey, *op. cit.*, pp. 257–8.


هنداوي